

عِلَّةُ الْحَمَلِ

تأليف

للإمام أبي الحسن بن الحسن بن أبي عمير

الأخيه الكافي

(المتوفى سنة ١٢٢٧ هـ)

الجزء الأول

محقق

مؤسسة الهدية للامير التراث



عدّة الرجال

جميع الحقوق محفوظة
لمؤسسة الهداية لإحياء التراث

ايران - قم - خيابان سمية - سمية ١٨ - بلاك ٤٧ .

عِلَّةُ الْحَالِ

تَأَلَّفَتْ

لِلْقَدِّيسِ السَّيِّدِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ

وَالْإِمْرِيِّ الْكَاظِمِيِّ

(المتوفى سنة ١٢٢٧ هـ)

مُدْرَسَةٌ

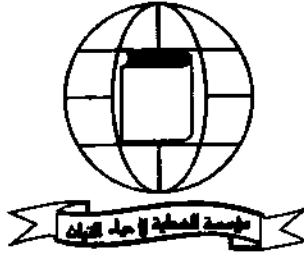
مُؤَسَّسَةُ آلِ الْبَيْتِ لِطَبْعِ

بِالْمَكْتَبَةِ الْبَيْتِيَّةِ

الجزء الأول

مُحَقِّقٌ

مُؤَسَّسَةُ الْإِهْدَاءِ لِلْأَعْيَاءِ وَالْمَرَاتِ



- ☆ اسم الكتاب : عدة الرجال
- ☆ المؤلف : السيد محسن الأعرجي الكاظمي
- ☆ التحقيق : مؤسسة الهداية لإحياء التراث
- ☆ الناشر : اسماعيليان
- ☆ تاريخ النشر : رمضان ١٤١٥ هـ
- ☆ الكمية : ٢٠٠٠ نسخة
- ☆ السعر : ٦٥٠٠ ريال
- ☆ الطبعة : الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤلف

السيد محسن بن السيد حسن بن السيد مرتضى بن شرف الدين بن نصر
الله بن السيد زر زور بن ناصر بن منصور بن أبي الفضل الثقيب عماد الدين
موسى بن علي بن أبي الحسن بن عماد بن الفضل بن محمد بن أحمد البربر بن
الأمير محمد الأشتر بن عبدالله بن علي بن عبدالله بن علي بن الصالح بن
عبيدالله الأعرج (١) - جد السادات الأعرجية كلهم ، المدفون في نواحي مدينة

(١) يكنى أبا علي ، وأمه أم خالد ، قال أبو نصر البخاري : خالدة بنت حمزة بن مصعب بن الزبير
بن العوام ، وكان في إحدى رجليه نقص ، فلذا سُمي «الأعرج» ووفد على أبي العباس السفاح ،
فأقطعته ضيعةً بالمداين تفل كل سنة ثمانين ألف دينار ، وكان عبدالله قد تخلف عن بيعة النفس الزكية
محمد بن عبدالله المحض ، فعلف محمد ان رآه ليقنته ، فلما جيء به غمض محمد عينه مخافه أن
يحنث ، وورد عبيد الله على أبي مسلم بخراسان ، فأجرى له أرزاقاً كثيرة ، وعظمه أهل خراسان ،
فساء أبا مسلم ذلك ، وقال سليمان بن كثير الخزازي لعبيد الله : إنا غلطنا في أمركم ووضعنا البيعة في
غير موضعها ، فلم نبايعكم وندعو إلى نصرتك ، فظن عبيد الله أن ذلك دسيساً من أبي مسلم ، فأخبره
بذلك فقتل عليه مكانه وجفاه ، وقال له :

يا عبيد الله ان نيسابور لاتحملك ، وقتل سليمان بن كثير الخزازي ، وكان في نفسه عليه شيء =

خراسان - بن الحسين الأصغر بن الامام زين العابدين بن الإمام الحسين بن الامام علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم أجمعين (١).

ولادته

الظاهر أنه ولد في بغداد عام ١١٣٠ هـ (٢) وكان منشؤه فيها ، وفي بداية عمره كان يعمل بالتجارة ، وأما انخرط في الدراسة الحوزوية بعدما تجاوز عمره الشريف الثلاثين ، ونبع بعد ذلك لشدة حرصه على الدراسة ومواظبته الجادة لتحصيلها إلى ان نال درجة الاجتهاد ، وأصبح علماً لامعاً مبرزاً من أعلام الطائفة ، حيث تربى على دروسه العشرات من المجتهدين وأهل الفضل .



= قبل ذلك ، وتوفي عبدالله في ضيعة بذى أمران ، أو ذي أمان ، وهو موضع في حياة أبيه ، وهو ابن سبع وثلاثين سنة على ما قاله أبو نصر البخاري ، وقال ابو الحسن العمري : ابن ست وأربعين سنة ، وفي عقبه التفصيل ، لأنهم عدة بطون وأفخاذ وعشائر «عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب ابن المهنا ص ٣١٨» .

(١) أخذنا نسبه من السيد محمد رضا الحسيني الأعرجي الفخام ، وقد نقله من نسخة بخط المؤلف رحمه الله ، وجدت عند أحد أحفاده في مدينة الكاظمين عليهما السلام .

(٢) معارف الرجال حرز الدين ج ٢ ص ١٧١ .

أساتذته

١- الشيخ محمد باقر الوحيد البهبهاني

٢- السيد محمد مهدي بحر العلوم

٣- الشيخ سليمان بن معتوق العاملي

عصره

تميّزت المدرسة التي عاصرها المؤلف رحمه الله بحالة من النشاط الفكري غير المعهود سابقاً ، إذ برزت المدرسة الأصولية التي قادها أستاذه الوحيد البهبهاني الذي يمثل حالة وقفزة نوعية من النقاش والكتابة والدرس والمحاورة المكشوفة في الوسط الدراسي المحترم ، مع ما بلغت فيه الحالة الفكرية على المستوى العلمي آنذاك ، وظهور طبقة من الفقهاء والمجتهدين الذين رفعوا راية العلم إلى الدرجة التي لا تقاس مع الفترة التي سبقتها ، حتى عدّت هذه المرحلة بمرحلة النمو الفكري للعقلية الشيعية على الرغم من الظروف السياسية التي تحيط بهم وقتئذٍ من الداخل والخارج .

فمن الداخل الولاة العثمانيون الذين يمثلون تياراً مذهبياً لا ينسجم مع حَمَلَة مذهب أهل البيت عليهم السلام .

ومن الخارج المواجهة الحادة العنيفة من الفكر الوافد على العراق خصوصاً ما تعرضت له المدينتان المقدستان النجف وكربلاء ، وتمثلت

بالحملات العنيفة التي قادها محمد بن عبد الوهاب من بلاد نجد ، حيث ظهرت هذه الحركة الحاقدة حدود سنة ١٢٠٥ هـ ، وبلغ بهم الأمر ان هاجموا مدينة كربلاء المقدسة سنة ١٢١٦ هـ مع تهديدهم للنجف الأشرف ، ومع ضعف السلطة العثمانية في العراق وعدم تعاطفهم مع الشيعة ، مما جعلهم في دور ضعيف للذّب عن ظلامتهم والدفاع عنهم ، وقد حدى بالعلماء والمراجع ان يعدوا أنفسهم بأنفسهم داخل الحوزة العلمية ومتمن يشاطرهم الوعي والإحساس للدفاع عن هذه العتبات للوقوف أمام الهجمات الأخرى المرتقبة من الوهابية التي غزت المنطقة برمتها ، حيث هوجمت النجف عام ١٢٢١ هـ وبحملاتهم خربت الأضرحة والمساجد والمعابد ولطخت محاريب العبادة بدماء المئات من عبّاد الليل وزوار الأئمة الأطهار سلام الله عليهم ، حتى سرقت بعض الآثار الثمينة ، وجرّد الذهب من بعض المراقد كقبر سيد الشهداء الحسين عليه السلام .

ومع هذه الحالة المأساوية التي مرّت على الحوزة العلمية في الأماكن المقدسة في كربلاء والنجف والكاظمين لم تعطل حالة التفكير التي امتاز بها علماء الشيعة ، والتي تعتبر معلماً واضحاً من معالم مدرستهم المرتبطة بأصول التشيع الأصيلة التي اقترن فيها الإبداع مع الظلم والإضطهاد والقتل والتنكيل .

وعلى الرغم من ذلك فإنّ هذه الفترة بالذات من زمن الوحيد البهبهاني ومن جاء من بعده خصوصاً تلامذته الأجلاء امتازت برواج التحقيق في المسائل والعلوم المتنوعة كالفقه والأصول والرجال ، حيث بلغ حدّاً كبيراً من النضج والمنهجية اللذين لم تتوفر عليهما المدارس في العصور المتقدمة على

ذلك الزمن ، حتى تجاوزت الكتب المؤلفة المراحل التي سبقتها ، قال الدكتور كرجي :

«لو قارنا الكتب المؤلفة خلال هذه المرحلة بكتب المراحل السابقة ، أي التي ألفت خلال أحد عشر قرناً لألفينا بما لا يقبل الشك ان كتب هذه المرحلة تفوق سابقتها كماً وكيفاً»^(١)

وتعود هذه الحركة العلمية فقهاً وأصولاً ورجالاً إلى هذه المدرسة وبالذات إلى الأستاذ البهبهاني وتلامذته ، الذين كان لهم الدور الكبير في انبعث الحيوية العلمية ، حيث تحركوا بقوة ونشاط في الأوساط العلمية الحوزوية خصوصاً كربلاء والنجف ، بل تنقحت وتبلورت ونضجت المباحث العلمية على أيديهم قال الجابري :

«شهد النصف الأخير من القرن الثاني عشر الهجري تجمعاً نموذجياً تمثل بالتقاء التيارات الفكرية الاثني عشرية ، سلفية ومجددة ، وفي كربلاء على وجه الخصوص ، مثل الجانب السلفي فيها الشيخ يوسف البحراني ، ومثل الجانب العقلي المجدد الآقا محمد باقر البهبهاني ، الذي كانت كربلاء قبل مجيئه مركز التجمع الاخباري الرئيس ، وفيها بدأت مرحلة الصراع الفكري بين ممثلي هذين الجناحين خاصة بعد أن أصبح مجلس الوحيد محاذياً لمجلس صاحب الحدائق»^(٢) .

(١) نظرة في تطور علم الأصول (د . أبو القاسم كرجي) ص ٦٤ .

(٢) الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية (على حسين الجابري) ص ٣٨٣ .

وقد أخذت مدرسة الوحيد البهبهاني تتطور شيئاً فشيئاً على يده ويد تلامذته ومنهم سيدنا الأعرجي رحمه الله الذي كتب كتاباً خاصاً اسمه (الرد على مقدمات الحدائق) مع تعرضه لبعض المباحث الأصولية التي لم تكن معهودة بالبحث في الفترة السابقة على عهده وبذلك الكيفية وهذا العرض الجديد، كبحث البراءة الأصلية وأصل الإباحة، والمستقلات العقلية.

وقد أبدع السيد في محصولة في تحقيقها وإبراز أبوابها مضافاً إلى بقية تلامذة الوحيد المتميزين، كأمثال القمي صاحب القوانين والطباطبائي صاحب الرياض والخونساري صاحب المفاتيح والنراقي صاحب المستند والعشرات من تلامذته، أولئك الذين امتدوا إلى أن برز الشيخ الأنصاري الذي أكمل المباحث العلمية من الناحية المنهجية والتحقيقية، فقد تطور حتى وصل إلى درجة رفيعة ومرتبة عالية، وهو عصاراة الفكر الشيعي الذي مرّ بعصور ومدارس تعاقبت حتى تكاملت في هذه الفترة الزمنية وبلغت ذروتها.

تلامذته

تلمذ على السيد الأعرجي ثلة كبيرة من أهل الفضل والاجتهاد ومنهم عرفتهم ساحات العلم في النجف والكاظمية آنذاك ومنهم :

١- السيد عبدالله بن السيد محمد رضا شبر الحسيني الكاظمي (١).

(١) ولد في النجف الاشراف حدود سنة ١١١٨ هـ، وهو من علماء الشيعة المشاهير، إذ أصبح علماً

٢- الشيخ عبدالحسين بن الشيخ محمد علي بن الشيخ حسين بن الحاج محمد الزيدي الأعسم (١) .

٣- السيد محمد باقر حجة الاسلام الشفتي (٢) .

٤- الشيخ محمد علي بن عباس بن حسن بن عباس بن محمد بن محمد البلاغي (٣) .

بارزاً في وقته ، وله عشرات المؤلفات مع قصر عمره حيث أنها تجاوزت الخمسين كتاباً مطولاً ومختصراً ، ومنه جامع المعارف والأحكام الذي يُقدّم موسوعة في الحديث والتاريخ والأحكام حتى اشتهر بالمجلسي الثاني لكثرة تصانيفه .

توفي سنة ١٢٤٢ هـ ، عن أربع وخمسين سنة ، ودفن بجانب والده في الرواق الكاظمي الشريف في الحجرة المعروفة بالخزينة .

(١) عالم أصولي محقق ، فقيه ، وشاعر أديب ، سريع البديهة ، وربما قيل انه أعلم من أبيه صاحب المنظومة ، وله كتاب اسمه ذرائع الافهام إلى أحكام شرائع الإسلام .

ولد في حدود سنة ١١٧٧ هـ ، وتوفي سنة ١٢٤٧ هـ بالطاعون العام في النجف الاشرف ، ودفن في الصحن الفروي مع أبيه ، وقد أشرف عمره على التسعين ، ولم يعقب سوى بتاً واحدة .

(٢) المشهور بجمعة الإسلام الرشتي الاصفهاني ، ولد سنة ١١٧٥ هـ ، في احدى قرى رشت ، وهاجر إلى المراق سنة ١١٩٢ هـ ، لطلب العلوم الدينية ، وبعد ذلك جاء إلى مدينة قم ليدرس فيها ، ثم رحل عنها وحلّ في مدينة اصفهان سنة ١٢٠٦ هـ ، أي ستة وفاة الوحيد البهبهاني ، وكان معاصراً للشيخ ابراهيم الكلباسي ، وبعد ذلك أصبح معلماً من علماء الشيعة وحصناً من حصون الشريعة .

وله من المؤلفات كتابه المشهور مطالع الأتوار لشرائع الاسلام في عدة مجلدات .
توفي في اصفهان سنة ١٢٦٠ هـ ، ودفن في البقعة التي بناها جنب مسجده في محله بيدآباد .

(٣) فقيه أصولي ، رجالي ، جيّد التصنيف ، وكان مجتهداً تقياً ، أديباً بارعاً ، يجيد نظم الشعر ، =

- ٥- الشيخ مهدي بن الشيخ سليمان معتوق العاملي (١).
- ٦- الشيخ أمين بن الشيخ سليمان معتوق العاملي (٢).
- ٧- الشيخ حسن بن الشيخ موسى مروة العاملي (٣).
- ٨- السيد صدرالدين بن صالح بن محمد بن إبراهيم شرف الدين بن زين العابدين بن السيد نورالدين الموسوي العاملي (٤).

= كتب نحو ثلاثين مجلداً، في الفقه والأصول، له جامع الأقوال في الفقه في عدة مجلدات، كتاب في الفقه في عشرين مجلداً وشرح قواعد الشهيد، ومطارج الأنتظار ونتائج الأفكار، وشرح تهذيب الأصول ثلاث مجلدات كبيرة، وكانت له بنت من أهل الفضل، وجد بخطها كافية السبزواري.

توفي حدود سنة ١٢٣٤ هـ.

(١) عالم، فاضل، أديب، نحوي، لغوي، من تلامذة والده والسيد الأخرجي، وقد جاء والده رحمه الله من بلاده جبل عامل إلى العراق، وسكن بلدة الكاظميين عليهما السلام، وكان من أجلة علماء عصره.

(٢) قرأ على أبيه الشيخ الجليل، فقيه أهل البيت عليهم السلام الشيخ سليمان العاملي وعلى السيد المحقق الأخرجي، كان عالماً فاضلاً جليلاً من علماء عصره، وتوفي بالطاعون سنة ١٢٤٦ هـ.

(٣) من أجلة علماء عصره وفقهاء وقته، عالم عامل فاضل كامل، كان خرج من جبل عامل في محنة أحمد الجزائر، وسكن بلدة الكاظمية في لعراق، قال صاحب التكملة: رأيت خطه الشريف مع خطوط متن ذكرت من العلماء وغيرهم في وقفية مدرسة في الكاظميين حكم بوقفيتها سنة ست وعشرين ومائتين بعد الألف.

(٤) وهو شقيق السيد محمد علي العاملي، وهو جد الأسرة المعروفة، في اصفهان والكاظمية، هاجر وقت فتنة الجزائر، وكان شريك أخيه السيد محمد علي العاملي في الدرس والمشايخ ومن

- ٩- السيد محمد علي بن السيد صالح بن محمد بن السيد إبراهيم شرف الدين بن السيد زين الدين بن السيد نور الدين الموسوي العاملي (١) .
- ١٠- الشيخ محمد تقي الاصفهاني (٢) .
- ١١- الشيخ إبراهيم الكلباسي (٣) .

حملتهم السيد الأعرجي رحمه الله ، وهو على جانب من التقوى والورع ، وله كرامات ، وقد استقر السيد صدر الدين في اصفهان واستوطنها ، فأرسل إلى أخيه السيد محمد علي ، وطلب منه أن يزور الرضا عليه السلام ، وان يجيء ألى اصفهان لملاقاته ، ويطلب معه العيال والأولاد جميعاً ، فرحل بهم سنة ١٢٣٥ هـ حتى ورد اصفهان ، فأقام بها حسب إلتماس أخيه . له مصنافات كثيرة منها ، أسرة العترة ، والقسطاس المستقيم في أصول الدين ، توفي سنة ١٢٦٣ هـ .

- (١) ولد سنة ١١٩١ هـ ، في قرية شد غيث بشين معجمة مفتوحة ، ودال مهملة ساكنة ، وعين معجمة مكسورة ، ومثناة تحتية ساكنة ، وثناء مثناة آخر الحروف ، قرية من قرى جبل عامل في ساحل صور ، وتوفي في اصفهان ، سنة ١٢٣٧ هـ وأوصى ان ينقل نمشه إلى النجف ، فقتل ودفن في الحجر التي عند أول باب الطوسي ، وقد مرت بعض سيرته في ترجمة أخيه صدرالدين .
- (٢) وهو صاحب العاشية على المعالم المتداولة في الأوساط العملية ، وكان صهراً للشيخ جعفر كاشف الغطاء ، وله مؤلفات هامة منها : هداية المسترشدين وهي العاشية على المعالم ، وقد نال هذا الكتاب القبول والإستحسان من العلماء والمحققين لبعودته ودقة تحقيقاته ، حتى نمت صاحبه بصاحب العاشية لقيمتها العلمية ، ولم تزل آراؤه ونظرياته محط الأنتظار من قبل الأفاضل ، توفي سنة ١٢٤٨ هـ في اصفهان ، وصلّى عليه الشيخ إبراهيم الكلباسي ، ودفن في مقبرة تخت فولاذ .
- (٣) ولد سنة ١١٨٦ هـ في اصفهان ، كان عالماً جليلاً ورعاً تقياً أصولياً عابداً قائماً متورعاً في التقوى ، شديد الاحتياط ، انتقل إلى العراق ، وتردد بين كربلاء والنجف والكاظمية ، وقرأ على مشاهير علمائها ، ثم عاد إلى ايران وحضر دروس صاحب القوانين ، ثم سكن اصفهان وأصبح

- ١٢- الشيخ إبراهيم بن الشيخ محمد صالح الخالصي الكاظمي (١)
١٣- الشيخ حسين بن الشيخ علي محفوظ العاملي (٢)
١٤- الشيخ علي بن صالح بن منصور العاملي المشتهر بالكوثراني (٣)
١٥- السيد كاظم بن السيد راضي بن السيد حسن الأعرجي ، وهو ابن أخ
السيد محسن الأعرجي .
١٦- السيد علي بن السيد محسن الأعرجي .
١٧- السيد محمد بن السيد محسن الأعرجي .

المرجع فيها مع حجة الاسلام الشفتي ، الذي تربطه معه علاقة دامت خمسين عاماً لم تختل خلال هذه السنين الطوال ، وله مؤلفات منها : الاشارات في الأصول ، توفي سنة ١٢٦٠ هـ .
(١) عالم ، فقيه ، ورع جليل ، له تصانيف في الفقه والأصول ، توفي في وباء الطاعون الجارف سنة ١٢٤٦ هـ ، وتلفت آثاره ، ويذكر (آقا بزرك) في الكرام البررة : رأيت بعض مراثيه في آخر مقتل كبير في خزانه كتب الأستاذ شيخ الشريعة الاصفهاني ، ورأيت خطه أيضاً على مجلد الصلاة من الوسائل لأستاذة السيد محسن الأعرجي وصورته : أنه تمن نظر فيه ، أو دعا لصاحبه العبد المذنب العاصي إبراهيم بن محمد صالح الخالصي .

(٢) كان من العلماء المبرزين المتفق على عدالته وزهده وورعه وتقواه ، وكان عمدة تحصيله على السيد الأعرجي ، وكانوا يقولون : ان من حسنات هذا العصر الحسينيين الشيخ حسين نجف والشيخ حسين محفوظ ، وكان له خمسة أولاد ثلاثة منهم علماء أفاضل .

توفي سنة بضع وستين ومائتين بعد الألف من الهجرة في بلد الكاظمين عليهما السلام .
(٣) عالم ، فاضل ، كامل ، فقيه ، أصولي ، قال صاحب التكملة : عندي بخطه شرح الوافية لأستاذة في مجلدين ، وعلى هامش النسخة انتهاءات قراءتها على المصنف ، وعليها حواشي له تدل على فضله وعلمه .

١٨ - السيد إبراهيم بن السيد محمد علي بن السيد راضي بن السيد

حسين الأعرجي

١٩ - السيد حسن بن السيد محسن الأعرجي (١)

أقوال العلماء في حقه

ذكره الشيخ مرتضى الأنصاري في رسائله مشيراً إليه بالفضل والتحقيق :

١ - في مبحث وقوع التعبد بالظن في الأحكام الشرعية بعدما تحرر

الأصل بوجوه منها :

إن الأصل هو إباحة العمل بالظن ، لأنها الأصل في الأشياء ، حكاه بعض

عن السيد المحقق الكاظمي (٢) .

٢ - في مبحث التعبد بالظن بالإجماع المنقول ، قال : وقد تقدم الوجهان

في كلام السيد الكاظمي في شرح الوافية (٣) .

٣ - في مبحث وجوب الموافقة القطعية ، قال : وعن المحقق المقدس

(١) راجع تكملة أمل الآمل للسيد حسن الصدر ، ومعارف الرجال لمرز الدين ، وأعيان الشيعة

للسيد الأمين ، وروضات الجنات للحنوني ، والكرام البررة لآقا بزرك الطهراني .

أما أولاد وأحفاد المقدس الأعرجي فقد أعلنا ذكرهم إلى ما سوف نذكره في حقل أولاده .

(٢) فرائد الأصول الأنصاري ج ١ ص ٥٠ .

(٣) فرائد الأصول (الأنصاري) ج ١ ص ٩٥ .

الكاظمي في شرح الوافية دعوى الإجماع (١)

وقال السيد محسن الأمين : عالم ، فقيه ، أصولي ، محقق ، مدقق ، من أعلام العلماء في ذلك العصر ، مؤلف ، مؤلفاته مشهورة ، وعباراته في غاية الفصاحة والبلاغة ، وإذا كتب فكأنه خطيب على منبر ، زاهد ، عابد ، تقي ، ورع جليل القدر ، عظيم الشأن ، وبأمره صنف أبو علي كتاب رجاله (٢) .

وقال عنه السيد حسن الصدر : المحقق المؤسس المتقن (٣) .

وقال صاحب الروضات : وكان رحمه الله في غاية الورع والتقوى والإنصاف ، وله أيضاً أشعار جيدة ، ومراثي فاخرة في أهل بيت العصمة والطهارة عليهم السلام .

قاطناً ببلدة الكاظمين عليهما السلام ومقيماً للجماعة هناك (٤) .

كتبه

١- أصالة البراءة

ناظر فيه مع الشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء (٥) ، وهي رسالة في

(١) فرائد الأصول (الأثري) ج ١ ص ٢٣٦ .

(٢) أعيان الشيعة (السيد الأمين) ج ٩ ص ٤٦ ، والكتاب هو : متنه المقال لأبي علي الحائري .

(٣) تكملة أمل الآمل (السيد حسن الصدر) ص ١٦٥ .

(٤) روضات الجنات (الغونساري) ج ٦ ص ١٠٥ .

(٥) الذريعة (آقايزرك) ج ٢ ص ١١٥ .

مناظراته معه في ثمرة القول بالصحيح والأعم ، والتمسك باصالة البراءة والاشتغال .

٢ - تقرّظ القصيدة الكرارية (١) :

٣ - تلخيص الاستبصار :

ذكر فيه في كل باب حاصل ما استفاد من رواياته وكلام الفقهاء فيه وما هو الصواب عنده .

خرج منه من كتاب الصلاة أبواب المواقيت والأذان والاقامة والقراءة ومسائل صلاة المسافر (٢) .

٤ - الحاشية على المصباح المنير :

ذكره صاحب ذكرى المحسنين (٣) .

٥ - الحواشي على الكتب الحديثية والفقهيّة (٤) :

ومنها الحواشي على كتاب الوافي للفيض الكاشاني قدس سره ، وقد دونها بعض أولاده في كتاب مستقل .

٦ - ديوان محسن الأعرجي

(١) الذريعة (آقا بزرك) ج ٤ ص ٣٦٣ .

(٢) الذريعة (آقابزرك) ج ٤ ص ٤١٩ .

(٣) الذريعة (آقا بزرك) ج ٦ ص ٢٠١، وصاحب ذكرى المحسنين وهو : السيد حسن المصدر صاحب تكملة أمل الآمل .

(٤) الذريعة (آقابزرك) ج ٧ ص ١٠٤ .

ترجمه السيد حسن الصدر في ذكرى المحسنين وقال : ان في ديوانه
أشعاراً راتقة في المراثي وغيرها^(١) .

٧- رسالة في صلاة الجمعة :

ذكرت في فهرس تصانيفه^(٢) .

٨- رسالة في خروج المقيم بدون المسافة^(٣) .

٩- رسالة في المواسعة والمضايقة^(٤)

١٠- سلاة الاجتهاد وهي منظومة السيد الأعرجي في الأشباه والنظائر

وتسمى بـ«الفقهية المستطرفة»^(٥) ، وهي ألف بيت في تمام الفقه أولها :

سبحانه من محسن بالنعيم قبل وجوبها بفضل الكرم

ويعبر عنها بالدرر البهية لقوله :

وبعد هذي الدرر البهية ارجوزة الفية فقهية

وسميت بالفقهية المستطرفة لقوله :

سميتها الفقهية المستطرفة يوجب ضبطها مزيد المعرفة

(١) الذريعة (آقا بزرك) ج ٩ ص ٩٧٦ .

(٢) الذريعة (آقا بزرك) ج ١٥ ص ٧٨ .

(٣) الذريعة (آقا بزرك) ج ١ ص ١٨ .

(٤) الذريعة (آقا بزرك) ج ٢٣ ص ٢٢٣ .

(٥) الذريعة (آقا بزرك) ج ١ ص ٤٨٩ ج ٨ ص ١١٣ و ص ١٢١ و ج ١٢ ص ٢١٣ و ج ١٦ ص ٤١

و ص ٢٩٧ و ج ٢٣ ص ١٢٨ وكذلك أعيان الشيعة (السيد الأمين) ج ٩ ص ٤٦ .

وهي في الفروع الفقهية المستطرفة ونكات المباحث الأصولية قال فيها :

فهذا ما التقطته من مؤلفاتي من النكات المستطرفة ، فائدة فائدة إلى تسع وأربعين فائدة أولها :

فائدة الوضع : تعيين اللفظ وعناوين مطالبه الفقهية من أول الطهارة إلى آخر بحث الاستحالة درة درة ، ولذا يعبر عنها بالدرة النجفية
١١ - السؤال والجواب عن المسائل الفقهية :

أكثرها مع اقامة الأدلة ونقل الأقوال ، وهو يشتمل على فوائد حسنة وفروع جيدة^(١).

١٢ - شرح الاستبصار^(٢).

١٣ - شرح التبصرة :

ينقل عنه السيد محمد تقي الكهنوي في شرحه الموسوم بـ «هداية المسترشدين»^(٣).

١٤ - شرح معاملات الكفاية^(٤).

١٥ - شرح مقدمة الحدائق :

(١) الذريعة (آقا بزرك) ج ١٢ ص ٢٤٨ .

(٢) الذريعة (آقا بزرك) ج ١٣ ص ٨٦ .

(٣) الذريعة (آقا بزرك) ج ١٤ ص ٧٢ .

(٤) الذريعة (آقا بزرك) ج ١٣ ص ١٣٦ .

وهو شرح ورد على المقدمة الاولى والثانية من مقدمات الحقائق
الناضرة للشيخ يوسف البحراني (١).

١٦ - عدة الرجال : ذكر السيد الأعرجي في كتاب العدة أنه بعد ما وصل
الى نهاية الفوائد الاثني عشر توفي ولده السيد علي الذي لاجله ألف الكتاب
قال :

«ولما قضى من شَرَع هذا الكتاب لأجله رحمه الله ، وصار إلى ربه في
أفضل الشهور ، وأشرف الليالي ، قدس الله روحه ، ونور ضريحه ، وانقضت
الرغبة ، وتقاشرت الخطى ، وقعدت الهمة ، ثنيت عنان القلم ، وضممت إلى
ماقدمته فوائد أخر ، كنت قد دونت بعضها ، وزدت بعضاً ، ليعظم النفع ،
وجعلت ذلك صدقة جارية له ، نفعه الله تعالى ونفعنا به وجمعنا وإياه مع احبائه
في مقعد صدق عنده» (٢)

الفوائد الاثنا عشر هي :

١- في تاريخ أهل البيت عليهم السلام ، وقد تحدّث فيه عن مواليدهم ،
والاختلاف بين أهل السير والأنساب والتواريخ ، والتحقيق في ذلك وإثبات
الصحيح والراجح ، مبتدئاً برسول الله صلى الله عليه وآله وفاطمة والأئمة

(١) الذريعة (آقا بزرك) ج ٦ ص ٢١٧ و ج ١٠ ص ٢٢٥ و ج ١٤ ص ٨٥ ورد في الذريعة : الرد على
مقدمات الحقائق .

(٢) عدة الرجال (الأعرجي) ج ١ ص ٢٥٦ .

الاثني عشر، وبعض أولادهم ثم ذكر الوكلاء الأربع للإمام الثاني عشر عليه السلام في غيبته الصغرى ومُدد الوكالة، وتعرض لبقية الوكلاء الممدوحين والمذمومين وما ورد فيهم من روايات المدح والذم.

٢- وتحدث فيها عن الفرق التي شذت عن الشيعة الإمامية ذاكراً الكيسانية، ووجدنا في النسختين سقطاً، احتملنا انه عن بقية هذه الفرق ثم تعرض لبداية الفائدة الثالثة.

٣- وهي الفائدة التي تتحدث عن المصنفين القدماء، وللأسف ان بعض النقص الذي وقع في نهاية الفائدة الثانية شمل مقدمة الفائدة الثالثة، ونحن في الكتاب لم نعط عنواناً مستقلاً للفائدة الثالثة وهي في ج ١ ص ٩٠ عند قوله: وحكى عن عمر بن محمد ... حيث وجدنا ان المادة تتحدث عن المصنفين القدماء لا عن فرق الشيعة.

٤- تتحدث عن وجه الأخذ بخبر العدل مع اتفاق الكلمة على اشتراط العدالة متحدثاً فيها عن الأخبار الواردة في أصحاب الفرق الفاسدة، وكيفية عمل الطائفة بها، وتوجيه ذلك مع مناقشته.

٥- ألفاظ الجرح والتعديل والمدح والقبح كقولهم: عدل، ثقة، صحيح الحديث، عين، فقيه، أو فاسد العقيدة، كذاب، وضاع، غالي، أو رميه بالانتساب إلى فرقة ضالة فاسدة.

٦- وفيها تحدث عن يكتفى من الجرح والتعديل، مع نقله للمشهور الإكتفاء بالواحد في الرواة واشتراط الاثني عشر في الشهود مع ذكره للآراء

ومناقشتها .

- ٧- تحدث في هذه الفائدة فيما لو تعارض الجرح والتعديل فايهما يقدم .
- ٨- في ذكر أصحاب الإجماع الذين شهد لهم الثقات بالوثاقة ، وعمل الطائفة بأخبارهم ، وأصحاب الأصول المعتمدة ، والكتب المعروضة عليهم عليهم السلام ، ومن وثقوه ، وأمروا بالرجوع إليه ، ومن عرف في الأصحاب من أنهم لا يروون إلا عن ثقة حتى عدوا مراسيله في المسانيد .
- ٩- الفائدة التي تحدثت عن أصحاب العدد الواردة في كتب الحديث كالكليني الذي كثيراً ما يقول : عدة من أصحابنا ، وهو يريد أناساً بأعيانهم .
- ١٠- وهي الفائدة التي تحدثت عن رجال ترد أسماؤهم كثيراً في كتب الحديث ، ولكن يشتبه الأمر فيهم ، أي تشخيصهم ، ويعبر عنهم في بحوثهم بـ«المشركات» .

١١- تحدث فيها عن بعض الألفاظ والمصطلحات التي تلهج بها ألسنتهم ، وقد يخفى المراد منها ، ففي هذه الفائدة تعرض لشرحها وبيان المراد منها .

١٢- ذكر الرجل في باين متناقضين كباب من يروي وباب من لم يرو عنهم عليهم السلام ، وهل هذا ظاهر في التعدد أم لا ؟

أما الفوائد الست اللاحقة التي كتبها المؤلف بعد وفاة ابنه السيد علي فهي :

الأولى : في ذكر الرواة المنحرفين ، ومن طعن عليهم ليسهل ضبطهم

والرجوع اليهم عند الحاجة ، وكذلك رجال الفرق الباقية وهم : الواقفية والفضحية ، والناوسية ، والزيدية والكيسانية ، ثم دراسة كل رجل منهم والآراء الواردة فيه من طعن ، أو تصحيح أو رجوع وتوبة .

الثانية : في ذكر جماعة من مشايخ العصابة الذين توجه الطعن إليهم ، أو كان الطعن موهوماً في حقهم ، وكذلك في الرجال الذين لا يعلم حالهم وعد هؤلاء في قسم المجاهيل ، فقد أوضح السيد الأعرجي حالهم وكشف حقيقتهم في بحثه .

الثالثة : في ذكر أكابر الصحابة والتابعين وتابعيهم ، ثم تعرض إلى بعض المفردات التي لها علاقة بالصحة وما هو المراد منها .

الرابعة : في بيان ما يحتاج إلى البيان لعد الرجل من أصحاب إمام معين ، وهو يروي عن غيره كثيراً ، وكذلك تعرضت هذه الفائدة إلى مراتب النسب الست .

الخامسة : ذكر مشاهير العامة الذين كانوا في مورد الحاجة إلى معرفتهم .

السادسة : شرح مشيخة الصدوق والتهذيبي .

وقد تحدث المؤلف رحمه الله عن كتابه في المقدمة قائلاً :

«بالله أستعين ، وعليه أتوكل ، وإليه أضرع ان يجعله ذخراً خالصاً لوجهه الكريم ، موجباً لفيضه العميم ، فاني لم أقصد به نجح طالب ، وراحة ملتمس ، وأن ينفع به كما ينفع باصله إنه على كل شيء قدير ، وسميته «عدة الرجال» ليوافق اسمه معناه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وهو حسبي ونعم

الوكيل .

ورُتبت أبوابه على حروف المعجم ، كذلك مميزات كل باب من كيفية صفته ، وقدمت أمام ذلك مقدمة تشتمل على فوائد مهمة ، استوثق منها من أخذ بازمة هذا الفن وانقادت له صحابه وفتحت ابوابه»^(١)

١٧- الغرر والدرر :

جرى فيه مجرى الكشكول في نفائس المسائل الفقهية وغيرها^(٢).

١٨- المتاجر^(٣) :

١٩- المحصول : وهو شرح وافية الأصول ، وهو محصول شرحه الكبير

على الوافية الموسوم بالوافي ، مرتب على مقدمة ذات مطالب وفين .

أولها : مباحث الألفاظ ، والفن الثاني في مدارك الأحكام ، وهو في

خمسة أبواب :

الكتاب المجيد

السنة الغراء

اجماع الائمة

العقل

(١) عدة الرجال (الأعرابي) ج ١ ص ٥٠ .

(٢) الذريعة (آقا بزرك) ج ١٦ ص ٤١ و ص ٤٤ .

(٣) الذريعة (آقا بزرك) ج ١٩ ص ٦١ وهو موجود في مخزن المولى محمّد علي الخوانساري وعند

الشيخ علي القمي .

الاجتهاد والتقليد^(١).

٢٠- مختصر وسائل الشيعة إلى احكام الشريعة في الفقه :

قال السيد حسن الصدر في التكملة : رأيته ، وهو مختصر بعض كتب الوسائل ، وكأنه اختصر بعضها على النمط الوسط ، وبعضها على نحو أخصر^(٢).

٢١- مقدمة الوسائل :

ذكر فيها طريقة المجتهدين في استنباط الاحكام الشرعية، واخذها من الأدلة ، وعبر عنه في أوله بالمجالة والمقدمة للجامع الكبير، وأحال في آخره التفصيل إلى المحصول والوافي، ومارسه على الحدائق^(٣)، والظاهر أنه المعتصم في أصول الفقه^(٤).

٢٢- مناسك الحج^(٥) :

٢٣- وسائل الشيعة إلى أحكام الشريعة :

خرج منه كتاب الطهارة في جزئين : الخبثية والحديثة ، فرغ من أولهما في شعبان سنة ١٢٢١ هـ، ثم كتاب الصلاة في خمسة أجزاء ، وخرج منه أيضاً ،

(١) الذريعة (آقا بزرك) ج ١٤ ص ١٦٧ ، وج ٢٠ ص ١٥١ ، وكذلك أعيان الشيعة السيد الأمين ج ٩ ص ٤٦ .

(٢) الذريعة ، (آقا بزرك) ج ٢ ص ٢١٦ .

(٣) الذريعة (آقا بزرك) ج ٢٢ ص ١٠٨ .

(٤) الذريعة (آقا بزرك) ج ٢١ ص ٢١٠ وكذلك أعيان الشيعة السيد الأمين ج ٩ ص ٤٦ .

(٥) الذريعة (آقا بزرك) ج ٢٢ ص ٢٧ .

أبواب العقود مرتباً إلى باب الوقف ، ثم المواريث ، ثم القضاء والشهادات ، ثم الحدود والذيات ، توجد نسخة من كتاب الصلاة والمواريث والقضاء في مكتبة شيخ الشريعة ، وطبع كتاب الطهارة في إيران سنة ١٣٤٠ هـ ، وقد اختصر وسائله ، بعض على نمط متوسط ، والبعض الآخر على نمط أصغر^(١) .

شعره

له أشعار جيدة في مرثي أهل البيت وسيد الشهداء عليهم السلام ، وفي المناجات والمواعظ .

وامتاز شعره بقوة السبك وحسن العبارة ، حيث كان أديباً شاعراً وهو من العلماء الثمانية عشر الذين قرضوا القصيدة الكرارية^(٢) لابن فلاح

(١) الذريعة (آقا بزرك) ج ٢٥ ص ٧١ وكذلك أعيان الشيعة (السيد الأمين) ج ٩ ص ٤٦ .

(٢) القصيدة الكرارية ، كانت عند الشيخ النوري ، وتوجد في المدرسة البخارائية في ٤٥٠ بيتاً ، من نظم الشيخ الشريف الرضي محمد بن فلاح الكاظمي ، تاريخ النظم (ختامه مسك) المنطبق على ١١٦٦ هـ ، وعليه ثمانية عشر تقريباً لطيفاً للعلماء من معاصريه .

المقرظون هم : ١ - الشيخ مهدي الفتوني ٢ - الشيخ جواد شرف الدين ٣ - الشيخ محمد علي بشارة ٤ - الشيخ أحمد بن الحسن النحوي ٥ - السيد نصرالله المدرس ٦ - السيد أحمد بن محمد العطار ٧ - السيد عبدالعزيز ٨ - السيد أبو الحسن بن السيد حسين الكاظمي ٩ - السيد محسن الأعرجي ١٠ - الشيخ كاظم بن محمد الكاظميني ١١ - الشيخ أحمد رجب ١٢ - جواد بن سهل ١٣ - محمد بن حسن الخطيب ١٤ - أحمد الخطيب ١٥ - زكريا بن علي الحلبي ١٦ - مسلم بن عقيل ١٧ - عبدالكاظم بن محمد الأزدي البقادي ١٨ - سقط من مسودة الطبع

الكاظمي^(١) في مدح أمير المؤمنين عليه السلام .

= والنسخة بخط خلفان بن العالم جاعد بن خميس الحروزي في ٧ محرم سنة ١٢٦٥ هـ ، وقد وصف الناظم الشيخ محمد شريف الكاظمي جميع هؤلاء المقرئين وأطرى عليهم إلا الخمسة الأخيرة فاقصر فيهم على أوصاف الشعراء الأدياء الذريمة (آقا بزرك) ج ١٧ ، ص ١٢٦ ، وكذلك ج ٤ ، ص ٣٦٣ ، وكذلك معارف الرجال (حرز الدين) : ج ٢ ، ص ٢٩٤ .

(١) ابن فلاح الكاظمي : هو الشيخ محمد شريف بن فلاح الكاظمي النجفي ، ولد في بلدة الكاظمية ونشأ فيها ، وكان من أفاضل التجف وأدبائها اللامعين ، وكان معاصراً للشيخ محمد مهدي الفتوني العاملي النجفي المتوفي سنة ١١٨٣ هـ ، وكذلك السيد محمد مهدي بحر العلوم والشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء ، وكان على جانب كبير من التقوى ، والورع ، وله قصائد عديدة وشعر جيد ، وهو صاحب القصيدة الكرارية الشهيرة في مدح أمير المؤمنين عليه السلام ، نظمها سنة ١١٦٦ هـ ، وتقع في أربعمئة وخمسة عشر بيتاً ، قال في مطلعها :

نظرت فأزرت بالفزال الأحور	وسطت فأردت كل ليث قسور
وتمايلت عجباً فنكس رأسه	غصن النقا يبدي اعتذار مقصر
هيفاء كان الفصن يشبه قدها	لو أنهُ بالحلي أبهى مشر
ترتاع من مر النسيم ولم تنزل	ياللرجال تصيد كل غضنفر
سفرت لتنظر من يتيه بحسنها	تاه الأتنام سفرت أم لم تسفر
ورنت لتعلم كيف فتك لحاظها	فتكت لحاظك في القلوب فاقصر
امذلة العشاق قد غادرتني	بجفائك حلف تأوه وتحسر
أبشينة المشتاق قد أودى جميع	ل الصبر مني فارقتي بي تؤجر
ومنها يقول:	

كم قد جلا كرب النبي بحده	ويرى لعمرى من كمي منبري
يوماً غدا كبش الكتبية طلعة	شرقاً بفيض نجيمه المتعذر

ومن شعره قوله في المناجات والمواعظ :

أيا ربي ومعتدي	ويا سندي ويا ذخري
عساك إذا تناهت بي	أموري وانقضى عمري
وأسلمني أحبائي	ومن يعنيهم أمري
إلى قفراء موحشة	تهيج بلابل الصدر
وحيداً ثاويّاً في التـر	ب للخذين والنحر
وأوحش بين أصحابي	مقامي وانمحي ذكري
وقمت إليك من جدثي	علني وجل بلاستر
ذليلاً حاملاً ثقلني	وأوزاري علني ظهري
أفكر ما عسى تجري	علني بها ولا أدري
ترى متجاوزاً عما	جنيت وراحماً ضري

ولت به الأدبار أقوام بذل العا
لايستوي الكرار والفسرار يو
بهرت ملائكة السما حملاته
بأبسي أبا حسن بكل كرهية
إلى قوله في الختام :

صلني عليك وسلم الله الذي
ماسار مدحك أو نسيم قد سرى

ولما فرغ من نظمها أهداها لجماعة من العلماء والأدباء وقرظوها

وتلطف بي لقي قد عي
ومفسولاً على حذباء
ومحمولاً على الأعواد
وتؤنس وحشتي إذ لا
وتنجيني من الأهوال
وتحميني من النيران
وتلحقني ومن أهوى
بساداتي ومن أعدد
ملوك الحشر والنشر
وتسقينني بكأسهم
وتأمر بي إلى الجنا
إلى حور وولدان
ولست أرى يقوم بحمل
سوى لقياك في حبي
فيسزني لذلك يسا
وخذ في ثار من أضحي
حسين سبط أحمد وإب
بسجيش القسام المهدي
وبحر العلم والجدوى

ل من ألم الجوى صبري
بالكافور والسدر
يسمى بي إلى القبر
أنيس سواي في قبري
يوم الحشر والنشر
ذات الوقد والسجر
بآل المصطفى الفر
تهم للبؤس والضر
وأهل النهي والأمر
زلالاً مثلجاً صدري
ت بالنعماء والبشر
وأنهار بها تجري
ما استحققت من وزري
لنعت ذويه في الذكر
رجسائي مالكا أمري
قتيل عصابة الكفر
ن حيدرة الرضا الطهر
ذي الاقبال والنصر
وفخر المجد والفخر

وظل الله منبسطاً	وبلا قبض مدى الدهر
على أصناف خلق الله	فسي بسحر وفي بر
وعين الله ترعى الناس	فسي سر وفي جهر
وترقبهم بما يأتو	ن من خير ومن شر
وأيسدني ومن علي	فسي السراء بالشكر
وفسي الضراء بالايامن	والتسليم والصبر
ولا تقطع رجائي منك	في عسر وفي يسر
وجملي بسترك ان	أخذت اميط من ستري
وجملني بمعاوية	تصاحبني مدى الدهر

وقوله : في رثاء الحسين عليه السلام :

فؤاد لا يزال به اكتاب	ودمع لا يزال له انصباب
على مسن أورث المختار	حزناً تذوب لوقعه الصم الصلاب
ومات لموته الإسلام شجواً	وذلت يوم مصرعه الرقاب
يقبل نحره المختار شوقاً	وتدميه الأسنة والحراب
فيا لله مسن رزه جليل	وهت منه الشوامخ والهضاب
ديار لم تزل مأوى اليتامى	سوام كيف صاح بها الغراب
وكيف تعطلت رتب المعالي	بهن وقوضت تلك القباب
كان لم تلف أماناً من مخوف	ولم تحلل بساحتها الركاب
فياغوث الأثام وصبح داجي	الظلام ومن به عرف الصواب

أتهمل ثارها البيض المواضي
وتمنع فيثها الاسد الغضاب
وقوله :

دموع بدا فوق الخدود خدودها
ونار غدا بين الضلوع وقودها
وقال الأمين : له قصيدة قرظ بها القصيدة الكرارية:

فضل تكل لحصره الأقلام	وتهيم في بيدائه الأوهام
قد جزت غايات السباق بأسرها	فطل الأثام فما عليك ملام
وشأوت أرباب القريض جميعهم	فغدوا وليس لهم سواك امام
وسلكت فجاً ليس يسلك مثله	ولطالما زلت به الأقدام
وقصائد لله كم نفذت لها	بقلوب أرباب النفاق سهام
لا سيما المثل الذي سارت به الر	كبان وازدانت به الأيسام
مدح الامام المرتضى علم الهدى	مولى اليه النقض والابرام
نفثات سحر ليس فيه اثم	وعقود در زانهن نظام
ومدامة جلبت ببابل فانتشت	مصر وماست في حلاها الشام
كم ليلة بتنا سكارئ ولها	طسرباً بها والحادثات نيام
ما الروضة الغناء باكرها الحيا	فتمطرت من طيبها الأكام
مالعادة الحسناء جال بخدها	ماء الشباب وفي القلوب أوام
خطرت تميم بعطفها فغدا لها	في كل قلب حسرة وغرام
درر غدا جيد المعالي حاليا	بعقودهن وثغرها بسام
تعنو لها شمس الضحى وتخر	ساجدة بدور الافق وهي تمام

يا من تصدى للشريف أخي العلى	مهلاً فقد سفهت بك الأحلام
أتروم لا هدأت جفونك رتبة	فوق المجرة لا تكاد ترام
أم كيف تدرك شأو من دانت له	حام بأطراف البلاد وسام
ثكلتك أمك هل علمت بفضله	أم لا ولكن ما عليك ملام
حسد المعالي للنفوس سجية	لم تشن عنها أو يجيء حمام
ما إن رأى الراؤون ويحك مثله	كلا ولا سمحت به الأيام
شهم إذا نامت جفونك في الدجى	فله جفون ما تكاد تنام
وإذ تكلم بالبلاغة صادعاً	أعيا على اللسن البليغ كلام
بحر تدفق بالعلوم على الورى	فلهم قعود حوله وقيام
لا زالت الأُدباء تنهل منه ما ار	تساحت نفوسهم إليه فهاموا

أولاده

له من الأولاد أربعة :

١ - السيد كاظم : « أكبر أولاد السيد محسن ، كان عالماً فاضلاً أصولياً فقيهاً ، من أجلاء علماء الكاظميين عليهما السلام وفي تنمة أمل الآمل قال : رأيت خطه في مجموعة ، وهو يدل على تجره في الحديث ، وكان من تلامذة أبيه السيد محسن ، وله ثلاثة من الأولاد : السيد محمد علي وكان من العلماء المحققين ، وتوفي في حياة أبيه ، وله كتاب أحكام الشريعة ، وكذلك مجموعة فيها بعض المسائل العلمية ، تلمذ على

السيد عبدالله شبر الكاظمي ، وقام مقام جده المقدس في التدريس والتصنيف وغيرهما .

والسيد حسن ، ومات في هذا العصر .

والسيد جواد .

وتوفي السيد كاظم سنة ١٢٤٦ هـ في أوائل الوباء في الكاظمية وانقطع عقبه»^(١)

٢- السيد محمد :

عالم ، عامل ، فاضل ، فقيه ، عالي الهمة ، كريم الطبع ، تلميذ الشيخ محسن بن خنفر^(٢) ، وهو صهر السيد مهدي بن السيد علي الطباطبائي صاحب الرياض ، وله ولد اسمه السيد صادق ذهب إلى إيران وانقطع خبره ، وانحصر نسل والده في ابنته آسيا^(٣) .

٣- السيد حسن :

تلمذ على معاصريه وأهتتم والده المقدس ، قرأ عليه الفقه والأصول ، وله مؤلفات منها : جامع الجوامع في كتاب الشرائع ، برز منه كتاب الطهارة إلى كتاب الحج أربعة أجزاء .

(١) معارف الرجال (حرز الدين) ج ١ ص : ٢٠٨ ، وج ٢ ص : ١٣ ، وكذلك الذريعة (آقابزرگ)

ج ١ ص : ٢٩٨ ، وكذلك أعيان الشيعة (السيد الأمين) ج ٩ ص : ٩٠ .

(٢) أعيان الشيعة (السيد الأمين) ج ٩ ص : ١٤٢ .

(٣) الكرام البررة (آقابزرگ) ج ١ ص ٣٥٠ .

خج بيت الله الحرام بعد وفاة والده بستتين ، وهو ثاني أولاد المقدس الأعرجي .

توفي في الكاظمية سنة ١٢٣٠ هـ وأعقب أولاداً أربعة :

السيد محمد ، صاحب كتاب جامع الأحكام ، والسيد فضل ، والسيد علي والسيد محمد مهدي ، الذي خلف العالم الأديب السيد حسن المتوفي سنة ١٢٨٩ هـ ، وقد تلمذ على الشيخ محمد حسن آل ياسين الكاظمي المعاصر قدس سره (١) .

وله خمسة ذكور :

محمدرضا وأبراهيم وأحمد ومحمد ومهدي (٢) .

٤ - السيد علي :

كان فاضلاً محققاً وهو الذي لأجله شرع والده في كتابة العدة (٣) .

وقد خلف السيد علي بنتاً واحدة ، وكان له أيضاً ولدٌ صالح فقيه ، توفي في حياة أبيه ، ونقل عنه أبوه بعض تحقیقاته في مجمع المباحث كما أفيد (٤) .

(١) معارف الرجال (حوز الدين) ج ١ ص : ٢٠٨ .

(٢) الكرام البررة (آقابزرگ) ح ١ ص : ٣٥٦ .

(٣) عدة الرجال (الأعرجي) ج ١ ص : ٢٥٦ ، وقد تعرضنا لذلك عند الحديث عن كتبه ، بعد ما تكلمنا عن العدة فراجع .

(٤) روضات الجنات (الغونساري) ج ٦ ص : ١٠٥ .

زهده وتقواه

إشتهر وعرف السيد الأعرجي رحمه الله بالتقوى والزهد في عصره ، وينقل في هذا الشأن من الكرامات ما تكاد تشبه المعاجز التي اقتص بها أولياء الله الكرام ، وكان الشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء كثير الإعتقاد به ، ولما عاد من زيارته لإيران وجد أنّ السيد الأعرجي قد توفي ، فجاء إلى قبره وانكب عليه وقال :

كنت محفوظاً بدعائك ، ولكنني أعلم بعد وفاتك قد قرب أجلي ، وكان كما قال ، حيث توفي بعد السيد بأشهر قلائل ، واقرنت القداسة بإسمه العلمي ، فلا يعبر عنه غالباً إلا بالمقدس الأعرجي عند أهل الفضل والعلم كما مرّت الإشارة إليه في عبارات رسائل الأنصاري ، وقال السيد حسن الصدر : كان السيد صدرالدين مغرماً بزهده وتحقيقه (١) .

وفاته

توفي في الكاظمية بمرض الإستسقاء سنة ١٢٢٧ هـ ، وعمره الشريف قد جاوز التسعين عاماً ، وقد عطّلت الأسواق لوفاته في الكاظمية وبغداد ، وحضر تشييعه الفريقان من السنة والشيعة ، وصلّى عليه ولده الأكبر السيد كاظم ، وجلس يستقبل التعازي ، وقد رثاه الشعراء ، وقد قيل في تأريخ وفاته :

(١) تكملة أمل الآمل (السيد حسن الصدر) ص ٢٤٣ .

بموتك محسن مات الصلاح
جنة الفردوس بعد المحسن
جنة الفردوس دار المحسن
زَيْن في الجنات قصر لمحسن
أصبح محسن عند ملك مقتدر

وقبره الشريف الآن في الكاظمية عليه قبة من جهة باب المراد من
الصحن الكاظمي قرب مسجده ومدرسته .

خطة العمل

تم تشكيل مجموعة من الأخوة الأفاضل في لجان للعمل على الكتاب
واخراجه بمظهره اللائق به وهي :

١ - لجنة مقابلة النسخ المخطوطة ، وإخراج الاختلافات ان وجدت
وتثبيتها ان كانت مناسبة .

٢ - لجنة تخريج الأحاديث والروايات والآيات والأقوال من الخاصة
والعامة من مصادرها الأصلية ، مع تثبيت الإختلافات الواردة فيها بين النسخ
المخطوطة والمصادر التي رجع إليها المؤلف رحمه الله .

٣ - لجنة مطابقة النصوص والأقوال مع المصادر التي اعتمدها المؤلف .
وبعد ذلك تقويم النصوص في متن الكتاب وهامشه ، واختيار النصوص
الصحيحة الملائمة ليتم بعد ذلك تثبيت ما هو الصحيح ظاهراً .

واني أتقدم بالشكر الجزيل للأخوة العاملين معنا في هذا الكتاب من الذين شاركونا في إخراجه إلى النور ، وأخص بالذكر من قام بتصحيحه والقاء النظرة الأخيرة عليه ، وكذلك من شارك في مقابلته على المخطوطة ، أو من قام بتخريجه وصف حروفه وإعداد فهارسه ، وإلى كل من ساهم ويساهم في خدمة العلم والدين ، وجزئ الله العاملين المخلصين خير جزاء المحسنين .

النسخ المعتمدة

اعتمدنا في تحقيقنا لكتاب العدة نسختين مخطوطتين .
أحدهما : النسخة الموجودة في مكتبة المرحوم آية الله السيد المرعشي النجفي المرقمة بـ «٥٢٤٢» وعبرنا عنها برمز نسخة ش .
والثانية : النسخة التي اعتمدناها أصلاً للتحقيق ، وهي من مكتبة مشكاة في طهران المرقمة بـ «٩٨٨» ، والنسخة الأولى خطها غير واضح مع وجود البياض في البعض من صفحاتها والنقص في البعض الآخر ، ولذا كان الاعتماد على نسخة مشكاة ، ولا ننسى بعض الفوائد من النسخة الأولى لتوضيح بعض المبهمات والسقط الموجود في النسخة المعتمدة .

مؤسسة الهداية لإحياء التراث

قبل سنتين تم افتتاح عمل تحقيق متواضع لإحياء التراث ، هدفه الأول العمل على تحقيق الكتب التراثية المخطوطة ، وقد قمنا والحمد لله بالإشراف على تحقيق كتاب هدى العقول في شرح كتاب الأصول ، وهو أكبر شرح لأصول الكافي

السنين
١٤٤٠ - ١٤٤١
١٤٤٢ - ١٤٤٣
١٤٤٤ - ١٤٤٥

لمحمد بن يعقوب الكليني (رحمه الله) على الإطلاق، كما عتبر عنه البلادي في أنوار البدرين^(١) وقد عثرنا على تسعة نسخ مخطوطة للكتاب، وهي التي تم العمل عليها، والكتاب قبل مائتي عام لمؤلفه محمد بن عبد علي آل عبد الجبار الخطي، وهو شرح لأصول الكافي، وقد أنجز وله الحمد في عشرين مجلداً، وأُخرج على أحدث الحروف الكومبيوترية الحديثة والآن تحت الطبع في بيروت، علماً ان الكتاب ينقص منه مجلداً مخطوطان لم نعر عليهما إلى ان انتهى العمل، آملين العثور عليهما ان شاء الله إذ تتواجد نسخه الخطية في بلاد القطيف والأحساء، والذي يهون الخطب أن نقصه لم يؤثر على منهجية السياق، إذ ان كتاب الكافي أبوابه مستقلة بذاتها والنقص ورد على بعض الأبواب، والآن بأيدينا كتاب «حاوي الأقوال في معرفة الرجال» للشيخ عبد النبي الكاظمي المتوفي سنة ١٠٢١ هـ وهو أيضاً مخطوط، وتاريخ تأليفه يتجاوز الأربعمئة عام تقريباً، وموضوعه في الرجال، نسأله تعالى أن يوفقنا والعاملين معنا لإنجازه وإخراجه، وإخراج مانصبوا إليه من نشر تراث أهل البيت عليهم السلام، وحفظ ثرواتنا العلمية وكنوزنا التي باتت الحاجة ماسة لتحقيقها ونشرها بما يناسب العصر والحاجة، ولازلنا نطمح لتحقيق كثير من الكتب العلمية بمساعدة المؤلفين وحاملي هموم الطائفة من العلماء والمحققين، والله نسأل لعموم الأمة وعلمائها التوفيق والسداد، وهو حسبنا وعليه توكلنا والحمد لله رب العالمين.

رياض محمد حبيب الناصري

قم المقدسة

٥٢ رجب ١٤١٥ هـ

في تصنيفهما انما الوجه في الترتيب في ترتيب
 الحمد لله رب العالمين وعلى الله في كل وقت وكل حال الظاهر ان ما بعد
 فيقول الفقير الي الله تعالى الحق حسن ابن الحسن الحسن العجوة في رواية فيها
 وستور وبها لما كان معزة مقامات الرجال بما يدور به في قول الاخذ
 ودهما واخذت في الترتيب في غيرهم كمن لا ونحن انما نلتزم ما به
 الدين منهم مضانا الى ما جاز في ذلك فيهم كما ورد في الحديث في قوله الكشي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غيرهم فوامنا ذل الرجال منا على قدر ما يتهم منا وفي
 اخرهم فوامنا ذل شيئا بعد رملعقون من رؤسهم منا واخرهم فوامنا ذل
 الناس منا على قدر ما يتهم منا وعن ابن الحسن الاول في الامتدانت معلوم وبنينا
 عن شيئا فانما ان قدرتهم اخذت وبنيل من الثمانين الذين خافوا الله
 وخافوا اماناتهم اتممتهم اتممتوا على كل باب من جمل محرفوه وبدلوا الحديث
 وعن ابن الحسن الثالث اصير طق فينا على كل مسن وحبنا وكل كثير
 القدم في امرنا فانهم كانوا فينا الى غير ذلك فلا وجه للعراض الاخذ بغيره
 بناء على القطع بصدور جميع هذه الاخبار اذ بعد تسليم دعوى القطع و
 ان كانت ظاهرة الفساد فلا بد من الترجيح لوقوع التفاضل في اكثر الابواب
 واعتمادهم في التفاضل على الترجيح وداعى ما جاء فيه مع ورود ما ينافيه معضودا
 بالكثرة والشهرة في الرواية والعمل على قديم الدهر الى يومنا هذا خطأ واخذ
 الى الدعوى خصوصا وقد جاز غير واحد من الاخبار ما يدل على ان الترجيح
 انما هو بعد اخذ طرق الترجيح ومع ما يترب على ذلك من المفاصد
 ولا يستلزم ابواب المعاملات فان كان فلا بد في المفسدة لا كما يزعمون
 على الاطلاق وقد استفق الرجال ناس كثير من مقدمون ومتأخرون فيخذ
 محمد بن خالد البرقي وثقة الاسلام شيخنا المتقدم ابو جعفر محمد بن يعقوب
 الكشي و شيخنا محمد بن زياد و محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الكشي و ابن

التي اذا طئت فهد الشح في الاستبصار واورد اخوه
في باب الصريح به كما صورته اخبرني الشيخ عز الدين قلوب عن
الكليني عن عدة من مشايخنا عن محبوب عز شهاب قال سئل عن
ابن عشرين الحديث ثم اورد اوله في الباب الذي بعده و
هو باب الملوك صحح باذن مولاه هكذا يحدثن يعقوب عن عدة عن
مهل عز الدين محبوب عز شهاب عن ابي عبد الله في رجل اعتق الخبيث
و بالتجمل فالتد ار على غلبة الظن بالصدور وكذا كمنها على الا
كتفاء في ذلك بالظن الاكتفاء في صحح غير المتشركان بالقرابة
التي اقصاها حصول الظن كرواية فلان ورواية فلان عن
مع انه من الجهان ان يكون روى عن ثاركة في الاسم وروى
عنه من ثاركة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلّى الله على خير خلقه محمد وآله الطاهرين .

أما بعد ، فيقول الفقير الى الله تعالى الغنيّ ، محسن بن الحسن الحسيني الاعرجي غفر الله ذنوبهما وستر عيوبهما :

لما كان معرفة مقامات الرجال متما يدور عليه قبول الاخبار وردها وخاصة في التراجيح^(١) ، وجب الفحص عنهم ، كيف لا؟! ونحن انما نتناول معالم الدين منهم ، مضافاً الى ما جاء في ذلك عنهم عليهم السلام ، كما روى الخبر الصدوق - أبو عمرو الكشي - عن الصادق عليه السلام أنه قال في خبر^(٢) :

(اعرفوا منازل الرجال متما على قدر روايتهم عتاً) .

وفي آخر^(٣) : (اعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون من روايتهم عتاً) .

وآخر^(٤) : (اعرفوا منازل الناس متما على قدر روايتهم عتاً) .

(١) تعرض الاصوليون لذلك في مبحث تعارض الادلة ، فاذا تساوى الدليلان في الاوصاف أطلق على ذلك اسم التعادل ، واذا تفاضلاً أطلق عليه اسم الترجيح .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٥ الرقم ١ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٦ الرقم ٢ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٦ الرقم ٣ ، وكذلك أصول الكافي (الكليبي) : ج ١ -

وعن (١) ابي الحسن الاوّل عليه السلام : (لاتأخذنّ معالم دينك الآ عن شيعتنا ، فانك انّ تعدّيتهم أخذت دينك من الخائنين ، الذين خانوا الله وخانوا أماناتهم ، انهم أوثمنوا على دين الله عزوجلّ فحرفوه وبدلوه ...) الحديث .
وعن أبي الحسن الثالث عليه السلام (٢) : (أصمدا في دينكما على كلّ مسنّ في حبتنا ، وكلّ كثير القدم في أمرنا ، فانهم كافوكما ان شاء الله) الى غير ذلك .

فلا وجه لاعراض الاخباريّة عنه (٣) ، بناء على القطع بصدور جميع هذه الاخبار ؛ اذ بعد تسليم دعوى القطع - وان كانت ظاهرة الفساد - فلا بدّ من الترجيح ؛ لوقوع التعارض في اكثر الابواب ، واعتمادهم في التخلص على التخيير - جموداً على ما جاء فيه ، مع ورود ما ينافيه ، معضوداً بالكثرة والشهرة في الرواية والعمل - [من] (٤) قديم الدهر الى يومنا هذا ، خطأ وإخلاد الى الدعة ، خصوصاً وقد جاء في غير واحد من الاخبار ما يدل على انّ التخيير انما هو بعد انسداد طرق الترجيح ، دع ما يترتب على ذلك من المفساد ، ولا سيما في

= ص ٥٠ ح ١٣ .

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٧ الرقم ٤ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ١٥ الرقم ٧ .

(٣) راجع العداائق الناضرة (الشيخ يوسف البحراني) : ج ١ ص ٤ المقدمة الاولى ، وكذلك هداية

الابرار (الشيخ حسين العاملي) : ص ١٦٦ .

(٤) في النسختين : على .

ابواب المعاملات ، فإن كان ولا بد فحيث لا مفسدة ، لا كما يزعمون على الإطلاق .

وقد صنف^(١) في الرجال ناس كثيرون متقدمون ومتأخرون :

كأحمد بن [محمد بن]^(٢) خالد البرقي ، وثقة الاسلام شيخنا المتقدم أبي جعفر بن يعقوب الكليني ، وشيخه حميد بن زياد ، وأبي عمرو محمد بن عمر ابن عبدالعزيز الكشي ، وأبي العباس أحمد بن نوح ، وأبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة ، وأحمد بن عبد الواحد المعروف بابن عبدون ، وأحمد بن الحسين بن عبد^(٣) الله الغضائري ، وشيخنا شيخ الطائفة ، وأبي العباس أحمد بن علي النجاشي ، وأحمد بن علي العلوي العقيقي ، وغير هؤلاء ، وقد امتاز من بين كتب هؤلاء بكثرة الجمع أربعة كتب : كتاب أبي عمرو الكشي ، وكتاب النجاشي ، وكتابا الشيخ (الرجال والفهرست) ، وذلك أن

(١) ذكر المصنف رحمه الله في كتابه هذا اثني عشر فائدة كانت الاولى في الأئمة عليهم السلام ، والثانية في ذكر فرق الشيعة ، والثالثة في المصنفين القدماء ، وحينما وصل الى الثالثة ذكر الرابعة ، وهي : في توجيه خبر غير العدل ... لكننا بعد التفنيش لم نجد للثالثة ذكراً فيها ، لكنه ذكر في (ص ٤٥) المصنفين القدماء ، والظاهر ان هذه هي الفائدة الثالثة جعلها في مقدمته للكتاب ، ولا نعلم هل جاءت سهواً ، او من نسخ النساخ ؟ والله العالم .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في نسخة ش : عبيد .

أكثر أولئك إنما جمع كل ما اختص^(١) بروايته ، أو احاطت به خزائنه من^(٢) الكتب .

وبالجملة لم يكن غرضهم الاستقصاء ، قال الشيخ في أول كتاب الرجال^(٣) - بعد أن أخذ على نفسه بذل الجهد في جمع الرجال الذين رووا عن النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام الى زمن القائم عليه السلام من رواة الحديث ومن عاصرهم عليهم السلام ولم يرو عنهم - : « ولم أجد لاصحابنا كتاباً جامعاً في هذا المعنى ، الا مختصرات قد ذكر كل انسان منهم طرفاً ، الا ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق عليه السلام فإنه قد بلغ الغاية في ذلك ، ولم يذكر رجال باقي الائمة عليهم السلام ، وأنا أذكر ما ذكره ، وأورد من بعد ذلك ما لم يذكره » .

غير أن كتاب الكشي لما كان جامعاً لرجال^(٤) الخاصة والعامة ، عمد اليه شيخ الطائفة - شكر الله مساعيه - وجرده^(٥) للخاصة ، وسماه بـ(اختيار الرجال) ، وهو المعروف الآن بالكشي .

(١) في نسخة ش : افتقر .

(٢) في نسخة ش : عن .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢ خطبة الكتاب .

(٤) في نسخة ش : رجال .

(٥) في النسختين : وجرده .

فأما كتاب ابن الغضائري فقد ذكر الشيخ في (الفهرست) (١) : أنه هلك ، قال في الخطبة : «لما رأيت جماعة من أصحابنا - من شيوخ طائفتنا أصحاب التصانيف - عملوا فهرست كتب أصحابنا ، وما صنفوه من التصانيف ورووه من الاصول ، ولم أجد منهم أحداً استوفى ذلك [ولاً] (٢) ذكر أكثره ، بل كان منهم غرضه أن يذكر ما اختص بروايته ، وأحاطت به خزائنه من الكتب ، ولم يتعرض أحد منهم [لاستيفاء] (٣) جميعه ، إلا ما كان قصده أبو الحسين (٤) أحمد بن الحسين بن عبيد الله (٥) رحمه الله ، فاته عمل كتابين : أحدهما ذكر فيه المصنفات ، والآخر ذكر فيه الاصول ، واستوفاهما علي مبلغ ما وجده وقدر عليه ، غير أن هذين الكتابين لم ينسخهما احد من أصحابنا ، واخترم هو رحمه الله ، وعمد بعض ورثته الى هلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب علي ما حكى بعضهم» الى آخر مقال ، فأما ما يحكى عنه في كتب المتأخرين

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١ .

(٢) ما اثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : وما .

(٣) ما اثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : باستيفاء .

(٤) في المصدر : أبو الحسن .

(٥) أحمد بن الحسين هذا هو الغضائري ، قال القهباي : «صاحب كتاب الرجال الموضوع لذكر المذمومين ، وكتابين آخرين كما في خطبة الفهرست ، واسترحم له السيد السند جمال الملة الدين أحمد بن طاووس والشيخ النجاشي قدس الله ارواحهم مراراً كثيرة ، بل كلما ذكروه» مجمع الرجال القهباي : ج ١ ص ١٠٨ .

فذلك كتاب آخر في الضعفاء ، وقد ذكر بعض الفضلاء أنّ لابن الغضائري كتابين آخرين في ذكر الرجال الممدوحين والمذمومين ، قال : «والأخير مذكور مجتمعاً في كتاب السيد ابن طاووس» .

ثم ألف من بعد أولئك ناس آخرون ، كمحمد بن علي شهر آشوب ، والسيد المعظم جمال الدين أحمد بن طاووس ، والعلامة ، وابن داود .

ثم ألف بعد هؤلاء من متأخري المتأخرين جماعة ، وكان أحسن ما وقع كتاب (نقد الرجال) للشريف المحقق مصطفى ، وكتاب (منهج المقال) للبحر العلامة ميرزا محمد الاسترآبادي ، (ومجمع الرجال) للفاضل عناية الله ، ولاسيما الاخيرين ، فإنه اجتمع فيهما ما لم يجتمع في كتاب ، حتى التزم صاحب المجمع ذكر جميع ما في الأصول الأربعة ، حتى خطب الأصول الثلاثة : كتابي الشيخ ، وكتاب النجاشي ، والأخبار السبعة المذكورة في مفتاح كتاب الكشي ، الواردة في فضل الرواة وحملة الحديث ، وما ظفر^(١) به ابن الغضائري مما حكاه السيد .

وتجاوز صاحب المنهج إلى الخلاصة ، وكتب ابن داود ، وابن شهر آشوب ، والبرقي ، وفهرست علي بن عبدالله بن بابويه ، وغير ذلك من كتب العامة ، كتقريب ابن حجر ، ومختصر الذهبي ، وما يلتقطه من جوامع

(١) في نسخة ش : صنف .

الاصحاب ، كالكافي والفتيه وغيرهما .

غير أنهما لما التزمه من (١) حكاية ما في تلك الاصول ، لزم من التكرار ما افضى بهما الى الاطناب الممل والاكثر المخل ؛ باستخراج محل الحاجة وموضع الرغبة ، حتى عاد أكثر الناس يستريحون الى المختصرات والموجزات ، وذلك أنه كثيراً ما يجتمع الشيخ والنجاشي في ذكر أحوال الراوي ، وتعداد كتبه بالغاً ما بلغت وان تجاوزت السبعين ، وما جاء فيه من الاخبار ، فيحكي ذلك كله واحد منهما .

ثم يحكي عن الكشي ما جاء فيه من الاخبار ، فسألني أحب الناس الي وأعزهم علي ، الولد الموفق علي - أمده الله تعالى بالعمر المديد ، والعيش الرغيد - أن أرسم في ذلك كتاباً ، جامعاً للفوائد ، مجرداً عن الزوائد ، مبيّناً ما اجتمعوا عليه ، واختلفوا فيه ، منبهاً علي ما يقع به تميز كل عما يشاركه ، مشيراً الي ما كان سلف الاستاذ (٢) - أيده الله تعالى - من التحقيق فيما علق علي المنهج (٣) ليكون - ان شاء الله تعالى - عذة في هذا الباب ، ويستغنى به عما

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) الاستاذ : هو محمد باقر بن محمد أكمل ، المشهور بالوحيد البهبهاني ، ولادته عام ١١١٧ هـ أو ١١١٨ هـ ، ووفاته عام ١٢٠٨ هـ ، وهو استاذ المؤلف .

(٣) المنهج هو مقال الميرزا محمد بن علي بن إبراهيم الاسترآبادي ، صاحب الكتب الرجالية الثلاثة المشهورة توفي سنة ١٠٢٨ هـ ، وللوحيد البهبهاني تعليقة علي كتابه الكبير المسمى بمنهج المقال .

ألف من رسالة أو كتاب ، متحريراً في ذلك كله الايجاز ليسهل على الملتبس تناول ما يحتاج اليه ، وكان قد اجتمع الي - مع الجوامع الثلاثة - الاصول الاربعة^(١) في نسخ معتمدة ، وغير ذلك مما ألف المتأخرون ومن جاء بعدهم ، فاستخرت الله سبحانه ، وشرعت على النمط الذي شرع ابن داود وتلاه من بعده ، جاعلاً في التعليم لكتاب :

النجاشي (جش) ، والكشي (كش) ، وفهرست الشيخ (ست) ، ورجاله (جخ) ، ولأبوابه (ل) ، وي ، ون ، وسين ، وين ، وقر ، وق ، وظم ، وضا ، ود ، ودي ، وكر) على الترتيب من النبي صلى الله عليه وآله الى العسكري عليه السلام ، ولمن لم يرو عنهم (لم) ، ولرجال ابن شهر آشوب المسمى بمعالم العلماء (شب) ، ولخلاصة العلامة (صه) ، ولايضاحه (ح) ، ولكتاب ابن داود (د) ، وللقند (قد) ، وللمنهج (مج) ، ولوجيزة العلامة المجلسي - صاحب البحار - (زه) ، وان رويت من غيرها - ولا يكون إلا نادراً - سميّت ، وبالله استعين ، وعليه أتوكل ، واليه أضرع أن يجمله خالصاً لوجهه الكريم ، موجباً

(١) الجوامع الثلاثة : هي كتب الحديث ، وهي : اصول الكافي لثقة الاسلام ابي جعفر محمد بن يعقوب الكليني ، ومن لا يحضره الفقيه للشيخ الجليل الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ، والاستبصار وتهذيب الاحكام لشيخ الطائفة ابي جعفر محمد بن الحسن الطوسي .
واما الاصول الاربعة : فهي كتب الرجال التالية : رجال النجاشي للشيخ الجليل أبي العباس أحمد بن علي بن احمد بن العباس النجاشي الاسدي الكوفي ، واختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي ، والفهرست ورجال الشيخ الطوسي كذلك للشيخ الطوسي .

لفيضه العميم ، فاني لم أقصد به إلا نجاح طالب ، وراحة ملتمس ، وان ينفع به
كما نفع بأصله ، انه على كل شيء قدير ، وسميته (عذة الرجال) ليوافق اسمه
معناه ، ولا حول ولا قوة الا بالله ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، ورتبتُ أبوابه على
حروف المعجم ، وكذا مميزات رجال كل باب ، من كُنية أو صفة ، وقدمت أمام
ذلك مقدمة تشتمل على فوائد مهمة ؛ من استوثق منها اخذ بازمة هذا الفن ،
وانقادت له صعابه ، وتفتحت أبوابه :



الفائدة الاولى (١)

في ضبط مدد اعمار آل الله واحبائه وحججه وأمنائه محمّد سيّد رسله وأنبيائه ، وأهل بيته صلوات الله عليه وعليهم أجمعين ، وذكر أولادهم وشيء من أحوالهم لكثرة ما يترتب على ذلك

ولد رسول الله صلّى الله عليه وآله في شعب أبي طالب ، في دار محمّد ابن يوسف ، في الزاوية القصوى عن يسار الداخل ، يوم الجمعة بعد الفجر ، السابع عشر من ربيع الاوّل ، عام الفيل ، ولأربع وثلاثين مضت من ملك الملك العادل كسرى أنوشروان ، قاتل مزدك والزنادقة ، [وثانية سنة مضت] (٢) من ملك عمر بن هند ملك العرب .

وزعم مخالفونا : أنه أنما ولد يوم الاثنين منه ، ثم اختلفوا ، فقيّل : لليتين مضتا ، وقيّل لثمان ، وقيّل لعشر ، وقيّل لاثني عشر ، [وقيل لثمانية عشر] (٣) . وقد روي أنّ حملة صلّى الله عليه وآله كان في أيام التشريق ، في منزل أبيه عبدالله بمنى ، عند الجمرة الوسطى ، وهذا على ظاهره خارج عن قانون الشرع ، ومجاري العادة ، والذي رواه الصدوق في كتاب (النبوة) (٤) أنه كان في

(١) بناء على وحدة السياق في الفوائد اللاحقة فقد اثبتنا كلمة الفائدة .

(٢) في النسختين : وثاني سنين مضين .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) الاقبال : (ابن طاووس) ص ٦٢٣ قال : ذكر محمّد بن بابويه رضوان الله عليه في الجزء الرابع =

الليلة الثانية عشر من جمادى الآخرة ، وفي الاقبال^(١) : أنه كان ليلة التاسع عشر منه ، وأنه كان احد ايام التشريق في الجاهلية .

ومات أبوه في المدينة قبل ولادته ، وقيل : بعدها بشهرين ، وقيل : بسبعة أشهر ، وقيل : بستين وأربعة أشهر ، ومضت امه بعد أن مضى له اربع سنين ، وقيل : ست ، وجدّه بعد ثمان .

وَبُعِثَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِمَكَّةَ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ لِارْبَعِينَ سَنَةً مِنْ مَوْلَدِهِ^(٢) ، ثم بقي فيها بعد المبعث ثلاث عشرة سنة ، وهاجر الى المدينة في العام الرابع عشر^(٣) عام ، توفي أبو طالب وخديجة قبلها^(٤) بثلاثة ايام ، وقيل : بيوم^(٥) وسمّاه عام الحزن لشدة حزنه عليهما ، حتى شكى ذلك الى جبرئيل عليه السلام ، فأوحى الله تعالى اليه أن اخرج من هذه القرية الظالم أهلها ، فليس لك بمكة ناصر بعد أبي طالب ، ثم أقام في المدينة عشر

= من كتاب النبوة في أواخر حديث ان الحمل لسيدنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ : ... اقا بزرك الطهراني في الذريعة ج ٢٤ ص ٤٠ كتاب النبوة ذكره النجاشي ينقل عنه جمال الدين يوسف بن حاتم الفقيه الشامي تلميذ المحقق الحلبي ، وينقل عنه ايضاً ابن طاووس في الدرر النظيم والاقبال .
(١) إقبال الاعمال (ابن طاووس) : ص ٦٢٣ سطر ١٧ .

(٢) في نسخة ش : ولادته .

(٣) في النسختين : في الرابعة عشر عام .

(٤) في النسختين : قبله .

(٥) في النسختين : يوم .

سنتين ، وقُبض صَلَّى الله عليه وآله يوم الاثنين لليلتين بقيتا من صفر سنة احدى عشرة من الهجرة في أيام هرقل ، فكان عمره صَلَّى الله عليه وآله ثلاثا وستين سنة .

وتزوج بخديجة عليها السلام وهو ابن بضع وعشرين سنة ، ولم يتزوج قبلها ، فولد له منها قبل المبعث القاسم ورقية وزينب وأم كلثوم ، وبعده الطاهر والطيب وفاطمة الزهراء عليها السلام ، وقيل : أنه لم يولد بعد المبعث إلا فاطمة عليها السلام ، ولم يتزوج مادامت خديجة ، وإنما اكثر بعدها حتى قبض صَلَّى الله عليه وآله عن خمس عشرة على الخلاف .

وولد أمير المؤمنين عليه السلام بعد عام الفيل - ومولد النبي صَلَّى الله عليه وآله - بثلاثين سنة ، في أيام هرقل ، يوم الجمعة في رجب ، وقيل : شعبان ، في البيت الحرام ، ولم يولد في البيت أحد قبله ولا بعده .

فروى الصدوق علي بن عيسى الاربلي من بشارة المصطفى^(١) ، عن يزيد بن قعنب : ان فاطمة بنت أسد جاءت الى البيت وقد أخذها الطلق ، تدعو الله باليسر ، وتسأله بجدها ابراهيم والجنين الذي في بطنها ، فكأنه عاجلها ، وكان ذلك بمشهد من الملاء ، فانشق لها البيت فدخلت ثم التأم ، فعالجوا القفل فامتنع ، ولم تخرج إلا بعد ثلاثة أيام تحمله على يديها وتذكر أموراً رأتها ،

(١) بشارة المصطفى (أبو جعفر الطبري) : ص ٨ ، مختصراً ، وكذلك كشف الغمة (الاربلي) : ج ١

وهاثقاً سمعته . والحديث طويل .

ومن مناقب الفقيه المالكي ، عن علي بن الحسين عن رمدة^(١) بنت العجلان : انّ أبا طالب - لعظم ما لاقت من شدة الطلق - ساءه أمرها ، فأخذ بيدها وجاء بها إلى الكعبة ، وقال : اجلسي ، فطلقت طليقة واحدة ، فولدته مسروراً نظيفاً ، لم يُرَ أحسن منه وجهاً ، وحمله النبي صلّى الله عليه وآله معها إلى منزلها ، فذهب بها فضيلة لم يفز بها غيره كغيرها .

وقُبض عليه السلام شهيداً بالكوفة ليلة الجمعة ، لتسع بقين من شهر رمضان سنة اربعين من الهجرة ، عن ثلاث وستين عمر النبي صلّى الله عليه وآله ، فكان مقامه بعده ثلاثين .

وله من الاولاد سبعة وعشرون : الحسنان ، وزينب الكبرى ، والصغرى المكناة بأم كلثوم ، أمهم فاطمة الطهر البتول ، وأبو القاسم محمّد بن خولة الحنفية وعمر ورقية كانا توأمين من أم حبيب ، والعباس وجعفر وعثمان وعبدالله الشهداء في الطف ، من أم البنين بنت أخي لبيد الشاعر ، ومحمّد الاصغر المكنى بأبي بكر وعبيدالله الشهيدان في الطف ، من ليلى بنت مسعود ، ويحيى وعون من أسماء بنت عميس ، وأم الحسن ورملة من أم مسعود بنت عروة بن مسعود الثقفي .

وزينب الصغرى ، ورقية الصغرى ، وأم هاني ، وأم الكرام ، وجمانة ،

(١) في نسخة ش : ريدة .

وأمامة ، وأم سلمة ، وميمونة ، وخديجة ، وفاطمة ، لأمهات أولاد شتى ، فان
ضممنا المحسن كانوا ثمانية وعشرين .
وازواجه عدا السراري اثنا عشر.

وكان مولد فاطمة سيدة النساء عليها السلام بمكة بعد البعثة بخمس
سنين في العشرين من جمادى الآخرة ، كما في ربيع الشيعة لابن طاووس (١) ،

(١) يراجع مستدرك الوسائل (الفوري) : ج ٣ ص ٤٦٩ ، ويراجع اعلام الورى ص ٢٩
للتعريف بربيع الشيعة قال الشيخ النورى (قدس سره) في مستدركه ج ٣ ص ٤٦٩ في ترجمة السيد
ابن طاووس : فلنذكر في ترجمته مطالب أخرى نافعة مهمة :

الاول : عد العلامة المجلسي في أول البحار من كتبه كتاب ربيع الشيعة ، وقال بعد ذلك :
وكتب السيدين العلمين ابني طاووس كلها معروفة ، وتركنا منها كتاب (ربيع الشيعة) لموافقته
لكتاب (اعلام الورى) في جميع الابواب والترتيب ، وهذا ما يقتضي منه العجب ، وقال العالم
الجليل المولى عبد النبي الكاظمي في حاشية كتابه (تكملة الرجال) : وقد وقفت على (اعلام
الورى) للطبرسي و(ربيع الشيعة) لابن طاووس ، وتبعتها من اولهما الى آخرهما ، فوجدتهما
واحداً من غير زيادة ولا نقصان ولا تقديم ولا تأخير ابداً الا الخطبة ، وهو عجيب من ابن طاووس على
جلالة قدره من هذا العمل ، ولتعجبي واستغرابي صرت احتمل احتمالات : فتارة اقول : لعل ربيع
الشيعة غيره ونحو هذا ، حتى رأيت المجلسي رحمه الله في البحار ذكر الكتابين ونسبهما اليهما ، ثم
قال : هما واحد ، وهو عجيب ، وقال في حاشية أخرى : كنت انقل عن ربيع الشيعة لابن طاووس
واعلام الورى ، فرأيتهما من اولهما الى آخرهما متحدتين لا ينقصان شيئاً ولا يتغيران ، لا عنواناً ولا
ترتيباً ولا غير ذلك الا خطبتهما فأخذني العجب العجاب ، وحسنت ان لا يكونا كتابين ، واحتملت
ان يكون اشتباهاً من الناس تسمية احدهما (ربيع الشيعة) فتبعت كتب الرجال ، فلم اجد احداً ذكر
اتحادهما حتى وقفت على البحار فوجدته ذكر كتاب (ربيع الشيعة) انه هو بينه (اعلام الورى) =

فكان لها يوم قبض النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً وَسَبْعَةَ أَشْهُرٍ ،
ولم تلبث بعده إلا يسيراً^(١) .

وفي الكافي^(٢) : أَنَّهَا قُبِضَتْ وَلَهَا ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً وَخَمْسَةَ وَسَبْعُونَ
يَوْمًا ، وَبَقِيَتْ بَعْدَ أَبِيهَا تِلْكَ الْأَيَّامَ .

وقيل : أربعين يوماً ، وقيل : مائة يوم^(٣) .

وعن جابر بن يزيد : أَنَّهُ سَأَلَ الْبَاقِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْفَ عَاشَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا
السَّلَامُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ؟ قَالَ : أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَتُوفِيَتْ وَلَهَا

= وتعجب هو من اتحادهما . انتهى .

قلت : هذا الكتاب غير المذكور في فهرست كتبه في كتاب اجازاته ، ولا في كشف المحجة ،
وما عثرت على محل اشار اليه واحال عليه ، كما هو دأبه غالباً في مؤلفاته بالنسبة اليها ، وهذا
الجيلان مع عثورهما على الاتحاد واستفراهما لم يذكر له وجهاً ، وقد ذكرت في ذلك مع شيخنا
الاستاذ طاب ثراه فقال - واصاب في حدسه - : الظاهر ان السيد عشر على نسخة من الاعلام لم
يكن لها خطبة ، فاعجبه ، فكاتبه بخطه ولم يعرفه ، وبعد موته وجدوه في كتبه بخطه ، ولم يكن لهم علم
بإعلام الوري ، فحسبوا انه من مؤلفاته ، فجعلوا له خطبة على طريقة السيد في مؤلفاته ، ونسبوه اليه ،
ولقد اجاد فيما افاد . انتهى قول الشيخ التوري قدس سره .

لهذا فقد اعتمدنا في استخراجنا لجميع ماورد في هذا الكتاب عن (ربيع الشيعة) على
(اعلام الوري) لما تبين من اقوال العلماء فيه ، والله الموفق .

(١) إعلام الوري (الطبرسي) : ص ١٤٧ .

(٢) اصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٤٥٨ ، باب الزهراء فاطمة عليها السلام .

() المناقب (ابن شهرآشوب) : ج ٣ ص ٣٥٧ .

(٣) المعارف (ابن قتيبة) : ص ٨٤ .

ثلاث وعشرون سنة .

وهو قريب مما روى العامة ، فانهم زعموا انها عليها السلام ولدت سنة احدى وأربعين من مولده عليه السلام (١) .

ودفنت بين القبر والمنبر ، أوفي بيتها مكان القبر الآن ، أوفي بيت الاحزان من البقيع (٢) .

ولها من الاولاد : الحسنان ، والمحسن ، وزينب ، وام كلثوم .

وولد الحسن الزكي عليه السلام بالمدينة ليلة النصف من شهر رمضان لثلاث مضيئ من الهجرة (٣) .

وفي الدروس (٤) : لستين (٥) ، وقبض عليه السلام مسموماً يوم الخميس سابع عشر صفر ، وقيل : في التاسع منه ، سنة تسع أو ثمان وأربعين من الهجرة ، وقيل : سنة خمسين ، فكان سنة عليه السلام على الاول ستاً وأربعين .

وعن ابن طاووس : ان ولادته سنة ثلاث ، وقبض لليلتين بقيتا من صفر سنة خمسين ، وله سبع وأربعون واشهر ، سمته جعيدة بنت الاشعث بأمر

(١) إعلام الورى (الطبرسي) : ص ١٤٧ .

(٢) إعلام الورى (الطبرسي) : ص ١٥٢ .

(٣) إعلام الورى (الطبرسي) : ص ٢٠٥ .

(٤) الدروس (الشهيد الاول) : ص ١٥٢ طبعة حجرية كتاب المزار .

(٥) في نسخة ش : لستين .

معاوية وتسويله^(١) لعنها الله وأباها وأخاها .

وله عليه السلام من الاولاد خمسة عشر : زيد وأختاه أم الحسن وأم الحسين من أم بشير ، والحسن من خولة ، وعمر والقاسم وعبدالله الشهداء في الطف لأم ولد ، والحسين الاشم وطلحة واختهما لأم إسحاق بنت طلحة بن عبدالله ، وعبدالرحمن وفاطمة وأم سلمة ورقية لأمهات اولاد شتى ، وكان العقب منهم للحسن وزيد ، وكانا شريفين فاضلين ، وشهد الحسن يوم الطف ، ومضى وله خمس وثلاثون ، وعمر زيد حتى بلغ التسعين .

وقد أكثر صلوات الله وسلامه عليه من النساء حتى تزوج خمساً وسبعين عدا السراري^(٢) .

(١) إعلام الوری (الطبرسي) : ص ٢٠٦ .

(٢) لقد تحدث المؤرخون عن زوجات الحسن وأكثروا ، ومال أكثرهم إلى المبالغة في تعدادهن مبالغة لا تعتمد على أساس معقول ، فقال بعضهم : انهن يتراوحن بين الستين والسبعين ، وقال البعض الآخر : بأنه تزوج بأكثر من مائتين وخمسين امرأة ، وأن أباه كان يتضجر من ذلك ، ووقف بعضهم منه موقفاً يتسم بالاعتدال والتجرد ، فقال : بأن تعدد الزوجات كان شائعاً ومألوفاً بين المسلمين ، ولم يكن أكثر زوجاً من غيره ، وقل من مات من أعيان المسلمين عن أقل من أربع زوجات ، فلقد تزوج وطلق حتى بلغ عدد زوجاته ومطلقاته نحواً من خمس عشرة امرأة . أما رواية السبعين والتسعين وغيرها من الروايات التي تصفه بأنه مطلق ، وأن والده كان يقول : لا تزوجوا ولدي الحسن ، فإنه مطلق ، فلا مصدر لها إلا المدائني وأمثاله من الكذبة ، كما يبدو من أسانيدنا ، والمدائني والواقدي وغيرهما من المؤرخين القدماء ، قد كتبوا التاريخ في ظل الحكومات التي كانت تناهض أهل البيت ، وتعمل بكل ما لديها من الوسائل على تفويه واقمهم وانتقاصهم ، ولم يكن حكام الدولة =

= العباسية بأقل سوءاً وتصبأ من أسلافهم الأمويين ، فقد شاركوهم في وضع الأحاديث التي تسيء إلى العلويين ، وكانوا يحقدون عليّ الحسينين بصورة خاصة ؛ لأن أكثر الثائرين على الظلم كانوا من أولاد الحسن وأحفاده . ولما قبض المنصور على عبدالله بن الحسن - أحد الحسينيين الثائرين على الظلم والجور - خطب في حشد كبير من الناس ، وتال من علي بن أبي طالب ومن الإمام الحسن وجميع الطالبيين ، وكان مما قاله : إن ولد أبي طالب تركناهم - والذي لا إله غيره - والخلافة ولم تعرّض لهم لا بقليل ولا كثير ، فقام فيها علي بن أبي طالب فما أفلح ، وحكم الحكّمين فاختلفت عليه الأمة ، وافترقت الكلمة ، ثم وثب عليه شيعة وأنصاره وثقاته فقتلوه ، وقام من بعده الحسن بن علي عليه السلام ، فوالله ما كان برجل ، لقد عرضت عليه الأموال فقبلها ، ودس إليه معاوية : إني جاعلك ولي عهدي فخلعه ، وانسلخ له مما كان فيه وسلمه إليه ، وأقبل على النساء يتزوج اليوم واحدة ، ويطلق غداً أخرى ، فلم يزل كذلك حتى مات على فراشه .

وكما ذكرنا فرواية السبعين رواها المدائني ، كما جاء في شرح النهج ، ورواية التسعين رواها الشبلنجي في نور الابصار ، ورواية المائتين وخمسين والثلاثمائة رواها المجلسي عن قوت القلوب لأبي طالب المالكي المتوفى سنة ٣٨٠ . وجاء في الكتاب المذكور كما يروي القرشي عنه في المجلد الثاني من كتابه الحسن بن علي : أن الحسن تزوج مائتين وخمسين امرأة ، وقيل : ثلاثمائة ، وأن علياً كان يتضجر من ذلك حياةً من اهلن إذا طلقهن ، وكان يقول : إن حسنا مطلق فلا تزوجوه ، فقال له رجل من همدان : والله يا أمير المؤمنين لنتكحه ما شاء ، فمن أحب أمسك ، ومن كره فارق ، فشر بذلك أمير المؤمنين ، وأنشأ يقول :

ولو كنت بواباً على باب جنة
لقلت لهمدان : ادخلوا بسلام

ومضى في قوت القلوب يقول : وهذا أحد ما كان الحسن يشبه فيه جده رسول الله ، وهو يشبهه في الخلق ، وقد قال له جده : (اشبهت خلقي وخلقي) ، وقال : (حسن مني وحسين من علي) ، وأضاف إلى ذلك : أن الحسن كان ربما عقد على أربع وطلق أربعاً =

= وعلى ما يبدو أن الذين الصقوا بالحسن كثرة الزواج والطلاق هؤلاء الثلاثة : المدائني والشبلنجي وأبو طالب المكي في قوت القلوب ، وعنهم أخذ المؤرخون والكتاب من السنّة والشيعه والمستشرقون .

أما علي بن عبدالله البصري - المعروف بالمدائني والمعاصر للعباسيين - فهو من المتهمين بالكذب في الحديث ، وجاء في ميزان الاعتدال للذهبي : أن مسلماً في صحيحه قد امتنع عن الرواية عنه ، وأن ابن عدي قد ضعفه ، وقال له الاصمعي : والله لتترك الاسلام وراء ظهرك ، وكان من خاصة أبي إسحاق الموصلي ، وقد تبعه لثرائه ، ويروي عن عوانة بن الحكم المتوفى سنة ١٥٨ ، والمعروف بولائه لثمان والأمويين ، ونص ابن حجر في لسان الميزان : أن عوانة كان يضع الأخبار لبني أمية ، وجاء في معجم الأدباء : أنه كان مولى لسمره بن حبيب الأموي ، أما صاحب لسان الميزان فقد قال : إنه كان مولى لعبد الرحمن بن سمره بن حبيب الأموي ، هذا بالإضافة الى أن أكثر رواياته من نوع المراسيل ، كل ذلك مما يبعث على الاطمئنان بأن رواية السبعين - التي لم يروها غير المدائني - من موضوعاته لمصلحة الحاكمين اعداء العلويين .

أما رواية التسعين فقد أرسلها الشبلنجي في كتابه نور الابصار ولم ينسبها لاحد ، والشبلنجي في كتابه المذكور لم يتحرّز الصحيح في مروياته وأخباره ، كما يبدو ذلك للمتابع فيه ، والمرسل إذا لم يكن مدعوماً بشاهد من الخارج أو الداخِل لم يصلح للاستدلال ، في حين أن الشواهد والقرائن ترجح بأنه من صنع الحاقدين على أهل البيت .

وأما رواية المكي في قوت القلوب فهي اقرب إلى الأساطير من غيرها ، لأنها لم ترد على لسان أحد من الرواة ، وأبو طالب المكي كان مصاباً بالهستيريا ، كما نص على ذلك معاصروه ، وحينما وفد على بغداد وجد البغداديون في حديثه هذياناً وخروجاً عن ميزان الاعتدال والاستقامة ، وجاء عنه أنه كان يقول : ليس على المخلوق أضر من الخالق ، ويبيح استماع الغناء ، ولما عاتبه عبدالصمد بن علي أنشد :

وولد الحسين عليه السلام في المدينة ، أوائل شعبان سنة ثلاث من الهجرة ، كما حكى الشيخان^(١) وغيرهما^(٢) وقيل : ثالث عشر رمضان ، وقيل : آخر ربيع الاول ، فيكون بينه وبين أخيه صلوات الله عليهما ستة أشهر وأيام ، وقُتل صلوات الله عليه شهيداً بكر بلاء ، يوم الاثنين أو السبت بعد صلاة الظهر يوم عاشوراء في^(٣) سنة احدى وستين ، وكان سنّه عليه السلام ثماني وخمسين ، وعن ابن طاووس : أنه عاش سبعاً وخمسين وخمسة أشهر ، وقتل يوم الجمعة^(٤).

وله من الاولاد ستة متفق عليهم : العليان الامام والمستشهد بين يديه ، وعبد الله الطفل المقتول بالسهم في حجره ، وجعفر مات من قبل ، وبتتان

= فيا ليل كم فيك من متعة ويا صبح ليلتك لم تقرب
ومن شذوذه كما جاء في البداية والنهاية لأبن كثير والكنى واللقاب للقمي : انه أوصى أحد
أصحابه إن غفر الله له أن يشر على جنازته لوزا وسكرا ، وجعل العلامة على ذلك أن يقبض على يد
صديقه ساعة الاحتضار ، فقبض على يده في تلك الساعة ، وفذ صديقه ما أوصاه به . سيرة الائمة
الاثني عشر (هاشم معروف الحسني) : ج ١ ص ٥٥٤ .

(١) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ٦ ص ٤١ ، والارشاد (المفيد) : ص ١٩٨ ، ولكنه ذكر :
أن مولده الشريف كان ستة اربع من الهجرة .

(٢) إعلام الوري (الطبرسي) : ص ٢١٥ .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) إعلام الوري (الطبرسي) : ص ٢١٥ .

سكينة وفاطمة ، وهذا هو الذي اعتمده الشيخ المفيد^(١) والحافظ^(٢) .
 وزاد الاكثرون في الذكور علياً آخر - طفل قتل مع أبيه بالسهم -
 ومحمداً ، وفي الاناث زينباً ، وربما زيد رابعة ، وهنا خلاف في أكبر العليتين ؛
 هل هو الامام زين العابدين أو المستشهد ؟ فالاكثرون على أنه الامام .
 والمفيد^(٣) والحافظ^(٤) على أنه المقتول بين يديه جهاداً ، وأنكر ابن
 ادريس^(٥) ذلك على المفيد ، وقال : الاولى الرجوع الى أهل هذه الصناعة ؛
 وهم النسابون وأصحاب السير والاختبار والتواريخ ، مثل الزبير بن بكار في
 كتاب أنساب قريش ، وأبي الفرج الاصفهاني في مقاتل الطالبين^(٦) ،
 والبلاذري ، والمزني ، والعمري^(٧) النسابة ، وابن قتيبة ، والمحقق ابن جرير
 الطبري^(٨) ، والدينوري^(٩) ، وابن همام .

-
- (١) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٥٣ وجاء فيه : وعلي بن الحسين الاصغر ، قتل مع ابيه بالطف .
 (٢) بحار الانوار (المجلسي) : ج ٤٥ ص ٣٣١ تقيلاً عن الحافظ عبد العزيز بن الاخضر الجنازدي .
 (٣) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٥٣ .
 (٤) تاريخ الاسلام (الحافظ الذهبي) : حوادث سنة ٦١ - ٨٠ ص ٢١ وفيه : وقتل ابنه الاكبر علي ،
 وهو غير علي زين العابدين ، وكذلك بحار الانوار (المجلسي) : ج ٤٥ ص ٣٣١ .
 (٥) السرائر (ابن ادريس) : ج ١ ص ٦٥٥ .
 (٦) مقاتل الطالبين (الاصفهاني) : ص ٥٢ .
 (٧) المجدي (العمري) : ص ٩١ .
 (٨) تاريخ الطبري (الطبري) : ج ٣ ص ٢٤٣ .
 (٩) الاخبار الطوال (الدينوري) : ص ٢٥٦ وقال : ان المقتول علي الاكبر .

وقد حَقَّق العمري (١) ذلك ، وزعم من لابصيرة له : انَّ المقتول بالطف هو الاكبر ، وهذا خطأ ووهم . ثم ذكر : انه كان لزين العابدين عليه السلام يوم الطف ثلاثة وعشرون سنة (٢) ، ولولده الباقر عليه السلام ثلاث سنين وأشهر .

وله عليه السلام من النساء خمس : شاه زنان أم السجاد ، وليلى بنت أبي مرة بن عروة بن مسعود الثقفي أم علي الشهيد ، والرياب بنت امرئ القيس أم سكيئة وعبدالله ، وأم إسحاق بنت طلحة بن عبيد الله أم فاطمة ، وأخرى قضاعية ، وهي أم جعفر ، عدا السراري .

وولد علي بن الحسين السجاد عليه السلام في المدينة يوم الاحد ، في شعبان سنة ثمان او سبع أو ست وثلاثين في أيام جدّه أمير المؤمنين ، قبل وفاته بستين ، وقبض عليه السلام بها ثاني عشر عاشوراء سنة خمس وتسعين في أيام الوليد بن عبدالملك ، فكان له على الاول سبع وخمسون ، والمشهور من كنيته أبو الحسن ، ويكنى ايضاً بأبي محمد ، وريماكني بأبي بكر ، وألقابه كثيرة أشهرها : زين العابدين ، وذو الثغفات ، والامين ، وأمه شاه زنان بنت الملك كسرى يزجرد بن شهريار بن كسرى ؛ آخر كسرى كان للفرس .

(١) المجدي (العمري النسابة) : ص ٩١ ، وفيه : فاما علي الاكبر ، فشهد الطف وقتل ، وفيه ايضاً : وزعم من لابصيرة له ان علياً الاصغر هو المقتول بالطف ، وهذا خطأ ووهم ، بينما المذكور في المدة الاكبر ، وهذا اشتباه من الناسخ .

(٢) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٥٤ .

قال المفيد^(١): كان أمير المؤمنين عليه السلام وتلى حريث بن جابر الحنفي جانباً من المشرق ، فبعث اليه بيتي يزدجرد ، فنحل ابنه الحسين شاه زنان ، فأولدها زين العابدين ، وأنحل الاخرى لمحمد بن ابي بكر ، فولدت له القاسم بن محمّد بن أبي بكر ، فهما ابنا خالة .

وله عليه السلام من الاولاد خمسة عشر : أبو جعفر الباقر عليه السلام ، وأمه أم عبدالله بنت الحسن السبط ، وزيد وعمر لأُمّ ، وعبدالله والحسن والحسين لأُمّ ، والحسين الاصغر وعبدالرحمن وسليمان لأُمّ ، وعلي - وكان اصغر ولده - وخديجة لأُمّ ، ومحمّد الاصغر لأُمّ ، وفاطمة وعليّة وأمّ كلثوم لأُمّ ، وكلهن أمهات ولد سويّ الاولى .

وولد محمّد بن علي الباقر عليه السلام في المدينة ، يوم الاثنين ثالث صفر ، سنة سبع وخمسين ، وقيل في غزّة رجب منها ، في ايام جدّه الحسين عليه السلام ، قبل مقتله بثلاث سنين واشهر ، وقبض فيها يوم الاثنين ايضاً سايع ذي الحجة سنة اربع عشرة أو ست عشرة ومائة ، في ايام هشام بن عبدالمك ، وكنيته أبو جعفر ، ولقبه المشهور الباقر ، ويلقب ايضاً بالهادي والشاكر ، وأمه فاطمة بنت الحسن عليه السلام ، وتدعى أم عبدالله ، وقيل أمّ الحسن ، وله من الاولاد : الامام أبو عبدالله جعفر الصادق عليه السلام - وبه يكنى - وعبدالله ، واطمها أم فروة بنت القاسم بن محمّد بن ابي بكر ، وإبراهيم

(١) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٥٣ ، وكذلك إعلام الورى (الطبرسي) : ص ٢٥٦ .

وعبيد الله درجاً ، أمهما أم حكيم وعلي وأم سلمة لأم ولد ، وزينب لأم ولد ، ولم يعتقد في أحد منهم الامامة إلا الامام الصادق ، وأما أخوه عبدالله فقد كان يشار اليه بالفضل والصلاح .

وولد [جعفر بن محمد]^(١) الصادق عليه السلام في المدينة ، يوم الاثنين سابع عشر ربيع الأول سنة ثلاث وثمانين في أيام عبدالملك بن مروان ، وقبض يوم الاثنين منتصف رجب سنة ثمان وأربعين ومائة في أيام المنصور ، فكان له خمس وستون .

وكنيته أبو عبدالله ، وربما كُني بأبي إسماعيل ، ولقبه المشهور هو الصادق عليه السلام ، ويلقب أيضاً بالصابر ، والفاضل ، والطاهر ، وغيرهما ، وكان له من الأولاد عشرة : إسماعيل - وهو أكبرهم - وعبدالله وأم فروة ، أمهم فاطمة بنت الحسين بن علي بن الحسين عليه السلام ، والامام أبو الحسن موسى ابن جعفر الكاظم عليه السلام وإسحاق ومحمد لأم ولد ، والعباس وعلي وأسماء وفاطمة لأمهات أولاد شتى .

وولد موسى بن جعفر عليه السلام في الأبواء بين مكة والمدينة ، يوم الأحد سابع صفر سنة ثمان ، أو تسع وعشرين ومائة ، في أيام إبراهيم بن الوليد ، وقبض مسموماً ببغداد ، في حبس السندي بن شاهك بأمر الرشيد لعنه الله^(٢) ،

(١) لم ترد في النسخة ش .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

وتولية يحيى بن خالد البرمكي ، وسعاية علي بن إسماعيل بن جعفر ، وكان السبب في السعاية يحيى ايضاً لعنه الله ، لست خلون من رجب سنة ثلاث وثمانين ومائة^(١) ، وقيل : يوم الجمعة في الخامس من رجب ، سنة احدى وثمانين ، وله اربع وخمسون ، وأمه حميدة ، وكنيته أبو الحسن ، ويكنى ابا إبراهيم ، وربما كني بأبي إسماعيل ، ولقبه المشهور الكاظم ، ويلقب ايضاً بالصابر ، والصالح ، والامين ، وغير ذلك ، وله من الاولاد الذكور عشرون : الامام الرضا عليه السلام ، وزيد ، وإبراهيم ، وعقيل ، وهارون ، والحسن ، والحسين ، وعبدالله ، وإسماعيل ، وعبيدالله ، وعمر ، واحمد ، وجعفر ، ويحيى ، وإسحاق ، والعباس ، وحمزة ، وعبدالرحمن ، والقاسم ، وجعفر الاصغر ، وربما ذكر موضع «عمر» محتمد ، ولكل منهم فضل - كما قال المفيد - ومنقبة مشهورة .

ومن الاناث ثمانى عشرة : خديجة ، وأم فروة ، وأسماء ، وعلية ، وفاطمتان^(٢) ، وزينبان ، وأم كلثوم ثنتان ، وآمنة ، وأم عبدالله ، ومحمودة ، وأمامة ، وميمونة ، لأمهات أولاد شتى^(٣) .

وولد علي بن موسى الرضا عليه السلام في المدينة ، يوم الخميس

(١) اصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٤٧٦ ، باب مولد أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام .

(٢) في نسخة ش : فاطمة .

(٣) عدد الاناث كما هو مذكور خمسة عشر .

لاحدى عشرة ليلة خلت من ربيع الأول ، سنة ثلاث وخمسين ومائة - كما في العيون^(١) - بعد وفاة أبي عبدالله عليه السلام بخمس سنين في أيام المنصور ، وقبض عليه السلام في سناباد من طوس ، يوم الجمعة لسبع بقين من رمضان سنة ثلاث ومائتين ، في أيام المأمون لعنه الله ، فكان له تسع وأربعون سنة وستة أشهر ، ودفن في دار حميد بن قحطبة في القبة التي فيها الرشيد بين يديه في قبلته .

والمعروف ان المأمون لعنه الله سمّه في عنب أو ماء رمان ، واستبعده علي بن عيسى الإربلي^(٢) ؛ لشدة حنوه عليه وميله إليه ، وتقديمه علي العباسيين وغيرهم ، حتى انه لما عتّفوه في تولية العهد واخراج الأمر عنهم إلى بني علي ، سبّهم ونال منهم كلّ منال ، وقال فيما قال^(٣) : أنتم نطف [السكرى]^(٤) في أرحام القيان ، وجعل يذكر شرفه وفضله وما خصه الله به ، وحكى^(٥) ذلك عن السيد رضي الدين ابن طاووس ، ومال اليه الكفعمي ، وتعلقا بصنيعه مع محمّد بن جعفر وزيد بن موسى ، وذلك أنّ محمّداً أخرج عليه

(١) عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج ١ ص ١٨ ح ١ .

(٢) كشف الغمة (الاربلي) : ج ٣ ص ٧٢ .

(٣) كشف الغمة (الاربلي) : ج ٣ ص ٧٤ .

(٤) اثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : السكرى .

(٥) كشف الغمة (الاربلي) : ج ٣ ص ٧٢ .

بمكة ، وتبعه الزيدية^(١) والجارودية^(٢) ، وزيداً بالبصرة ، وادعى الامامة ، وأحرق دوراً وعاث ، فلما ظفر بهما وحملا اليه أكرهما مع عظم ما ارتكباها منه ، وليس هناك إلا دعوى خوف الخروج عليه ، وهو في دعة من ذلك لَمَا علم من شدة اعراضه عليه السلام عن دعوى الخلافة ، حتى انه لم يقبل ولاية العهد إلا بعد هنٍ وهن .

وأتى يصح ذلك ، وهو يراه كيف يمحضه النصح ، ويجهد الرأى ، ويذود الناس ، ويذب عن دولته ؟! ولقد اجلب عليه أهل مرو ، وأرادوا قتله ، وجاءوا بالحطب الى باب الدار ، واضرموا النار ليحرقوه ويهجموا عليه ، فاستجار بالرضا عليه السلام ، فصرفهم عنه ، ولما اراد دخول الحمام هو والفضل منعهما ، فأبى الفضل ودخل فقتل ، واطاع المأمون فسلم... الى غير ذلك .

(١) الزيدية : أتباع زيد بن علي بن الحسين بن أبي طالب رضي الله عنهم ، ساقوا الامامة في أولادفاطمة رضي الله عنها ، ولم يجوزوا ثبوت الامامة في غيرهم ، الا أنهم جوزوا ان يكون كل فاطمي عالم زاهد شجاع سخي خرج بالامامة ، ان يكون اماماً واجب الطاعة ، سواء كان من اولاد الحسن ، أو من اولاد الحسين رضي الله عنهما . الملل والنحل (الشهرستاني) : ج ١ ص ١٣٩ .

(٢) الجارودية : أصحاب أبي الجارود زياد بن ابي زياد ، زعموا : ان النبي صلَّى الله عليه وآله نص علي رضي الله عنه بالوصف دون التسمية ، وهو الامام بعده ، والناس قصرُوا ؛ حيث لم يتعرفوا الوصف ، ولم يطلبوا الموصوف ، وانما نصبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا بذلك ، وقد خالف أبو الجارود في هذه المقالة امامه زيد بن علي ، فانه لم يعتقد هذا الاعتقاد . الملل والنحل (الشهرستاني) : ج ١ ص ١٤٠ .

قلتُ : لعل هذا الذي تعلقوا به ، كان من أعظم الدواعي إلى القتل ؛ حيث يرى تتابع الناس في طاعته ، وانقيادهم لأمره ، مضافاً إلى علمه بما عليه الرضا عليه السلام من الاعتقاد بأنهم أئمة جور يتقلبون في باطل ؛ حسب ما يعرب عنه الشرط في قبول العهد ، مع ما يحكى : من أنّ الحسن والفضل بن سهل وزيرى المأمون كانا [يحقدان]^(١) لازرائه عليهما ، بل وجميع أرباب الدولة من العباسيين وغيرهم ؛ مخافة خروج الأمر من أيديهم ، وكيف كان فلا وجه للردّ بعد نقل الثقة .

وكنيته أبو الحسن ، والقابه : الرضا ، والصابر ، والرضي ، والوفى ، وأشهرها الاول ، وأمه الخيزران ، وقيل : أروى ، تدعى بأمّ البنين ، وقيل تكتم ، وقيل : نجمة .

وروى الصولي عن عون بن محمّد قال : سمعت علي بن ميثم يقول : اشترت حميدة المصنقات أمّ الكاظم عليه السلام - وكانت من اشراف العجم - جارية ، اسمها تكتم ، وكانت من أفضل النساء في عقلها ودينها واعظامها لمولاتها حميدة ؛ حتى انها ما جلست بين يديها منذ ملكتها اجلالاً لها ، فقالت لابنها موسى عليه السلام : إنّ تكتم جارية ما رأيت قط جارية أفضل منها ، ولست أشك ان الله سيظهر نسلها ان كان لها نسل ، وقد وهبتها لك فاستوص

(١) في التسخين : يعطيان .

بها خيراً ، ثم أنشدت^(١) في مدح الرضا عليه السلام مما يدل على شرفها ، حيث نسبه إليها .

وفي رواية أخرى : عن علي بن ميثم ، عن أبيه ، أنّ حميدة لما اشترت نجمة رأت في المنام رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لها : يا حميدة هبي نجمة لابنك موسى ؛ فانه سيولد منها خير أهل الارض ، فوهبتها له ، فلما ولدت له الرضا عليه السلام سماها الطاهرة .

وله عليه السلام خمس من البنين : الامام أبو جعفر محمّد الجواد عليه السلام ، وأبو محمّد الحسن ، وجعفر ، وإبراهيم ، والحسين ، وبنت واحدة اسمها عائشة ، ولم يترك بعده من الذكور الا الجواد عليه السلام .

وولد أبو جعفر محمّد بن علي عليه السلام في المدينة ، ليلة الجمعة تاسع عشر رمضان سنة مائة وخمس وتسعين ، أيام الأمين بن هارون ، وقبض عليه السلام ببغداد في ذي القعدة سنة عشرين ومائتين ، في أيام المعتصم ، فكان عمره - تفداه روي - خمساً وعشرين ، وكنيته أبو جعفر ، وألقابه : الجواد ، والمنتجب ، والقانع ، والمرضى ، وأمه ريحانة ، وقيل : الخيزران ، وقال المفيد : سيكة ، وله من الأولاد : الامام أبو الحسن الهادي ، وموسى ، وفاطمة ،

(١) ألا انّ خير الناس نفماً ووالداً

ورهماً واجداداً علي المعظم

أتتنا به للعلم والحلم ثامناً

اماماً يؤذي حجة الله تكتم

بحار الانوار (المجلسي) : ج ٤٩ ص ٥ ، وفي النسختين : أنشد .

وامامة .

وولد أبو الحسن علي بن محمد الهادي عليه السلام بـ«صريا»^(١) من مدينة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، يوم الجمعة ثاني رجب ، أو في منتصفه سنة اثني عشر ومائتين ، في أيام المأمون ، وَقُبِضَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِ(سُرٍّ مِنْ رَأْيِ) ثالث رجب سنة أربع وخمسين ومائتين ، في أيام المعتز بن المتوكل ، وله احدئ وأربعون واشهر ، وكنيته أبو الحسن ، وألقابه : المتوكل ، والفتاح ، والناصح ، والهادي والنقي ، والمرضى ، والعالم ، والامين ، والطيب ، وغيرها ، قالوا : وأشهرها المتوكل ، لكنه كان يخيفه ، ويأمر أصحابه بالاعراض عنه ؛ لمكان المتوكل ، وربما لقب بالصادق ، كما روئى الشيخ^(٢) في الزكاة عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن عبد الجبار الصهباني^(٣) قال : كتبتُ الى الصادق عليه السلام (هل يجوز لي ياسيدي أن أعطي الرجل من اخواني الدرهمين والثلاثة) ؟ الحديث ، والمكاتبه انما كانت اليه عليه السلام .
وأمه سمانة ، وأولاده : الامام أبو محمد الحسن عليه السلام ، والحسين ، ومحمد^(٤) ، وجعفر ، وعائشة .

(١) قرية أسسها موسى بن جعفر عليه السلام دلي ثلاثة أميال من المدينة ، وقد كثر ذكرها في الحديث راجع للناقب (ابن شهر آشوب) : ج ٤ ص ٣٨٢ .
(٢) الاستبصار (الطوسي) : ج ٢ ص ٣٨ ح ١١٨ .
(٣) في المصدر : الصهبان .
(٤) لم ترد في نسخة ش .

وولد محمّد أبو الحسن بن علي العسكري صلوات الله عليه في المدينة ،
يوم الاثنين ثامن ربيع الاخر سنة اثنين وثلاثين في ايام المعتصم ، وقبص
(سُرَّ من رأى) في ايام المعتمد بن المتوكل يوم الاحد ، أو الجمعة ثامن ربيع
الاول سنة ستين ومائتين .

وفي النجاشي في ترجمة احمد بن عامر: انه قبض لثلاث عشرة خلعت
من المحرم ، وله يومئذ ثمان وعشرون سنة ، وكنيته أبو محمّد ، والقابه :
الزكي ، والسراج ، والعسكري ، والخالص ، وكان عليه السلام وأبوه وجده كل
واحد منهم يُعرف في زمانه بابن الرضا ، وأمه سوسن ، أو حديث .

وفي كتاب اعلام الوري للطبرسي : ذهب كثير من أصحابنا الى انه عليه
السلام مضمي مسموماً ، وكذلك أبوه وجده ، وجميع الائمة عليهم السلام خرجوا
من الدنيا على شهادة ، وقد روي عن الصادق عليه السلام : (ما منّا إلا مقتول أو
شهيد) (١) .

وأما الخلف الصالح [الحجة القائم المهدي] (٢) محمّد بن الحسن
صلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين ، فقد كان مولده في (سُرَّ من رأى) ليلة
النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين ، في ايام المعتمد بن
المتوكل ، ولم يكن لايه - ظاهراً وباطناً - سواه عليه السلام ، وكنيته أبو القاسم ،

(١) اعلام الوري باعلام الهدى (الطبرسي) : ص ٣٦٧ الفصل الاول .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

وألقابه : الحجة ، والقائم المهدي ، والخلف الصالح ، والمنتظر ، وأمه نرجس ،
كما في الارشاد^(١) ، وقيل : صيقل ، وقيل : سوسن ، وقيل : ريحانة ، وقيل :
مريم بنت زيد العلوية ، وكيف كان فهي المدفونة خلف أبيه .

وقد ذكر غير واحد أن الميلاد الشريف كان ليلة الجمعة ، وقيل : في
نهارها ضحى ، وكان سنه عند وفاة ابيه عليهما السلام خمس سنين ، آتاه^(٢)
الحكمة وفصل الخطاب ، كما آتى يحيى صبياً ، وجعله اماماً ، كما جعل عيسى
في المهد نبياً^(٣) ، عجل الله فرجه ، وسهل مخرجه ، وجعلنا من انصاره واعوانه
ومقوية سلطانه .

والاخبار الواردة فيه من طرق الخاصة والعامة ، والدلالات والعلامات
في ذلك الوقت وسائر الاوقات ، مما يضيّق عن حصرها نطاق البيان ، وقد
دوّنت لبعضها الكتب ، وفي ما ذكر الثقة الجليل علي بن عيسى الاربلي - في
كتابه كشف الغمة^(٤) على اختصاره - ما يزيد على الكفاية ، دع كتاب
الاکمال^(٥) للصدوق ، وماخرج في ذلك من البحار للعلامة المجلسي^(٦) ، وغير

(١) الارشاد (المفيد) : ص ٣٤٦ .

(٢) في نسخة ش : الله .

(٣) في نسخة ش : صبياً .

(٤) كشف الغمة (الاربلي) : ج ٣ ص ٢٤١ - ٢٥٣ .

(٥) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٦٤٩ باب ٥٧ .

(٦) بحال الاتوار (المجلسي) : ج ٥٢ ص ١٨١ .

ذلك من زبر المتقدمين والمتأخرين .

وقد ذكر ابن طاووس في ربيع الشيعة جماعة [مستن رأوه]^(١) وخرج اليهم التوقيع من الوكلاء وغيرهم^(٢) ، فمن الوكلاء ببغداد العمري ، وهذا غير عثمان بن سعيد أحد الابواب ، بل هو حفص بن عمر ، وابنه محمّد بن حفص ، وحاجز ، والبلالي ، والمطار ، ومن أهل الاهواز محمّد بن إبراهيم بن مهزيار ، ومن أهل قم أحمد بن إسحاق ، ومن أهل همدان محمّد بن صالح ، ومن أهل الري الشامي^(٣) وأبو علي الأسد^(٤) ، ومن أهل آذربيجان القاسم بن العلاء ، ومن أهل نيسابور محمّد بن شاذان النعيمي ، ومن غير الوكلاء ، فمن بغداد أبو القاسم بن أبي جليس^(٥) ، وأبو عبدالله الكندي ، وأبو عبدالله الجنيد^(٦) وهارون الفزار^(٧) والنيلي ، وأبو القاسم بن رميسي^(٨) ، وأبو عبدالله^(٩) فروخ

(١) في نسخة ش : ممن رواه ، وفي النسخة المعتمدة : مما رواه .

(٢) اعلام الورى (الطبرسي) : ص ٤٢١ .

(٣) في المصدر : البسامي .

(٤) في المصدر : الاسدي .

(٥) في المصدر : حابس ، وفي نسخة ش : حليس .

(٦) في المصدر : الجنيدي .

(٧) في نسخة ش والمصدر : القزاز .

(٨) في نسخة ش : رميس ، وفي المصدر : ديس .

(٩) في نسخة ش والمصدر : بن .

ومسرور الصباح مولى أبي الحسن عليه السلام ، وأحمد ومحمد ابنا^(١) الحسن ، وإسحاق الكاتب من بني نوبخت ، وصاحب الفراء ، وصاحب الصرة المختومة ، ومن همدان محمد بن كشمرد^(٢) ، وجعفر بن حمدان ، ومحمد بن هارون بن عمران ، ومن دينور^(٣) حسن بن هارون ، وأحمد ابن أخيه ، وأبو الحسين^(٤) ، ومن اصفهان ابن باد شانجيه^(٥) ، ومن الصيمر^(٦) زيدان ، ومن قم الحسن بن نصر ، ومحمد بن علي^(٧) ، وعلي بن محمد بن إسحاق ، وأبوه ، والحسن بن يعقوب ، ومن الري القاسم بن موسى ، وأبوه ، وأبو محمد بن هارون ، وصاحب الحصاة ، وعلي بن محمد ، ومحمد بن محمد الكليني ، وأبو جعفر الرقا^(٨) ، ومن أهل قزوین مرداس ، وعلي بن احمد ، ومن قابن^(٩)

(١) في المصدر ، بين قوسين : ابي .

(٢) في نسخة ش : كشمرد ، من قرى نيسابور معجم البلدان (الحموي) : ج ٤ ص ٤٦٣ .

(٣) دينور : مدينة من أعمال الجبل قرب قرميسين ، وبين الدينور وهدان تيف وعشرون فرسخاً .

معجم البلدان (ياقوت) : ج ٢ ص ٥٤٥ .

(٤) في المصدر : الحسن .

(٥) في المصدر : شاه ، وفي نسخة ش : شانجيه .

(٦) في المصدر : الصيمرة ، وهي في موضعين : أحدهما : بالبصرة على قم نهر المعقل ، والثانية :

بلدين ديار الجبل وديار خوزستان . معجم البلدان (الحموي) : ج ٣ ص ٤٣٩ .

(٧) في المصدر : محمد .

(٨) في المصدر : الرقا .

(٩) في المصدر : قابس .

رجلان ، ومن شهرزور : ابن الخال ، ومن فارس المجروح ، ومن مرو صاحب الألف دينار ، وصاحب المال ، والرقعة البيضاء ، وأبو ثابت ، ومن نيسابور محمّد بن شعيب بن صالح ، ومن اليمن الفضل بن يزيد والحسن ابنه والجعفري ، وابن الاعجمي ، والشمشاطي ، ومن مصر صاحب المولودين ، وصاحب المال بمكة وأبو رجاء ومن نصيبين أبو الحسن بن محمد^(١) الوجناء ، ومن الأهواز الحضيبي^(٢) .

وكان له صلوات الله عليه - كما تظافرت به الاخبار عن آبائه عليهم السلام قبل ميلاده - غيبتان صغرى وكبرى .

أما الصغرى فهي التي كان فيها السفراء والابواب ، الذين لا يختلف الامامية القائلون بامامة الحسن بن علي عليه السلام فيهم ، المعروفون : أولهم أبو عمرو عثمان بن سعيد السمان ، ويدعى العمري ، والاسدي ، وابنه أبو جعفر محمّد بن عثمان رضي الله عنهما ، وأبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر من بني نوبخت ، وأبو الحسن علي بن محمّد السمري ، وأبو هاشم داود بن القاسم الجعفري ، ومحمّد بن علي بن بلال^(٣) الاهوازي ، وأحمد بن إسحاق ، وأبو محمّد الرضائي^(٤) وإبراهيم بن مهزيار ، ومحمّد بن إبراهيم في آخرين

(١) في المصدر: أبو محمّد بن .

(٢) في المصدر: الحضيبي ، والمصدر في ذلك إعلام الوری (الطبرسي) : ص ٤٥٣ .

(٣) في المصدر: عمر الاهوازي .

(٤) في المصدر: الرضائي .

تعثر عليهم - ان شاء الله - في مظانهم .

ومن الوكلاء بهمدان محمّد بن علي بن إبراهيم ، وكلهم وكلاء ، والقاسم ابن محمّد أيضاً وكيل ، فروى أبو العباس أحمد بن نوح ، عن ابي القاسم جعفر ابن محمّد قال :

حدثني القاسم بن محمّد بن علي بن إبراهيم بن محمد وكيل الناحية ، وأبوه وكيل الناحية ، وجده علي وكيل الناحية ، وجد أبيه إبراهيم بن محمّد وكيل قال :

وكان - يعني القاسم - في وقت القائم بهمدان ومعه أبو علي بسطام بن علي ، والعزیز بن زهير ، وهو أحد بني كشمرد ، وثلاثتهم وكلاء في موضع واحد بهمدان ، وكانوا يرجعون في هذا إلى ابي محمّد الحسن بن هارون بن عمران الهمداني ، وعن رايه يصدرن ، ومن قبله علي رأي أبيه أبي عبد الله هارون ، وكان أبو عبد الله وابنه أبو محمّد وكيلين ، انتهى .

الوكلاء الأربع ومدد الوكالة

أبو عمر قدس الله روحه كان باباً لا ييه وجده من قبل وثقة لهما ، ظهرت المعجزات على يديه .

فلما مضى لسبيله قام ابنه أبو جعفر مقامه بنص الامام ونص ابيه عليه ، ومضى علي منهاج أبيه رضي الله عنه في آخر جمادى الآخر سنة ست وعشرين وثلاثمائة .

وقام مقامه أبو القاسم الحسين بن روح بنص أبي جعفر عليه ، ومات رضي الله عنه في شعبان سنة ست وعشرين وثلاثمائة .

وقام مقامه أبو الحسن السمري بنص أبي القاسم عليه ، وتوفي رضي الله عنه في النصف من شعبان سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ، فروى عن أبي محمّد الحسن بن الحسين ، عن إبراهيم بن هشام الكتب ، قال : كنت بمدينة السلام^(١) في السنة التي توفي فيها علي بن محمّد السمري ، فحضرتة قبل وفاته بأيام ، فأخرج الى الناس توقيعاً نسخته : (بسم الله الرحمن الرحيم : يا علي بن محمّد السمري عظم الله أجر اخوانك فيك ، فانك ميت ما بينك [وبينهم]^(٢) ستة أيام ، فاجمع امرك ولا توضع الي أحد يقوم مقامك بعد وفاتك ، فقد وقعت الغيبة التامة ، فلا ظهور إلا بعد اذن الله تعالى ، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلب وامتلاء الأرض جوراً ، وسيأتي من شيعتي من يدعي المشاهدة ، ألا فمن يدعي المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم) .

قال : فانتسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده ، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه ، فقيل له : من وصيتك ؟ فقال : لله أمر هو بالغه ،

(١) مدينة السلام : هي بغداد ، وسميت مدينة السلام لقربها من دجلة ، وكانت دجلة تسمى نهر السلام . معجم البلدان (الحموي) : ج ٣ ص ٢٣٣ .

(٢) في المصدر والنسختين : وبين .

وقبض ، وهو آخر كلام سمع منه .

فكانت الغيبة الصفريّ أربعاً وسبعين سنة ، ثم وقعت بعد ذلك الغيبة الكبرى التي نحن فيها ، نسأل الله جلّ شأنه ونضرع^(١) إليه أن يجعل فرجه وفرجنا به^(٢) .

قلتُ : لعلّ مانفاه صلوات الله عليه إنّما هو دعوى المشاهدة أو السفارة متى شاء على الاستمرار ، كما كان للابواب الأربعة رضي الله عنهم مخافة الانتحال لجمع الاموال ، وقد كان في زمان السفراء المحمودين - كما ذكر الشيخ - أقوام ثقة تردّ عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الاصل ، كأبي الحسين محمّد بن جعفر الاسدي ، ومات على ظاهر العدالة لم يتغير ، ولم يظعن عليه بشيء ، سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة ، وأحمد بن إسحاق وجماعة خرج التوقيع في مدحهم ، وإبراهيم بن محمّد الهمداني ، وأحمد بن حمزة بن اليسع .

وقد روى^(٣) أحمد بن ادريس ، عن أبي محمّد الرازي ، قال : كنت وأحمد بن عبد الله بالعسكر ، فورد علينا رسول من قبل الرجل ، يقول : أحمد ابن إسحاق الأشعري وإبراهيم بن محمّد الهمداني وأحمد بن اليسع ثقة ،

(١) في نسخة ش : ونضرع .

(٢) إعلام الوريّ (الطبرسي) : ص ٤٤٤ - ٤٤٥ .

(٣) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٤١٧ ، مع اختلاف يسير ، ولم يذكر المصدر أيوب بن نوح .

وأيوب بن نوح .

وفي الكشي^(١) : أن الوارد الغائب العليل ثقة ، وأيوب بن نوح وإبراهيم ابن محمّد الهمداني وأحمد بن حمزة وأحمد بن إسحاق ثقة جميعاً إلى غير ذلك .

قال الشيخ في كتاب الغيبة^(٢) عند ذكر من كان يختص بكلّ إمام ، ويتولّى له الامر : ونذكر من كان ممدوحاً منهم حسن الطريقة ، ومن كان مذموماً سبىء الطريقة ، وماروي^(٣) من قولهم عليهم السلام (خدامنا وقوامنا شرار خلق الله) وهذا على عمومه ، وإنما قالوا ذلك^(٤) لأنّ فيهم من غير وبدل وخان ، وقد روى الحميري ، عن محمّد بن صالح الهمداني ، قال : كتبت إلى صاحب الزمان عليه السلام : إنّ أهل بيتي يؤذوني ويفزعوني بالحديث الذي روي عن آبائك عليهم السلام ... الحديث ، فكتب : (ويحكم ماتقروؤن ما قال الله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً ﴾^(٥) فنحن والله القرى التي بارك الله فيها، وأنتم القرى الظاهرة) .

ثم عدّ من المحمودين حمران بن أعين ، وروى فيه قول أبي جعفر :

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣١ الرقم ١٠٥٣ .

(٢) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٥ ، وفي نسخة ش : قال الشيخ رحمه الله .

(٣) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٥ ح ٢٩٤ .

(٤) لم ترد في المصدر .

(٥) سورة سبأ الآية : ١٨ .

(والله لا يرتدّ ابداً) (١) .

والمفضل بن عمر للصادق والكاظم (٢) ، وروى فيه: انه كثيراً ما كان الناس يجيئون بالاموال إليه فيردّها ويقول : (ادفعوها إلى المفضل) (٣) .
والمعلّى بن خنيس للصادق عليه السلام وقوله فيه : (أما والله لقد دخل الجنة) (٤) .

ونصر بن قابوس اللخمي ، توكلّ له عشرين سنة ، وكان خيراً فاضلاً (٥) .
وعبد الرحمن بن الحجاج ، له ايضاً ، ومات في عصر الرضا عليه السلام ، وكان عابداً رفيع المنزلة لديهما .

وصفوان بن يحيى ، ومحمد بن سنان ، وزكريا بن آدم ، وسعد بن سعد .
وروي في ذلك عن أبي طالب القمي ، قال : دخلتُ على أبي جعفر الثاني ، عليه السلام فقال : (جزئ الله صفوان بن يحيى ومحمد بن سنان خير الجزاء ، فقد وقوا) (٦) .

(١) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٦ ح ٢٩٦ .

(٢) أي وردت أحاديث عن الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام في مدح المفضل بن عمر .

(٣) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٧ ح ٢٩٨ .

(٤) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٧ ح ٣٠١ .

(٥) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٧ ح ٣٠٢ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩٢ الرقم ٩٦٣ ، وكذلك الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص

٣٤٧ ح ٣٠٣ وفي كلا المصدرين : عبارة : (وقوا لي) .

وروى في ابن سنان ، عن علي بن الحسين بن [داود] (١) قال: سمعت أبا جعفر الثاني عليه السلام يذكر محمّد بن سنان بخير ، ويقول : (رضي الله عنه برضائي عنه ، فما خالفني ، ولا خالف ابي قط) (٢).

وروى في زكريا (٣) : (يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حياً ، فقد عاش في أيام حياته عارفاً بالحق قائلاً به ، صابراً محتسباً للحق ، قائماً بما يجب لله ولرسوله (٤)...) الحديث .

وعبدالعزیز بن المهتدي القمي ، وروى فيه ، وعلي بن مهزيار ، وروى فيه ، وأيوب بن نوح ، وعلي بن جعفر الهمداني (٥) ، وأبو علي بن راشد ، وروى فيهم (٦) .

• • •

(١) في النسختين : دون .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩٢ الرقم ٩٦٢ ، وكذلك الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٨ ح ٣٠٤ .

(٣) في المصدر : عن أبي جعفر عليه السلام ذكرت ماجرى من قضاء الله في الرجل المتوفى رحمه الله تعالى ، يوم ولد ويوم يموت....

(٤) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٨ ح ٣٠٣ .

(٥) في المصدر : الهماني .

(٦) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٨ - ٣٥٠ - ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

ومن الوكلاء المذمومين

صالح بن محمّد بن سهل الهمداني للجواد عليه السلام ، وعلي بن أبي حمزة البطائني ، وزياّد بن مروان القندي ، وعثمان بن عيسى الرواسي للكاظم عليه السلام ، وفارس بن حاتم بن ماهويه القزويني لأبي الحسن العسكري عليه السلام ، وأحمد بن هلال العبرتائي ، وأبو طاهر محمّد بن علي بن بلال ، وغيرهم (١) .

وأما المذمومون الذين ادعوا الباطية لعنهم الله :

فأولهم : الشريمي : وهو أبو محمّد الحسن ، وكان من أصحاب أبي الحسن علي بن محمّد ، ثم الحسن بن علي عليه السلام ، ادعى هذا المقام ، وكذب على الله وعلى حججه ، ونسب إليهم ما لا يليق بهم ، فلعنته الشيعة ، وورثت منه ، وخرج توقيع الامام بلعنه ، والبراءة منه ، ثم ظهر منه القول بالكفر والالحاد .

ثم محمد بن نصير النميري : كان من أصحاب أبي محمّد الحسن عليه السلام ، فلما توفي عليه السلام ادعى مقام أبي جعفر محمّد بن عثمان ، وأنه صاحب إمام الزمان ، وادعى انه بابه ، ففضحه الله بما ظهر منه من الالحاد والجهل ، وكان ذلك بعد الشريمي .

ثم أحمد بن هلال الكرخي : من أصحاب الحسن عليه السلام ، فلما

(١) الفية (الشيخ الطوسي) : ص ٣٥١ - ٣٥٢ ح ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ .

تُوقِي ، وقد اجتمعت الشيعة على محمد بن عثمان بنصّ الإمام عليه السلام ،
وقف هو ، فقالوا له :

انا قد سمعنا النصّ عليه ، فقال :

انتم وما سمعتم ، فلعنوه وتبرّؤوا منه ، ثم ظهر التوقيع على يد أبي القاسم
ابن روح بلعنه والبراءة منه .

وأبو طاهر محمد بن علي بن بلال : وحديثه مع العمري معروف ،
وامساكه للأموال التي كانت عنده ، واذعاؤه أنه هو الوكيل حتى برئت (١)
الجماعة منه ولعنوه ، وخرج فيه من صاحب الأمر ما خرج .

ومنهم : الحسين بن المنصور (٢) الحلّاج (٣) : وقد ذكر له الشيخ أقاصيص .
وابن أبي العزاقر محمد بن علي السلمغاني : وحديثه معروف ، قتل سنة
ثلاث وعشرين وثلاثمائة .

وأبو دلف المجنون محمد بن مظثم (٤) الكاتب : وحديث بن قولويه فيه
معروف .

• • •

(١) في نسخة ش : تبرأت .

(٢) في نسخة ش ، والمصدر : منصور .

(٣) في النسختين : الحلّال .

(٤) في نسخة ش : نصر وفي كتاب الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٤١٢ ، ص ٤١٤ مظفر وحديث ابن
قولويه في الغيبة ص ٣٩٧ - ٤٠٩ .

تتمة

فيما يكثر التعبير به عنهم من الكنى والألقاب المعروفة لهم ، وما قد يعتبر به عنهم مما ليس بمعروف .

فأبو القاسم - كما مرّ - كنية لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالْخَلْفِ الصَّالِحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وأكثر ما تطلق في الاخبار على الخلف عليه السلام ، وأبو الحسن كنية لأمير المؤمنين عليه السلام وزين العابدين والكاظم والرضا والهادي عليهم السلام ، والغالب في الاخبار إرادة الثلاثة الأواخر ، ومن ثم ينزل عند الإطلاق على أحدهم ، فإن قُتِدَ بالأوّل والماضي فالمراد الأوّل منهم ، أو بالثاني فالثاني ، أو بالثالث فالثالث ، وقد يقع التمييز بالرواة والطبقات .

وأبو الحسين من خواص أمير المؤمنين عليه السلام ، وأبو محمّد للحسن السبط عليه السلام وزين العابدين والزكي والعسكري عليهم السلام ، وأكثر ما يقع في الاخبار للثالث ، ولهذا ينزل عليه عند الإطلاق .

وأبو عبدالله للحسين عليه السلام والصادق ، والمراد به في الاخبار عند الإطلاق إنما هو الثاني عليه السلام .

وأبو جعفر عليه السلام للباقر والجواد ، والغالب هو الأوّل ، فإن قُتِدَ بالأوّل تعين ، أو بالثاني فالثاني ، وإن أُطلق فالغالب إلا أن يتبين الحال بمكان الراوي أو نحو ذلك .

وأبو إسحاق للصادق عليه السلام ، ربما وقع ذلك في بعض الاخبار ، كما

في ترجمة إبراهيم بن عبد الحميد^(١) ، وأبو إبراهيم للكاظم عليه السلام خاصة ، متى أُطلق في الاخبار يُنزل عليه ، ومتى أُطلق أمير المؤمنين فالمراد علي بن أبي طالب عليه السلام ، والمجتبى فالحسن ، أو الشهيد فالحسين ، أو الحسنان فيهما عليهما السلام ، أو زين العابدين ، أو الباقر ، أو الصادق ، أو الكاظم ، أو الرضا ، أو الجواد ، أو التقي ، أو الهادي ، أو النقي ، أو الزكي العسكري ، فمن عرف بها اختصت به ، أو القائم المهدي والصاحب وصاحب الزمان فالحجة بن الحسن عليه السلام ، وكذا صاحب الدار والغريم ، والمراد بالباقرين والصادقين الباقر والصادق عليهما السلام ، وبالكاظمين الكاظم والجواد ، وبالعسكريين الهادي والزكي ، وربما أُطلق الشيخ والعالم والفقير والعبد الصالح وأريد الصادق عليه السلام ، ويطلق ما عدا الأول على الكاظم أيضاً ، ولا سيما الاخير فقد كثر اطلاقه عليه ، وقد يطلق الماضي أو الرجل ويراد الهادي ، وربما اطلق صاحب الناحية وأريد الهادي ، أو الزكي ، أو الحجة صلوات الله عليهم أجمعين ، وربما أُطلق الأصل وأريد الامام عليه السلام ، كما في ترجمة أبي حامد المراغي^(٢) ، وإذا قال من في طبقة أصحاب الصادقين عليهما السلام : «عن أحدهما» فالمراد أحدهما وإذا قال من في طبقة مثل يعقوب بن يزيد : «عن أحدهم» فالمراد الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام .

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٤٤ الرقم ٨٣٩ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٥ الرقم ١٠١٩ .

الفائدة الثانية

في بيان فرق الشيعة

ذكر الشيخ المفيد رئيس الطائفة قدس الله روحه في كتاب العيون والمحاسن^(١) : أن الامامية هم القائلون بوجود الامامة والعصمة ووجوب النص ، وأنما حصل لها هذا الاسم في الأصل لجمعها في المقالة هذه الأصول ، فكل من جمعها فهو إمامي ، وإن ضم إلى ذلك أباطيل في المذهب ، ثم إن من شمله هذا الاسم افرقت كلمتهم في [أعيان]^(٢) الاثمة عليهم السلام ، وفي فروع ترجع إلى هذه الاصول .

قال : فأول من شذ عن الحق من فرق الإمامية : الكيسانية وهم أصحاب المختار ، وسُميت بذلك لأن اسمه كان كيسان ، وقد قيل في ذلك : إن أباه حملة ووضعه بين يدي أمير المؤمنين عليه السلام ، فجعل يمسح بيده على رأسه ويقول : (كيس كيس ، ومنهم من يزعم أن محمّد بن علي بن خولة الحنفية رضي الله عنه لما استعمله على العراقيين^(٣) - بعد قتل الحسين عليه السلام - وأمره بالطلب بثأره ، سماه كيسان ؛ لما عرف من قيامه ومذهبه .

وكيف كان ، فمقالة هذه الفرقة : أن الإمام بعد الحسين هو ابن الحنفية ،

(١) الفصول المختارة من العيون المحاسن (الشيخ المفيد) : ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٢) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : اعتبار .

(٣) العراقيان : هما البصرة والكوفة .

وأته هو المهدي الذي يملأ^(١) الأرض قسطاً وعدلاً، وأنه حي لا يموت حتى يظهر بالحق، وأقصى تعلقها في إمامته قول أمير المؤمنين عليه السلام له يوم البصرة: (أنت ابني حقاً)، وأنه كان صاحب رايته، كما كان هو عليه السلام صاحب راية رسول الله صلى الله عليه وآله، فكان أولي بمقامه.

وفيه^(٢) انه هو المهدي عليه السلام لقول النبي صلى الله عليه وآله: (لن تنقضي الأيام والليالي حتى يبعث الله رجلاً من أهل بيتي اسمه اسمي، وكنته كنيتي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً). قالوا: وكان من أسماء أمير المؤمنين عبدالله؛ لقوله عليه السلام: (أنا عبدالله، وأخو رسول الله^(٣)) وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كذاب مُفتري.

وفي حياته: بأنه إذا ثبتت إمامته وأنه القائم، تعين بقاؤه لئلا تخلو الارض من حجة.

وعن بعضهم أنه كان يقول: إن ابن الحنفية هو الامام بعد أمير المؤمنين عليه السلام دون الحسين، وأن الحسن إنما دعا في الباطن اليه بأمره، والحسين عليه السلام إنما ظهر بالسيف بإذنه، وأتھما كانا داعيين اليه،

(١) في نسخة ش: الله.

(٢) أي الفصول المختارة.

(٣) في نسخة ش: رسوله.

وأمرين من قبته .

وعن آخرين : أنه مات ، وانتقلت الإمامة إلى ولده ، ثم منهم إلى بني العباس .

وعن ناس منهم : أنه مات وأنه يقوم من بعد الموت ، وهو المهدي .

وجميع هذه الأقاويل حادثة فيهم تلجئهم الحيرة عند شذوذهم عن الحق إلى

التلون (١) .

وحكي (٢) عن عمر بن محمد بن عمر بن علي بن الحسين عليه السلام : أن

موسى بن عبد الله بن الحسن أخبره عن أبيه أنه كتب كتاباً (٣) عن عبيد الله بن علي

ابن أبي رافع ، وكانوا يعظّمونه ويعلمونه .

ثم روى عن ابن عقدة بسنده عن موسى هذا انه قال : سألت أبي رجل عن

[التشهد] (٤) ؟ فقال : هات كتاب ابن أبي رافع ، فأخرجه وأمله علينا . قال : وقد

[نسب] (٥) عمر بن محمد هذا الكتاب إلى أمير المؤمنين عليه السلام ، فروى

بسنده اليه انه قال : حدثنا علي بن عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي قال :

حدثني أبي محمد ، عن أبيه عن جدّه عمر بن علي بن أبي طالب ، عن أمير

المؤمنين عليه السلام ، وذكر أبواب الكتاب ، ثم روى خبراً آخر يدل على

(١) في النسختين بياض حيث يوجد سقط لم نثر عليه .

(٢) الكلام لا ربط له بالفائدة الثانية ، والظاهر الحديث هنا في الفائدة الثالثة .

(٣) في النسختين : هذا الكتاب .

(٤) اثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : المتشهد .

(٥) في النسختين : طرق .

نسبته إليه ، وأن بين النسختين خلافاً^(١) .

ومنهم: ربيعة بن سميع : وذكر أنّ له كتاباً في زكاة النعم ، يرويه عن أمير المؤمنين عليه السلام ، فروى بسنده عن عبدالله بن المغيرة أنه قال : حدثنا مقرن ، عن جده ربيعة بن سميع ، عن أمير المؤمنين عليه السلام : أنه كتب له في صدقات النعم وما يؤخذ من ذلك ، وذكر الكتاب^(٢) .

ومنهم : سليم بن قيس الهلالي : ثم العامري ، الكوفي ، يكنى أبا صادق ، من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ، ثم الحسن ، والحسين ، والسجاد ، والباقر عليهم السلام ، وذكر أنّ له كتاباً رواه عنه بسنده إلى حماد بن عيسى وعثمان بن عيسى عن إبراهيم بن عمر اليماني ، عنه ، وقد روى (الكشي) أحاديث تشهد بشكره وصحة كتابه وتمام القول فيه يجيء - إن شاء الله - عند ذكره .

ومنهم : الأصمغ بن نباتة المجاشعي : وكان من خاصة أمير المؤمنين عليه السلام ، وعمر بعده ، ولم يذكر له كتاباً ، وذكر أنه روى عن أمير المؤمنين عليه السلام عهده إلى الأشر ، ووصيته إلى ابنه محمّد^(٣) ثم رواهما عنه بطريقه إليه .

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٦ الرقم ٢ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٦ الرقم ٢ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٨ الرقم ٥ .

ومنهم: عبيد الله بن [الحر الفارسي الغاتك الشاعر]^(١): وذكر أنّ له نسخة يرويها عن أمير المؤمنين عليه السلام، وذكر عن أبي العباس أنّ البخاري ذكر ذلك^(٢).

وحكى ابن شهر آشوب^(٣) عن الغزالي: أنّ أول كتاب صُنف في الإسلام كتاب ابن جريح في الآثار [و حروف التفسير]^(٤) عن مجاهد وعطاء بمكة، ثم كتاب معمر بن راشد الصنعاني باليمن، ثم كتاب الموطأ لمالك بن أنس، ثم جامع سفيان الثوري.

قال: بل الصحيح أنّ أول من صنف فيه أمير المؤمنين عليه السلام؛ جمع كتاب الله جلّ جلاله، ثم سلمان الفارسي رضي الله عنه، ثم أبو ذر الغفاري، ثم الأصمغ بن نباتة، ثم عبيد الله بن أبي رافع، ثم الصحيفة الكاملة عن زين العابدين عليه السلام.

قلتُ: كأنه إنما قد عدّ جمع القرآن المجيد في التصنيف؛ لأنه أراد بالتصنيف مطلق التأليف، أو لأنه عليه السلام، لم يقتصر فيما جمع، وجائهم به على التنزيل، بل ضمّ إليه البيان والتأويل، فكان أعظم مصنف.

وقال الشيخ المفيد على ما حكى غير واحد: صنفت الإمامية من عهد

(١) في نسخة ش: بحر الفارسي القاتل الساخر.

(٢) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٩ الرقم ٦.

(٣) معالم العلماء (ابن شهر آشوب): ص ٢.

(٤) أثبتناه من المصدر.

أمير المؤمنين عليه السلام إلى عهد أبي محمد العسكري أربعمئة كتاب تُستقى الأصول ، قال : فهذا معنى قولهم : له أصل (١) .

وقال الطبرسي (٢) في كتاب إعلام الوري : أنه روي عن الصادق عليه السلام من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف إنسان ، وصنف من جواباته في المسائل أربعمئة كتاب معروفة تسمى الاصول رواها أصحابه وأصحاب ابنه موسى عليه السلام .

وقال المحقق رحمه الله في المعتبر : روى عن الصادق عليه السلام ما يقارب أربعة آلاف رجل ، وبرز - بتعلمه من الفقهاء الافاضل - جم غفير ، كزرارة بن أعين ، وأخويه بكير وحران ، وجميل بن صالح (٣) ، وجميل بن دراج ، ومحمد بن مسلم ، وبريد بن معاوية ، والهشامين ، وأبي بصير ، وأبي عبدالله (٤) ، ومحمد وعمران الحلبيين ، وعبدالله بن سنان ، وأبي الصباح الكناني ، وغيرهم من أعيان الفضلاء ، حتى كتب من أجوبة مسائله أربعمئة مصنف لأربعمئة مصنف ستوها أصولاً (٥) .

ثم قال : وكان من تلامذة الجواد عليه السلام فضلاء ، كالحسين بن سعيد ،

(١) معالم العلماء (ابن شهر آشوب) : ص ٣ .

(٢) اعلام الوري (الطبرسي) : ص ٤١٠ .

(٣) وجميل بن صالح ، لم يرد في المصدر .

(٤) في المصدر : عبيدالله .

(٥) المعتبر (المحقق الحلبي) : ج ١ ص ٢٦ .

وأخيه الحسن ، وأحمد بن^(١) محمد بن ابي نصر البزنطي ، وأحمد بن محمد ابن خالد البرقي ، وشاذان بن الفضل الفمي ، وأيوب بن نوح ، وأحمد بن محمد ابن عيسى ، وغيرهم ممن يطول تعدادهم ، وكتبهم الى الآن منقولة بين الاصحاب ، دالة على العلم الغزير^(٢) .

وأما كتب الاصحاب فهي كثيرة جداً ، وناهيك في ذلك أن صاحب الوسائل بعد ان ذكر في الخاتمة من الكتب التي روي منها كتابه ، ظفر بما يزيد على ثمانين ، كالجوامع الاربعة وغيرهما من كتب الصدوقين ، والشيخين ، والسيد ، والحميري ، والعايشي ، والمحاسن ، والبصائر ، والنوادر .

ومن الكتب التي روي منها من روى عنه ، وصرحوا بأسمائها ، ما ينيف على التسعين من كتب المتقدمين ، كأبان بن تغلب ، ومعاوية بن عمار ، وموسى ابن بكر^(٣) ، وهشام بن سالم ، والحلي ، وحريز ، والسيار بن داود بن عثمان ، والعلاء بن رزين ، ويونس والبزنطي ، والحسين بن سعيد ، وابن محبوب ، وابن عيسى ، وغيرهم .

قال : وأما ما نقلوا منه ولم يصرحوا باسمه ، فكثير جداً مذكور في كتب الرجال ، يزيد على ستة آلاف وستمائة كتباً على ما ضبطناه^(٤) .

(١) لم ترد في المصدر .

(٢) المعتبر (المحقق الحلي) : ج ١ ص ٢٧ .

(٣) في نسخة ش : بكير .

(٤) وسائل الشيعة (الحر العاملي) : ج ٣٠ الخاتمة ص ١٥١ الفائدة الرابعة .

ومن هنا تعرف أنّ الكتاب أعمّ من الأصل ؛ لما عرفت من أنّ الأصول أربعمائة ، وهل الأصل عبارة عما اقتصر فيه على الأخبار ، دون ما اشتمل على مباحث للمصنف وتحقيقات وبيان ، والكتاب يتناولها ، أو انه مجمع اخبار من دون تبويب ، يشتمل السؤال الواحد على مسائل جمة من أبواب شتى ، فاذا أجيب كتب السؤال والجواب كما هو ، وبالجملة : يكتب كلما سمع وحسبما يتفق دون ما كان مبوباً مرتباً ، والكتاب أعمّ ، أو أنه مجمع أخبار تناولها المؤلف من الإمام أو الراوي ، دون ما جمع من مجامع الأخبار المتناولة منهما ، وإن اشتمل نادراً على متناولٍ ، والكتاب أعمّ ؟ احتمالات بل أقوال ، أقربها الاخير ، ثم الاول .

وأما المصنّف فهو أعمّ منهما ، وظنّ صاحب المجمع^(١) أنّ المصنّف لا يتناول الأصل ، فقال عند حكاية قول النجاشي في خطبته :
 أما بعد فاني وقفت على ما ذكر السيد الشريف^(٢) - أطال الله بقاءه - من تعبير قوم من مخالفينا : أنه لا سلف لكم ولا مصنف ، وهذا قول من لا علم له بالناس ، ولا وقف على أخبارهم ولا عرف منازلهم وتاريخ أخبار أهل العلم ،

(١) مجمع الرجال (القهستاني) : ج ١ ص ٩ .

(٢) قال السيد الموحّد الأبطحي في تهذيب المقال : ج ١ ص ٧٤ : والمراد به - أي السيد الشريف - إمام الشريف الجعفري - ويعني به محمّد بن الحسن الجعفري - كما في ترجمته في رجال النجاشي : ص ٤٠٤ الرقم ١٠٧٠ ، وإمام السيد المرتضى ، كما قيل .

ولا لقي أحداً فيعرف عنه ، ولا حجة لمن لا علم له... الخطبة^(١) ، ويظهر من هذه الخطبة أنّ المقصود بالذكر أصالة في هذا الكتاب - يعني كتاب النجاشي - أصحاب الكتب المصنفة ، وأما أصحاب الأصول فقد يذكرهم لكن نادراً .
قال : ومما ذكرنا يظهر وجه عدم ذكره إسحاق بن موسى الساباطي الفطحي .

قلتُ : أتني يصحّ هذا ، وهو قد ذكر جميع أصحاب الاصول ، ولم يغادر منهم إلا أن يشذ ، أقصى ما هناك أنه لم يُسمَّ كتبهم عند تعدادها إلا باسم الكتاب؟!

وقد عدّ شيخنا البهائي في مشرق الشمسين^(٢) من أصحاب الأصول أصحاب الإجماع ، ومن حكى الشيخ في العدة^(٣) عن الطائفة العمل بأخبارهم من الطوائف الثلاثة ، كعمار ، والسكوني ، والطاطريين ، وبني فضال ، وعدّ في البحار^(٤) من الأصول كتاب : المحاسن ، والبصائر ، وقرب الاسناد .

وأما عدم ذكر إسحاق فهو رحمه الله لم يضمن ذكر كل مصنف ، بل من عشر له على كتاب ، وقد أقام عذره ، فقال بعد الذي حكينا عنه : وقد جمعتُ من ذلك ما استطعته ، ولم أبلغ غايته لعدم أكثر الكتب ، وإنما ذكرت ذلك عذراً إلى

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣ .

(٢) مشرق الشمسين (البهائي) : ص ٢٦٩ .

(٣) العدة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٨٠ .

(٤) بحار الانوار (المجلسي) : ج ١ ص ٧ - ٨ .

من وقع إليه كتاب لم أذكره^(١) .

وأما النوادر فقد قيل : إنه مجمع أخبار من أبواب شتى ، كما يُرى في نوادر كل كتاب من كتب الجوامع ، كنوادر الصلاة ، ونوادر الزكاة ، وأنت تعلم أن هذا إنما يتم في ملحقات الأبواب كما مثلنا ، دون ما أُلّف على الاستقلال ، كنوادر محمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري ، المسماة - (بدبّة شبيب) - حسب ما يريد ، فإننا نتكلم في الكتب المستقلة دون الأبواب الملحقة إلا أن يلتزم^(٢) ذلك^(٣) في المستقل أيضاً ، بناءً على أنه إنما يذكر فيها من كل باب نادرة ، لكن مثل هذا يبعد في مثل نوادر محمّد بن أحمد ، الجامعة لكل ما يراد ، حتى سمّوها بدبّة شبيب .

وأما النادر من الأخبار والشاذ فيأتيك بيانه إن شاء الله .



(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣ .

(٢) في نسخة ش : يلزم .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

الفائدة الرابعة (١)

في توجيه الأخذ بخبر غير العدل مع اتفاق الكلمة على اشتراط العدالة
اشتهر بين الفريقين اشتراط العدالة في العمل بخبر الواحد، وحكاة
الشهيد في الدراية^(٢) عن جمهور المحدثين والأصوليين، بل حكى الشيخ^(٣)
الإجماع، وزاد أصحابنا الإيمان^(٤) وربما اكتفوا عنه بالعدالة^(٥)؛ لأن أقل
مراتب الخلاف الفسق، لكن طريقتهم في العمل على خلاف ذلك، فإننا
وجدناهم كثيراً ما يأخذون بما جاء به غير العدل من عامي، أو زيدي، أو
ناووسي، أو قطحي، أو واقفي، أو غالي، أو فاسق بافعال الجوارح، وأخذهم
باخبار من لم يبلغ به المدح إلى التوثيق، وأخبار المجاهيل، أكثر من أن
تحصى، وشذ من جرى في عمله على وفق ما علم، كصاحب المدارك^(٦)،
أو^(٧) المعالم^(٨).

(١) راجع هامش ص ٤٥ فيه بيان لعدم ذكر الفائدة الثالثة.

(٢) الرعاية (الشهيد الثاني): ص ١٩٣.

(٣) العدة (الشيخ الطوسي): ج ١ ص ٤٨.

(٤) الدراية (الشهيد الثاني): ص ٦٧.

(٥) الدراية (الشهيد الثاني): ص ٦٦.

(٦) مقباس الهداية (المامقاني): ج ١ ص ١٨٦، وفي نسخة ش: كصاحبي.

(٧) في نسخة ش: و.

(٨) المعالم (الشيخ حسن العاملي): ج ١ ص ٥.

بل حكى الشيخ^(١) عن الطائفة العمل بأخبار من يوثق بأمانته ، ويتحرج في روايته على وجه يؤذن بدعوى الإجماع ، سواء كان من العامة الذين كانت روايتهم عن الائمة عليهم السلام ، كحفص ، وغيث ، ونوح ، والسكوني ، أو من الفرق الضالة من الشيعة ، كالفطحية ، مثل عبدالله بن بكير في المتقدمين ، وبني فضال في المتأخرين ، والواقفة ، مثل سماعة بن مهران ، وعلي بن أبي حمزة ، وعثمان بن عيسى في السابقين ، والطاطرتين في اللاحقين ، وأجاز العمل بذلك بكله ، وعمل عليه في كتبه ، بل أجاز العمل بخبر المتحرج في روايته ، وان كان فاسقاً بأفعال الجوارح محتجاً: بأن العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه ، وأن الفسق بأفعال الجوارح إنما يمنع من قبول الشهادة ، لا من قبول الخبر .

وحكى عن الطائفة أنها قبلت أخبار جماعة هذه صفتهم ، لكنه شرط في القسمين الأولين أن لا يوجد في أخبار الموثق بهم ما يخالفه ، وأن لا يعرف من الطائفة العمل بخلافه ، والظاهر أنه يعتبره في الثالث ايضاً ، وما كان ليسوي في المتحرج بين العدل والفاسق .

نعم أطلق المنع عن^(٢) العمل بأخبار الغلاة ، إلا مارووه حال استقامتهم .

(١) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٢) في نسخة ش : من .

قال^(١) : ولأجل ذلك عملت الطائفة بما رواه أبو الخطاب في حال استقامته ، وتركوا ما رواه في حالة تخليطه .

قال : وكذلك القول في أحمد بن هلال العبرثاني ، وابن أبي العزاقر ، وغير هؤلاء ، وتوقف في أخبار المتهمين والمضتفين .

قال : ولأجل ذلك توقف المشايخ في أخبار كثيرة هذه صورتها ، ولم يردوها ، واستثنوا في فهارسهم من جملة ما يروونه من التصنيفات .

وقال المحقق^(٢) في المعبر : أفرط الحشوية في العمل بخبر الواحد ، حتى انتقادوا لكل خبر ، وما فطنوا لما^(٣) تحته من التناقض ، فإن من جملة الاخبار قول النبي :

(ستكثر^(٤) بعدي القالة عليّ) ، وقول الصادق عليه السلام : (إن لكل رجل منا رجلاً يكذب علينا^(٥)) .

واقصر بعض عن هذا الإفراط ، فقال :

كل سليم السند يُعمل به ، وما علم أن الكاذب قد يصدق^(٦) ، والفاسق قد

(١) عدة الأصول (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٢) المعبر (المحقق الحلبي) : ج ١ ص ٢٩ .

(٣) في المصدر : ما .

(٤) في نسخة ش : من .

(٥) في المصدر : عليه .

(٦) في المصدر : يُلصق .

يصدق ، ولم ينتبه ان ذلك طعن في علماء الشيعة ، وقدح في المذهب ، إذ لا مصنف^(١) إلا وهو قد يعمل بخير المجروح كما يعمل بخير العدل .
وأفرط آخرون في طرف^(٢) ردّ الخبر حتى أحالوا استعماله عقلاً ونقلاً .
واقصر آخرون فلم يروا العقل مانعاً ، لكن الشرع لم يأذن في العمل به .
وكلّ هذه الأقوال منحرفة عن السنن ، والتوسط أصوب ، فما قبله
الاصحاب أو دلّت القرائن عليه عمل به ، وما عرض الاصحاب عنه أو شدّ
يجب أطراحه ، انتهى لفظه .

مع أنه شرط في أصوله العدالة والإيمان^(٣) وردّ على الشيخ في إجازته
العمل برواية الفرق الثلاث ومن^(٤) عمل الطائفة بأخبارهم ، وقال :
انا لا نعلم إلى الآن أنّ الطائفة عملت بأخبار هؤلاء .

وبالجملة : فكلامهم في هذا الباب مضطرب على الظاهر ، وخاصة
الشيخ^(٥) ، فإنه حكى الاجماع على اشتراط العدالة ، مع أنه حكى عن الطائفة
العمل بأخبار هؤلاء الفرق على وجه يؤذن بدعوى الاجماع ، وكيف كان ،

(١) في نسخة ش : تصنيف .

(٢) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : طرق .

(٣) معارج الأصول (المحقق الحلي) : ص ١٤٩ .

(٤) في نسخة ش : من .

(٥) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

فالسؤال هنا^(١) يقع في مقامين :

المقام الاول : كيف يأخذون بأخبار هؤلاء مع اشتراطهم العدالة ؟ وقد اعترض عليهم بذلك غير واحد ، قال الشهيد الثاني^(٢) بعد ان حكى عنهم اشتراط العدالة والإيمان على الاطلاق ، مع عملهم بالأخبار الضعيفة معتذرين بانجبار الضعف بالشهرة ونحوها من قرائن الصحة :

وحينئذ فاللازم اشتراط أحد الامرين من الإيمان والعدالة ، أو الانجبار بمرجح ، لا إطلاق اشتراطهما.

وأجاب بعضهم : بتنزيل العدالة المشروطة على المعنى الاعم ؛ أعني كون الراوي متحرجاً في روايته .

قلتُ : أنى يصح هذا؟! والشيخ^(٣) يصرح : بأن العدالة المراعاة في الترجيح هي : أن يكون الراوي معتقداً للحق ، مستبصراً ، ثقة في دينه ، متحرجاً من الكذب ، غير متهم فيما يرويه ، ويطلق جواز العمل برواية العدل ، ويشترط في العمل بأخبار الموثقين أن لا يكون هناك ما يعارضها من اخبار العدول الموثوق بهم .

وقد سمعت كلام المحقق في أصوله .

(١) في نسخة ش : هاهنا .

(٢) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ٦٨ .

(٣) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

سلمنا، ولكن أكثرهم يشترط الإيمان .

والتحقيق في الجواب : أن العدالة شرط العمل على الاطلاق ، من دون حاجة إلى التثبت ، أو من دون فرق بين ماله معارض وما ليس له ، حتى يعمل به على كل حال .

أما مع عدم المعارض فظاهر ، وأما معه فيه وبمعارضه على التخيير ، وهذا بخلاف مجرد الوثوق ، فإنه لا يُكتفى به مطلقاً ، ومن ثم لم يأخذوا بأخبار الموثقين ، إلا حيث لا معارض من أخبار العدول ، وقد أوضحنا ذلك في الأصول .

وأما الحسن فمن اكتفى في العدالة بحسن الظاهر ؛ بناءً على أن ذلك هو العدالة ، كما هو ظاهر المتقدمين ، أو على الاكتفاء به في تعرفها ، وإن قلنا بأنها الملكة فلا إشكال ؛ لأن الممدوح على هذا عدل ، وخبره صحيح .

وأما الذين لم يكتفوا بذلك فقد اختلفوا على أقوال ، ثالثها التفصيل بين المعضود بالشهرة فيؤخذ به ، بل مقدم على الصحيح ، وغير المعضود فيترك . هذا كله في حق المتأخرين الذين لا مرجع لهم إلا أصول السابقين ، ولم يعثروا على ما يبلغ بالممدوح إلى التوثيق .

وأما المتقدمون ، فقد يجوز أن يكون عندهم عدلاً ، وكذلك المجهول ؛ إذ ليس كل ما جهلنا مكانه مجهولاً عندهم ، فلا يكون عملهم به منافياً لاشتراط العدالة ، بل المجروح الذي لم يتفقوا على جرحه كذلك ؛ لجواز أن يكون الآخذ بخبره من كان يزكّيه ، إنما يشكل فيمن اتفقوا على قدحه ، وقد عرفت الجواب .

نعم يتجه الإشكال على المتأخرين إذا عملوا بخبر مجهول أو حسن ، من حيث إننا لا نُجيز في حقهم أن يكونوا قد اطلعوا على ما لم نطلع عليه ؛ إذ لا مرجع لهم إلا هذه الأصول التي في أيدينا ، إلا أن يشذ استدراكه من غيرها ، كما قد يستعلم ذلك من كتب الحديث على ماسياتي ، أو يكون التوثيق عن اجتهاد .

وهنا سؤال آخر يلتحق بهذا وهو : أنه قد اشتهر اشتراط الضبط في القبول ، وقضية ذلك أن لا يؤخذ برواية راوٍ حتى يعرف ذلك منه ، مع انهم يأخذون من دون تعرف ؟

والجواب : أن الضبط لما كان كما قال المحقق : عبارة عن عدم كونه كثير السهو ، وإن عرض نادراً ، كان الأصل في الرواة هو الضبط ، فإن ذلك هو الغالب في الناس .

نعم ، من فسره بكونه ذا حفظ وتيقُّظ ، أشكل عليه الحال ولزمه التعرف ، وكذا الكلام فيما إذا كانت الرواية عن كتابة ؛ أي مفاكتب عند السماع ؛ إذ الشرط حينئذ أن لا يكون كثير الخطأ في الكتابة ، والظاهر ذلك .
وقيل : سلامتها من الغلط والتحريف والتصحيف .

ولعل المراد أن تكون كتابته في الغالب كذلك ، لخصوص ما يروى منه ؛ إذ المفروض أن لا طريق له إلا هذه الكتابة ، هذا كله إذا كانت الرواية باللفظ .

وإن كانت بالمعنى فلا بد من مراعاة أمر آخر وهو القدرة على التأدية ،

وقد قيل في هذا: إن الظاهر هو حكاية اللفظ بعينه .

ولقائل أن يقول^(١): إن الظاهر هو العكس؛ إذ الغالب هو الحكاية بالمعنى، كما هو جاري العادة، ولاسيما في الأخبار الطويلة، إلا أن يدعى استعداد الرواة للكتابة عند السماع، لكن هذا إن تمّ فإنما يتمّ في من أعدّ مسائل، أمّا من عرض له السؤال أو سمع من يسأل فلا .
وقد يجاب عن هذا السؤال من أصله: بأن العدالة ممّا تمنع من لا يعرف من نفسه الضبط عن الإقدام على الرواية، وكذلك السلامة في الكتابة، والقدرة على التأدية .

المقام الثاني: كيف صحّ للإمامية أن يأخذوا معالم دينهم ممّن يُضللّهم [ويُضللّونه]^(٢) ويكفّروهم ويكفّرونه، وفيهم الديّانون وأهل الورع؟ متى أهمل الإمامية نفوسهم هكذا؟

وقد اعترض بذلك شيخنا العلامة بهاء الدين في مشرق الشمسين^(٣) .
وأجاب^(٤): بأنّ المستفاد من تصفّح كتب علمائنا المؤلّفة في السّير والجرح والتعديل: أنّ مباينة أصحابنا لمن كان من الشيعة في أوّل الأمر على الحقّ، ثمّ انحرف بإنكار بعض الأئمّة أشدّ ما يكون، وربما تجاوزوا في ذلك

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) أثبتناه من نسخة ش، وفي النسخة المعتمدة: ويضلونه .

(٣) مشرق الشمسين (الشيخ البهائي): ص ٢٧٤ بتصرف يسير من المؤلف .

(٤) في نسخة ش: ويجاب .

مباينة العامة ، فإنهم كانوا ممّا يخالطونهم ، ويصلّون معهم ، ويزعمون أنهم منهم لمكانة التقية ، ومعلوم ألاّ تقيّة هاهنا تدعوهم إلى مثل ذلك ، ولاسيّما الواقعة ، حتّى أنهم ليستونهم «الممطورة»^(١) ؛ يعنون الكلاب الممطورة ، مع ما كان يرد عليهم من الائمة عليهم السلام من الامر بالبراءة منهم ، والدعاء عليهم ، والنهي عن مخالطتهم ومجالستهم ، حتّى خرج فيهم : أنهم كفّار مشركون زنادقة ، وأنهم شرّ من النواصب ، وأنّ من خالطهم فهو منهم^(٢) .

قال: فاذا قبل علماؤنا - ولاسيّما المتأخرون - رواية رواها ثقة من ثقات الامامية عن أحد هؤلاء ، وعولوا عليها ، وقالوا بصحتها ، مع علمهم بحاله ، فلا بدّ من ابتناؤه على وجه صحيح لا يتطرّق بسببه القدح إليهم ، ولا إلى ذلك الثقة الذي روى عمنّ حاله هذه ؛ كأن يكون سماعه منه قبل عدوله عن الحق وقوله بالوقف ، أو بعد توبته ورجوعه إلى الحق ، أو أنّ النقل إنّما كان من أصله الذي ألفه واشتهر عنه قبل الوقف ، أو من كتابه الذي ألفه بعد الوقف ، لكنه

(١) قال النوبختي في فرق الشيعة : وكان سبب ذلك ان علي بن إسماعيل الميثمي ويونس بن عبد الرحمن ناظر بعضهم ، فقال له : علي بن إسماعيل وقد اشتدّ الكلام بينهم : ما أتمم إلاّ كلاب ممطورة ؛ أراد أنكم أتمن من جيف ؛ لأنّ الكلاب إذا أصابها المطر فهي أتمن من الجيف ، فلزمهم هذا اللقب ، فهم يعرفون به اليوم ؛ لأنه إذا قيل للرجل : إنه ممطور ، فقد عُرف أنه من الواقعة على موسى بن جعفر خاصة ؛ لأنّ كلّ من مضى منهم فله واقفة وقفت عليه ، وهذا اللقب لأصحاب موسى خاصة فرق الشيعة (النوبختي) ص ٨١ ، والواقفية دراسة تحليلية «رياض الناصري» : ج ١ ص ٢٨ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٥ الرقم ٨٦٠ ، ٨٦٢... إلى آخره .

أخذ الكتاب عن شيوخ أصحابنا الذين عليهم الاعتماد ، ككتاب علي بن الحسين ^(١) الطاهري، فإنه وإن كان من أشد الواقفية عناداً للإمامية ، لكن الشيخ شهد له في الفهرست ^(٢) أنه يروي كتبه عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم ، إلى غير ذلك من المحامل الصحيحة .

قال : والظاهر أن قبول المحقق ^(٣) لرواية علي بن أبي حمزة - مع تعصبه في مذهبه الفاسد - مبنية ^(٤) على ما هو الظاهر من كونها منقولة من أصله ، وتعليقه للقبول : بأنه من أصحاب الأصول مُشعر بذلك ، وكذلك قول العلامة ^(٥) بصحة رواية إسحاق بن جرير ، فإنه ثقة [من] ^(٦) أصحاب الأصول على أن تأليف هؤلاء لأصولهم إنما كان قبل الوقف ^(٧) ، فإنه كان في زمان الصادق عليه السلام ، وقد بلغنا عن مشايخنا رحمهم الله : أنه كان من دأب أصحاب الأصول ، أنهم إذا سمعوا من أحد الأئمة عليهم السلام حديثاً ، بادروا إلى إثباته في أصولهم ؛ لئلا يعرض لهم النسيان .

(١) في نسخة ش : الحسن .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٢ الرقم ٣٨ .

(٣) المعتبر (المحقق الحلبي) : ج ١ ص ٦٨ .

(٤) في نسخة ش : بني .

(٥) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٠٠ الرقم ٢ .

(٦) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : عن .

(٧) ظاهرة الوقف حدثت بعد وفاة الامام الكاظم عليه السلام ، والإمام توقي عام ١٨٣ هـ .

قلتُ : ومما يؤيد هذا الذي ذكره شيخنا البهائي ، ما استمرت عليه طريقتهم في رواية كتب المجروحين ؛ من استثناء ما فيها من تخليط^(١) أو غلّو وما انفردوا به ، وهذا كما قال الشيخ في ترجمة أبي سمينة ، بعد أن ذكر أن له كتباً مثل كتب الحسين مانصه^(٢) .

أخبرنا جماعة عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، ومحمد بن الحسن ، ومحمد بن علي ماجيلويه ، عن محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الصيرفي أبي سمينة ، إلا ما كان فيها من تخليط ، أو غلّو ، أو تدليس ، أو ينفرد به ولا يعرف من غير طريقه إلى غير ذلك مما لا يحصى .

ووجه آخر - يقال في جانب المتأخرين ، كأصحاب الجوامع العظام - : أنهم ربما آثروا الرواية من طريق هؤلاء على الرواية من طرق الشقاة ؛ لعلو السند وقلة الوسائط ، فقد كانوا يتنافسون في ذلك ، ولم يختلفوا^(٣) بمقام هؤلاء لصحة الخبر لديهم ، وقد قال الشريف نعمة الله في كتابه كنز الطالب : قد تصفحت بعض كتب الأصول القديمة ، مثل بصائر الدرجات وغيرها ، [فوجدنا]^(٤) أن الكليني والشيخ ينتزعان بعض الاخبار من تلك الأصول - بالأسانيد الموثقة والضعيفة بالاصطلاح الجديد - مع أنها مروية أيضاً في تلك

(١) في نسخة ش : التخليط .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٦ الرقم ٦١٤ .

(٣) في نسخة ش : يحتفلوا .

(٤) في النسختين : قرأنا .

الأصول بالأسانيد الصحيحة ، وإنما كان الباعث لهما علو^(١) الأسانيد وقلة الوسائط ، وهما كانا يميلان إلى الاختصار . قال : والآ فكيف يذكرون في كتب رجالهم وغيرها أحوال بعض الرجال ؛ من فساد العقيدة ، ووضع الأخبار ، وأن الإمام عليه السلام لعن هذا وتبرأ من ذلك ، ثم يذكرون أخبارهم ، ويوردونها في مصنفاتهم بطريق الفتوى والعمل بها؟! وما هذا إلا لما ذكرناه : من أن هذه الأخبار قد صححت عندهم من طرق أخرى .



(١) في نسخة ش : غير .

الفائدة الخامسة

فيما يقع به الجرح والتعديل والمدح والقدح

أما التعديل فلا كلام في حصوله بقولهم : عدل ، وكذا قولهم : ثقة على المعروف ، قال الشهيد الثاني^(١) : لَمَا كَانَ الْمُعْتَبَرُ فِي الرَّوَايِ عِنْدَنَا الْعَدَالَةَ الْمُسْتَفَادَةَ مِنَ الْمَلَكَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَلَمْ نَكْتَفِ بِظَاهِرِ حَالِ الْمُسْلِمِ ، وَلَا الرَّوَايِ ، فَلَابَدَ فِي التَّعْدِيلِ مِنْ لَفْظِ صَرِيحٍ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الْمُحَدِّثُونَ وَعُلَمَاءُ الرِّجَالِ الْفَاضِلِينَ فِي التَّزْكِيَةِ ، بَعْضُهَا دَالٌ عَلَى الْمَطْلُوبِ^(٢) ، وَبَعْضُهَا أَعَمٌّ مِنْهُ ، ثُمَّ عَدَّ مِنَ الصَّرِيحِ قَوْلُهُمْ : هُوَ عَدْلٌ ، وَقَوْلُهُمْ : هُوَ^(٣) ثِقَّةٌ ، قَالَ^(٤) : وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ - تَعْنِي^(٥) قَوْلُهُمْ : ثِقَّةٌ - وَإِنْ [كَانَتْ]^(٦) مُسْتَعْمَلَةً فِي أَبْوَابِ الْفَقْهِ أَعَمٌّ مِنَ الْعَدَالَةِ ، لَكِنَّهَا هَاهُنَا لَمْ تَسْتَعْمَلْ إِلَّا بِمَعْنَى الْعَدْلِ ، بَلِ الْأَغْلَبُ اسْتِعْمَالُهَا خَاصَّةً .

واعترضه صاحب جوامع الكلام : بأن دعوى عدم استعمالها إلا في العدل

(١) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ٧٥ .

(٢) في المصدر : المطلق .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ٧٦ .

(٥) في نسخة ش : معنى .

(٦) أُبْتِنَاهُ مِنْ نَسْخَةٍ ش ، وَفِي النِّسْخَةِ الْمَمْتَدَّةِ : كَانَ .

ان كان في عرف أهل الدراية^(١) فمسلّم ولا كلام ، إنما الكلام في استعمالها في كلام القدماء ، كالكشي^(٢) ، والشيخ^(٣) ، والنجاشي^(٤) ، فإن المدار في التزكية على تعديلهم ، وذلك في كلامهم ممنوع ، فإننا وجدناهم كثيراً ما يطلقونها على غير العدل .

قلتُ : استعمالها في غير العدل وان كان ثابتاً ، كما في ترجمة علي بن فضال ، فإن المشايخ الثلاثة حكموا بوثاقته وجلالته مع حكمهم بأنه من الفطحية ، لكنه كما وقع ذلك منهم ، وقع أيضاً في الأولى التي لا كلام لأحد فيها ؛ أعني قولهم : عدل . قال الكشي^(٥) في محمّد بن الوليد الخزّاز ، ومعاوية ابن حكيم ، ومصّدق بن صدقة ، ومحمّد بن سالم بن عبد الحميد : هؤلاء كلّهم فطحية ، وهم من أجلة^(٦) العلماء والفقهاء والعدول ، والظاهر أنهم إنما يستعملونها في المعنى الأعمّ أعني المتحرج في روايته ، الضابط لها والمتحرج في دينه وإن لم يكن مؤمناً مع القرينة ، كما في الموضعين المذكورين ، وكما

(١) في نسخة ش : الديانة .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٢ الرقم ١٠١٤ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٢ الرقم ٣٨١ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٧ الرقم ٦٧٦ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦٢ .

(٦) في نسخة ش : أجل .

يقولون : فلان موثوق بروايته ، وهو ممتن يوثق بحديثه ، وكما قال النجاشي (١) في محمّد بن عبدالله بن غالب : ثقة في الرواية على مذهب الواقفة . ونحو ذلك .

وهذا كما يقولون في عكس ذلك : ثقة في نفسه ، لكنه يروي عن الضعفاء ، كما في علي (٢) بن حاتم ، وسيجيء في الوكلاء قوله عليه السلام : فلان ثقة وفلان الثقة ، وظهور ارادة العدل ، فاذا وثق أحدهم رجلاً ، ورماء آخر بالانحراف في المذهب ، يكون من باب التعارض فيما رمي به ، فإنّ توثيقه يتضمّن الحكم بالاستقامة ، فلا بد من الترجيح ، لكن طريقة المتأخرين مستقيمة على الجمع والعمل بكلا الخبرين ، والحكم - في المثال المذكور - بكونه موثقاً ، لا ثقة ، ولا ضعيفاً ، وهذا - أعني الجمع - إنما يلائم كون استعمال لفظ «الثقة» فيهم بالمعنى الأعم ، فتأمل .

والحق أنّ قولهم : «ثقة» - من بين متصرفاته - ظاهر في إرادة من يوثق بدينه وأمانته ، وبالجمله : من جميع الجهات ، وهو المعنى الأخص ، فإنّ ذلك هو المنساق عند الإطلاق ، وليس ذلك عندنا (٣) إلا العدل منا ، كما أنه عند مخالفينا ليس إلا العدل منهم ، وإذا استعمل في المعنى الأعم - أعني المتحرّج

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٠ الرقم ٩١٣ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٦٣ الرقم ٦٨٨ .

(٣) في نسخة ش : عندهم .

في روايته الضابط لها ، أو في دينه وان لم يكن مؤمناً - إنما يكون مع القرينة .
ثم نقول بعد هذا كله : إن الظاهر من رواية أخبار آل محمّد صَلَّى اللهُ
عليه وآله إنما هو التشيع ، كما أنّ الظاهر من رواية أخبار مخالفيهم كونهم على
طريقة من يروون عنه ، وذلك عند تشعب الاهواء ، واختلاف [الأمة] (١) بعد
النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله ، واختلاف الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ،
فريق انحاز إلى آل محمّد لا يأخذون إلا عنهم ، وآخرون أعرضوا عنهم ،
وصاروا إلى من باينهم ، وهذا كما ترى القوم لا يروون في الغالب إلا عن ابي
هريرة وعائشة وابن عمر وابن الزبير وأضرابهم ، وان رووا عن علي عليه
السلام أيضاً ، ثم عن عكرمة وأمثاله ، وإن رووا عن علي بن الحسين عليه
السلام قليلاً ، وهكذا كلما تمادى الزمان ازدادوا بُعداً ، فتعرف بتناولهم من
أولئك وميلهم إليهم ، أنهم منهم ، فإن أصحابنا لا يعرفون إلا آل الله علياً
وأولاده عليهم السلام ، وهذا بخلاف الرواة عن رسول الله صَلَّى اللهُ عليه
وآله ، فإنّ الناس فيه شرع سواء المؤمنون والمنافقون ، كلّ يروي عنه ، وانما
افترق الناس في الفاروق الأعظم وأهل بيته عليهم السلام ، كما قال صَلَّى اللهُ
عليه وآله : (علي بك يعرف المؤمنون بعدي) (٢) .

ثم الظاهر من الشيعة حسن العقيدة ، ومن ثمّ استمرت الطريقة على

(١) في النسخة المعتمدة «الأئمة» ، وما أثبتناه من نسخة ش .

(٢) كنز العمال (الهندي) : ج ١٣ ح ٢٦٤٧٧ ، وفيه : (لولاك يا علي ما عرف المؤمنون من بعدي) .

الحكم بصحة الحديث بمجرد حكمهم بوثاقة الراوي ، وبحسنه بمجرد مدحهم له ، مضافاً إلى ما استمرت عليه طريقة أهل الفن ؛ من التنصيص على خلاف المخالف ، كما أنّ القوم إذا اتفق لهم أن ذكروا واحداً متناصراً على مذهبه ، بل إذا اتهموه رموه ، وهذا كما قال صاحب ميزان الاعتدال (١) في أبان بن تغلب : أبان بن تغلب الكوفي ، شيعي جليل ، لكنه صدوقٌ ، فلنا صدقه ، وعليه بدعته ، وكان غالباً في التشيع .

وعن سفيان الثوري أنه قال : جابر الجعفي صدوقٌ في الحديث ، إلا أنه كان يتشيع .

وقال : ما رأيتُ أروع بالحديث من جابر (٢) ، وكذلك إذا عثروا له على وصمة نادوا عليه بها ، وإن جهلوا مذهبه أشاروا إلى ذلك ، فإذا أطلقوا كان دليلاً على أنه إمامي فما ظنك بما إذا وثقوا أو مدحوا .

وبالجملة : فقد جرت عادتهم على عدم التنصيص في كل إمامي إلا أن يكون ممن يُخفي أمره ويتقي ؛ بحيث يخفي على الناس ، فيعزفونهم مكانه ، كما وقع للنجاشي (٣) في نوح بن دراج - أخي جميل - حيث قال في جميل وأخيه : نوح بن دراج القاضي كان أيضاً من أصحابنا ، وكان يُخفي أمره .

(١) ميزان الاعتدال (الذهبي) : ج ١ ص ٥ الرقم ٢ .

(٢) ميزان الاعتدال (الذهبي) : ج ١ ص ٣٧٩ وفي المصدر بدل عن من .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٢٦ الرقم ٣٢٨ .

وهذا كما جرت عادة القوم على عدم التنصيص - في كل واحد منهم - على أنه منهم إلا أن يكون على خلاف ما هم عليه ، فينادون عليه بالرفض أو نحوه ، وتخصيص بعض المحققين ذلك بالنجاشي ؛ متعلقاً بأن ديدنه التمرض لما عليه الراوي من فساد المذهب ، فعدمه ظاهر في عدم ظفره ، وهو ظاهر في عدمه ؛ لبعده وجوده مع عدم ظفره ؛ لشدة بذل جهده ، وزيادة معرفته ، ليس على ما ينبغي ، فإن غيره لا يهمل ذلك ، وغايته أنه أشد تنقيراً وأضبط .

وهنا وجه آخر مضافاً إلى ما سبق ، وهو : أن غرض النجاشي فيما جمع إنما كان ذكر المؤلفين من الشيعة ؛ رداً على من زعم من المخالفين : أن لا سلف لنا ، ولا مصنف فينا - كما تنطق به خطبته (١) - فكان ذكره لكل من ذكر دليلاً على تشييعه .

والناووسية ، والفضحية ، والواقفة ، ونحوهم ، وإن كانوا من الشيعة خصوصاً ، وكثير من هؤلاء كانوا سلفاً لنا قبل الفساد ، غير أنه لما كان من شأنه التنصيص على انحراف المنحرف ، كان عدم التنصيص دليلاً على الاستقامة ، وما كان ليخفى على مثله أرباب الأصول والتصانيف ، وهم ناس معروفون مشهورون يعرفهم (٢) الإمامية الاثنا عشرية خصوصاً ، وهو إنما ذكر من ظفر بكتابه ؛ أتراه يعرفه ويعرف كتابه ويقرأه ، ثم لا يعرف مذهبه !؟

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣ .

(٢) في نسخة ش : تعرفهم .

وكذلك فهرست الشيخ^(١) فإنه إنما [جمع فيه]^(٢) كتب أصحابنا - كما نص عليه في الخطبة - وإذا جاء إلى فطحي ، أو واقفي ، أو نحوهما ، أول ما ينص على مذهبه^(٣) ، ثم يذكر ما ألف ؛ من حيث إن المنساق من الإضافة إنما هو من كان على ما نحن عليه ، فإذا كان منحرفاً لزم التنبيه على الانحراف ، وإذا سكت فلاريب في ظهور الاستقامة أشد ظهور .

وكذلك كتاب رجاله^(٤) ، فإنه إنما وضع لجمع أصحابهم ، وظاهر الصحبة الاستقامة ، وكون التابع على ما عليه المتبوع ، كما أن ظاهر صحبة النبي صلى الله عليه وآله الإسلام ، مع أنه إذا كان هناك انحراف تبه عليه ، كما هو جاري العادة .

وأما كتاب الكشي فإنه وإن وضع أولاً لما هو أعم ، لكن الشيخ جزده للخاصة ، وسماه ب(اختيار الرجال) ، وهو المعروف الذي يرجع إليه الناس ، ثم ما نص أحدهم على توثيقه ، ولم يتعرض لمذهبه ، ورماه الآخر بالوقف - مثلاً - ولم يوثقه ، فقضيته ما مر من الاستظهار ، وإن كان هو التنافي ، وحكمه الترجيح والأخذ بالراجح ، لكن التحقيق هو الجمع ؛ لأن الظهور لا يعارض

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١ .

(٢) في النسختين : جميع في بيان .

(٣) لم يتعرض الشيخ الطوسي في كتابه الفهرست لأصحاب المذاهب الفاسدة ، كما تعرض في رجاله ، بل كان في الأخير أكثر .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢ .

التنصيب ، ومن عشر حجة على من لم يعثر ، وهما عدلان ، ولا تنافي بين خبريهما ، فيجب الاخذ بكليهما ، ويحكم في المثال بأنه ثقة واقف ، وهو الذي عليه الناس ، وكثيراً ما يقع هذا بين الشيخ والنجاشي ، [والنجاشي] (١) وإن كان أضبط ؛ لكثرة فنون الشيخ ، وشدة توغله في الفقه ، واشتغاله بالتأليف والتصنيف ، إلا أن هذا اقصاه الظهور ، والظاهر لا يعارض النص ، ولا سيما نص مثل الشيخ ، فإن انعكس الامر فالحال أظهر ، بل رُبّما قيل : إن الظاهر من رواية الثقات عن أحد كونه بمكانة من الوثاقة ، وأتى يركن الثقة إلا إلى ثقة؟! ولهذا استثنى القميون على صاحب النوادر ما استثنوه ، وأخذ عليهم أبو العباس أحمد بن نوح في محمّد بن عيسى العبيدي ، وقال : انه على ظاهر العدالة والثقة (٢) ، وقولهم : «ثقة في الحديث» توثيق ، كما هو المعروف ، ولا يضرّ التقييد كما سيأتي .

وربّما منع بناءً على أن التقييد تخصيص ، ومن الالفاظ الصريحة في التوثيق قولهم : «هو حجة» ؛ أي ممّا يحتجّ بحديثه ، والاحتجاج (٣) بالحديث وان كان أعمّ ، غير أن هذه الكلمة صارت بين أهل هذا الشأن ، تدلّ على علو المكان ؛ لما في التسمية باسم المصدر من المبالغة ، كأنه صار من شدة الوثوق

(١) أثبتناه من هامش النسخة استظهاراً من الناسخ ، وهو الصحيح .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩ ، وفيه : والوثاقة .

(٣) في نسخة ش : ولا احتجاج .

وتمام الاعتماد هو الحجّة بنفسه ، وإن كان الاحتجاج بحديثه ، وهذا بخلاف ما إذا قيل : «فلانٌ مما يُحتجّ بحديثه» فإنّ هذه الكلمة ليست بمكانة تلك في العرف ، نعم تفيد مدحاً^(١) .

وعدّ الشهيد في درايته^(٢) من ألفاظ التوثيق قولهم : «صحيح الحديث» ، ولقائل : أقصاه الصدق والضبط ، وهما لا يستلزمان الوثاقة المأخوذ فيها الإيمان، بل ربما قضت الاضافة باختصاص المدح بالحديث دون المحدث ، كما قال الشيخ^(٣) في سعد بن طريف القاضي : «أنه صحيح الحديث» ، وقد قال النجاشي^(٤) : «إنه يعرف وينكر» .

وروى الكشي^(٥) عن حمدويه الثقة : «أنه ناووسي» ، اللهم إلا أن تقوم قرينة على عدم ارادة ذلك ، كما إذا قيل ذلك في الأجلّاء ، أو بعد التوثيق ، فإن قال قائل : إنما يعدّ حديثاً صحيحاً في نفسه ، ويُنقَلَى منه بالقبول إذا كان ثقة ، منعنا عليه ذلك ؛ لأنّ المدار في القبول والتصحيح عند المتقدمين على الصدق والضبط ، وبالجملة الوثاقة بالمعنى الأعمّ ، ولا يتوقفون في ذلك على الإيمان ،

(١) في نسخة ش : بدعاً .

(٢) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ٧٦ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٩٢ الرقم ١٧ ، ولم يرد ذكر القاضي في المصدر ، وقال النجاشي في ترجمته : وكان قاضياً .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧٨ الرقم ٤٦٨ ، وواضاف ، وكان قاضياً .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٧٦ الرقم ٣٨٤ .

كيف وهمّ متى يقبلون أخبار الموثقين ويعدونها في الصحاح ، وليس البحث في كلام المتأخرين لتنزل الصحة على الاصطلاح الجديد ، بل في كلمات المتقدمين ، وكأن ذلك جاء من الخلط بين الاصطلاحين ، نعم ليس كل صحيح عندهم معمولاً به ، فإن الصحيح ما ثبت وروده عن المعصوم ولو بالقرائن ، وكم من خبر يرد على ضرب من التقية ، فلا يعمل به ، وإن قطعوا بوروده ، ثم لا يجدي بعد ظهور اختصاص المدح بالحديث أن يضمّ إلى ذلك ما يستظهر من الإيمان ؛ لما مرّ من ظهور كونه من أصحاب الأئمة عليهم السلام وحملة أخبارهم - وذكره في الكتب المجزدة لأصحاب السلف - في الإيمان وسلامة الاعتقاد ، ولم يعدّ رحمه الله في ألفاظه قولهم : «صدوق» ، بل ولا «صالح زاهد» ، مع أنّ الأوّل لا يقصر عن الوصف بصحة الحديث ، وحال الأخيرين أظهر من أن يحتاج إلى البيان ، فإن تعلق بعدم استلزامهما للضبط أتجه عليه أنّ العدالة كذلك .

وقوله : إنّ العدالة تمنع من أن يجازف برواية ما ليس بمضبوط ، يجري في هذا أيضاً ، بل الصلاح والزهد أشدّ منعاً ، على أنك عرفت أنّ الأصل والغالب في الناس هو الضبط ، والوجه عدّ الجميع في التوثيق ، فإن ظهر الإيمان بنحو ما مرّ فبالمعنى الأخص ، وإلا فبالمعنى الأعم ، لكن الظاهر في الأخيرين - إذا صدر الوصف بهما من أصحابنا - هو الإيمان ، وقريب من ذلك «خير فاضل دين» ، أو «حسن المعرفة والدين ، حسن العبادة» ، كما جاء في

موسى بن الحسن بن كبرياء^(١) .

وكذلك «شيخ جليل» ، أو «فقيه من فقهاثنا» ، فأما نحو «شيخ الطائفة وفتيها» فظاهر في التوثيق ، وما كانت الطائفة لترجع إلآ لمن تشق بدينه وأمانته .

وكذلك قولهم : «شيخ القميين وفتيهم» ، وهذا كما قال النجاشي^(٢) في محمد بن أحمد بن داود : «شيخ هذه الطائفة ، وعالمها ، وشيخ القميين في وقته وفتيهم وإن كان محمد هذا بمغناة عن الاستنباط ؛ لتصريح ابن طاووس في الإقبال^(٣) بوثاقته» .

وقريب منه قولهم : «كان فقيه أصحابنا ، ووجههم ، وعارفهم بالحديث ، والمسموع قوله فيهم» .

وكذا قولهم : «عين من عيون هذه الطائفة ، ووجه من وجوها» ، وما كان ليكون عيناً للطائفة تنظر بها بل شخصها وإنسانها فإنه معنى العين عرفاً ووجهها الذي به تتوجه ، ولا يقع الأنظار إلآ عليه ، ولا تعرف الآ به ، فإن ذلك هو معنى الوجه في العرف ، إلآ وهو بالمكانة العليا ، وليس الغرض من جهته الدنيا قطعاً ، فيكون من جهة المذهب ، والأحرى عدّ التقي المجلسي رحمه الله

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠٧ الرقم ١٠٨٠ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٨٤ الرقم ١٠٤٥ .

(٣) الاقبال (ابن طاووس) : عنه تنقيح المقال (المامقاني) : ج ٢ ص ٧٠ .

قولهم : «عين» توثيقاً ؛ بزعم أنه استعارة للصدق ؛ لأنّ العين بمعنى الميزان .
قال : كما أنّ الصادق عليه السلام كان يُسمي أبا الصباح الكناني^(١)
بالميزان ؛ لصدقه .

قلتُ : فرق بين لفظ «الميزان» و«العين» ، وكأنه لم يُراعِ العرف ،
والوجه ما ذكرناه .

ثم قال : بل الظاهر أنّ قولهم : «وجه» توثيق ؛ لأنّ دأب علمائنا
السابقين في نقل الأخبار كان^(٢) لا ينقلون إلاّ عمّن كان في غاية الثقة^(٣) ، ولم
يكن يومئذٍ مال ولا جاه حتى يتوجهوا إليهم له ، بخلاف اليوم .

قلتُ : جعل الوجه بمعنى ما يتوجه إليه ، وإضافته إلى الطائفة لأدنى
ملازمة ؛ أي ما تتوجه إليه الطائفة ، وهو - كما ترى - خلاف ما يعقل الناس إنّما
يعقلون ما ذكرناه .

وكذلك قولهم : «من خواص الشيعة» ، كما قال أبو جعفر عليه السلام
لاخي حمدان بن إبراهيم الحضيني : (رحم الله أخاك - يعني محمداً - فإنه كان
من خصيصة شيعتي)^(٤) ، ومن اكتفى في العدالة بحسن الظاهر ولو في تعرفها
- كما هو الظاهر - هان عليه الخطب .

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٩ الرقم ٢٤ .

(٢) في نسخة ش : كانوا .

(٣) في نسخة ش : وان .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦٤ .

وقولهم : «صالح الحديث» لا يبعد الحكم بصحة الحديث ، وأعلى من ذلك عدّه في حوارتي إمام ، كما جاء في حمران بن أعين^(١) : أنه من حوارتي أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، مضافاً إلى ما جاء فيه من قول أبي عبدالله عليه السلام له : (إنك من شيعتنا في الدنيا والآخرة)^(٢) ، (وإنه رجلٌ من أهل الجنة وإنه مؤمن لا يرتد أبداً)^(٣) مؤكداً بالقسم .

وأما المدح فقولهم : متقن ، ثبت ، حافظ ، ضابط ، ينظر في حديثه ، يكتب حديثه ، مسكون إلى روايته ، بصير بالحديث والرواية ، مضطلع بالرواية^(٤) ، خاص ، إذ المراد أنه من الخواص لا من الخاصة ، وإلا لقليل : خاصّي ، ولولا عدم الصراحة في ذلك لعددتاه في التوثيق ؛ لما مرّ ، ومنه قولهم : «لابأس به» ، فإنه في العرف مما يفيد المدح ، بل ربما عدّ في التوثيق . واستقرب ذلك صاحب المنهج في متوسطه ، وكأنه أخذ ذلك من تضمنته لنفي البأس على العموم ، كما يقولون : «ثقة لابأس به» ؛ أي لا قصور عليه ، وفيه أن ليس الكلام في هذا المثال ونحوه مما يجيء به بعد الوصف ، كإعالم لابأس به» ، و«شاعر لابأس به» ، أو في مقام الوصف ، كما يقال : «زيد عالم» ، فتقول مصدقاً : «لابأس به» ، بل فيما جاء مطلقاً ، كما تقول مبتدئاً :

(١) معجم رجال الحديث (السيد الخوئي) : ج ١ : ص ٢٦٠ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٤١٢ الرقم ٣٠٣ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٤١٢ الرقم ٣٠٤ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

«زيد لا بأس به»، وهذا يختلف بحسب المقامات .

فان كان من التجار - مثلاً - نزل على حسن المعاملة ، وكان نفي البأس والقصور عنها ، وإن كان من العلماء ففي العلم ، وان كان من الرواة ففي الرواية ، ومرجعه إلى مقام الوصف ، وإن لم يعرف له مقام بقي على الإطلاق . ثم نقول : إنه - بحسب اللغة^(١) - وإن كان لنفي البأس على العموم ، ومقتضاه إثبات الكمال ، لكن أهل العرف يعقلون منه أنه ليس بذلك الكمال ، وكأن هذا جاء من جهة أن أقصى همة المادح أن دفع عنه البأس ، ولعل من قال : إن في نفي البأس بأساً إنما أراد هذا .

ومنه قولهم : «أسند عنه» بناءً على أن المراد كما قال التقي المجلسي^(٢) : أنه روى عنه الشيوخ ، واعتمدوا عليه ، قال : وهو كالتوثيق .
ومنه الوصف بصحبة الامام عليه السلام ، كما قال الصدوق^(٣) في إدريس بن زيد أنه صاحب الرضا عليه السلام ، ومن ثم حكم العلامة^(٤) بحسن طريقه ، وربما بلغ هذا ببعضهم إلى التوثيق .

وأوضح من ذلك كله قولهم : ممدوح ، مشكور ، من أولياء أمير

(١) وفي الصحاح : وبش كلمة ذم ، يفم : كلمة مدح ، تقول : «بش الرجل زيد» ، «بشت المرأة هند» ، و«بش منقول من بش فلان إذا أصابه بؤساً الصحاح (الجوهري) : ج ٣ ص ٩٠٧ .
(٢) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٤٧ .
(٣) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٤٧ .
(٤) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٨١ .

المؤمنين عليه السلام، مستقيم، بل هو متا يُنتبىء عن حسن الحال؛ لأن المنساق عرفاً من المدح الثناء بما يرجع إلى الدين، وربما ذكر بعد التوثيق، كما قالوا في إسماعيل^(١) الجعفي: انه ثقة ممدوح، وكذلك الشكر، وأما الولاية فليس المراد به مطلق الموالاتة، بل خصوصية أخرى تنبىء عن مكانه، كما قيل في سليم بن قيس الهلالي.

وأما الاستقامة فظاهرها أنها في المذهب والطريقة، والمراد عدم التلون، فإذا انضم إلى ذلك العلم والتصنيف، أو الصحبة وحمل الأخبار، دل على مكانة، وربما عد في المدح النسبة إلى أحدهم عليهم السلام بالمولوية، كقولهم: «مسلم^(٢) مولى أبي عبدالله عليه السلام»، لما في هذه النسبة من الاعتناء بشأن المنسوب، والحق أنها لا تدل إلا أن ينضم إليها قرينة حال.

ثم المدح إن جاء في أصحابنا أفاد الحديث حسناً وعداً حسناً، وإن جاء في غيرهم أفاده قوة، وعداً قوياً، وقد عدوا في المدح مثل، شاعر، أديب، قارئ عارف باللغة والنحو، نجيب، كما جاء في يزيد بن خليفة عن الصادق^(٣) عليه السلام: (أنت نجيب بالحارث بن كعب).

والحق أن هذا كله ونحوه وإن كان في الناس مدحة لكنه لا يفيد الحديث

(١) الخلاصة (العلامة الحلبي): ص ٨ الرقم ٢.

(٢) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٦٢٩ ح ٦٢٤.

(٣) رجال الكشي (الكشي) ج ٢ ص ٦٢٥ الرقم ٦١١، وفيه: وأنت.

حسناً أو قوة .

وعدّ بعضهم فيه قولهم : «قريب الامر» ، وهو غريب ، فإنّ ظاهره - كما يظهر من ترجمة علي بن حسن^(١) بن فضال في فهرست الشيخ^(٢) ، و ترجمة الربيع بن سليمان بن عمر في النجاشي^(٣) انه على خلاف المذهب والطريقة ، لكنه ليس بذلك البعد والمباينة ، بل هو قريب ، وأقصاه أن يكون إمامياً غير ممدوح ولا مقدوح ، وإذا لم يفد سلوك الطريقة من دون مدح زائد على ذلك حسناً فلا يفيد مجرد التوسط بينها وبين خلافها بطريق أولي ، وربما بنى ذلك على ما قد يتفق من وصف الممدوح به ، كما قال النجاشي^(٤) في الهيثم بن أبي مسروق : إنه قريب ، مع أنّ الكشي^(٥) روى عن حمدويه أنه قال : لأبي مسروق ابن يقال له : الهيثم ، سمعت أصحابي يذكرونهما ، كلاهما فاضلان ، وذلك مدحٌ بل صحّح العلامة^(٦) الطريق ، وهو فيه ، وهذا خطأ ، وإنّما يتمّ لو

(١) في نسخة ش : الحسن .

(٢) القهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٩٢ الرقم ٣٨١ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٦٥ الرقم ٤٣٥ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٣٧ الرقم ١١٧٥ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٠ الرقم ٦٦٦ ، وفيه بعد قوله : «يذكرونهما» بخير ، والظاهر أن كلمة «بخير» سقطت من النسخ .

(٦) لم نشر على تصحيح العلامة للهيثم بن أبي مسروق ، ولكنه صحّح طريق ثوير بن أبي فاختة ص ٢٨١ ، الفائدة الثامنة ، وقد صحّح الشيخ الصدوق طريق ثوير والهيثم فيه ، (روضة المتقين : ج ١٤ ص ٧٢) ، ونقل العلامة المجلسي في وجيزته (ص ٥٨) تصحيح العلامة له .

كان الحكمانِ لواحد لكنهما اثنان .

واختلاف الكشي والنجاشي غير عزيز ، والتفضيل على الموثق والممدوح أدلّ على الوثاقة والمدح من الاصل ، فإن لم يثبت في المفضل عليه ، كما في مثل أوثق اخوته أو من أبيه ، مع عدم العلم بوثاقة الأب والأخوة ، كان الأصل أدلّ ، فإننا نجدُ أنّ قولنا : «هو ثقة» ، أدلّ على الوثاقة من ذلك ، وكذلك صدوق ، وأصدق أخوته ، ووجه ، وأوجههم ، وربما يتعلّق في التوثيق بالتفضيل عليه لمكان المشاركة ، وهذا كما قد يجعل للحسين (١) بن علوان حظاً في الوثاقة ؛ بقول ابن عقدة في أخيه الحسن : أنه كان أوثق من أخيه ، وكذلك قول النجاشي (٢) - بعد حكمه على الحسين بأنه عاقب ثقة - :
والحسن أخص بنا وأولى .

والحق : أنه لا دلالة في ذلك على التوثيق ؛ لشيوع استعمال أفعل مجرداً ، وقد وقع في كلامهم التفضيل بالوثاقة على من لاحظ له فيها من الضعفاء المتهمين ، وهذا كما قال النجاشي (٣) في الحسن بن محمد بن جمهور العمي :
«أبو محمد بصري ثقة في نفسه ، ينسب إلى بني العم ، يروي عن الضعفاء ، ويعتمد المراسيل ، ذكره أصحابنا بذلك ، وقالوا : كان أوثق من أبيه ، مع قولهم

(١) الخلاصة (العلامة الحلبي) ص ٢١٦ الرقم ٦ ، وقد نقل فيها قول ابن عقدة : انه كان أوثق من أخيه.

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٥٢ الرقم ١١٦ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٦٢ الرقم ١٤٤ .

في أبيه علي ما في النجاشي^(١) : إنه ضعيف في الحديث ، فاسد المذهب ، وأن فيه اشياء الله أعلم بها من عظمها ، روى عنه ابنه الحسن ، وكان ما زُمي به من الرواية عن الضعفاء لروايته عن أبيه ونحوه» .

ثم هنا أمارات تدلّ علي وثاقة الراوي ، وأخرى تدلّ علي مدحه

فمن الأولى اتفاق الكلمة علي الحكم بصحة ما يصح عنه ، كما إتفق ذلك في جماعات من الأوائل والأواسط والأواخر ، وهو قولهم : إن العصابة أجمعت علي تصحيح ما يصح عنهم وما كانوا ليتفقوا في إنسان علي الحكم بصحة كل ما يحكيه الآ وهو بمكانة من الوثاقة ، فبطل ما عساه يقال : إن حكم القدماء بصحة حديث لا يقتضي الحكم بوثاقة راويه ؛ لأنهم متى يصححون بالقرائن ، وإن كان في رواته الضعفاء ، بل ولا المتأخرين ، فإنهم ربّما حكموا بصحة الحديث وفي طريقه مجهول أو ضعيف من حيث إنه شيخ إجازة ؛ وذلك أنا إنما تعلّقنا باتفاق الكلّ علي الحكم بصحة كلّ ما^(٢) يرويه ، لا الحكم في الجملة بصحة ما رواه في الجملة ، بل علي الكلية في كلا المقامين ، ومعلوم أن كل واحد منهم بحيث يُصحح بالقرائن ، لكن نهوض القرائن لكل واحد في كل خبرٍ خبرٍ يرويه ، خارجٌ عن مجاري العادات ، فعلم أن المدرك في حكم الكلّ في

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٧ الرقم ٩٠١ وفيه : وقيل .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

الكلّ إنّما هو وثاقته لدى الكلّ ، وذلك غير عزيز ، ثم لا دَخَلَ بعد ذلك لاتّفاقهم على اشتراط العدالة في القبول ، كما حكى الشيخ^(١) عنهم ؛ للقطع باستمرار طريقتهم على قبول كلّ ما ثبت لديه ولو بغير العدالة ، واشتراط العدالة عرفت وجهه ، وإلاّ لعمّ اتّفاقهم على التصحيح في كثير من الأجلاء الثقات ، اذ لقائل [إن يقول]^(٢) : لو كان المدرك هو الوثاقة فهؤلاء ثقات أجلاء ، فما لهم لم يُجمعوا على تصحيح كلّ ما يصحّ عنهم ؟

هذا ، ومن الناس من تجاوز عن هذا المقام ، فزعم أنّ الاجماع على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء كما قضى بوثاقتهم ، فهو قاضٍ بوثاقة من يروون عنه .

وهذا خطأ ، فإنّ الاتّفاق على وثاقة راوٍ ، وصحة كلّ^(٣) ما يرويه ، لا يستلزم أنّ لا يروي إلاّ عن ثقة ، بل أقصاهُ أن لا يروي إلاّ ما ثبت لديه ولو بالقرائن .

نعم لو حكموا بأنه لا يروي إلاّ عن ثقة - كما اتفق ذلك في بعض هؤلاء ، كصفوان ، وابن أبي عمير ، والبنظي - لتّم .
بلى ، اللهم ربّما كان في رواية الثقة الجليل عن إنسان نوع اعتبار له ،

(١) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٢) لم ترد في النسختين .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

ولقائل [أن يقول] (١): كيف يكون هذا الاتفاق دليلاً على الوثاقة ، ومن جملة من حكى الاتفاق عليه : أبان بن عثمان (٢) ، وهو ناووسي ، وعبدالله بن بكير (٣) ، وهو فطحي ، بل عثمان بن عيسى (٤) ، وهو واقفي شديد العناد للإمام عليه السلام؟! إن كان ولا بد فالوثاقة بالمعنى الأعم .

ثم كيف تتفق كلمتهم على تصحيح كل ما يروي هؤلاء ، ومن جملة ذلك ما يروون في ترويح ضلالتهم وما هم عليه من الباطل؟! أتراهم يصتحون ذلك أيضاً؟!

لا يقال : إن الاتفاق عليهم إنما كان قبل انحرافهم عن الحق .

لأننا نقول : حكاية الاجماع ظاهرة في أنه إنما كان من بعد ، لقولهم : «اجمعوا على تصحيح ما يصح عنهم» .

وقد يُجاب : بأن بين حكاية الاجماع على التصحيح وحكاية الانحراف عنهم تناف ، على أن حكاية الانحراف عن أبان إنما جاءت من قبل علي بن فضال ، وهو فطحي ، فلا تُعارض حكاية الثقات إجماع الطائفة عليه ، الظاهرة في وثاقته ، وحكاية الاجماع على عثمان بن عيسى إنما صدرت عن بعضهم ، فلا تُعارض ما عرف من انحرافه ، وأتى تجمع الطائفة على تصحيح كل ما جاء

(١) لم ترد في النسختين .

(٢) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ وص ٦٤٠ الرقم ٦٦٠ .

(٣) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ وص ٦٣٥ الرقم ٦٣٩ .

(٤) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠ وص ٨٦٠ الرقم ١١١٧ .

به من يبارزهم بالعداوة و يبارزونه ، و يبرأ من إمامهم و يكذبه ؟! أو يقال : إن إجماع الطائفة بعد ذلك إنما كان على أصولهم المعروفة بين الأصحاب كإبراً عن كابر ، يأخذون بها ولا يتناكرونها ؛ لموافقها ما ثبت عن الثقات حسب ما مر في الفائدة السابقة ، فان كان المراد بهذه الكلمة الاجماع على التصديق - كما قيل - هان الخطب ، واقتضى ذلك الوثاقة بالمعنى الأعم ، كما أن^(١) عمل الطائفة بأخبارهم يقتضيها أيضاً ، كالأصناف الثلاثة الذين حكى الشيخ^(٢) عمل الطائفة بأخبارهم ، غير أن الشيخ كفانا مؤنة استنباط وثاقتهم من ذلك ، حيث نصّ على وثاقتهم ، كما نصّ على فساد مذاهبهم ، ومثل ذلك ما إذا كان كتابه معتمداً ما بين الطائفة ، ككتاب حفص بن غياث القاضي^(٣) ، وقد نصّ الشيخ فيه أيضاً على كلا الأمرين .

ومنها: كونه من مشايخ الإجازة ، ومعنى ذلك أنه ممن يُستجاز في رواية الكتب المشهورة ؛ وذلك أن طريقة الأصحاب - على قديم الدهر - مستقيمة على عدم استباحة الرواية من الكتاب - وان كان معروفاً - حتى يروي لهم رواية رواه^(٤) ، ولا أقل من أن يُجيز لهم الشيخ رواية ما فيه ، حتى أنهم ليشدون الرجال في ذلك ، ويتكفون المشاق ، وكفالك شاهداً على ذلك ما وقع لعلي بن

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦١ الرقم ٢٣٢ .

(٤) في نسخة ش : الرواية .

الحسن بن فضال^(١)؛ حيث كان يروي كتب أبيه، عن أخويه، ولم يستبح روايتها عن أبيه، مع أنه كان قابله بها وهو ابن ثماني عشرة سنة، غير أنه لم يكن على سبيل الرواية، من حيث إنه لم يكن يعرف ذلك، ولم يُجزه أبوه، وما جرى لأحمد^(٢) بن محمد بن عيسى مع الحسن بن علي الوشا، حين سأله أن يخرج له كتابي^(٣) العلاء بن رزين، وأبان بن عثمان الأحمر، فلما أخرجهما قال: أحب أن تُجيزهما لي، فقال له: يرحمك^(٤) الله ما عجلتك، اذهب فاكتبهما، واسمع من بعد. فقال^(٥) لا آمن الحدثان...الحكاية.

إذا عرفت هذا قلنا: ما كان العلماء وحملة الاخبار لاسيما الأجلاء، ومن يتحاشى في الرواية عن غير الثقة، فضلاً عن الاستجازه، ليطلبوا الإجازة في روايتها إلا من شيخ الطائفة، وفقهها، ومحدثها، وثقتها، ومن يسكنون اليه ويعتمدون عليه، وبالجملة: فلشيخ الإجازة مقام ليس للراوي.

ومن هنا قال المحقق البحراني^(٦) - فيما حكى الأستاذ^(٧) - «إن مشايخ

(١) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٢٥٧ الرقم ٦٧٦.

(٢) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣٩ الرقم ٨٠.

(٣) في المصدر: كتاب.

(٤) في المصدر: يرحمك.

(٥) في المصدر: فقلت.

(٦) المحقق البحراني: هو الشيخ أبو الحسن سليمان بن عبد الله البحراني الماحوزي.

(٧) فوائد الوحيد البهبهاني: ص ٤٥ ومراد المؤلف بكلمة الأستاذ أي الوحيد البهبهاني أستاذه.

الإجازة في أعلى درجات الوثاقة والجلالة» .

وعن صاحب المعراج^(١) : «لا ينبغي أن يُرتاب في عدالتهم» .

وعن الشهيد الثاني^(٢) : «أن مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص

على تزكيتهم ، ولذلك صحت العلامة وغيره كثيراً من الاخبار مع وقوع من لم يوثقه اهل الرجال من المشايخ في السند ، واعترض بأمرين :

أحدهما : أن إبراهيم بن هاشم وابن عبدون كانا من مشايخ الإجازة قطعاً ، مع عدّهم لأخبارهما في الحسان .

الثاني : أن من مشايخ الإجازة من كان فاسد العقيدة ، كبنّي فضال وأضرابهم ؛ إذ لا ريب أن أصحابنا في الرجوع اليهم ، كانوا يروون عنهم ، ويستجيزون منهم .

والجواب : أن التعلّق إنّما هو بالظهور ، ولا ريب في ظهور ماقلناه من الوثاقة والجلالة ، وعدّ أخبار إبراهيم وابن عبدون في الحسان ، مبني على عدم ملاحظة هذه الطريقة .

وأما احتمال فساد العقيدة فيضمحل بثبوت كون الشيخ من أصحابنا ، فإن لم يثبت ، وقام احتمال الانحراف ، كان موثقاً قوياً ، بل قد نقول بظهور الوثاقة مع قيام الاحتمال .

(١) معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال (سليمان الماحوزي) : ص ٨٨ .

(٢) الرعاية في علم الدراية (الشهيد الثاني) : ص ١٩٢ .

وبالجملة : فالتعديل بهذه الطريقة طريقة كثير من المتأخرين ، كما قال صاحب المعراج ، وان كان المعروف عدّ ذلك في الممادح وموجبات الحسن . واعلم أن ليس الغرض في الاستجازه مجرد الاتصال كما ظنّ ، بل الضبط ، فإنّ العلم بالكتاب لا يستلزم العلم بكلّ خبر من أخباره ، بل العلم بالجزء لا يستلزم العلم بكيفيته ، مع أنّ الأصل عدم العلم ، ثم استمرت الطريقة حتى في المعلوم ، ولكن العلم كما ذكرنا لا يكون مع جميع الجهات ، وما يدعيه الاخبارية من العلم بجميع الأخبار ، أو بجميع الأصول ، ظاهر الفساد ، وقد أوضحناه في مواضع من شرح الوافية .

ومنها: رواية من يطعن على الرجال في روايتهم عن غير الثقات ؛ من المجاهيل والضعفاء ، كأحمد بن محمّد^(١) بن عيسى ، ذلك الذي أخرج أحمد ابن خالد البرقي على وثاقته ، وطرده من^(٢) قم ؛ لانه كان يروي عن الضعفاء ، ويعتمد المراسيل .

ومنها : رواية من عرف أنه لا يروي إلا عن ثقة ، كصفوان ، وابن ابي عمير ، فقد ذكر الشيخ^(٣) وغيره : أنهما لا يرويان إلا عن ثقة ، وكذلك أحمد ابن أبي نصر البزنطي ، كما ذكر غير واحد ، بل حكى الإجماع على ذلك فيهم .

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : عن .

(٣) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٨ .

ومنها: كثرة تناول الأجلَاء منه وروايتهم عنه، بل اكثار الجليل المتحرج في روايته عن الرواية عنه، كصاحب الكافي^(١) عن محمّد بن إسماعيل النيسابوري .

ومنها: اعتماد القميين عليه، وروايتهم^(٢) عنه؛ وذلك لما عُرفوا به من شدة الإنكار، بل اعتماد ابن الغضائري^(٣) عليه، وروايته عنه لذلك .

ومنها: كونه من وكلاء أهل البيت عليهم السلام، وما كانوا يعتمدوا إلاّ على ثقة سالم العقيدة، وأئني يعتمدون على الفاسد، ويميلون إليه، وهم ممن ينهون عنه وينأون؟! ومن ثمّ إذا ظهر الفساد من أحدهم عزلوه، وقد عدل بهذه الطريقة غير واحد من الأصحاب، كالعلامة^(٤)، وصاحب المنهج^(٥)، والشيخ البهائي^(٦)، وغيرهم .

ومن هنا تعرف مقام المفضل بن عمر ومحمّد بن سنان وأضرابهما من الوكلاء، وإن غمز عليهم بارتفاع القول .

ومنها: ترضي الأجلَاء عنه، وترحمهم عليه، وهذا كما ترى الكليني،

(١) فوائد الوحيد البهبائي: ص ٥٠ .

(٢) في نسخة ش: في روايتهم .

(٣) فوائد الوحيد البهبائي ص ٤٩ .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلبي): ص ٢٧٣ .

(٥) منهج المقال (الاسترابادي): ص ٢١، وورد ذلك في تعليقة منهج المقال للوحيد البهبائي .

(٦) مشرق الشمسين (البهائي): ص ٢٧٤ .

والصدوق ، والشيخ يترحمون علي ناس ، ويترضون عنهم ، فتعلم أنهم عندهم بمكانة من الجلالة بدليل أنهم مازالوا يذكرون الثقات والأجلاء ساكتين ، وربما كان الترحم والترضي بخصوصية أخرى كالمشيخة ونحوها ، وكيف كان ، فما كان ليكون إلا عن ثقة يرجع إليه الأجلاء إلى غير ذلك من القرائن ، كقول الثقة : «حدثني الثقة» أو غير واحد من أصحابنا ، أو جماعة من أصحابنا ؛ لبعد أن لا يكون ثقة في جماعة يروي عنهم الثقة ويتناول ، ولا سيما مثل المحمدين الثلاثة رضي الله عنهم^(١) .

وكحكمهم بصحة السند مع وقوعه فيه ، كما يقع كثيراً للعلامة وغيره في أحمد^(٢) بن محمد بن يحيى المطار ، وأحمد^(٣) بن عبد الواحد المعروف بابن عبدون ، وأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد ، والحسين بن الحسن^(٤) بن أبان ، وأضرابهم يحكمون بصحة الخبر وهم في سنده ، وربما قيل إن حكمهم بصحة أخبار هؤلاء إنما كان من جهة أن الجهل بمشايع الإجازة غير قادح ؛ من حيث إن المستجاز فيه من الأصول المعلومة ، وفيه أن الاستجازة كما تكون في

(١) المحمّدون الثلاثة رضي الله عنهم : هم محمد بن يعقوب الكليني صاحب كتاب الكافي ، ومحمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي صاحب كتاب من لا يحضره الفقيه ، ومحمد بن الحسن الطوسي صاحب كتاب الاستبصار والتهديب .

(٢) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٧٦ الفائدة الثامنة .

(٣) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٣٣٠ ، وفيه : محمد تقي يحيى المطار .

(٤) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٣٩ .

المعلوم تكون في غيره ؛ بأن يدفع اليه أصلاً مصححاً لا يعرفه إلا من قبله ، ويجيز له روايته على أن العلم - على الجملة - لا يستلزم العلم على وجه التفصيل ، كما مر ، ولو تم هذا لصححوا أخبار سهل بن زياد ، فإنه من مشايخ الإجازة ، كما حكى المجلسيان^(١) ، ولم يتوقفوا في الحكم بصحة أخبار مثل إبراهيم بن هاشم ، وابن عبدون ، مع أنهما من أجلاء مشايخ الإجازة .
ودعوى أن ما روي عن أولئك لم يكن إلا من الأصول المشهورة ، بخلاف ما يروي عن هؤلاء ، فإنه منها ، ومن غيرها مجازفة وتظنّ بغير برهان ، والحق أن كلّ واحد منهم يروي المشهور وغيره .

وقد عرفت أن الكل لا يأخذون إلا عن رواية أو إجازة ، وربما تعددت القرائن ، فيتجاوز التوثيق الصريح ، وإن لم يكن كلّ واحد منها مستقلاً في التوثيق ، وهذا كما اجتمع في إبراهيم بن هاشم تصحيح العلامة^(٢) في الخلاصة طريق الصدوق إلى عامر بن نعيم ، وكردويه ، وياسر الخادم ، وهو فيه ، وكثيراً ما يعدّ العلامة وغيره أخباره في الصحاح ، وإن كان المشهور عدّها في الحسان .
وحكى شيخنا البهائي^(٣) عن أبيه أنه قال : إنني لأستحي أن لا أعدّ

(١) المراد بالمجلسين : الشيخ محمد تقي المجلسي وولده صاحب البحار الشيخ محمد باقر المجلسي . روضة المتقين : ج ١٤ ص ٥٣ ، وكذلك الوجيزة : ص ٢٥ .

(٢) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٧٨ .

(٣) معراج أهل الكمال (الشيخ سليمان الماحوزي) : ص ٨٧ .

حديثه^(١) في الصحاح، وكونه من مشايخ الإجازة ورواية الأجلاء عنه، كعلي ابنه، وسعد بن عبدالله، وعبدالله بن جعفر، ومحمد بن أحمد^(٢) بن يحيى، ومحمد بن الحسن الصفار، وأحمد بن إدريس، واعتماد القميين عليه، وهم أهل المداقة الذين لا يقنعون بواحدة دون أخرى، وناهيك في ذلك أنه هو الذي نشر حديث الكوفيين فيهم، فلم يأخذوا عليه يوماً، ولم ينكروا أصلاً، بل استمروا على القبول على طول المدّة، وهذا - كما ترى - ممّا يتجاوز التوثيق، مضافاً إلى ما^(٣) ينضمّ إلى ذلك من قرائن المدح، ككثرة روايته ونقاها، وتلقي الأصحاب لها بالقبول، وعملهم بها، وإكثار ثقة الإسلام وغيره - ممّا يروي عنه - وعدم استثنائه من رجال نوادر الحكمة - على ما سيأتي - ان شاء الله - بل حكى الأستاذ عن المحقق البحراني أنه حكى عن بعض معاصريه - قال: وكأنه يريد العلامة المجلسي - أنه حكى توثيقه عن جماعة، وكما اجتمع في أحمد بن عبدون عدّ حديثه في الصحيح، فإنّ ذلك هو المعروف، قال في الوجيزة^(٤): ويعدّ حديثه صحيحاً، وكونه من مشايخ الإجازة، وكونه كثير الرواية من غير طعن، كثير السماع من المشايخ، مع ترخّم الشيخ عليه.

(١) في المصدر: حديث إبراهيم بن هاشم .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في نسخة ش: مما .

() في نسخة ش: لكثرة .

(٤) الوجيزة (محمد باقر المجلسي): ص ٤ .

وفي محمد بن إسماعيل البندقي^(١) عدّ حديثه في الصحاح حتى حكى عن الشهيد الثاني : إطباق الأصحاب على ذلك عدا ابن داود^(٢) ، وكونه من مشايخ الإجازة ، وإكثار الكليني منه ، حتى روى عنه في الكافي^(٣) ما يزيد على خمسمائة حديث... إلى غير ذلك مما يطول تعدادهم ، وهذا باب واسع ، وعليك بالتتبع.

ومن هنا تعرف : أنّ التوثيق غير منحصر في التنصيص ، ويظهر لك أنّ التوقف في توثيق مثل ابن طاووس والعلامة مع علوّ طبقتهم - من حيث إنهما ربّما وثقا من لم يُنصّ على توثيقه - كما وقع لصاحب المعالم وولده ، ليس في محلّه ؛ لما عرفت من أنّ التوثيق ليس بمقصود على النقل ، بل قد يكون عن اجتهاد وتتبع الأمارات^(٤) ، كما تُعرف عدالة المعاصر تستعملها بتتبع الأمارات الكاشفة عن الملكة ، بل ربّما قيل : إنّ تعديل المتأخرين وجرحهم كلّه عن اجتهاد ، وإن كان عن حكاية ، سلّمنا ، ولكن عدم عثور المتأخر على التوثيق في الكتب المعروفة في زمانه ، لا يستلزم العدم ؛ لسعة باعهم وكثرة اطلاعهم ، فلعلّهما عثرا عليه في كتاب لم يظفر به ، كيف لا ؟! وكثيراً ما يعثر

(١) ورد في رجال الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام ص ٤٩٦ الرقم ٣٠ محمد بن إسماعيل يكنى أبا الحسن نيسابوري يدعى بندفر .

(٢) رجال ابن داود : ص ٣٠٦ التنبيه الاول .

(٣) فروع الكافي (الكليني) : ج ٦ ص ٢٨٧ ح ٧ و ص ٢٧٦ ح ٣ .

(٤) في نسخة ش : للأمارات .

أمثالنا - مع قصور الباع وشدة التأخر - على التوثيق والمدح والقدح في غير كتب الرجال ، وذلك كما يُستفاد : مدح ذريح من خبر صحيح في الفقيه^(١) في باب قضاء^(٢) التَّفَث .

ومدح القاسم بن عبدالرحمن الصيرفي من حديث صحيح في آخر كتاب الروضة^(٣) .

وتوثيق عبدالحميد بن سالم العطار من هذا الحديث أيضاً ، ولعلّ العلامة في الخلاصة^(٤) أخذ توثيقه منه ، فإن القوم لم يوثقوه .

ومدح إبراهيم بن شعيب من باب الوقوف بعرفة من الكافي^(٥) .
وأحمد بن^(٦) خلف من كتاب الزِّي والتجمل في باب البخور^(٧) منه :
وحمران بن أعين من كتاب الغيبة^(٨) للصدوق ؛ حيث وصفه بصحة الحديث .

(١) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٢ ص ٤٨٤ ح ٣٠٢١ .

(٢) في النسختين : من التفث ، وأثبتنا ما في المصدر .

(٣) فروع الكافي (الكليني) : ج ٨ ص ٣٠٧ ح ٥٦٢ .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١١٦ الرقم ٣ .

(٥) فروع الكافي (الكليني) : ج ٤ ص ٤٦٥ ح ٩ .

(٦) في نسخة ش : ابن أبي .

(٧) فروع الكافي (الكليني) : ج ٦ ص ٥١٨ ح ٥ وفي النسختين دال وشين : «النجود» ، وهو غير

صحيح .

(٨) الغيبة (الصدوق) : من الكتب المفقودة ، وأشار الشيخ الطوسي له في الفهرست : ص ١٥٧

في ترجمة حياته .

ووثيقة أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني من الصدوق في إكمال الدين^(١)؛ حيث قال: كان رجلاً ثقة ديناً فاضلاً، رحمة الله عليه ورضوانه، وعنه أخذ العلامة^(٢) وابن داود^(٣).

ووثيقة ثابت بن دينار منه - أيضاً - في مشيخة الفقيه^(٤).

وإسحاق^(٥) بن جعفر الصادق عليه السلام من المفيد، كما مر في الفائدة الأولى، والذين انفرد المفيد بتوثيقهم كثيرون.

وجلالة إبراهيم بن مهزيار الأهوازي من ربيع الشيعة^(٦) لابن طاووس حيث عدّه من سفراء القائم عليه السلام، ومن الأبواب الذين لا يختلف الاثنان عشرية فيهم.

وقد وثق الصدوق ثابت بن دينار، وترحم عليه^(٧) وترضى عن كثيرين، كأحمد بن هارون العامي، وتحذف أحمد بن محمد بن يحيى العطار.

(١) كمال الدين تمام التهمة (الصدوق): ص ٣٦٩.

(٢) الخلاصة (العلامة الحلبي): ص ١٩ الرقم ٣٧.

(٣) رجال ابن داود: ص ٣٨ الرقم ٧٧.

(٤) روضة المتقين (المجلسي): ج ١٤ ص ٧١.

(٥) مر في الفائدة الأولى ص ... ٦٦.

(٦) إعلام الوري (الطبرسي): ص ٤٤٤.

(٧) لم ترد في نسخة ش.

وستنّى الشيخ^(١) رحمه الله جعفر بن محمّد بن إبراهيم العلوي الموسوي بالشريف الصالح في مواضع كثيرة .

واختصاص المفيد^(٢) رحمه الله بتوثيق ناس كثيرين معلوم ، كما سحاق ابن جعفر الصادق عليه السلام ، حسبما مرّ في الفائدة الأولى... إلى غير ذلك .
ومن هنا تعرف^(٣) أيضاً : أنّ ما حكى عن بعض الأعلام من قصر التزكية على الأصول الأربعة ، لا وجه له .

ثمّ أتى رأيت المحقق الشريف نعمة الله قدس الله روحه ، يقول في كنز الطالب - بعد أن حكم بتوثيق إبراهيم بن هاشم ، وحكى ذلك عن بعض مشايخه - : وقد سنح لي في هذا المقام فائدة : وهي أنّ تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة إنما حدث من العلامة ومن قاربه ، فاصطلحوا على تخصيص عبارات كُتِبَ المتقدمين ، مثل النجاشي ، والكشي ، والشيخ رحمه الله ، كلّ عبارة بنوع من أنواع الحديث ، فمن جملة ذلك «الحسن» جعلوا له عبارات

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٦٠ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام ، وذكره في هذا الباب فقط بعنوان : «العلوي الحسيني الموسوي المصري» ، ولم يذكر الشريف الصالح ، ولكن النجاشي ذكره بهذا العنوان في مورددين في ترجمة حذيفة بن منصور ، وقال : حدّثنا أبو القاسم جعفر بن محمّد الشريف الصالح ، وفي ترجمة داود بن سرحان ، وكذلك راجع النجاشي : ص ١٤٨ الرقم ٣٨٣ ، وص ١٥٩ الرقم ٤٢٠ .

(٢) الارشاد (المفيد) : ص ٢٨٦ .

(٣) في نسخة ش : يعرف .

المدح الخالية من التصريح بالتوثيق .

ومعلوم أنّ أولئك لم يخصّوا بذلك هذا القسم بعينه ، بل ربما أرادوا به الثقة المقبول ، وذلك أنّ الراوي إذا كان عدلاً ضابطاً ، فإن أرادوا ذكر حاله بطريق الإجمال والاختصار ، قالوا : ثقة ، عدلاً ، أو نحو ذلك ، وإن أرادوا بيان حاله على التفصيل ذكروا سبب توثيقه ، وحسن حاله ، فقالوا : إنه كان وكياً للإمام عليه السلام ، وأثنى عليه ، أو أنه فاضل ، أو أنه أول من نشر الحديث في البلد الفلاني ، كإبراهيم بن هاشم ، ومرادهم من أمثال هذه العبارات تصحيح أحاديث أولئك الرواة ، بل ربما كانت^(١) دلالة هذه العبارات المفصلة على التوثيق أحكم من دلالة قولهم ثقة ، وذلك أنّ هذه دعوى بلا دليل ؛ إذ ربما كان السبب فيه ما لو ذكر لم يُكتَفَ به عند المتأخرين ، كما وقع للشهيد^(٢) الثاني في عمر بن حنظله... فإنه وثقه فقيل ذلك منه ، ثم لما عشر ولده في بعض فوائده : أنّ السبب في توثيقه إنما هو قول الصادق عليه السلام في حديث الوقت : (إذن لا يكذب علينا)^(٣) مع ضعف طريقه ، رده واستغرب ذلك من أبيه ، وقال : «لولا أنّي عشرت على كلامه ما أجزت أن يكون وثقه لاجل ذلك»^(٤) .

(١) في المصدر : كان .

(٢) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ٤٤ .

(٣) فروع الكافي (الكليني) : ج ٣ ص ٢٧٥ ح ١ .

(٤) متقى الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ١٩ .

قال الشريف : «ومن هنا أضاف بعض المحققين - من أصحابنا المتأخرين - توثيق كثير من الرجال الذين لم يتعرض لهم المتقدمون ، فأما توقف من توقف في توثيق المفيد رحمه الله ؛ من حيث إنه ربما وثق في إرشاده من ضعفه الشيخ والنجاشي ، فالمفيد شيخهما وعنه تحملا ، وأقصى ما يقتضيه جدهما في هذا الشأن واجتهادهما ، مع تأخرهما عنه ترجيح مقالتهما على قوله عند التعارض ، أما التوقف مع عدم المعارض فلا وجه له .

وأما توقفهم في توثيق ابن فضال ، وابن عقدة ، وأضرابهما من الثقات المنحرفين من أئمة هذا الشأن ، وأهل القَدَم الراسخ فيه والباع الطويل ، فالذي يستفاد من تتبع سيرة قدماء الأصحاب هو الاعتماد على أمثال هؤلاء ، كما يُعرب عنه تصفح كُتُب الرجال ، وناهيك في علي بن الحسن بن فضال اعتماد الثقة الجليل محمد بن مسعود العياشي^(١) عليه ، حتى إنه ليكتفي بمجرد أن يقول من دون أن يسأله عن الوجه في ذلك ، كما وقع له غير مرة ، فلا وجه للتوقف فيه وفي أضرابه ، نعم توثيق مثله إنما يُفيد الوثاقة بالمعنى الأعم ، فإن ثبت كون من وثقوه مستقيماً على الطريقة أفاد الوثاقة بالمعنى الأخص .

فأما نصر بن الصباح فإنه وإن رُمي بالغلوَ وارتفاع القول ، لكن الثقات الأجلء كابن مسعود والكشي - تناولوا منه ، ورووا عنه ، وعدّ قوم توثيقهم قريباً من التوثيق .

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٣٥ الرقم ٦٣٩ .

وأما ثقات العامة كابن نمير فقال الأستاذ^(١) : إنه لا يبعد عن مكانة ابن فضال .

ومن الثانية : أعني القرائن التي تدلّ على المدح كثرة روايته مع عدم الانتقاد والطمع عليه ؛ لقوله : عليه السلام (اعرفوا منازل الرجال على قدر روايتهم عننا)^(٢) ، وربما جعل هذا أمانة على التوثيق ، وليس بذلك البعيد ، بناءً على الاكتفاء في العدالة بحسن الظاهر ، ولعلّ بناء الشهيد^(٣) رحمه الله كان على ذلك ؛ حيث قال في الحكم بن مسكين : « لمتا كان كثير الرواية ، ولم يرد فيه طعن ، فأنا أعلم بروايته » على ما حكى التقي المجلسي عنه ، فاندفع اعتراض الشهيد الثاني عليه ، بأنه لا يكفي الجرح ، بل لابد من التوثيق ؛ وذلك لأنه إن كان على ظاهر طريقة المتقدمين فلا كلام ، وإلا فالمتأخرون ممن يكتبون بحسن الظاهر في تعريف^(٤) العدالة .

ومنها : كثرة الرواية عنه ، وكثرة الراوين لكتابه ، فإنّ ذلك من أمارات الاعتماد ، ولاسيما بملاحظة اشتراطهم العدالة في الرواية وإن كانوا ممن يروون عن غير العدل أيضاً ؛ لأنّ الكلام في الظهور ، وقد اجتمع هذان الوجهان في إسماعيل بن أبي زياد السكوني ، فإنه أكثر الرواية عنهم عليهم السلام ، وأكثر

(١) الفوائد (الوحيد البهبهاني) : ص ٩ ، ص ٥١ وقد ذكره بالمعنى .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٥ الرقم ١ ، وفيه : متا .

(٣) تنقيح المقال (المامقاني) : ج ١ ص ٣٦٠ .

(٤) في نسخة ش : تعرف .

تناول الأصحاب منه ^(١) وإن اشتهر تضعيفه ، وأنه عامي ، بل حكى ابن إدريس ^(٢) في فصل ميراث المجوس : أنه لا خلاف في كونه عامياً ، وربما أتدوا ذلك بأسلوب روايته ، فإنه لا يقتصر في الغالب على أبي عبد الله عليه السلام ، بل يروي عنه ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام ، وربما جعل بعض المتأخرين اجتماع هذين الوجهين فيه طريقاً إلى الحكم بكونه إمامياً .

قال التقي المجلسي ^(٣) : «والذي يغلب في ظني أنه كان إمامياً ، لكنه مشهور بين العامة.. حتى أنه ^(٤) كان من قضاتهم ، وكان يروي عن الصادق عليه السلام في جميع أبواب الفقه ، فكان يتقي عنهم أشد تقاة» . قلت : فإذا انضم إلى ذلك ما حكم به الشيخ ^(٥) والمحقق ^(٦) وغيرهما من وثاقته - حتى الشيخ ادعى اتفاق الأصحاب على العمل بروايته ، وما كانوا ليتفقوا على غير ثقة - كان ثقة .

ومنها : أن يكون أكثر ما يرويه متلقياً بالقبول أو سديداً .

ومنها : كونه من رجال محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري ،

(١) في نسخة ش : عنه .

(٢) السرائر (ابن إدريس الحلبي) : ج ٣ ص ٢٨٩ .

(٣) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٥٨ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٦) المحتبر (المحقق الحلبي) : ج ١ ص ٢٥٢ .

ولم يستثن عليه ، وذلك أن أقصى ما استثنى عليه روايته عن أولئك الثمانية عشر أو العشرين ، فعلم أن من عداهم مرضي عنه ، فكان أقل مراتبه المدح ، بل ربما جعل طريقاً إلى التوثيق .

وبالجملة فاتخاذ هذا الوجه دليلاً على الاعتماد ، طريقة جماعة من المحققين ، كصاحب الذخيرة وغيره .

ومنها : أن يروي فيه غير الثقة ما يدل على وثاقته وجلالته ، وأضعف من هذه أن يروي هو ذلك في نفسه ، فإن انضم إلى ذلك ما يؤيده ، كنقل المشايخ لذلك الخبر عند ذكره ، واعتدادهم به ، قوي الظن ، ولا سيما في الأول^(١) ، فربما بُني عليه التوثيق إن ظهرت منهم أمارات القبول ، وهذا كما حكم الشهيد الثاني^(٢) رحمه الله بوثاقة عمر بن حنظله ، لقول الصادق عليه السلام في حديث الوقت : (إذن لا يكذب علينا)^(٣) ، مع ما في سنده من الضعف ؛ لمكان يزيد بن خليفة ، وما ذلك إلا لرواية الأجلاء - كالكليني - له ، وعمل كثيرين به ، فضعف اعتراض ولده المحقق صاحب المعالم^(٤) ، واستغرابه للتوثيق بمجرد هذا الخبر الضعيف ، لا وجه له .

(١) وهو أن يروي فيه غير الثقة ما يدل على وثاقته وجلالته .

(٢) الدراية (الشهيد الثاني) : تراجع ص ٤٤ .

(٣) فروع الكافي (الكليني) : ج ٣ باب وقت الظهر والمصرح ١ ص ٢٧٥ .

(٤) منتقى الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ١٩ .

ومنها : كونه من آل أبي شعبة ، وذلك لقول النجاشي ^(١) في عبدالله علي ابن أبي شعبة الحلبي : وآل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا ، وروى جدهم أبو شعبة عن الحسن والحسين عليهما السلام ، وكانوا جميعهم ثقات مرجوعاً إلى ما يقولون ، وكان عبيدالله كبيرهم ووجههم .
وفي أحمد بن عمر بن أبي شعبة بعد أن وثقه ^(٢) : وهو ابن عمّ عبيدالله ، وعبدالأعلى وعمران ومحمد الحلبيين ، روى أبوهم عن أبي عبدالله عليه السلام ، وكانوا ثقات .

بل عدّ منها وقوعه في سند طعن فيه من جهة أخرى ، ولم يطعن فيه من قبله ، وأخذه معرفاً لثقة أو جليل ، كان يقال في تعريفهما : إنه أخو فلان أو أبوه ، وكونه من بيت ذكروا أنه بيت جليل من الأصحاب كآل أبي الجهم القابوسي ؛ لقول النجاشي ^(٣) في المنذر بن محمد بن المنذر بن سعيد بن أبي الجهم القابوسي : «ثقة من أصحابنا ، من بيت جليل» .

وفي سعيد ^(٤) بن أبي الجهم القابوسي : كان سعيد ثقة في حديثه ، وجهاً بالكوفة ، وآل أبي الجهم ^(٥) بيت كبير في الكوفة ، وكآل نعيم ، لقول

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٣٠ الرقم ٦١٢ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٩٨ الرقم ٢٤٥ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٨ الرقم ١١١٨ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧٩ الرقم ٤٧٢ .

(٥) في نسخة ش : جهم .

النجاشي^(١) في بكر بن محمد الأزدي بن عبدالرحمن بن نعيم [الغامدي]^(٢) :
«أبو محمد ، وجه في هذه الطائفة ، من بيت جليل بالكوفة من آل نُعَيْمِ
الغامديين» .

وفي جعفر^(٣) بن المثنى بن عبدالسلام بن عبدالرحمن بن نعيم الأزدي
المطّار : «ثقة من وجوه أصحابنا الكوفيين ، ومن بيت آل نُعَيْمِ»... إلى غير
ذلك ، كأنهم غفلوا عن وصف البيت بالجلالة والثناء على كل من ذكروه من
عموم المدح ، وأنه لوجه ، بل ربما عدّ منها رواية الصدوق عنه .

وهنا دقيقة غفل عنها أكثر الناس وهي : أنهم إذا أرادوا أن يعرفوا حال
راوٍ من الرواة ، عمدوا إلى كتب الرجال فما وثقه أهل الرجال أو مدحوه ،
حكموا بوثاقته ومدحه ، وما ضعفوه أو قدحوه حكموا بضعفه وقدحه ، وما لم
يتعرّضوا له بمدح ولا قدح ، حسبوه في عداد المجاهيل ، وعدّوا الرواية بمكانة
مجهولة ، وأسقطوها عن الاعتبار ، إلا أن ينضمّ إليها ما يقوّمها ، وعلى هذا بنى
العلامة المجلسي^(٤) رحمه الله أمره في الوجيزة وأصحاب التحقيق : أن عدّ

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٠٨ الرقم ٢٧٣ .

(٢) اثبتناه من المصدر ، في النسختين : الغالين .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٢١ الرقم ٣٠٩ .

(٤) في حدود تبعتها لوجيزة المجلسي الابن لم نشر على هذا القول ، علماً بأن صاحب الوجيزة لم
يكن شأنه أن يعطي تلك الأوصاف ، ولكن وجدنا التقى المجلسي في شرحه لمشيخة الصدوق
يقول : وما كان فيه عن إدريس بن زيد - صاحب الرضا عليه السلام - لم يذكره أصحاب الرجال ، =

الرجل في جملة أصحاب الاثمة عليهم السلام ، والرواة عنهم ، وحملة أخبارهم ، مما يدل على كونه إمامياً ، ويفيده نوعاً من المدح .

أما الاول : فلما مرّ في أول الفائدة : من جريان عادة أهل الرجال على عدم التعرّض لبيان مذهب الراوي ، إذا لم يعرف منه إلا المذهب ، الآن يكون محلّ ريبة ، وأنهم متى عثروا منه على وصمة أو انحراف ، نادوا عليه بذلك وشهروه ليعرف ، وخاصة في الأصول الأربع ، أتراهم جهلوا حال كلّ مسكوت عنه ، ونحن نعلم فيما لا يحصى أنهم إماميون ؟!

وأما الثاني : فلا ريب أن انضمام الرجل إلى حملة الشريعة وعلمائها فضلاً عن الاثمة عليهم السلام ، وتناوله منهم^(١) وروايته عنهم مما يدل على حسن حال بل ربّما جعل طريقاً إلى تعرف العدالة ، فما ظنك بأصحاب الاثمة وروايتهم ، وخاصة^(٢) إذ بلغت بهم المحافظة على أحكام الشريعة - وما يتلقونه عن أربابها - إلى تاليف الكتب ، وجمع الصحف ، حتّى صارت دفاترهم مرجعاً للعلماء يتدارسونها مدني الأيّام ، وقد أشار المفيد^(٣) رحمه الله إلى مثل هذا في الرسالة التي عملها - في أمر شهر رمضان - ردّاً على الصدوق ، عند ذكر الرواة ومدحهم ؛

= لكن وصف الصدوق له : بأنه صاحب الرضا عليه السلام ، يجعل الخبر حسناً . روضة المتقين : ج ١٤ ص ٤٧ ، والظاهر أنّ السيّد الأعرجي أراد أن يقول : في المشيخة ، فقال : في الوجيزة .

(١) في نسخة ش : عنهم .

(٢) في ش : وان .

(٣) الرسالة العددية (المفيد) : ص ٢٥ .

حيث قال: وهم^(١) أصحاب الأصول المدونة .
فإن عُذَّ في العلماء ، وتلقَى العلماء عنه [لا]^(٢) سَيِّمًا الأجلَاء ، وبذل
الجهد ، وتحتمل المشاق ، وقاسى^(٣) مرارة التقيّة في التحصيل ، وشدّ الرحال
إلى أرباب العلم في أطراف البلاد ، وجمع الكتب في أسمائهم وأحوالهم ، وهي
كتب المشيخة^(٤) ، كما وقع لداود بن كورة وغيره ، فدلالة ذلك على حسن
الحال ، بل علو الطبقة مما لاخفاء فيه .

ثم اني رأيتُ الأستاذ^(٥) يحكي عن بعضهم : أنه كان يعدّ ذكر أهل
الرجال للراوي من دون طعن ، سبباً لقبول روايته .

ويشير بذلك إلى قول^(٦) الشهيد - في الذكرى^(٧) في مبحث الجمعة - في
الحكم بن مسكين : إن ذكره غير قادح ، ولا موجب للضعف ؛
لأنّ الكشي^(٨) رحمه الله ذكره ، ولم يطعن عليه ، ثم تأمل في ذلك ،

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) لم ترد في النسختين .

(٣) في النسختين : ومقاساة .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥٨ الرقم ٤١٦ .

(٥) فوائد الوحيد البهبهاني : ص ٤٥ .

(٦) في النسخة المعتمدة : لقول .

(٧) الذكرى (الشهيد الثاني) : ص ٢٣١ .

(٨) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٨ الرقم ٨٦٦ ، ج ١ ص ٥٤ الرقم ٢٦ .

وجعل يتأول عليه ، ويقول : لعل مراده أن الكشي ذكره في سند رواية استند إليها ، ولم يطعن فيه .

قلتُ : لو أراد هذا لكفى الاستناد إلى روايته ، ولم يحتج إلى ضميمة عدم الطعن ، والظاهر أنه يشير إلى ما ذكرناه ، وكفالك منتهاً على ما قلناه قول المفيد في الإرشاد^(١) ، وابن شهر آشوب في المناقب^(٢) : إن الذين رووا عن الصادق عليه السلام من الثقات كانوا أربعة آلاف رجل ، وإن ابن عقدة ذكرهم في كتاب الرجال ، وأنت اذا تتبعت ما ذكر الشيخ^(٣) من أصحاب الصادق عليه السلام في كتاب رجاله - هذا الذي زعم أنه أوفى من كتاب ابن عقدة ، وإن لم يذكر فيه إلا من كان من رواتنا - لم تجده يوثق منهم إلا النزر القليل ؛ من جهة أنه لم يكن غرضه الجرح والتعديل ، بل ضبط الرجال ، وفي كتاب إعلام^(٤) الوري للطبرسي أنه روى عن الصادق عليه السلام من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف إنسان ، غير أنني بعد هذا كله جريت في هذا الكتاب على طريقة القوم ؛ في عد من لم يذكروه بقدر ولا مدح في المجاهيل .

وقال الشيخ الحرّ في خاتمة الوسائل^(٥) - بعد أن حكى عن الشهيد الثاني - :

(١) الإرشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٧١ .

(٢) مناقب ابن شهر آشوب : ج ٤ ص ٢٤٧ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٢ .

(٤) إعلام الوري (الطبرسي) : ص ٤١٠ .

(٥) خاتمة تفصيل وسائل الشيعة (الحرّ العاملي) : ج ٣٠ ص ٢٣٨ .

«فإن اشتهار العدالة يُغني عن تزكية العدلين ، كمشايعنا السالفين من عهد الكليني إلى زمننا هذا ؛ لما اشتهر في كل عصر من ثقتهم وضبطهم ، وورعهم ما يزيد على العدل.. ، والحق أنّ كثيراً من علمائنا المتقدمين والمصنفين المذكورين في كتب الرجال من غير تضعيف كذلك ؛ لما ظهر من آثارهم ، واشتهر من أحوالهم وان لم يصزحوا بتوثيقهم» .
وأما القدح والجرح ، فلا إشكال في مثل قولهم فاسد المذهب والعقيدة ، كذاب ، وضاع ، غالي .

نعم يقع الكلام في اصطلاحات آخر : منها قولهم : ضعيف ، والمعروف أنه قدح منافٍ للعدالة ، ومن تتبّع طريق القدماء ، ورآهم كيف يضعفون^(١) بكثرة الإرسال ، والرواية عن الضعفاء والمجاهيل ، كما قال ابن الغضائري^(٢) في جعفر بن محمد بن مالك ، بعد أن رماه بالرواية عن الضعفاء والمجاهيل^(٣) وغير ذلك : «وكلّ عيوب الضعفاء مجتمعة فيه» ، فعّد ذلك من موجبات الضعف ، حتّى أنهم لينفون من أتهموه بذلك .

كما وقع لأحمد بن محمد بن عيسى مع أحمد بن أبي عبدالله البرقي^(٤)

(١) في نسخة ش : يهتفون .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) قال ابن الغضائري : طعن عليه القميّون ، وليس الطعن فيه ، وإنما الطعن فيمن يروي عنه ، فإنه كان لايبالي عمّن أخذ على طريقة أهل الأخبار ، وكان أحمد بن محمد بن عيسى أبعدّه عن قم ، ثم =

وسهل^(١) بن زياد الآدمي وغيرهما، عرف أن مطلق التضعيف غير قادح، بل ربما ضعفوا برواية الضعفاء، ومن غمز عليه، وهذا كما قال النجاشي^(٢) في محمد بن الحسن بن عبد الله الجعفري: ذكره بعض أصحابنا وغمز عليه، روي عنه البلوي، والبلوي رجل ضعيف مطعون عليه...، إلى أن قال: (وهذا أيضاً مما يضاعفه).

وقال^(٣) في جابر بن يزيد الجعفي، وهو يفرض من جانبه: وروى عنه جماعة غمز فيهم...، إلى أن قال^(٤): وكان في نفسه مختلطاً، بل قال الأستاذ^(٥): لعل من أسباب الضعف عندهم قلة الحافظة، وسوء الضبط، والرواية من غير إجازة، والرواية عمن لم يقبله، واضطراب ألفاظ الرواية، وإيراد الرواية التي ظاهرها الغلو والتفويض أو^(٦) الجبر والتشبيه، كما هو

= أعاده إليها واعتذر إليه، وقال: وجدت كتاباً فيه وساطة بين أحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن محمد بن خالد، ولما توفّي مشى أحمد بن محمد بن عيسى في جنازته حافياً حاسراً لبيزىء نفسه مما قذفه به. الخلاصة (العلامة الحلبي): ص ١٤.

(١) رجال النجاشي (النجاشي): ص ١٨٥ الرقم ٤٩٠.

(٢) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣٢٤ الرقم ٨٨٤.

(٣) رجال النجاشي (النجاشي): ص ١٢٨ الرقم ٣٣٢.

(٤) لم ترد في النسخة ش.

(٥) فوائد الوحيد البهبهاني: ص ٣٧ مع تفاوت يسير.

(٦) في نسخة ش: و.

مسطور^(١) في كتبنا المعتمدة .

قال : بل ربما كانت مثل الرواية بالمعنى عندهم من الأسباب .

فقد بان أن التضعيف في الاصطلاح القديم أعم منه في الحديث .

فاما قولهم : «ضعيف في الحديث» ، فربما ظهر من تخصيص الضعف

بالحديث عدم القدح بالمحدث، لكنهم ربما فعلوا^(٢) ذلك في المقدوح ، وهذا

كما قالوا في محمد بن الحسن بن جمهور العتي^(٣) : ضعيف في الحديث ، فاسد

المذهب ، فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها .

كما ان قولهم : «ثقة في الحديث» لا يدل على الاختصاص ، لاستعمالهم

ذلك في أنفسهم وحديثهم .

نعم قولهم : «ثقة في نفسه» مما يدل على التخصيص لاستعمالهم ذلك

كثيراً فيمن يروي عن الضعفاء ، وهذا كما قالوا في الحسن بن محمد بن جمهور

المتقدم ذكره : ثقة في نفسه ، يروي عن الضعفاء ، ويعتمد المراسيل .

ومنها : قولهم : «كان من الطيارة» ، ومرتفع القول ، وفي مذهبه ارتفاع» ،

يريدون بذلك كله الغلو والتجاوز بأهل العصمة إلى ما لا يسوغ ، وهو الذي أراد

من قال^(٤) في محمد بن سنان : «أراد أن يطير فقصصناه» ، والمعروف في مثل

(١) لم ترد في المصدر .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٧ الرقم ٩٠١ .

(٣) في نسخة ش : القمي .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩٥ الرقم ٩٧٧ ، وقال : كان من الطيارة فقصصناه .

هذا عدّه في القوادح ، كما في معناه ، لكن قال الأستاذ (١) :
الظاهر أنّ كثيراً من القدماء [لا] (٢) سيّما القميين وابن (٣) الغضائري ،
كانوا يعتقدون للأئمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة والجلالة ، ومرتبة
معينة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ، لا يجوزون التعدي عنها ، فكانوا
يعدّون التجاوز عنها ارتفاعاً وغلواً ، حتى جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلواً ، بل
ربما جعلوا نسبة مطلق التفويض إليهم ، أو التفويض المختلف فيه ، أو الإغراق
في إعظامهم ، وحكاية المعجزات ، وخوارق العادات عنهم ، أو المبالغة في
تنزيههم عن النقائص ، وإظهار سعة القدرة وإحاطة العلم بمكنونات الغيوب
في السماء والأرض ، ارتفاعاً وموجباً للتهمة ، خصوصاً والغلاة كانوا مخلوطين
بهم يتدلّسون فيهم ، قال :

وبالجملة : فالظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأصولية
كالفرعية ، فربما كان بعض الاعتقادات عند بعضهم كفراً ، أو غلواً ، أو
تفويضاً ، أو جبراً ، أو تشبيهاً ، أو نحو ذلك ، وعند آخرين ممّا يجب اعتقاده ،
وربما كان منشأ جرحهم للرجل ، ورميهم إياه بالأموال المذكورة ، روايته لما
يتضمّن ذلك ، أو نقل الرواية المتضمنة لذلك ، أو لشيء من المناكير عنه ، أو

(١) فوائد الوحيد البهبهاني : ص ٣٨ مع تفاوت يسير مع المصدر .

(٢) لم ترد في النسختين .

(٣) لم ترد في المصدر .

دعوى بعض المنحرفين أنه منهم ، فينبغي التأمل في جرحهم بأمثال هذه الأمور .

ومن لحظ موقع قدحهم في كثير من المشاهير ، كيونس بن عبدالرحمن ، ومحمد بن سنان ، والمفضل بن عمر ، ومعلّى بن خنيس ، وسهل بن زياد ، ونصر بن الصباح ، في كثير من أمثالهم ، عرف الوجه في ذلك ، وكفاك شاهداً إخراج محمد بن أحمد بن عيسى لأحمد بن محمد بن خالد .

قال المحقق محمد بن الحسن : إن أهل قم كانوا يخرجون الرواي بمجرّد توهم الريب .

وقال التقي المجلسي (١) : إن ابن عيسى أخرج جماعة من قم باعتبار روايتهم عن الضعفاء ، وإيرادهم المراسيل ، وكان ذلك اجتهاداً منه ، والظاهر خطؤه ، لكن كان رئيس قم .

وذكر الأستاذ (٢) ايضاً : إن ابن عيسى وابن الغضائري ، ربما نسبا الراوي الى الكذب ووضع الحديث بعد نسبه الى الغلو ، وكأنه لرواية ما يدّل عليه .

ومنها : الرمي بالوقف ، والمعروف أنه الوقوف على أبي الحسن موسى ابن جعفر عليه السلام ، وإنكار من بعده بعد موته ؛ بدعوى أنه القائم المنتظر ،

(١) روضة المتقين (المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٦١ .

(٢) فوائد الوحيد البهبهاني : ص ٣٩ .

وعلى أهله وردت المذام ، وهم كانوا يُستَمون بالممطورة .

لكن قال التقي المجلسي رحمه الله : إن الواقعة صنفان ، وإن^(١) منهم من وقف على موسى بن جعفر في زمانه ، واعتقد أنه قائم آل محمد صلى الله عليه وآله ؛ وذلك لشبهة دخلت عليهم متا ورد عنه وعن أبيه : أنه عليه السلام صاحب الأمر ، ولم يعلموا أن كل واحد منهم صاحب الأمر ؛ أي أمر الإمامة ، وذلك كسماعة بن مهران ، فإنه نقل أنه مات في زمانه عليه السلام .

قال : وكفر مثل هذا غير معلوم ؛ لأنه عرف إمام زمانه ، ولا يجب عليه معرفة الامام الذي بعده ، نعم لو سمع ان الامام بعده فلان ولم يؤمن صار كافراً .
وقرب الأستاذ^(٢) ذلك بأنهم لفرط حُبهم ، وشدة شوقهم وامتداد أعناقهم ، لظهور الدولة الميمونة ؛ لشدة ما كانوا يقاسون من الدولة الجائرة ، ويتجرعون مرارات التقية ، كانوا كثيراً ما يتسائلون عن ظهوره ، ويتسألون بذلك ، ومن ثم قيل : إن الشيعة تُرتى بالأمانى^(٣) ، فإذا قال لهم الإمام : إن فلاناً هو صاحب الأمر وأطلق - لعلمه بعدم بقاء السائل أو السامع - نزلوا ذلك على ما يتمنون ، ورسخ في نفوسهم .

لكنه اعترض : بأن سماعة ، ويحيى بن القاسم ، وغيرهما ، رووا : أن

(١) في نسخة ش : فإن .

(٢) فوائد الوحيد البهبهاني : ص ٤١ نقله بالمعنى .

(٣) كتاب الغيبة (محمد بن إبراهيم النعماني) : ص ٢٩٥ ، ح ١٤ ، وعلل الشرائع (الصدوق) : ج ٢

ص ٥٨١ ح ١٦ باب النوادر .

الأئمة اثنا عشر ، قال : ويمكن ان يكون نسبة الوقف الى أمثالهم ،إنما جاءت من جهة أن الواقفة تزعم أنهم منهم ، أو من جهة ورود مظاهره ذلك ، وليس كذلك ، كما سيجيء في سماعه .

وكيف كان فقدح من مضمي قبل أبي الحسن موسى عليه السلام بمجزد رمية بالوقف ، محل نظر ، وربما كان مثل هذا في الناوسية ، والفضحية ، فليتدبر ولينظر في طبقات الرجال ومقاماتهم ، ولا يتسرع الى القدح .

ومنها : الرمي بالتفويض ، والتفويض - على ما ذكر^(١) العلامة المجلسي^(٢) وغيره - يقال على معان كثيرة ، فيها الصحيح والفاسد : أحدها : ذهب إليه طائفة من أن الله تعالى فوض إليهم أمر الخلق ، والرزق ، والتربية ، والموت ، والحياة .

فإن أرادوا أنهم هم الفاعلون لذلك حقيقة ، فهو الكفر الصريح ، وقد دلت الأدلة العقلية والنقلية على استحالته .

وفي العيون^(٣) عن الرضا عليه السلام : أن من زعم أن الله فوض أمر الخلق والرزق الى حججه فهو مشرك ، وإن أرادوا أن الله هو الفاعل ، ولكن مقارناً لإرادتهم ودعائهم كشف القمر ، وإحياء الموتى ، وقلب العصا

(١) في نسخة ش : ذكره .

(٢) بحار الانوار (المجلسي) : ج ٢٥ ص ٣٤٧ .

(٣) عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج ١ ص ١٢٤ ، ح ١٧ نقله بالمعنى .

[حِية] (١) ، وغير ذلك من المعجزات ، فهو وإن لم تُحلّه العقول ، لجواز أن يُلهمهم الله ما يصلح به نظام العالم ، ثم يفعل هو مقارناً لإرادتهم ، غير أن المتظاهرة تأبى ذلك الا [أن] (٢) يثبت شيء كما جاء في المعجزات ، مع أنه قول بغير علم .

قال في المرأة (٣) : «وما يروى من الأخبار الدالة على ذلك كخطبة البيان ، فلا يوجد إلا في كتب الغلاة وأشباههم ، مع إمكان حملها على أن المراد كونهم العلة الغائية في الخلق ، وأنه سخر لهم كل شيء في الأرض والسماء ، يطيعهم إذا أرادوا ، وانهم إذا شاؤوا أمراً لم يرد الله مشيئتهم ، لكنهم لا يشاؤون إلا أن يشاء الله .

قال : وما ورد في نزول الملائكة والروح بكل أمر إليهم ، وأنه لا ينزل من السماء ملك لأمر إلا بدأ بهم ، فليس ذلك لأن لهم دخلاً في إنفاذ تلك الأمور لاستعانة أو استشارة ، تعالى الله ، بل له الخلق والأمر ، وإنما هو لتشريفهم وإكرامهم ، وإظهار رفعة مقامهم .

قلت : وإعلامهم .

الثاني : التفويض في أمر الدين ، فإن أريد أنه تعالى فوض إليهم أن يجلوا

(١) أثبتناها من نسخة ش ، ولم ترد في النسخة المعتمدة .

(٢) لم ترد في النسختين .

(٣) مرآة العقول (المجلسي) : ج ٣ ص ١٤٣ بتفاوت يسير .

ماشأوا ويحزمو ماشأوا بأرائهم من غير وحي ، وعلى ما تُوهمه بعض الأخبار فهو ضروريّ البطلان ، خارج عن الشريعة ، كيف وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله مقيداً باتباع الوحي ، كما قال تعالى :

﴿ مَا كُنْتُ بِدَعَاٍ مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ ﴾ (١) .

وقال : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (٢) حتى أنه صلى الله عليه وآله لربما انتظر الوحي أياماً في جواب بعض المسائل ، ولا يجيب من تلقاء نفسه ، وقد صح عنهم عليهم السلام أن لعلمهم طرقات : [منها] (٣) ما تلقوه عن رسول الله صلى الله عليه وآله كابراً عن كابر ، والجامعة ، والجفر ، والنَّقر (٤) ، وما ينزل في ليلة القدر ، وأنه لولا هذا لنفد ما عندهم .

على أن التفويض إنما يُعقل فيما لم يرد به من الله تعالى وحي ولا كتاب ، والأحكام التي تألفت منها الشريعة ، بل جميع ما هو كائن على (٥) ما استفاضت به الأخبار ، ونطق به الكتاب مفسراً ثابت في الكتاب قال تعالى :

(١) سورة الاحقاف : الآية ٩ .

(٢) سورة النجم : الآية ٣ - ٤ .

(٣) لم ترد في النسختين .

(٤) ما أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : والنفر .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (١) .

وقال: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٢)

وقال (٣) أبو جعفر عليه السلام: (إِنَّ اللَّهَ (٤) تَعَالَى لَمْ يَدْعُ شَيْئاً تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةَ إِلَّا أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَبَيَّنَّهُ لِرَسُولِهِ).

وقال (٥) الصادق عليه السلام: (قَدْ وَلَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَنَا أَعْلَمُ كِتَابَ اللَّهِ، وَفِيهِ بَدَأَ الْخَلْقَ، وَمَا هُوَ كَائِنُ الْيَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَفِيهِ خَبِرَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ، وَخَبِرَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَخَبِرَ مَا كَانَ، وَخَبِرَ مَا هُوَ كَائِنُ (٦)، أَعْلَمُ ذَلِكَ كَمَا أَنْظَرَ إِلَيَّ كَقِي، إِنْ اللَّهُ يَقُولُ: ﴿ فِيهِ بَيِّنَاتٌ لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٧) .

وإن أُريدَ بذلك أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَكْمَلَ نَبِيَّهُ، بِحَيْثُ لَا يَخْتَارُ إِلَّا مَا يُوَافِقُ الْحَقَّ، وَلَا يَخَالَفُ مَشِيئَةَ اللَّهِ، فَوَضَّ إِلَيْهِ تَعْيِينَ بَعْضَ الْأُمُورِ، كَزِيَادَةَ بَعْضِ الرُّكْعَاتِ، وَتَعْيِينَ النُّوَافِلِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالصِّيَامِ، وَطَعْمَةَ الْجَدِّ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، إِظْهَاراً لِشَرَفِهِ وَكَرَامَتِهِ عَلَيْهِ، ثُمَّ لَمَّا اخْتَارَ أَكَّدَ ذَلِكَ بِالْوَحْيِ، فَلَا فِسَادَ فِيهِ عَقْلاً.

(١) سورة الانعام: الآية ٣٨.

(٢) سورة النحل: الآية ٨٩.

(٣) أصول الكافي (الكليني): ج ١ ص ٥٩ ح ٢.

(٤) في المصدر: تبارك .

(٥) أصول الكافي (الكليني): ج ١ ص ٦١ ح ٨.

(٦) في المصدر: إلى يوم القيامة .

(٧) الآية: وردت في سورة النحل الآية ٨٩ وهو (نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ).

وفي كثير من الأخبار ما يدلّ عليه ، حتى عقد له في الكافي باباً ، وحكاه في المرأة^(١) عن أكثر المحدثين ، غير أنه إنما يتم في حق النبي صلى الله عليه وآله ، دون الأئمة عليهم السلام ، لكن الأخبار كما جاءت فيه صلى الله عليه وآله جاءت فيهم عليهم السلام أيضاً.

الثالث : تفويض أمور الخلق إليهم في السياسة والتأديب والتكميل ، وأمرهم بطاعتهم ، وهذا لا كلام فيه^(٢).

الرابع : تفويض بيان العلوم والأحكام على نحو ما أرادوا ورأوا فيه المصلحة ؛ لاختلاف عقول الناس ، أو للتقية^(٣).

وهذا أيضاً لا كلام فيه فيفتون بعض الناس بالأحكام الواقعية ، وبعضهم بالتقية ، ويسكتون عن جواب آخرين ، بحسب المصلحة ، ويجيبون في تفسير الآيات وتأويلها ، وبيان الحكم والمعارف ، بحسب ما يحتمله عقل كل سائل . وقد جاء في غير واحد من الأخبار : (عليكم أن تسألوا ، وليس علينا أن نُجيب)^(٤).

قال في المرأة^(٥) : ولعلّ تخصيص ذلك بالنبي صلى الله عليه وآله

(١) مرآة العقول (المجلسي) : ج ٣ ص ١٤١ - ١٥٥ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في نسخة ش : وهذا لا كلام فيه وللتقية .

(٤) بصائر الدرجات (الصفار) : ص ٥٨ أحاديث باب ١٩ جميعاً يشير إلى هذا المعنى .

(٥) مرآة العقول (المجلسي) : ج ٣ ص ١٤٥ .

والأئمة عليهم السلام ؛ لعدم ثبوت ذلك لغيرهم من الأنبياء والأوصياء عليهم السلام ، بل كانوا مكلفين بالواقع ، وإن أصابهم ضرر .

الخامس : الاختيار في أن يحكموا في كل واقعة بظاهر الشريعة ، أو يعلمهم (١) وما يلهمهم الله تعالى من الواقع ، كما دل عليه بعض الأخبار .

السادس : التفويض في الإعطاء والمنع ، فإن الله تعالى خلق لهم الأرض وما فيها ، وجعل لهم الأنفال ، والخمس ، والصفايا ، وغيرها ، فلمهم ان يُعطوا ماشاؤوا ، ويمنعوا» .

قلت : وهنا سابع : وهو ما عليه المعتزلة : من أنه جل شأنه لاصنع له ولا دخل في أفعال العباد ، سوى أن خلقهم وأقدرهم ، ثم فوض إليهم أمر الأفعال يفعلون ما يشاؤون على وجه الاستقلال ، عكس مقالة المجترة ، فهم بين إفراط وتفريط ، وهو الذي ينبغي أن ينزل عليه قولهم عليهم السلام : (لا جبر ولا تفويض) لمقابلته بالجبر ؛ إذ كما أن في الجبر نسبة الرؤوف الرحيم إلى الظلم والعدوان ، كذلك في هذا لتفويض عزل للمحيط القائم على كل نفس بما كسبت عن السلطان ، وقد جاءت الأخبار بدمهم ، كما جاءت بدم إخوانهم من أهل الجبر ، ثم جاء : إن الحق أمر بين أمرين حيث إن أكثر الناس في تلك الأيام كانوا على تلك المذاهب .

وهنا ثامن : وهو القول برفع الحظر عن الخلق في الأفعال ، والإباحة لهم ما

(١) في نسخة ش : يعلمهم .

شاؤوا من الأعمال ، ذكره المفيد^(١) في بيان الأمر بين الامرين ، قال (٢) :
 «وهذا قول الزنادقة ، وأصحاب الإباحات ، وقد جاء به بعض الأخبار» .
 إذا عرفت هذا فاعلم : أنه ربما رُمي بعضهم بالتفويض ؛ لقوله ببعض تلك
 المقالات الصحيحة ، فلا ينبغي أن يتسرع بمجرد ذلك إلى القدرح ، إلا أن يُدعى
 اشتهار التفويض في المعاني المنكرة ، فينزل عليه عند الإطلاق ، لكنه مع ذلك
 لا يرفع الاحتمال ، ولا يمنع من التروي .

ومنها : قولهم : «مضطرب الحديث ، ومختلط الحديث ، وليس ينفي
 الحديث ، وقد عُمز عليه في حديثه ، وليس حديثه بذلك النقي ، يُعرف حديثه
 وينكر» ، فربما عُدَّ هذا ونحوه في القدرح .

والحق أنه كما قال الأستاذ^(٣) ليس بظاهر فيه ؛ اذ لا منافاة بينه وبين
 العدالة.. حسبما مرَّ في ضعف الحديث ، لكنها تصلح للترجيح .

نعم قولهم : «مختلط مخلط» ظاير في القدرح ؛ لظهوره في فساد العقيدة ،
 وكذلك قولهم : «ليس بذاك» ، فإنه ربما عُدَّ قدحاً ، وأنت تعلم أنه أكثر ما
 يستعمل في نفي المرتبة العليا ، كما يقال : «ليس بذلك الشقة ، وليس بذلك
 الوجه ، وليس بذلك البعيد» ، فكان فيه نوع من المدح .

(١) أوائل المقالات (الشيخ المفيد) : ص ١٨٩ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) فوائد الوحيد البهبهاني : ص ٤٣ .

فأما قولهم : «رديء الأصل» ، فليس من القدرح في شيء ، ولذلك جمعوا بينه وبين التوثيق .

قال الشيخ في الفهرست^(١) في أحمد بن عمر الحلالي^(٢) : «كوفي ، أنماطي ثقة ، رديء الأصل» ، وهل المراد بالأصل الكتاب ؛ لكثرة ما فيه من الغلط ، لما اعتراه من التصحيف والتحريف ، كما وقع لكتاب الكشي ، أم لسوء ترتيبه وجمعه ، أو لاشتماله على ما لا يقبل من الأخبار ، وإن كان في نفسه ثقة ، أو أنّ المراد به النسب ؛ أي ليس بشريف ولا نجيب ، كما في المعراج ؟ احتمالان ، أظهرهما الأوّل .

فأما تولي أعمال الفراعنة والظالمين ، والقيام ببعض خدمتهم ، كالكتابة ونحوها ، فإنه وإن كان في حدّ ذاته مما يفضّح ويقدرح ، حتى جاء (يُعذّب الظالم ، ويعذب معه ثمانية) وعدّ فيهم الكاتب ، وباري القلم . وقد جاء في أحمد بن عبيدالله بن مهران أنه كان كاتب إسحاق ، فتاب ، لكنه بعد ثبوت الوثاقة والجلالة لا يُلتفت إليه ، كما في علي بن يقطين ، وابن بزيع ، ويعقوب بن يزيد ، وحذيفة بن منصور ، وعمر بن سويد ، وأضرابهم حتى جاءت فيهم المماذج^(٣) .

(١) لم يرد له ذكر في كتاب الفهرست ، بل نقله الشيخ في رجاله ص ٣٦٨ والظاهر ان ذلك كان من اشتباه النساخ .

(٢) في المصدر : الحلال .

(٣) ورد هنا في النسختين عبارة مبتورة ، وهي : «وجاء في جماعة منهم أنهم...» .

ولعل ذلك لعلمهم عليهم السلام بما هم عليه من التحفظ والتحرج في الدين ، والتمكّن من نصرة المؤمنين .

فأما ما يرمى به بعض الأجلّاء من إرتكاب بعض المحارم ، كشرب النبيذ في ثابت بن دينار وابن أبي يعفور ، فإن صحّ فالظاهر أنه قبل البلوغ إلى مرتبة الوثاقة والجلالة .

وربما تُوصّل إلى معرفة مقام الراوي بكيفية الرواية ، كأن يروي عنهم على وجه يظهر منه أنه أخذهم رواة لا حججاً ، كأن يقول : عن جعفر ، عن أبيه ، عن آبائه ، عن النبي صلّى الله عليه وآله ، فيكون ذلك أمانة انحرافه ، إلا أن يقوم ما يدفع ذلك ، كأن يكون ما يرويه مخالفاً لما عليه العامة ، أو تكسر روايته عنهم حتى لا يعرف إلا في روايتهم ^(١) ، كالسكوني فإنه قد أكثر فيهم ، وتلقّى الأصحاب أخباره بالقبول ، وعملوا عليها ، وربما قدّموها على ما جاء به ثقاتهم ، فنزلوا طسريقته في الرواية على التقيّة والاستمالة للسواد والمستضعفين .



(١) في نسخة ش : روايتهم .

الفائدة السادسة

فيما يكتفى به في الجرح والتعديل

والكلام يقع في مقامين :

الأول : في العدد ، وقد اختلف الناس في ذلك ، فالأكثر - ومنهم الشيخ (١) والعلامة (٢) وسائر (٣) المتأخرين - على الاكتفاء بالواحد في الرواية ، واشتراط الاثنين في الشهود ، ومن الناس من يشترط الاثنين في كلا المقامين ، وهو خيرة المحقق (٤) ، وربما اكتفى بعضهم بالواحد فيهما ، وهو المحكي عن القاضي أبي بكر ، غير أنه قال : «الأحوط في الشهادة اعتبار الاثنين» .

احتج الأولون للأول : أن شرط الشيء لا يزيد على أصله إن لم ينقص عنه ، كما اكتفوا في إثبات الإحصان - الذي هو الشرط في ترتب الرجم على الزنا - بشاهدين ، ولم يكتفوا في أصله - أعني الزنا - إلا بأربعة شهداء ، وحيث اكتفى في أصل الرواية بواحد ، وجب الاكتفاء به في شرط قبولها - أعني

(١) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٤٧ .

(٢) تهذيب الوصول إلى علم الأصول (العلامة الحلبي) : ص ٧٩ .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) منتقى الجمال (الشيخ حسن العاملي) ج ١ ص ١٦ وقال : الأقرب عندي عدم الاكتفاء في تزكية الراوي بشهادة العدل الواحد ، وهو قول جماعة من الأصوليين ، ومختار المحقق أبي القاسم ابن سعيد ، والمشهور بين أصحابنا المتأخرين الاكتفاء بها .

العدالة - بطريق أولي .

والثاني : بأن الشهادة أجدر بالاحتياط ؛ لما بين الناس من المحاباة والمنافسات.

واعترض على الأول : بأن زيادة الشرط على المشروط في الأحكام الشرعية بناءً على الأخذ بخبر الواحد أكثر من أن يحصى ، وذلك كأحكام النكاح ، والطلاق ، والبيع ، والصلح ، والإجارة ، وغيرها ، الثابتة بأخبار الآحاد ، مع أن جريانها في الجزئيات الخارجيّة كهذا النكاح ، وذلك البيع - مثلاً مشروط بوقوع تلك الجزئيات في الخارج .

ومن المعلوم أنه لا يُجزى في دعوى الوقوع - الذي هو الشرط - إلا شهادة العدلين ، وقد أجزأ في الاصل الذي هو ثبوت الحكم برواية الواحد ، فقد زاد الشرط على أصله .

وعلى الثاني : بأن الداعي إلى الاحتياط في الشهادة ، متحقق في تعديل الرواة وجرحهم أيضاً ، كيف لا ، وهما شهادة ؟!

وقد يُجاب عن الأول : أن ما ضربوه مثلاً ليس مما زاد فيه الشرط على المشروط ، فإن الذي اكتفي فيه برواية الواحد إنما هو أصل الحكم ، والذي يفتقر إلى الشاهدين إنما هو وقوع تلك الأمور الجزئية في الخارج ، وثبوت أصل الحكم غير مشروط بوقوع تلك الجزئيات ، بل الحكم ثابت وقع في الخارج شيء أم لم يقع ، نعم جريان تلك الأحكام في الأمور الخارجيّة مشروط بوقوعها وتحققها ، وذلك بعد ثبوت أصل الحكم من البديهيّات ،

وهذا بخلاف ما نحن فيه ، بناء على اعتبار التعدد في التعديل ، فإن أصل الحكم الثابت بخبر الواحد مشروط بتعديله ، ولا بد في تعديله من اثنين ، فيزيد الشرط على المشروط ، بلَى اللّهم قد يُمثّل له بما ذهب إليه بعضهم : من الاكتفاء في شهادة هلال رمضان بواحد ، مع أنّ تعديله لا يتم إلاّ باثنين .

وعن الثاني : بالفرق بين تعديل الرواة ، وتزكية الشهود في الخصومات ؛ إذ قد لا يكون لاحتمال المحاباة والمنافسات في تعديل الرواة مجال ، كما في تعديل مصتفي كتب الرجال ، وجرحهم كثيراً من الرواة السابقين ، فلا يحسن إلحاق الرواية بالشهادة .

ولقائل [أن يقول] (١) : إنهم لم يُريدوا بدعوى عدم زيادة الشرط على المشروط عدم إمكان ذلك عقلاً ، فإنّ العقل لا يأمُر أن يحكم الشارع بوجوب قبول خبر الواحد إذا عدّله اثنان أو أكثر ، ولا عدم وقوعه شرعاً ، ليكون إثباتاً للحكم بطريق السبر ، بل المراد أنّ الشارع إذا لم يبيّن لنا حكم الشرط ، وكان قد بيّن حكم المشروط ، فليس علينا أن نحتاط في الشرط زيادة على ما احتاط في المشروط ، بل قصاره يُحتاط فيه كما احتيط في أصله ؛ إذ لو استحقّ الزيادة لكان الشارع أولى بمراعيتها والتنبيه عليها .

غير أنّ هذا ونحوه لا يكفي في استعمال الأحكام ، وكيف يجوز تأسيس الأحكام الشرعية وبنائها على أمثال هذه الاعتبارات ؟!

(١) لم ترد في النسختين .

نعم إذا فترق الشارع بين أمرين ، صح لنا بيان سرّ ذلك الحكم بأمثال هذه الوجوه ، لا أن نستقلّ بإثباته .

وربما قيل : إن إثبات هذا بطريق الأوليّة ، وهو معتبر عندنا .

وفيه : أنّ المعتبر عندنا إنّما هو مفهوم الأوليّة لا قياسها ، فإنه (١) القياس المحظور ، إلا أن يكون المناط منقحاً على أنّ الأوليّة هاهنا في حيز المنع ، كيف والعدالة - لكونها من الأمور الباطنة الخفية - مما يعسر الوصول إليها بطريق الاختيار ، خصوصاً مع شيوع الفسق في الناس ، فكان الظنّ لقوّة احتمال الخطأ ، بخلاف الرواية ، إذ ليس فيها إلا السماع ، فلا غرو إن شرط هناك اثنان ، واكتفي هاهنا بواحد .

واحتج صاحب المعالم (٢) للمحقق : بأنهما شهادة ، ومن شأنها اعتبار العدد ، وبأن مقتضى اشتراط العدالة في الراوي اعتبار حصول العلم بها ، والبيّنة - أعني شهادة العدلين - لما قامت مقام العلم شرعاً بالإجماع أغنت عنه ، وأما ما عداها - كالواحد - فلا بدّ في الاكتفاء به من دليل .

ويتجه على الأول : منع كونهما شهادة ، وإنّما هما كسائر الأخبار تُخبر عن قيام زيد ، ونوم عمر ، وإحسان هذا ، وإساءة ذاك .

نعم تزكية الشهود وجرحهم شهادة ، والفرق أن الشهادة وإن كانت

(١) في نسخة ش : فان .

(٢) معالم الدين (الشيخ حسن العاملي) : ص ٢٠٤

أخباراً أيضاً إلا أنه قد أخذ في مفهومها أن يكون إنشاء الإخبار بين يدي الحاكم عند التخاصم .

وبالجملة : أن يُخبر بخبر لأحد الخصمين أو عليه لدى المخاصمة والامتسهاد ، حتى إذا قال : قد رأيت اليوم زيدا يقتلُ عمراً ، أو يقذفه ، أو يعطيه كذا ، كان ذلك إخباراً ، فإذا تنازعا ، ودُعي للإخبار بما اطلع عليه منهما ، فأخبر ، كانت شهادة .

ولما كانت تزكية الشهود وجرحهم إنما هو عند (١) الامتسهاد ، كان شهادة ، بخلاف تزكية الرواة وجرحهم ، فإنه الخبر المحض ، كما تخبر بما عثرت عليه من حسن ، أو قبيح ، وأننى يكونان شهادة والشاهد ذاك الذي يحكي لك عن علم ، لا من لا تعثر منه إلا على سطور في طروس ، وليته كان مشاهداً لمن يعذله أو يجرحه ، بل هو - أيضاً - يحكي عن آخر مثله ، وربما اجتهد .

وحيثُ فنقول : إن أقصى ما دلّ عليه الدليل من إجماع إن تمّ أو غيره ، إنما هو اشتراط التعدّد في الشهادة ، لا كلّ إخبار كان ، فيبقى ما نحن فيه على الأصل ؛ من صحة التعويل فيه على العدل الواحد .

وقال بعض الفضلاء : كلّ خبر شهادة ، لكن خصّ ما فيه زيادة تحقيق وتدقيق للنظر باسم الشهادة ، ولما كان الله لطيفاً بعباده حكم في حقوقهم

(١) لم ترد في نسخة ش .

بشاهدين فصاعداً ، واكتفى في حقوقه وأحكامه بالرواية فضلاً منه .

هذا ، ولقد وقع الإذن من الشارع بالتعويل على خبر الواحد في مواطن عديدة ، كنا نأبى أن نأخذ فيها بغير العلم ، أو بالواسطة ، ولكن جاء الإذن لرفع الحرج ، وذلك كالرواية ، وحكاية الاجماع ، وتفسير ترجمان القاضي ، وإخبار الطبيب بأضرار الصوم أو الطهارة - مثلاً - بالمريض ، وإخبار الأجير بإيقاع الحج ، والعارف بالقبلة ، كأهل العلامات ، ونحو ذلك .

سلمنا أنهما شهادة ، ولكن لا نسلم أن كل شهادة يعتبر فيها التعدد ، إذ ليس هناك دليل عام يتناول جميع الأفراد ، وإنما جاء في موارد مخصوصة ليس هذا فيها ، ولقد قبلوا شهادة الواحد في بعض الموارد ، بل الأمانة الواحدة .

وعلى الثاني : أن ليس هناك خطاب يدل على قبول خبر العدل ، كخُذ بخبر العدل ؛ ليكون ظاهراً في (١) معلوم العدالة ، بل أقصى ما هناك أننا نتبعنا سيرتهم ، فوجدناهم يقبلون ما جاء به العدل ، وقد وجدناهم - أيضاً - كما يقبلون العدل إذا جاء بالحكم الشرعي ، كذلك يقبلونه إذا أخبر عن حال إنسان بصلاح أو فساد ، بل هم ها هنا أسهل قياداً حسبما جرت به عادة الناس . سلمنا ، ولكن الملحوظ عند ذكر الصفات في المحاورات إنما هو المعرفة وسكون النفس ، بل العلم في اللغة والعرف ليس إلا ما يتناوله ، وفي الصحاح (٢) ،

(١) في نسخة ش : و .

(٢) الصحاح (الجوهري) : ج ٥ ص ١٩٩٠ .

والقاموس^(١) : أن العلم هو المعرفة ، وأمر العرف أظهر من أن يخفى على ذي عرف ، ولا ريب أن الثقة - ولا سيما إذا كان جليلاً كالشيخ والنجاشي - إذا زكّن إنساناً ، أو جرحه ، أو أخبرك بما هو عليه من فقر أو غنى ، سكنت نفسك إليه ، واستفدت معرفة حاله ، وصحّ لك أن تُعامله بما يقتضيه ؛ حتى تعطي الفقير ، وتمنع الغني ، وتؤمن العدل ، وتعرض عن الفاسق .

هذا كلّهُ إن قلنا بأن الأصل هو المنع من الأخذ بخبر الواحد ، وإنما خرج خبر العدل بالإجماع ؛ إذ يقال حينئذٍ : إن المُجمَع عليه إنّما هو معلوم العدالة ، ويبقى ما عداه على الأصل .

ويُجاب : بأن الإجماع المستنبط من استقامة الطريق^(٢) إنّما كان على قبول خبر العدل كيف كان ؛ من غير فرق بين كون المُخبر به حكماً أو غير حكم .

أما إذا قلنا بأن الأخذ به جارٍ على الأصل : إما لأصالة الأخذ بالظنّ بناءً على اختصاص ما جاء في الظنّ بالأصول بجواز الأخذ به ، أو بعد انسداد باب العلم ، أو لأنّ ما يحصل بخبر العدل ليس من الظنّ المحظور ، أو^(٣) اعتمدنا في الأخذ به على آية النبأ ونحوها ، فلا إشكال أصلاً .

(١) القاموس المحيط (الفيروزآبادي) : ج ٤ ص ١٥٥ .

(٢) في نسخة ش : الطريقة .

(٣) في نسخة ش : و .

على أن الذي يظهر من تتبع كتب الرجال ، والنظر في سيرة الأصحاب ، هو الاكتفاء بخبر العدل في التزكية والجرح ، وهل قبلوا مراسيل ابن أبي عمير وأضرابه ، إلا لأنه لا يُرسل إلا عن ثقة؟! فقصارى ذلك التعديل الضمني ، ولذلك ذهب الأكثرون إلى عدم اشتراط التعدد .

وأما ما ذهب إليه القاضي : من الاكتفاء بالواحد في تزكية الشاهد أيضاً وجرحه ، فشذوذ عن الجماعة ، كما عرفت من أن اشتراط التعدد في الشهادة مذهب من سواه ، فقد بان لك أن الحق ما عليه الأكثرون من التفصيل .

وعن صاحب الزبدة^(١) في بعض شواهد اعتبار تزكية العدل المخالف أيضاً ، ثم التعرض لتحقيق ثبوت الجرح بالواحد ، إنما يظهر له ثمرة عند التعارض ، أو على القول بجواز العمل بخبر المجهول ، وحيث دللنا على أن تزكية الرواة وجرحهم ليس من باب الشهادة ، صح الاجتهاد فيهما ، وكان خبر المجتهد ابتدائياً كالمشاهد يتعرف عدالة من يشاهده بالأمارات ، وهل يكفي في الجرح والتعديل رواية العدل ذلك^(٢) عن غيره ؛ معصوماً كان أو غيره ، أو لا يكفي إلا إنشاء العدل ذلك دون نقله ؟

المعروف بين الأصحاب هو الأول ، واشترط صاحب المنتقى^(٣) تفريعاً

(١) بهجة الآمال في شرح زبدة المقال (اللياري) : ج ٢ ص ٣٤٠ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) منتقى الجمعان (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ١٦ .

على قبول تزكية الواحد الثاني ، وليس بشيء ، فإن خبر الواحد إذا قُبِلَ في الأحكام فقبوله في غيرها أولى ، على أن طريقة الأصحاب قد استمرت على ذلك ، وما زالوا يزكون ويجرحون بالأخبار ، بل حكى صاحب جوامع الكلام إجماعهم على ذلك .

وفي العيان ما يُغني عن الأثر ، وهل بُني كتاب الكشي إلا على نقل ما جاء في الرواة من الأخبار للجرح أو^(١) التعديل ؟!

المقام الثاني : في ذكر السبب

وقد اختلف الناس ها هنا أيضاً : فمنهم من ذهب إلى توقف اعتبار الجرح والتعديل على ذكر السبب ، ومنهم من ذهب إلى عدم توقف شيء منهما عليه .

غير أن من هؤلاء من أطلق ، كالقاضي أبي بكر^(٢) ، ومنهم من شرط في ذلك كون المُعدَّل أو الجارح عارفاً بالأسباب ، وذهب الشافعي^(٣) إلى توقف الاعتبار عليه في الجرح دون التعديل ، وصار آخرون إلى العكس ، وجميع ما يحكى عنهم في التعلق مشترك في الضعف .

(١) في نسخة ش : و .

(٢) مقياس الهداية (المامقاني) : ج ٢ ص ٨٤ .

(٣) نفس المصدر السابق .

وقد اعترض على الكلّ - عدا الأوّل - بلزوم التقليد^(١) بجواز اختلاف الأحكام ، فربما جرح بما هو مباح عندك ، ورُبّ كبيرة عندك صغيرة عنده ، وما يقال : من أنّ عدالته تمنع من أن يعدّل أو يجرح بما فيه خلاف ، ثم لا يذكر السبب ، فإنّه تدليس ضعيف ، وما زال العلماء يحكمون بما بلغت إليه أنظارهم ، ثم لا يبالون بمن سواهم ، ولا يذكرون المدرك في ذلك ليعلم الحال .

لا يقال : إنّ حكم العلماء وفتاويهم لم تعد للعلماء بخلاف الجرح والتعديل ، فإنه إنّما أعدّ لهم ، فمن هنا يجيء التدليس .

لأنّا نقول : أي تدليس في أن يحكم الرجل بما قامت عليه الحجّة ، ونهض به [الدليل]^(٢) وليس عليه أن يدلّ على ما بلغ به إلى ذلك نظراً لمن خلفه ، بل على من يجيء من بعد أن ينظر كما نظر ، فيعدّل ويجرح مجتهداً في ذلك غير مقلّد لمن^(٣) قبله .

وكيف كان فهذا الخلاف [من]^(٤) المخالفين ، وأما أصحابنا فالذي يظهر من تتبع طريقتهم في الرواية إنّما هو الأخذ بالإطلاق ، مازالوا يستندون في تعديل من يعدّلون إلى الشيخ ، أو النجاشي أو ابن الفضائري ، أو غيرهم من علماء الرجال ، فاذا رجعنا إلى أصولهم لم نجد في كلامهم غالباً إلاّ الإطلاق ،

(١) في نسخة ش : التغلب .

(٢) اثبتناه من نسخة ش ، ولم ترد في النسخة المعتمدة .

(٣) في نسخة ش : مضمي .

(٤) في النسختين : في .

غير أنهم لا يعولون إلا على أرباب البصائر التامة في هذا الشأن، كالمذكورين ، دون (١) من ضعف مقامه ، أو كثر خطأه ، إلا أن يُذكر السبب ، فيستنهضون السبب ، ويجعلونه راوياً ، ويجتهدون .

وأما حديث التقليد ، فليس الكلام في الأحكام ؛ كي يحظر على المجتهد التقليد فيها ، وإنما هو في موضع الحكم ؛ إذ الحكم الشرعي هاهنا هو الأخذ بخبر العدل ، وأما تعرف العدل فالناس في الاجتهاد فيه شرع ، ولا يختص بالعلماء ، وأقصى ما يشترط الوثاق لمكان الأخبار .

فان قلت : لئن جاز الأخذ بإطلاق ذي البصيرة مع عدم العلم بالمخالفة في أمر العدالة ، فما كان ليجوز مع العلم بالمخالفة ، وها نحن نأخذ بتعديل المتقدمين ، وقد تعلم أن طريقتهم في العدالة على خلاف ما نحن عليه ، يعدلون من وجدوه متديناً متورعاً عن المآثم ، ولا نعدل بناءً على القول بالملكة ، حتى نعلم أن ذلك فيه غريزة خصوصاً من لم يراعِ المروءة منهم ، بل ربما اكتفوا في العدالة بظاهر الاسلام ، ولعل ذلك هو المعروف قديماً ، فإننا وجدنا الشيخ في الخلاف يحكي الإجماع على عدم البحث والتفتيش ، ويزعم أن البحث إنما نشأ من القاضي شريد؟

قلت : قد حاولنا في شرح الوافية^(٢) اجتماع الكلمة ؛ لاستلزام ما ذكر

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) وهو المسمى بالمحصول في شرح وافية الأصول التوتية - كما قال صاحب الذريعة - =

اعتبره المتقدمون بحسب العادة حصول الملكة ، واكتفاء المتأخرين بحسن الظاهر طريقاً الى معرفتها .

وأما المروءة : فالمتقدمون ما بين مصرح باعتبارها ، كابن الجنيدي (١) ، والشيخ (٢) ، وابن حمزة (٣) ، وبين ملوح وأقصاهم السكوت ، لكن ما ذكره مما يستلزم في العادات المروءة ومما يؤيد اعتبارها اتفاق كلمة الجمهور - وهم الذين عرفت تساهلهم في الأمور - على اعتبارها مع أن تارك المروءة مما يسرع فيه الظنون ، فلا يغلب الظن بخبره ، وما كان أصحابنا - ومكانتهم في التحرج مكانتهم - ليعولوا في الدين على من لا يغلب الظن بصدقه ، فان تم فذاك ولا إشكال ، وما وقع في الخلاف من دعوى الإجماع فأنما هو في الشهادة ، فإنها هي التي كانوا يكتفون فيها من قبل بظاهر الإسلام لاستقامة النظام ، ولعله يريد بالإجماع استقامة طريقة الحكام من دون نكير بقريئة المقام .

وأما الرواية فليس الاكتفاء بذلك فيها مذهباً لأحد من أصحابنا ، وإنما تلك طريقة من يأخذ بأخبار الآحاد من غير تعرف ولا إخبار ، وإن لم يتم ما ذكرناه هناك .

= للمقدّس المحقّق السيد محسن بن السيد حسن الأعرجي الحسيني الكاظمي ، المتوفّي سنة سبع وعشرين ومائتين وألف ... وهو محصول شرحه الكبير على الوافية الموسوم بالوافي . الذريعة «أقا بزرك» : ج ٢ ص ١٥١ .

(١) الفتاوى لابن الجنيدي الاسكافي : ص ٣١٢ .

(٢) المبسوط (الشيخ الطوسي) : ج ٢ ص ٢١٧ .

(٣) الوسيلة (ابن حمزة) : ص ٢٣٠ .

قلنا : إن الذي جرت به عادة القوم في التعديل ، إنما هو التوثيق بما ينهض بالذي نقول ، ويتجاوز ما تريد ، وذلك أنهم إنما يوثقون بمثل قولهم : ثقة ، عدل ، أو جليل القدر ، عظيم المنزلة ، أو ورع تقي ، أو زاهد عابد صدوق ، أو شيخ الطائفة وفقهها ، ومعلوم أن ذلك لا يقال لمن لا يُعرف منه إلا ظاهر الإسلام مع عدم ظهور الفسق ، إنما الثقة ذاك الذي يوثق به ، ويعتمد عليه ، ولا يرتاب فيه ، وأقل مراتبه ما جاء في صحيحة ابن أبي يعفور ، وإن شئت فارجع إلى نفسك ، فانك لا توثق إلا من خبرتَ وجرّبتَ ، فلم تجد عليه وصمة ، ولم تعثر له على عائية ، فما ظنك بأجلاء الثقات من العلماء الأعلام ، أتراهم يوثقون من يرتكب الكبائر ولو على مذهب البعض ، ولا يعبأ بالمعاصي ولو عند البعض ؟! كلاً حتى يتحرّج ويتأثم ، ويجانب الشبهات ، ويكون بمكانة من الورع والتقوى .

فأما ما حكاه صاحب المعالم^(١) عن والده السعيد ، واختاره هو من الاكتفاء بالإطلاق ؛ حيث يُعلم عدم المخالفة فيما به تتحقّق العدالة والجرح ، واشتراط ذكر السبب بدونه من حيث إنّ اعتبار ذلك السبب إنما هو لاحتمال المخالفة ، فإذا علم انتفاءها كان اعتباره عبثاً .

ففيه : أنه إن أراد ما هو الظاهر ؛ من أن المجتهد إذا علم أن المعدل أو

(١) معالم الدين (الشيخ حسن العاملي) : ص ٢٠٦ .

الجراح ، لا يخالفه^(١) فيما تُحقّق به العدالة ويثبت به الجرح ؛ بأن يعرف مذهبه في العدالة والكبائر مثلاً ، وكان رأيه موافقاً له في ذلك ، صح له أن يأخذ بإطلاقه ، ولا يحتاج الى تعرّف السبب .

توجه عليه : أنّ الاختلاف في الجرح والتعديل غير منحصر في الاختلاف في هذين الأمرين ، بل كما يكون سبب^(٢) الاختلاف فيهما ، يكون سبب^(٣) كلّ نزاع يقع في التحريم .

فربما جرح بما يذهب الى تحريمه ، وان لم يكن من الكبائر ، وأنت لاتجرح به لكونه مباحاً عندك ، وبالعكس .

وان أراد ما يتناول ذلك وغيره ، فمن لك بالعلم بجميع مذاهبه؟! وما كان من مقلّديك لتعلم أنه لا يخالفك في حكم من الاحكام ، غير ان الشهيد رحمه الله ، ذكر ذلك في الشهادات من كتاب المسالك^(٤) ، وليس يبعد أن يكون المعدل ، أو الجراح من مقلدة الحاكم ، فكان لما ذكر صورة ، ولكن في الشهادات دون ما نحن فيه ، وهل يكفي التعديل في الحكم بالعدالة ، أم يجب الفحص على الجراح ، كما في العام لا يؤخذ به إلا بعد الفحص عن المخصّص ؟

(١) في نسخة ش : يخالف .

(٢) في نسخة ش : بسبب .

(٣) في نسخة ش : بسبب .

(٤) المسالك (الشهيد الثاني) : ج ٢ ص ٢٩٢ .

وقع في كلام صاحب المعالم^(١) ما يدل على وجوب الفحص ، قال :
والتمسك في نفيه بالأصل غير متوجه ، بعد العلم بوقوع الاختلاف في شأن كثير
من الرواة .

وبالجملة : فلا بد للمجتهد من البحث عن كل ما يحتمل أن يكون له
معارض حتى يغلب على ظنه إنتفاؤه .

قلت : هذا وإن كان لا يعرف لغيره ، إلا أنه ليس بالبعيد ، غير أن
الوجدان ينحص ذلك بما إذا كان مظنة اختلاف ، دون مالم يكن ، فإن الاختلاف
في الرواة لم يبلغ في الكثرة التي حيث يكون عدمه مرجوحاً ؛ ليكون التعويل
على التعديل من دون بحث ، تعويلاً على المرجوح ، كما قلنا في العام .



(١) معالم الدين (الشيخ حسن العاملي) : ص ٢٠٨ .

الفائدة السابعة

في التعارض

إذا تعارض الجرح والتعديل ، فإن كانا مطلقين ؛ هذا يقول : إنه على العدالة ، أو مات عليها ، وذلك أنه على خلافها ، أو مضى عليه ، فمن الناس من يقدم التعديل لأصالة العدالة ، والأكثرون على تقديم الجرح ؛ إما لغلبة الفسق في الناس ، فكان أرجح في النفس ، وأغلب على الظن ؛ لأن الفرد يلحق بالأعم الأغلب ، أو لأن أقصى ما للمعدّل أنه لم يعثر على ما يوجب الفسق ، أو ما يخالف المروءة مع طول المعاشرة ، فظن العدالة ، أو اطّلع على ما يوجب ظنها وإن لم تطل ، وما كان ليُدعي العلم بالعدم والجرح يقول : قد اطّلت على فسقه ومخالفته للمروءة ، فلو كذبناه لعدلنا عمّن يحكي عن يمين إلى من يتعلّق بالظن .

اللهم إلا أن يترجح قول المعدّل بأمر خارج ، ككثرة ^(١) المعدّلين ، بل لم يعتبر العلامة في النهاية الترجيح بالكثرة أيضاً ، وقدم الجرح خلافاً لظاهر الخلاصة ، ولعله لما ^(٢) احتج به في المحصول على ضعف الترجيح بها: من أن سبب تقديم الجرح اطلاع الجراح على أمر زائد ، فلا ينتفي ^(٣) عدم اطلاع المعدّل ، وإن تعدّد .

(١) في نسخة ش : لكثرة .

(٢) في نسخة ش : ما .

(٣) في نسخة ش : ينبغي .

وفيه : أنّ المدار على ظنّ المجتهد الذي عشر على التعديل والجرح ، ولا ريب أنّ الظنّ الحاصل بتعديل الثقات ، ربما رجّح على الظنّ الحاصل بجرح الواحد ، وإن كان ينطق عن علم ، وينطقون عن ظنّ ، وكان ماجاء به غير منافٍ لخبرهم ، بل ربما بلغ به إلى العلم .

بل التحقيق بناءً على القول بالملكة : أنّ المعدّل إن لم يكن ينطق عن علم فهوناطق عمّا يقاربه ، وذلك أنّ الملكات إنّما تُدرك بآثارها ، والحاصل من مراعاة الآثار العلم أو مايتاخمه ، واحتمال الخطأ بعد ذلك بعيد ، على أنّ مثله جارٍ في الجرح ، بل هو أقرب لعدم ذكر السبب ، وربّ ملوم لا ذنب له ، خصوصاً وجاري عادة الناس الانحراف لأدنى عارض ، وإنّما يزول ذلك الاحتمال عند ذكر السبب ، ومن هنا يظهر أنّ الوجه في الإطلاق هو الترجيح بالأُمور الخارجيّة ^(١) ، ككونه أعدل ، أو أضبّط ، أو أعرف بحال المعدّل ، أو نحو ذلك ، وإلّا فالتوقف ، وإن كانا مقيّدين بذكر السبب والزمان فلاتعارض ، ويؤخذ بقول المتأخر ، وإن اتحد ؛ كأن يقول الجارح : قتل فلاناً يوم الجمعة ، ويقول المزكي : كان في ذلك اليوم عندي ، أو أنّ فلاناً حيّ ، وجب الترجيح بالأُمور الخارجيّة ، ككون أحدهما أشدّ ضبّطاً ، أو أعظم تحرّجاً ، أو أعرف بحال المعدّل ، أو نحو ذلك ، وإلّا فالتوقف ، وإن اقتصر على ذكر السبب فحسبُ فهما بمنزلة المطلقين ، وإن تعرّض أحدهما لذكر السبب دون الآخر ،

(١) في نسخة ش : الخارجة .

فإن كان الجرح بأمر ظاهر - لا يكاد يخفى على الآخر - كأن يقول : كان يعمل للسلطان ، ضعف ووجب الوقف ، وإن لم يكن كذلك ، فإن كان مما لا يبعد فيه احتمال التوبة أو التأويل ؛ كأن يقول : رأيته يوماً يشتم جاره ، أو يضرب أباه ، أو يأكل في السوق وهو يمشي ، فلا يبعد الوقف أيضاً ؛ من احتمال التوبة مع رجحان الجمع لعدالتهما ، ومن كونه معاً يخفى مع تقديم الجرح .

وإن رماه بما يخفى ، وزعم أنه الآن عليه ، أو مضى عليه فلا ريب في تقديم الجرح ؛ لأنه يكون حينئذٍ أوثق في النفس .

هذا كله إن كان السبب المذكور عن دراية ، فإن كان أحدهما عن دراية ، والآخر إنما يتعلق برواية ، قدم ما كان عن دراية لمكان العلم ؛ وإن كانت الرواية عن المعصوم ، أو يخبر عنه مشافهة .

وإن تعلق كل منهما برواية رجع الأمر إلى تعارض الخبرين ، ووجب الترجيح ، فإن تكافأ فالوقف .

هذا ، وأكثر الناس على إطلاق القول بتقديم الجرح ؛ من دون تعرض للتفصيل بذكر السبب وعدمه ، وغير ذلك من الوجوه التي قدمنا متعلقين بأن في تقديم التعديل عدولاً عن الظاهر إلى خلافه ؛ وذلك لاستلزامه تكذيب الجرح ، ولا ريب أن الظاهر صدقه ؛ لمكان العدالة ، وهذا بخلاف ما إذا قدم الجرح ، فإن فيه تصديقهما .

وأنت خبير بأنهما مع الإطلاق إنما يُخبران عما عليه المخبر عنه في نفس الأمر ، لا بمجرد وقوع ما يوجب الجرح أو التعديل من معصية - مثلاً -

أو حسن ظاهر؛ كي يقال: لا مانع من وقوعهما معاً، وعلى هذا فكان في تصديقهما معاً جمع بين النقيضين .

نعم يُعقل هذا عند ذكر السبب حيث لا تعارض، وأما إطلاق القول بالتوقف ما لم يكن هناك رجحان معتبر .

ففيه: أنه لا وجه للتوقف عند ذكر السبب على الوجه الذي قلنا، أو اختلاف الزمان، وليس من مظان الترجيح؛ إذ لا تعارض في الحقيقة، وإخراج هذا من العنوان ليس بذلك البعيد؛ وإن كان الظاهر أن المراد هو التعارض في الظاهر .

وإذا كان له اسمان جرح بأحدهما، وعدل بالثاني، فإن علم إرادته بكل منهما، أو كانا مختصين به - سواء اشتهر بأحدهما، أم لا - فقد تعارض الجرح والتعديل، كما إذا تواردا^(١) على ذي الاسم الواحد .

وإن كانا مشتركين بينه وبين غيره، ولم تعلم إرادته منهما، فهو في حكم مجهول الحال إن تساوت نسبه إليهما، وإن اشترك أحدهما دون الآخر، كان الترجيح لما به الاختصاص جرحاً وتعديلاً، وإن جرح المشترك، واجتمع المسميان في سند، مع تعديل كل منهما بانفراده، تحقق^(٢) التعارض بين الجرح والتعديل في أحدهما قطعاً، وإن اشترك اثنان باسم، وتعلق به الجرح

(١) في نسخة ش: توارد .

(٢) في نسخة ش: وتحقيق .

فحسب ، أو التعديل ، لم يخرجنا عن الجهل .

وكذا إذا توارد عليه الجرح والتعديل ، إن احتتم انصراف الجرح إلى أحدهما ، والتعديل إلى الآخر وإذا وقع المشترك في السند ، فإن تعين بمراعاة الطبقة أو الراوي أو المروي عنه ، أو نحو ذلك من الأمارات ، فذاك ، وإلا فإن كان في أحدهما أشهر نُزِّلَ عليه ، وإلا فالجهل .

وربما رُحِّجَ حكاية النجاشي على حكاية الشيخ ؛ لتسرعه ، وكثرة تأليفه في العلوم الكثيرة ، ولذلك عظم الخلل في كلامه ، فتراه يذكر الرجل تارة في رجال الصادق عليه السلام ، وأخرى في رجال الكاظم عليه السلام ، وتارة فيمن لم يرو ، مع القطع بالاتحاد .

وهذا كما ذكر قتيبة بن محمد الأعشى^(١) : مرّة في رجال الصادق عليه السلام ، وأخرى ، فيمن لم يرو .

وكليب بن معاوية الأسدي^(٢) : مرّة في أصحاب الباقر عليه السلام ، ومرّة في أصحاب الصادق عليه السلام ، وأخرى في من لم يرو .

وفضالة^(٣) بن أيوب ، تارة في أصحاب الكاظم ، وأخرى في أصحاب الرضا ، ومرّة فيمن لم يرو .

(١) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٢٧٥ وص ٤٩١ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٣٤ و ص ٢٧٨ وص ٤٩١ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٣٥٧ و ص ٣٨٥ ، ولكن لم يرد له ذكر في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام .

ومحمد^(١) بن عيسى اليقطيني : مرّة في أصحاب الرضا عليه السلام ،
ومرّة في أصحاب الهادي ، وأخرى في أصحاب العسكري ، ومرّة فيمن لم
يرو .

والقاسم^(٢) بن عروة : مرّة في أصحاب الصادق عليه السلام ، وأخرى
فيمن لم يرو .

وكذا معاوية^(٣) بن حكيم ، والقاسم^(٤) بن محمد الجوهري ، وغير
هؤلاء ، مع أنه أخذ على نفسه - في أول كتابه - أن يذكر أصحاب النبي صلّى الله
عليه وآله والأئمة إلى القائم الذين رووا عنهم ، كلاً في باب ، ثم يذكر من تأخر
عنهم من رواة الحديث ، أو عاصرهم ولم يرو عنهم .

وكما ذكر يحيى^(٥) بن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام في أصحاب
الصادق والكاظم ، مع أنه استشهد في زمان الصادق عليه السلام ، وحمله على
روايته عنه في غير زمن الإمامة أيام الصغر بعيد .

قلت : ربما صحب الرجل الواحد إمامين أو ثلاثة ، فيذكر في رجال
الكل ، وربما صحب ولم يرو فيذكر في الأصحاب ، وفيمن لم يرو ، وهذا وان

(١) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٣٩٣ و ص ٤٢٢ و ص ٤٣٥ و ص ٥١١ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٢٧٦ و ص ٤٩٠ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٤٠٦ و ص ٤٢٤ و ص ٥١٥ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٢٧٦ و ص ٣٥٨ و ص ٤٩٠ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٣٣٢ و ص ٣٦٤ .

كان خلاف الظاهر إلا أنه تأويل يُصار إليه عند الضرورة ، والسهو والنسيان طبيعة ثانية للإنسان لا يكاد ينجو منهما أحد ، فربما كثر الاسم نسياناً ، كما ذكر محمد^(١) بن إسماعيل بن بزيع مرتين ، وأنَّ له كتاب الحج .



(١) الفهرست (الطوسي) : ص ١٣٩ ، وص ١٥٥ .

الفائدة الثامنة

في ذكر أصحاب الإجماع

ومن شهد لهم الثقات بالوثاقة ، وعمل الطائفة بأخبارهم ، وأصحاب الأصول المعتمدة ، والكتب المعروضة عليهم عليهم السلام ، ومن وثقوه وأمروا بالرجوع إليه .

(ومن عرف) ^(١) في الأصحاب أنه لا يروي إلا عن ثقة ، حتى عدوا مراسيله في المسانيد .

أما أصحاب الإجماع فقد اشتهر أنّ الطائفة أجمعت على تصحيح ما يصح عن ثمانية عشر ؛ ستة من الأوائل من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهم السلام ، وستة من الأواسط من أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ، وستة من الأواخر من أصحاب أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام وأبي الحسن علي بن موسى ^(٢) عليه السلام ، والظاهر أن المرجع في هذه الحكاية إلى الثقة الجليل أبي عمرو الكشي ^(٣) رحمه الله ، والذي وجدته في كتاب الكشي هذا المشهور ، وحكاه عنه غير واحد من الثقات هكذا : تسمية الفقهاء

(١) اثبتناه من نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : الرضا .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٧ ح ٤٣١ وكذلك ج ٢ ص ٦٧٣ ح ٧٠٥ ، وكذلك ج ٢

ص ٨٣٠ ح ١٠٥٠ .

من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام .

قال الكشي : أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب

أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، وانقادوا لهم بالفقه ، فقالوا :

أفقه الأولين ستة : زرارة ، ومعروف بن خربوذ ، وبريد ، وأبو بصير

الأسدي ، والفضيل بن يسار ، ومحمد بن مسلم الطائفي ، قالوا : وأفقه الستة

زرارة .

وقال بعضهم : مكان أبو بصير الأسدي ، أبو بصير المرادي ، وهو ليث

ابن البُحْثري .

تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام : اجمعت العصابة على

تصحيح ما يصح من هؤلاء ، وتصديقهم لما يقولون ، وأقرّوا لهم بالفقه من دون

أولئك الستة الذين عددناهم ، وستيناهم ، وهم ستة نفر :

جميل بن دراج ، وعبدالله بن مسكان ، وعبدالله بن بكير ، وحماد بن

عيسى ، وحماد بن عثمان ، وأبان بن عثمان .

قالوا : وزعم أبو إسحاق الفقيه ، وهو ثعلبة بن ميمون : أنّ أفقه هؤلاء

جميل بن دراج ، وهم أحداث أصحاب أبي عبدالله عليه السلام .

تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام :

أجمع^(١) أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم ، وأقرّوا

(١) في النسختين : اجتمع .

لهم بالفقه والعلم ، وهم ستة نفر آخر ، دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبدالله عليه السلام وهم^(١) :

يونس بن عبد الرحمن ، وصفوان بن يحيى بياع السابري ، ومحمد بن أبي عمير ، وعبدالله بن المغيرة ، والحسن بن محبوب وأحمد بن محمد بن أبي نصير .

وقال بعضهم : مكان الحسن بن محبوب ، الحسن بن علي بن فضال [في نسخة ، أو مكان الواو] أو^(٢) فضالة بن أيوب .

وقال بعضهم : مكان «فضالة»^(٣) عثمان بن عيسى ، وأفقه هؤلاء يونس ابن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى ، هذا نص ما في الكتاب ، وهو عندي نسخة جليظة في أعلى مراتب الصحة ، وقد حكى الإجماع على تصحيح ما يصح عن الأواسط والأواخر^(٤) غير واحد من المتأخرين ، كابن طاووس^(٥) والعلامة^(٦)

(١) في النسختين : منهم .

(٢) زائدة عما في المصدر .

(٣) في المصدر : مكان ابن فضال .

(٤) المقصود من الأواسط أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، والأواخر أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام . ذكره الكشي في ج ٢ ص ٦٧٣ رقم ٧٠٥ وص ٨٣٠ رقم ١٠٥٠ .

(٥) التحرير الطاووسي (ابن طاووس) : ص ١١٩ وص ٦٢٣ .

(٦) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٣٤ الرقم ١ ص ٣٧ الرقم ١ .

وابن داود^(١)، ولكن كلٌّ في ترجمته .

والكلام هاهنا يقع في مقامات .

المقام الأوّل^(٢) : هل المراد بأبي بصير الأوّل يحيى بن أبي القاسم ، أو عبدالله بن محمد الأسدي ، فان كليهما من أصحاب الصادقين ، وكلاهما يكنى بأبي بصير ؟

المعروف هو الأوّل وقطع صاحب مجمع الرجال^(٣) - في عدة مواضع - بالثاني محتجاً بأمرين :

أحدهما : أنّ المعدول في الستة الأوائل إنّما هو الأسدي ، والموصوف بهذا الوصف إنّما هو عبدالله ، وهو الذي وصفه الكشي بذلك ، ولم يصف به يحيى .

وروي في ترجمة عبدالله ، عن حمدويه ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن شعيب العقرقوفي ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : (ربما احتجنا أن نسأل عن الشيء فمن نسأل ؟ قال : قال عليك بالأسدي ؛ يعني أبا بصير .

واعترض على الشيخ في وصف يحيى بالأسدي ، وزعم أنّ ذلك من

(١) رجال ابن داود : ص ٦٦ الرقم ٣٤٦ وص ٧٧ الرقم ٤٥٤ .

(٢) كلمة المقام لم ترد هنا ، وكذلك في الثاني ، وقد أثبتناها لورودها في الثالث .

(٣) مجمع الرجال (القهباني) : ج ٦ ص ٢١٥ وكذلك ج ٤ ص ٣٦ - ٤٢ .

طغيان القلم لشدة عجلة الشيخ في سائر كتبه شغفاً بالجمع ، ولذلك وقع في كثير من الألفاظ الاشتباه من ذكر الأخبار في غير محلها، واختلاط الرجل بغيره ، وسقوط كثير من الألفاظ عند النسخ ، كما يظهر من تدبر هذا الكتاب - يعني اختيار الرجال - وحكى ذلك عن شيخه المقدس الأردبيلي ، وعدّ من ذلك أخباراً وردت في الأسدي عند ذكر ليث المرادي ، وزعم أنّ ذلك الخطأ - الناشء عن تلك العجلة - هو السبب في خطأ النجاشي والعلامة وابن الغضائري في كثير من المقامات .

المقام الثاني : أنّ الستة الأوائل من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليه السلام ليس الا، ويحيى بن أبي القاسم صحب أبا إبراهيم طويلاً ، وروى عنه كثيراً، قال : وزارة ، ومحمد بن مسلم ، وإن أدركا برهة من عصر أبي إبراهيم عليه السلام ، كما يفهم من ترجمة أبي حمزة الثمالي ، حتى ذكرهما الشيخ في أصحابه ، لكنهما لم يرويا عنه - كما يظهر من رجال الشيخ ^(١) ، وفهرست الشيخ ^(٢) ، والنجاشي ^(٣) - حتى يعدّا بذلك من فقهاء أصحابه .

قال : بل لا نسلم كونهما من أصحابه ؛ لما سيجيء من أنّهما كانا في الكوفة حين مات الصادق عليه السلام ، وما تشرفا بصحبة الكاظم عليه

(١) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٣٥٠ الرقم ١ ، وص ٣٥٨ الرقم ١ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٤ الرقم ٣٠٢ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢٣ الرقم ٨٨٢ .

السلام حتى ماتا ، واعترض على الشيخ في عدهما من أصحابه ، وفي وصف يحيى بالأسدي في رجاله^(١) مع إهماله لذلك في اختيار الرجال^(٢) ، وفي ذكر^(٣) عبدالله في أصحاب الباقر عليه السلام ، دون الصادق عليه السلام ، مع أنهما من أصحابهما .

ونحن نقول : لا معنى لإنكار وصف يحيى بالأسدي بعد صدوره عن مثل الشيخ ، والنجاشي^(٤) ، وغيرهما من أئمة هذا الشأن ، وكفاك في ذلك مارواه الكشي^(٥) عن الثقة الجليل محمد بن مسعود ، قال :

سألت علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير ؟ فقال : اسمه يحيى بن أبي القاسم ، فقال : أبو بصير^(٦) يكنى أبا محمد ، وكان مولئ لبني أسد الحديث .

وفي الفقيه^(٧) : روى علي بن الحكم ، عن أبان الأحمر ، عن أبي بصير يحيى بن أبي القاسم الأسدي ، عن أبي جعفر عليه السلام .

-
- (١) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٣٣٣ الرقم ٩ .
 - (٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٣ الرقم ٩٠٣ .
 - (٣) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ١٢٩ الرقم ٢٦ .
 - (٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤١ الرقم ١١٨٧ .
 - (٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٤٠٤ الرقم ٢٩٦ .
 - (٦) في المصدر : كان .
 - (٧) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٤ ص ١٦٣ ح ٥٣٧٠ .

ثم كلامه على الشيخ خارج عن (١) قانون الأدب ، والشيخ رحمه الله ، أتقى الله عن ذلك وأوفى (٢) ووقوع الخطأ في بعض الألفاظ أحياناً لا يوجب التشيع وإطلاق اللسان ، وحمل كل ما شك فيه على الخطأ .

ثم ما زعمه على النجاشي غير معروف ، وهو إمام في هذا الشأن يُتبع فيه ولا يتبع ، وما كان من أتباع الشيخ ، بل لما ذكره (٣) الشيخ (٤) في كتابه عدّه في تلامذة شيخه أبي عبدالله المفيد رحمه الله .

ولعل ما ذكره من وقوع الاشتباه في كثير من الألفاظ ، إنما جاء لشدة إقبال الناس في (٥) تناولهم ما يخرج عنه ، قبل إعادة النظر فيه وخروجه إلى البياض لتوفر الرغبة .

وعدم وصف الكشي ليحیی بالأسدي ، لعلّه ممّا عرض له قبل انتخاب الشيخ له .

وأما روايته عن أبي إبراهيم (٦) فلا تقدح في عدّه من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام الأولين - بعد أن يكون كذلك - وإن أقام

(١) في النسختين : من .

(٢) في نسخة ش : وأوقر .

(٣) في النسختين : ذكر .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠٣ الرقم ١٠٦٨ .

(٥) في نسخة ش : و .

(٦) أي الامام الكاظم عليه السلام .

بعدهما مائة عام ، وإنما يقدح لو لم يكن من أصحابهما ، كما هو ظاهر قول الكشي^(١) عند ذكر أنه من أصحاب أبي إبراهيم ، لكن صحبته لهما متا لا مساع إلى إنكارها .

وكيف كان ، فالوجه ما هو المعروف من أن المراد بأبي بصير الأول يحيى ، وأنه ابن أبي القاسم ، والتعبيرُ عنه بابن القاسم - كما يقع لبعضهم - وهم نشأ من ذكر النجاشي والشيخ ليحيى بن القاسم الحذاء مع يحيى هذا ، على ما سيأتي - إن شاء الله - في محله .

ومتا يدل على أن المحكي عليه الإجماع غير عبدالله ، أن عبدالله لم تكثر الرواية عنه ، إنما روى عنه شهاب بن عبد ربه ، وشعيب ، والأكثر إنما يروون عن ليث ويحيى ، وأما أبو بصير يوسف بن الحرث فلا مجال له في هذا الباب ، فإنه ضعيف بترى من أصحاب الباقر عليه السلام فحسب ، لم يذكره النجاشي ولا الكشي ، وإنما ذكره الشيخ في رجاله^(٢) ، على أن الكشي قال : أبو بصير يوسف بن الحرث ، فلعل ما في رجال الشيخ من تصحيف النسخ .
الثاني : أن نَقْلَةَ الإجماع ، إنما حكوا في الأولين الإجماع على تصديقهم ،

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠ وقد ذكر الكشي عند تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم ستة ، ولم يذكر فيهم أبا بصير الأسدي من أصحابه ، بل هم يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى يباع السابري ، ومحمد بن أبي عمير ، وعبدالله بن المغيرة ، والحسن بن محبوب ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر .

(٢) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ١٤١ الرقم ١٧ .

والانقياد إليهم في الفقه كما رأيت ، وذلك لا يستلزم الإجماع على تصحيح ما يصح عنهم ، بناءً على ما يفهم الناس من هذه الكلمة .

المقام الثالث : في معنى هذه الكلمة ؛ أعني قولهم : «أجمعوا العصابة

على تصحيح ما يصح عنهم» .

وقد اختلفوا في ذلك ، فقال ناس (١) : إن المراد الإجماع على الحكم

بصحة كل حديث جاء به ، وصح عنه ، وثبتت روايته له ، حتى لا ينظر فيما فوقه .

وبالجملة : كلما ثبت عندهم أنه رواه ، حكموا بصحته في نفس الأمر ووروده عن المعصوم ، سواء رواه عنه بلا واسطة ، أو بواسطة ، ثقة ، أو غير ثقة ، حتى يقدم على ما يعارضه وإن رواه الثقة ؛ من حيث إن ما يرويه هؤلاء محكوم بصحته ووروده ، وما يرويه غيرهم من الثقات مظنون .

فكان الفرق بين هؤلاء وبين غيرهم من الثقات ، وإن كان مجمعاً على

وثاقته - من وجهين :

أحدهما : أن أقصى ما في رواية غيرهم سلامة الخبر ، (وعدم دخول

القدح فيه من جهته ، بخلاف هؤلاء ، فإن في روايتهم سلامة الخبر) (٢) من

جهتهم وجهة كل من كان بينهم وبين المعصوم وإن لم يكن سالماً .

(١) وسائل الشيعة (الحر العاملي) : ج ٣٠ ص ٢٢٤ الفائدة السابعة .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

الثاني : شدة رجحانه وقوته ، ولذلك قدّم علي غيره في المعارضة وإن رواه الثقات .

وقال آخرون : المراد بالإجماع علي الحكم بصحة روايته لما يرويه ، لا بصحة ما يرويه .

وبالجملة : علي الحكم بوثاقته ، وصدقه فيما يحكي ، فإن كان عن إمام فقد صدق عليه ، وإن كان عن غيره فقد صدق عليه ، ثم ينظر فيمن يروي عنه فإن كان ثقة صحّت الرواية ، وإلا كانت بحسبه .

والفرق علي هذا بين هؤلاء وغيرهم من الثقات (١) : أن هؤلاء أجمعت الطائفة علي وثاقتهم ، بخلاف غيرهم .

وفيه : أن المُجمع علي وثاقتهم وجلالتهم من الأولين والآخرين كثيرون ، كأبان بن تغلب ، وعبدالله بن أبي يعفور ، وعلي بن مهزيار ، وأضرابهم ممن ليس لقائل فيهم مهمز .

وقد يقال : إن الوثاقة والجلالة مقام ، والفقاهة وحسن المعرفة بالحديث وشدة الضبط مقام آخر ، والحكم بتصحيح ما يصح والانقياد في الفقه والتسليم يُبتنى علي الثاني ، دون الأول ، أو أن مجرد الوثاقة لا يكفي في التسليم والانقياد والتناول لكل ما يجيئون به ، فربما جاء الثقة وتوقفوا لعارض ، أو لمعارض ، وهم في هؤلاء لا يتوقفون ، وإن جاء ما يعارضهم أعرضوا عنه ،

(١) لم ترد في نسخة ش .

لكن الظاهر أن من يكون بهذه المكانة لم ينظر فيما فوقه ، وحينئذٍ فلا يتم هذان الوجهان إلا على الأول .

ورجح الأستاذ^(١) الأول لتبادره ، وحكى عليه الشهرة ، والأستاذ الشريف^(٢) الثاني ، وذكر أنه لا يفهم من العبارة سواه ، وأنه هو المشهور ، وأن الأول إنما اشتهر بين متأخري المتأخرين .

والحق أن المنساق عند الإطلاق إنما هو الأول ؛ وذلك أن المتبادر من هذه الكلمة : أنهم مجمعون على الانتقياد إليهم ، والتسليم لهم ، والتناول عنهم ، وتقديم ما يجيئون به على ما يجيء به غيرهم لكمال فقههم وتمام معرفتهم بالحديث وشدة ضبطهم ، ومن كان عندهم بهذه المكانة لم ينظروا فيما ورائه ، كما عرفت .

وبالجملة : فالمنساق إنما هو^(٣) الحكم بصحة (المروي لا بصحة)^(٤) الرواية ، كما لا يخفى .

نعم إجماعهم في الستة الأوائل ، ليس إلا على تصديقهم ، وقد يرجح^(٥)

(١) هو الوحيد البهبهاني : قال : إن أمارات الوثيقة أيضاً ، كما لا يخفى على المطلع برواياتهم فوائد الوحيد البهبهاني : ص ٤٧ .

(٢) هو السيد محمد مهدي بحر العلوم حيث اصطلح بالتمبير عنه بهذه العبارة .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) في نسخة ش : رجع .

بذلك إرادة الثاني ، وإلا لزم أن يكون الأوائل - على علق طبقتهم - اسوء حالاً من الباقين ، فعلم أنهم لن يُجمعوا في الآخريين إلا على ما أجمعوا عليه في الأولين ، إلا أن يُراد بتصديقهم الانقياد لهم والتسليم ، ولا يكون إلا بقبول ما جاؤوا به والعمل به ، والتعويل عليه ، عمن كان ، وهو الحكم بصحته .

ثم إنني وجدت العلامة المجلسي يحكي عن الأكثر : أنهم فهموا من ذلك كونه مؤكداً للتوثيق ، وعن جماعة من المحققين - منهم والده التقي (١) :-
الحكم بصحة الحديث لا يحتاج إلى النظر فيما بعده من رجال السند .
قال : وهذا أقوى مما فهمه الأكثر ؛ إذ ليس فيه كثير فائدة .

ثم هنا قولان آخران بين إفراط وتفريط :
أحدهما : أن هذا الإجماع يقتضي الحكم بوثاقة من يروون عنه .
والثاني : أنه لا يقتضي الحكم بوثاقتهم ، فضلاً عمن سواهم ، وقد مر الكلام عليهما .

وأما من عملت الطائفة بأخبارهم لوثاقتهم عدا أصحاب الإجماع ، فهم الأصناف الثلاثة الذين ذكرهم الشيخ في العدة (٢) ، وتقدمت الإشارة إليهم في الفائدة (٣) .

(١) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ١٩ .

(٢) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٣) الفائدة الثامنة .

والفرق بين هؤلاء وأصحاب الإجماع - مع إجماع الطائفة على العمل بأخبار هؤلاء أيضاً: - أن الطائفة في أولئك أجمعوا على الحكم بصحة ما يروون ، والمبادرة إلى الأخذ به وإن عارضه من أخبار الثقات ، وأقصى ما لهم في هؤلاء ، أن أخذوا بأخبارهم حيث لا معارض لها من أخبار الثقات .

وبالجملة : فالطريقة في هؤلاء على العكس من أولئك ، والذين وثقهم الأصحاب أكثر من أن يُحصوا^(١) في باب .

وقد قال الشيخ المفيد في الإرشاد^(٢) - عند ذكر الصادق - عليه السلام : ونقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان ، وانتشر ذكره في البلدان ، ولم ينقل العلماء عن أحد من اهل بيته ما نقل عنه^(٣) ، فإن أصحاب الحديث نقلوا^(٤) أسماء الرواة عنه من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات ، وكانوا أربعة آلاف رجل .

وذكر ابن شهر آشوب في المناقب^(٥) : أن الذين رووا عن الصادق عليه السلام من الثقات كانوا أربعة آلاف رجل ، وأما الأصول المعتمدة ، والكتب

(١) أثبتناه في نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : يُحصى .

(٢) الإرشاد (المفيد) : ص ٢٧٠ .

(٣) في المصدر ، وللقي أحد منهم من أهل الآثار ونقله الأخبار ، ولا نقلوا منهم كما نقلوا عن أبي عبدالله عليه السلام .

(٤) في المصدر: قد أجمعوا .

(٥) المناقب (ابن شهر آشوب) : ج ٤ ص ٢٤٧ .

المعول عليها ، وما حكموا بحصته ، فكثيرة جداً ، كأصل إسحاق بن عمار الساباطي ، وأصل حفص بن غياث القاضي ، وكتاب عبيدالله بن علي الحلبي ، وكتاب طلحة بن زيد ، وإن كان عامتي المذهب ، وكتاب عمار بن موسى الساباطي ، وكتب ابني سعيد الثلاثين ، ونوادير علي بن النعمان ، وكتب الحسين ابن عبدالله السعدي ، وإن رُمي بالغلوّ ، وكتاب أحمد بن عبدالله بن مهران ، المعروف بابن خانه ، وكتاب صدقة بن بندار القمي ، وغير ذلك ، وما عُرض منها على المعصوم ، ككتاب عبيدالله بن علي الحلبي ، الذي عرضه على الصادق عليه السلام ، وصححه واستحسنه ، وقال عند قراءته : (أترى لهؤلاء مثل هذا) ، وكتاب أبي عمرو الطيب عبدالله بن سعيد ، الذي عرضه على الرضا عليه السلام ، وكتاب يونس بن عبدالرحمن ، الذي عرضه على العسكري عليه السلام .

وأما الذين وثقهم الائمة عليهم السلام وأمروا بالرجوع إليهم والعمل باخبارهم وجعلوا منهم الوكلاء والأمناء ، فكثيرون أيضاً يُعرفون بالتبع في كتب هذا^(١) الفن ، كأبان بن تغلب ، ومحمد بن مسلم ، وزرارة ، وبريد ، وأبي بصير ليث ، وأبي بصير الأسدي ، والحرث بن المغيرة ، وصفوان بن يحيى ، ويونس بن عبدالرحمن ، وعبدالله بن جندب ، وحرمان بن أعين ، ونصر بن قابوس ، وعبدالرحمن بن الحجاج ، وزكريا بن آدم ، وسعد بن سعد ،

(١) لم ترد في نسخة ش .

وعبدالعزیز بن المهتدي ، وعلي بن مهزيار ، وأيوب بن نوح ، وعلي بن جعفر الهمداني ، وأبو علي بن راشد ، وأبان بن عثمان ، وأحمد بن إسحاق الأشعري ، وأبي الحسن محمد بن جعفر الأسدي ، المُستَمَنِي بمحمد بن أبي عبدالله ، وإبراهيم بن محمد الهمداني ، وأحمد بن حمزة بن اليسع ، وحاجز بن يزيد ، ومحمد بن علي بن هلال ، والعاصمي ، ومحمد بن إبراهيم بن مهزيار ، وأبوه ، ومحمد بن صالح الهمداني ، وأبوه ، والقاسم بن العلاء ، ومحمد بن شاذان النيسابوري ، والحرث المزدياني... إلى غير ذلك .

وقد ذكر الشيخ في كتاب الغيبة^(١) منهم كثيراً .

وعن ابن طاووس في كشف المحجة^(٢) ، عن كتاب الرسائل لمحمد بن يعقوب الكليني رضي الله عنه ، عن علي بن إبراهيم بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام ، أنه دعا كاتبه عبدالله بن أبي رافع ، فقال : (أدخل إلي عشرة من ثقاتي .

فقال : سمَّهم لي يا أمير المؤمنين .

فقال : (أدخل أصبغ بن نباتة ، وأبا الطفيل عامر بن واثد^(٣) الكناني ، وزر بن حبيش ، وجريرة بن مسهر ، وخندف بن زهير ، وحارث بن مضرف^(٤) ،

(١) الغيبة (الطوسي) : ص ٣٤٦ .

(٢) كشف المحجة (ابن طاووس) : ص ٢٣٦ .

(٣) في نسخة ش : واثلة .

(٤) في نسخة ش : مضرف .

والحرث الأعور، وعلقمة بن قيس، وكميل بن زياد، وعمير بن زرارة... الحديث .
 وفي العيون^(١) : عن الفضل بن شاذان ، عن الرضا عليه السلام في كتابه
 الى المأمون : (محض الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله...) إلى أن قال : (والبراءة
 من الذين ظلموا آل محمد حقهم) ، وذكر جملة منهم ، ثم قال : (والولاية لأمر
 المؤمنين عليه السلام ، والمقتولين من الصحابة الذين مضوا على منهاج نبيهم
 صلى الله عليه وآله ، ولم يغيروا ولم يبدلوا ، مثل سلمان الفارسي وأبي
 ذر الغفاري ، والمقداد بن الأسود^(٢) ، وعمار بن ياسر ، وحذيفة اليماني ، وأبي
 الهيثم بن التيهان ، وسهل بن [حنيف]^(٣) ، وعثمان^(٤) بن حنيف ، وأخويه ،
 وعبادة بن الصامت ، وأبي أيوب الأنصاري ، وخزيمة بن ثابت ذي
 الشهادتين ، وأبي سعيد الخدري ، وأمثالهم ، رحمهم الله وأشياعهم^(٥) ،
 والمهتدين بهديهم^(٦) ، والسالكين منهاجهم^(٧) .

(١) عيون اخبار الرضا (الصدوق) : ج ١ ص ١٢ ح ١ .

(٢) في نسخة ش : الكندي .

(٣) أثبتناه من نسخة ش والمصدر ، وفي النسخة المعتدة : حنيفة .

(٤) وعثمان بن حنيف واخويه ليس في المصدر .

(٥) في المصدر : والولاية لاشياعهم .

(٦) في المصدر : بهداهم .

(٧) في المصدر : مناهجهم .

وروى الكشي^(١) عن الثقات ، عن أبي محمد الرازي ، قال : (كنت أنا وأحمد بن أبي عبدالله^(٢) البرقي بالعسكر ، فورد علينا رسول من الرجل ، فقال^(٣) : الغائب العليل ثقة ، وأيوب بن نوح ، وإبراهيم بن محمد الهمداني ، وأحمد بن حمزة ، وأحمد بن إسحاق ، ثقات جميعاً .

وروي الكشي^(٤) أيضاً من توقيع طويل يقول فيه : (يا إسحاق اقرأ كتابنا على البلالي رضي الله عنه ، فانه^(٥) الثقة المأمون العارف بما يجب عليه ، وقرأه على المحمودي [عفاه]^(٦) الله : فما أحمدا بطاعته^(٧) ، فإذا وردت بغداد فاقرأه على الدهقان وكيلنا وثقتنا، والذي يقبض من موالينا).

وروى الكليني^(٨) بسنده إلى أبي عبدالله عليه السلام ، أنه قال : (كان سعد^(٩) بن المسيب ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وأبو خالد الكابلي من

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣١ الرقم ١٠٥٣ .

(٢) ماورد في نسخة ش وهو الصحيح ، وكلمة الله لا توجد في النسخة المعتمدة .

(٣) في المصدر: لنا .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٤٧ الرقم ١٠٨٨ .

(٥) من المصدر وفي النسختين : ان .

(٦) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : عفاه .

(٧) في المصدر: له لطاعته .

(٨) أصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٤٧٢ ح ١ .

(٩) في المصدر ونسخة ش : سعيد .

ثقات علي بن الحسين عليه السلام^(١) .

وفي كتاب الإكمال^(٢) : عن الخزاعي ، عن الأسدي ، عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي أنه ذكر عدد ما انتهى إليه^(٣) ، ووقف على معجزات صاحب الأمر^(٤) عليه السلام ، ورآه من الوكلاء ببغداد : العمري ، وابنه ، حاجز^(٥) ، والبلالي ، والعطّار ، ومن الكوفة العاصمي ، ومن الأهواز محمد بن ابراهيم ابن مهزيار^(٦) ، ومن أهل همدان محمد بن صالح ، ومن أهل الري السامي^(٧) والأسدي^(٨) - يعني نفسه - ومن أهل أذربيجان القاسم بن العلاء ، ومن^(٩) نيسابور محمد بن شاذان التميمي^(١٠) ، ثم ذكروا من غير الوكلاء^(١١) ، كثيرين ، مربعضه في الفائدة إلى غير ذلك ، وأجل من نصواعلى وثاقته شأنًا ، وأرفعهم قدرًا ،

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٢٤٢ ح ١٦ .

(٣) في المصدر : ممن .

(٤) في المصدر : الزمان .

(٥) اثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : حائر .

(٦) في المصدر : أهل .

(٧) في المصدر : ومن أهل قم .

(٨) في المصدر : البسامي والاموي .

(٩) في النسختين : الاسدي .

(١٠) في المصدر : أهل .

(١١) لم ترد في المصدر .

(١٢) في النسختين وردت كلمة : وكثير قيل كثيرين .

الأبواب الأربعة المعظام قدس الله أرواحهم : أبو عمر عثمان بن سعيد العمري ،
وابنه أبو جعفر محمد بن عثمان ، والحسين بن روح النوبختي ، وعلي بن محمد
السمري .

وقد جاء في الأخبار ما يدل على وثاقة المفضل بن عمر ، والمعلّى بن
خنيس ، ومحمد بن سنان .

وعن أبي (١) جعفر عليه السلام في جابر بن (٢) عبدالله الأثصاري : (أنه
لم يكن يكذب) (٣) .

وعن أبي عبدالله عليه السلام في عمر بن حنظلة : (إذن لا يكذب
علينا) (٤) .

وعن العسكري في بني فضال : (خذوا بما رووا ، وذروا ما رأوا) (٥) .
وأما من عُرف بين الأصحاب أنه لا يروي إلا عن ثقة ، فقد اشتهر بذلك
جماعة منهم : محمد بن أبي عمير ، وصفوان ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر
البنزطي ، ولذلك اشتهر بين الأصحاب قبول مراسيلهم ، كما في الذكرى (٦)

(١) في النسخة المعتمدة : «وأبي» ، والصحيح ما أثبتناه من المصدر ونسخة ش .

(٢) في المصدر وفي نسخة ش كما أثبتناه ، وفي النسخة المعتمدة : عن .

(٣) تهذيب الأحكام (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٣٠٩ ح ١١٠٦ وفي نسخة ش : لا يكذب علينا .

(٤) لم ترد في نسخة ش ، وفي تهذيب الأحكام : ج ٢ ص ٢٠ ح ٥٦ : إذن لا يكذب علينا .

(٥) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٨٩ ح ٣٥٥ .

(٦) الذكرى (الشهيد الأول) : ص ٤ .

وغيرها ، بل ظاهر الشهيد دعوى الاجماع على ذلك ، غير أنا وجدناهم كثيراً ما يروون عن الموثقين ، كأبان بن عثمان ، وعثمان بن عيسى ، فلعلهم أرادوا بالثقة في قولهم : «لا يروون إلا عن ثقة» ، المعنى الأعم ، فانهم كثيراً ما يطلقونه على ذلك ، كما قال الكشي (١) : سليمان بن داود الشاذكوني ، ليس بالمتحقق عندنا ، غير أنه روى عن جماعة من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، وكان ثقة .

اللهم إلا أن يدعي في أبان أنه على الحق ، فإنه إنما حكى ناووسيته (٢) الكشي ، عن محمد بن مسعود ، عن علي بن فضال ، مع انه حكى (٣) عن الثقات إجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، وذلك ظاهر في عدالته .
وفي (٤) عثمان رجوعه إليه - كما قيل - ويؤيده عند بعضهم في أصحاب الإجماع ، لكن المعروف في عثمان خلافه ، وروايتهم عن الثقات المنحرفين مما لا مجال للشك فيه ، كرواية بن أبي عمير ، والبزنطي عن عبد الكريم بن عمر الثقة ، وهو معلوم الوقف ، فالوجه هو الأول .

فإن قلت : إن هذه الضابطة لا تكاد تتم بحال ، كيف !؟ والثلاثة

(١) لم نثر عليه في كتاب الكشي ، وورد في رجال النجاشي : ص ١٨٤ الرقم ٤٨٨ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤٠ الرقم ٦٦ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ .

(٤) أي : ويدعي في عثمان

[متمن] (١) يروون عن علي بن أبي حمزة البطائني ، والإجماع على خُبثه ، وأنه من عمد الواقفية ، وقد قال فيه علي بن الحسن بن فضال : إنه مشهم كذاب ، ولذلك اشتهر عدّ حديثه في [الضعاف] (٢) .

وابن أبي عمير يروي عن الحسن بن راشد ، عن الصادق عليه السلام ، كما في باب صوم الحائض ، والظاهر أنه الطفاوي الضعيف الفاسد المذهب ، مولى بني العباس ، لا أبو علي الثقة الوكيل ، مولى آل المهلب ، فإن هذا من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام... إلى غير ذلك .

قلت : أما البطائني فقد نص الشيخ في العدة (٣) على أنّ الطائفة عملت بأخباره ، في جملة الطوائف الثلاث الذين عملت الطائفة بأخبارهم ، وذكر هناك ما يدل على وثاقتهم أجمع ، بل وجدت ابن الغضائري - وأمره في التوثيق معلوم - لا تدفع (٤) وثاقته ، وذلك أنه قال في ابنه الحسن (٥) : «وأبوه أوثق منه» .

وكان التقي المجلسي (٦) قدس الله روحه ، يمدّ حديثه في الموثقات ، من

(١) في النسختين : مما .

(٢) اثبتناه من نسخة ش ، وهو الصحيح ، وفي النسخة المعتمدة : الضفان .

(٣) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٤) في النسختين : يدفع .

(٥) الضففاء (ابن الغضائري) : ص ٤ .

(٦) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ١٨٥ .

حيث إن الشيخ رحمه الله قال في الفهرست (١): «له أصل»، وذلك ظاهر في أن كتابه من الأصول المعتبرة التي رجع إليها الأصحاب، وكان رحمه الله يعد قولهم: «له أصل» مدحاً عظيماً، وقد سبقه إلى ذلك المحقق (٢) في المعتبر؛ حيث احتج على قبول روايته: بأنه من أصحاب الأصول، واعتذر (٣) في موضع آخر منه عن التعلق بروايته: بأن تغيره إنما كان في زمن موسى عليه السلام، فلا يقدح فيما قبله.

واعترض: بأن الاعتبار في عدالة الراوي بزمن الأداء، لا التحمل. وفيه: أن التناول إنما هو من أصله الذي جمع من قبل، وتناوله عنه (٤) الأصحاب قبل انحرافه.

فأما (٥) ما أُلّف في الوقف فمعاذ الله أن يرجع أصحابنا إلى مثله، ونفى ولده العلامة المجلسي (٦) عن ذلك البعد، وأيده: بأن الشيخ يستند إلى أحاديثه في كتبه، ويسكن إليها مع عدم قدحه فيه، وبما حكينا عن العدة من عمل الطائفة بأخباره.

(١) الفهرست (الطوسي): ص ٩٦ الرقم ٤٠٨.

(٢) المعتبر (المحقق الحلبي): ج ١ ص ٩٤.

(٣) المعتبر (المحقق الحلبي): ج ١ ص ٦٨.

(٤) في نسخة ش: منه.

(٥) في نسخة ش: أما.

(٦) الوجيزة (المجلسي): ص ٣٣.

ثم قال : وعمل الطائفة بنخبر رجل فوق التوثيق ، بل هو قريب من إجماع
العصابة على تصحيح ما يصح عنه .

وأما الحسن بن راشد ، فالذي حكم ابن الغضائري ^(١) بضعفه ، وقال :
إنه فاسد المذهب ، [إنما] ^(٢) هو الحسن بن أسد .

نعم النجاشي ^(٣) قال : في الحسن [بن] ^(٤) راشد : «إنه ضعيف» ، لكنّه
قال أيضاً : «الحسن بن راشد كثير العلم ، روى عنه ابن السندي» .

وذلك ظاهر في أنهما اثنان يرويان عن الصادق عليه السلام ، والضعيف
أحدهما .



(١) الضمفاء (ابن الغضائري) : ص ٣ .

(٢) في النسختين : وإنما .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٨ الرقم ٧٦ .

(٤) أثبتها من نسخة ش .

الفائدة التاسعة

في بيان العدد وما يجري مجراها

كثير ما يقول الكليني قدس الله روحه في كتابه الكافي : «عدة من أصحابنا»

وهو يريد ناساً بأعيانهم ، فحكى العلامة في الخلاصة (١) عنه رحمه الله أنه قال : إذا قلت : «عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى» ، فالمراد بالعدة : محمد بن يحيى العطار ، وعلي بن موسى بن جعفر الكميدي (٢) وداود بن كورة ، وأحمد بن إدريس ، وعلي بن إبراهيم بن هاشم .

وكلما ذكرت في كتابي هذا : «عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي» ، فهم : علي بن إبراهيم ، وعلي بن محمد بن عبدالله بن أمية ، وعلي بن محمد بن عبدالله بن أذينة ، وعلي بن الحسين السعدآبادي .

وكلما ذكرت في كتابي المشار اليه : «عدة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد» ، فهم : علي بن محمد بن إبراهيم علان ، ومحمد بن أبي عبدالله ، ومحمد ابن الحسن ، ومحمد بن عقيل الكليني .

وأثبت جماعة في عدة البرقي ، محمد بن يحيى العطار ، وتمسكوا

(١) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٧١ ، الفائدة الثالثة .

(٢) في المصدر : الكميدي .

في ذلك : بأن الكليني قال في أول الكافي^(١) : «عدة من أصحابنا ، منهم محمد ابن يحيى العطار عن أحمد بن محمد» ، ثم قال^(٢) بعده بقليل : «عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد» ، ولم يذكر في بيانها شيئاً .

قالوا : والقرينة تشهد بجاري العادة أنّ ما أجمل عين مافصل ، وكيف كان ، فالظاهر أنّ ذلك حيث يطلق ، وإلاّ فربما أطلق العدة عن أحد الثلاثة وأراد غير ما ذكر :

ففي كتاب العتق^(٣) هكذا : «عدة من أصحابنا ، علي بن إبراهيم ، ومحمد ابن جعفر أبو الحسن الأسدي رضي الله عنه ، ومحمد بن يحيى ، وعلي بن محمد ، وهو المعروف بماجيلويه بن عبدالله القمي ، وأحمد بن عبدالله ، هو ابن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، وعلي بن الحسين السعد آبادي جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، ورجال هذه العدد منهم المشاهير ، كالعطار ، وابن إدريس ، وعلي بن إبراهيم ، وفيهم من قد يخفى حاله ، وفيهم من لا نعرفه وإن كان في نفسه معروفاً ، وما كان الكليني رحمه الله ليتناول عن مجهول ، وناهيك في حسن حالهم كثرة تناول مثل الكليني عنهم ، والكميداني^(٤) متّمن يروي عنه الكليني والصدوق علي بن الحسين بن بابويه وغيرهما .

(١) أصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ١٠ ح ١ .

(٢) أصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ١١ ح ٧ .

(٣) فروع الكافي (الكليني) : ج ٦ ص ١٨٣ ح ٥ .

(٤) في المصدر : الكمنداني .

وابن كورة هو أبو سليمان ، وهو الذي بَوَّب كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن عيسى ، وكتاب المشيخة للحسن بن محبوب ، وله كتاب الرحمة ، مثل كتاب سعد بن عبدالله ، روى عنه الكليني ، وأحمد بن محمد بن يحيى ، وعلي بن محمد بن عبدالله بن أمية^(١) .

الثاني من رجال الثانية^(٢) لا نعرفه ، وصحفه بعضهم بأبن بنته ، وذكر أنه من مشيخة الفقيه ، وأن الصدوق ذكره في المشيخة ، وروى عنه في التوحيد^(٣) ، وهو خطأ ، فإن الثابت في المشيخة^(٤) : علي بن أحمد بن عبدالله [ابن أحمد بن عبدالله]^(٥) ، وهو مغاير لما في العدة من وجوه :

أحدهما : أن هذا علي بن محمد ، وذلك علي بن أحمد .

الثاني : أن هذا من مشايخ الكليني ، وذلك من مشايخ الصدوق ، والكليني يروي عن أبي ذلك - أعني أحمد - كما مر في العدة المصرح بها في كتاب العتق .

(١) في نسخة ش : أمته .

(٢) أي رجال العدة الثانية .

(٣) التوحيد (الصدوق) : ص ٩٩ ح ٦ .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٧٢ / الفائدة الثالثة ، وذكر فيها نقلاً عن الصدوق : كلما ذكرته في كتابي المشار اليه عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي فهم : علي بن إبراهيم وعلي بن محمد بن عبدالله بن اذينة وأحمد بن عبدالله بن أمية وعلي بن الحسن .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

الثالث : أنه على ذلك التقدير يكون ابن ابن ابنه ، إلا أن يُصحف بإبن ابنه ، وليس ببعيد أن يكون على هذا هو الواقع في عدّة البرقي ، المصرّح بها في كتاب العتق ؛ أعني علي بن محمد بن عبدالله القمي ، وهو المعروف بإبن ماجيلويه ، وسيجيء بيان حاله ، وتكون الكنية الثالثة المصحفة خطأ من النساخ .

وإبن أذينة المذكور من مشايخ الكليني ، والسعدآبادي أبو الحسن القمي روى عنه أجلاء المشايخ وثقاتهم ، والصدوق علي بن الحسين وعلي بن إبراهيم ومحمد بن موسى المتوكّل ، وأحمد بن محمد أبو غالب الزراري ، وكان مؤدّبه . وإبن علّان من مشايخ الكليني ، وهو متن نصّ على توثيقه . ومحمد بن عبدالله أبو الحسن ، هو محمد بن جعفر بن عون الأسدي الثقة .

ومحمد بن الحسن الظاهر أنه الصّغار الثقة الجليل ، فإنّ الكليني ممّا يروي عنه .

وابن عقيل لانعرفه بأكثر من تناول الكليني منه .

وبما ذكرنا عرفت جميع رجال العدّة المصرّح بها في كتاب العتق ، ثم هناك عدد آخر لم يبيّن تقع في أول السند وآخره ووسطه ، ففي باب نهى المُحرم عن الصيد^(١) : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد

(١) فروع الكافي (الكليني) : ج ٤ ص ٣٨١ ح ٤ .

- ابن (١) أبي نصر.
- وفي باب (٢) الخمس : «عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسى [بن] (٣) يزيد .
- وفي باب (٤) الرجل يجمع أهله في السفر : «العدة عن أحمد بن محمد ، عن سهل عن أبيه .
- وفي باب (٥) من لا يجب عليه الإفطار والتقشير : «عدة ، عن أبان بن عثمان» .
- وفي باب (٦) أن أول ما خلق الله من الأرض الكعبة : «عدة ، عن أبي حمزة الشمالي» .
- وفي مقام (٧) آخر : «عدة عن علي بن أسباط» .
- وفي باب (٨) التطوع في وقت الفريضة : «عدة عن أبي جعفر عليه السلام» .

(١) في المصدر: عن .

(٢) أصول الكافي (الكليني): ج ١ ص ٥٤٥ ح ١٢ .

(٣) أثبتناه من نسخة ش والمصدر .

(٤) فروع الكافي (الكليني): ج ٤ ص ١٣٣ ح ١ .

(٥) فروع الكافي (الكليني): ج ٤ ص ١٢٩ ح ٧ وكذلك ص ٥٠٢ ح ٣ .

(٦) فروع الكافي (الكليني): ج ٤ ص ١٨٩ ح ٥ .

(٧) فروع الكافي (الكليني): ج ٤ ص ٤٣٥ ح ٧ .

(٨) فروع الكافي (الكليني): ج ٣ ص ٢٨٩ ح ٧ .

وفي باب (١) النوادر من كتاب الجنائز في حديث إسراج الصادق عليه السلام في البيت الذي مات فيه أبو جعفر عليه السلام : «عَدَّة عن أبي عبدالله عليه السلام» .

وفي باب (٢) أَنَّ الْأُمَّةَ يَعْلَمُونَ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ : «عَدَّة ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، لكنه ذكر في هذه : أَنَّ مِنْهُمْ عَبْدِ الْأَعْلَى ، وَأَبَا عِيْدَةَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ بَشْرِ الْخَثْعَمِيِّ ، فَلَعَلَّهَا هِيَ السَّابِقَةُ .

وللشيخ أيضاً عِدَدٌ وَجَمَاعَاتٌ ، فِي أَوَّلِ السَّنَدِ ، وَآخِرِهِ ، وَوَسْطِهِ ، فَتَسْرُ بَعْضُهَا ، وَلَمْ يُفْتَسَّرْ بَعْضُهَا (٣) .

ففي الفهرست (٤) في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي - بعد تعداد كتبه - : أَخْبَرْنَا بِجَمِيعِ هَذَا الْكُتُبِ كُلِّهَا ، وَبِجَمِيعِ رَوَايَاتِهِ ، عِدَّةً مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ :

الشيخ أبو عبدالله ، وأبو عبدالله الحسين بن عبدالله (٥) ، وأحمد بن عبدون وغيرهم .

ويُرِيدُ بِالْأَوَّلِ : الْمَفِيدُ ، وَبِالثَّانِي : ابْنُ الْغَضَائِرِيِّ .

(١) فروع الكافي (الكليني) : ج ٣ ص ٢٥٠ ح ٥ .

(٢) أصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٢٦١ ح ٢ .

(٣) في النسخة المعتمدة : بعضها .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢١ الرقم ٥٥ .

(٥) في المصدر ونسخة ش : عبيد .

وفي باب (١) الحيض ، في كفارة وطء الحائض من التهذيب : ألا ترى
 إلى ما أخبرني به جماعة ، عن أبي محمد هارون .
 وفي باب (٢) سؤر ما (٣) يؤكل لحمه من الاستبصار : «أخبرني الحسين
 ابن عبد (٤) الله ، عن عدة من أصحابنا» ، وفسر هذه صاحب المجمع (٥) وغيره ؛
 بأن المراد بها أبو غالب الرازي ، وابن قولويه ، والتلمكبري ، والصيمري ،
 والشيباني ، وكلهم معتمد ، بل منصوص على توثيقهم عدا الأخير .
 وفي باب (٦) الحمام من التهذيب : «محمد بن علي بن محبوب ، عن
 عدة من أصحابنا ، عن محمد بن عبد الحميد» .
 وفي باب (٧) اللباس (٨) والمكان : «محمد بن أحمد بن يحيى ، عن
 يعقوب بن يزيد ، عن عدة من أصحابنا ، عن علي بن أسباط ، وله عدة عن
 موسى بن جعفر عليه السلام» .

(١) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ١٦٣ ح ٤٦٨ .

(٢) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٢٥ ح ١ .

(٣) في نسخة ش : ما لا يؤكل .

(٤) في المصدر ونسخة ش : عبيد .

(٥) مجمع الرجال (القهستاني) : ج ٧ ص ٢١٧ .

(٦) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ١ ص ٣٧٣ الرقم ١١٤٣ .

(٧) كلمة باب لم ترد في نسخه ش .

(٨) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ٢ ص ٢٠٨ الرقم ٨١٤ .

وفي باب (١) صلاة الكسوف من التهذيب : «عمر بن أذينة ، عن رهمط» ، وفسره في ذيل الحديث بالفضيل بن يسار ، وزرارة ، وبريد ، ومحمد ابن مسلم .

وكذلك الصدوق (٢) ربما قال : «عدة من أصحابنا ، عن أبي عبدالله عليه السلام» ولم يبين في المشيخة طريقه إلى العدة ، ولا أعرب عنها ، وكان غرضه من ذلك إنما هو الإشارة إلى الكثرة ، لاجتماع معيّنة .



(١) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ٣ ص ١٥٥ ح ٣٣٣ .
(٢) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ١ ص ٢٣٦ ح ١٨٢ .

الفائدة العاشرة

في بيان أسماء رجال يكثر دورها ويشتهب أمرها

في الخلاصة^(١) : أنه كثير ما يقع في كلام الشيخ وغيره هكذا : سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر ، فالمراد^(٢) بأبي جعفر هذا هو أحمد بن محمد بن عيسى .

ومما ينته على ذلك ، قول الشيخ^(٣) في أحكام سؤر الكلب : سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر أحمد بن محمد ، لكن هذا القدر لا يكفي ، فقد وقع في الكافي^(٤) - في باب تاريخ مولد الصادق عليه السلام - سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر محمد بن عمرو بن سعيد ، عن يونس بن يعقوب ، والظاهر أن أبا جعفر هذا هو الزيات ، وإن لم يشتهر بهذه الكنية ، ولولا ترادف النسخ بذلك ، لم يبعد أن يكون عمرو تصحيف عثمان ، ويكون هو محمد بن عثمان ابن سعيد العمري ، أحد الأبواب الأربع ، فإن سعداً ممن يروي عنه ، كما صرح به في أسانيد كثيرة ، ويؤيده أن في بعض عمر ، وصورته في الخط القديم قريب من عثمان ، حيث توصل النون بالميم .

(١) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٧١ / الفائدة الثانية .

(٢) في المصدر : المراد .

(٣) الاستبصار (الطوسي) : ج ١ ص ٢٠ ح ٤٤ .

(٤) أصول الكافي (الكليتي) : ج ص ٤٧٥ الرقم ٨ .

ثم إن سعداً ربّما روى عن أحمد بن محمد بن خالد ، وهو ممّا يكنى بأبي جعفر ، غير أنّ المنساق من هذه الكُنية - عند الإطلاق في هذه الطبقة - إنّما هو ابن عيسى ، على أنّ سعداً لا يعرف بالرواية عن البرقي .
وكانّ العلامة رحمه الله إنّما أراد بذلك الإطلاق .

ثمّ المعروف في رواية سعد بن عبدالله ، عن العباس بن معروف ، أن يروي عنه بواسطة أحمد بن محمد بن عيسى ، وربّما روى عنه بلا واسطة ، وكثيراً ما يطلق محمد بن أبي عبدالله ، ويراد به أبو الحسين محمد بن جعفر بن عون الأسدي الكوفي الثقة رضي الله عنه .

وفي الخلاصة ^(١) أيضاً : ربما وقع في بعض الأخبار رواية الحسن بن محبوب ، عن أبي القاسم ، والمراد به معاوية بن عمار .

وفي مجمع ^(٢) الرجال عن الفاضل التستري : إذا ورد عليك «موسى بن القاسم ، عن علي ، عنهما ، عن ابن مسكان» ، فالظاهر أنّ علياً هذا ^(٣) علي بن الحسن الطاطري الجرمي ، والمراد من ضمير التثنية محمد بن أبي حمزة ، ودرست ، وربما ذكر عوض علي الجرمي .

قال : وقد صرح بذلك الشيخ ^(٤) وفي عدّة أخبار في مسائل كفارات

(١) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٧١ الفائدة الثانية .

(٢) مجمع الرجال (القهائي) : ج ٧ ص ٢٠٢ الفائدة التاسعة .

(٣) في المصدر : هو .

(٤) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ٥ ص ٣٤٧ ح ١٢٠٣ و ص ٣٥١ ح ١٢٢٠ .

الصيد من التهذيب ، يريد أنه صرح باسمها .

قال : وإذا روى محمد بن علي بن محبوب ، أو أحمد [بن محمد] ^(١) بن يحيى ، عن العباس ، فهو ابن معروف .

وإذا روى عنه أحمد بن محمد ، فمشارك بينه وبين العباس بن موسى الوراق ؛ لأنه متن يروي عنهما .

وإذا روى فضالة عن أبان فهو ابن عثمان ، وربما صرح به .

وإذا روى عن ابن سنان ، فهو عبدالله ، أو عن حسين فهو ابن عثمان .

وفي غيره إذا روى العطار ، عن أحمد بن محمد ، فالظاهر أنه ابن عيسى ؛ لما يظهر من قوله للصقار :

«وددتُ أن هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبدالله» من

الانحراف عنه ، على ما روى الكليني ^(٢) في باب ما جاء في الاثني عشر .

وإذا روى محمد بن الحسين ، عن محمد بن يحيى ، فالأول الزييات ، والثاني الخزان ^(٣) .

وإذا روى أبان بن عثمان ، أو ابن أبي يعفور ، أو بكير بن أعين ، أو

الحسين بن المختار ، أو حماد الثاب ، أو سليمان بن خالد ، أو عبدالله بن

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) أصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٥٢٦ ح ٢ .

(٣) في نسخة ش : الخراز .

مسكان ، أو البقباق ، أو الفضيل بن ^(١) الرمان ، أو المثنى الحنط ، أو الفضل ابن صالح أو عبدالكريم ، أو عمر بن طرخان ، عن أبي بصير ، فالظاهر أنه ليث ابن البُحْثري .

وإذا روى عنه الحسين بن أبي العلاء ، أو علي بن أبي حمزة ، أو أحمد ابن عمران ، أو ثابت بن شريح ، و يعقوب بن شعيب بن يعقوب العقرقوفي ، فالظاهر أنه يحيى بن أبي القاسم .

وإذا روى عنه شهاب بن عبد ربه ، فالظاهر أنه عبدالله بن محمد ^(٢) الأسدي .

وكذا شعيب العقرقوفي أبو يعقوب العقرقوفي الذي تقدم ذكره [وربما روى عن ليث] ^(٣) ، وربما روى عنه عبدالله بن وضاح ، والأكثر عن يحيى . وفي المجمع ^(٤) : أن عبدالله وليثاً من أصحاب الصادقين عليهما السلام ليس إلا ، وأما يحيى فبقي إلى أيام أبي الحسن موسى عليه السلام ، فإذا جاءت رواية عن أحدهما عليهم السلام ^(٥) كانت مشتركة بين الثلاثة ، إلا أن تتميز

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : محمد بن عبدالله .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) مجمع الرجال (القهبائي) : ج ٤ ص ٤٠ .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

بأمر خارجي من (١) ونحوه ، وإذا جاءت عن موسى بن جعفر عليه السلام تمحضت ليحيى .

وروى الشيخ (٢) - في باب آداب المساجد - عن الحسين بن سعيد ، عن الفضيل بن عثمان ، عن عبدالله بن الحسن ، الدعاء عند الدخول والخروج ، والظاهر أنه عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، كما قال شيخنا (٣) في الحدائق ، فإنه هو المناسب للمقام ، والذي يدل على ذلك أن ابن الشيخ رواه في مجالسه (٤) بسنده ، عن عبدالله بن الحسن ، عن أمه فاطمة ، عن جدته فاطمة الزهراء عليها السلام ، قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله ، إذا دخل المسجد ، قال :... الدعاء ، وإذا خرج قال

وإذا روى ابن سنان عن الصادق عليه السلام بلا واسطة فهو عبدالله ، وإن كان بواسطة كان مشتركاً بينه وبين محمد ، وهما وإن كانا أخوين (٥) معدودين في رجال الصادق عليه السلام - كما في رجال الشيخ (٦) - لكن الاستقراء قضى

(١) العبارة مع وجود كلمة «من» لوحدها غير مستقيمة ، والظاهر لها تنمة لربما سقطت من النسخ ، أو أن كلمة «من» زائدة فيستقيم المعنى .

(٢) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي) : ج ٣ ص ٢٦٣ رقم ٧٤٥ .

(٣) الحدائق الناضرة (الشيخ يوسف البحراني) : ج ٧ ص ٢٧٣ .

(٤) امالي الطوسي (الطوسي) : ج ٢ ص ١٥ .

(٥) في نسخة ش : آخرين .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٨٨ الرقم ١٢٩ .

بذلك ، فإنك لا تكاد تعثر على موضع يرد فيه : «محمد عن الصادق عليه السلام» إلا وهو يروي عنه بواسطة ، وربما روى بواسطة [أخيه] (١) ، كما وقع في الكافي (٢) في باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ؛ حيث روى عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسن ، أنه قال :

وجدت في نوادر محمد بن سنان ، عن عبدالله بن سنان ، قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : وقد وقع ذلك في الكافي (٣) أيضاً عقيب باب من عَفَّ عن حُرْم الناس عَفَّ عن حُرْمه .

وقد ذكر الشيخ (٤) جماعة لم يرووا عن الصادق عليه السلام إلا بواسطة ، وعدَّ فيهم محمد بن سنان ، وأيد (٥) هذا : بأنَّ محمد بن سنان مات سنة عشرين ومائتين ، كما في النجاشي (٦) ، وكانت وفاة الصادق عليه السلام - على ما ذكر الشيخ (٧) - سنة ثمانٍ وأربعين ومائة ، فلو كان ممَّن روى عنه لكان من

(١) أثبتناه من نسخة ش ، ولم ترد في النسخة المعتمدة .

(٢) أصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٢٦٧ الرقم ٨ .

(٣) فروع الكافي (الكليني) : ج ٥ ص ٥٥٩ الرقم ١٣ .

(٤) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٢٠٩ ح ٧٣٥ وفيه : محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد الكوفي عن ابن جمهور عن أبيه عن محمد بن سنان عن المفضل ابن عمر

(٥) في نسخة ش : أيد .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢٨ الرقم ٨٨٨ .

(٧) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٧١ .

المعتمرين ، ولو كان كذلك لَعُدَّ فيهم ، فقد عَدَّوا في المعتمرين من لم يبلغ سنَّه الى ذلك .

وقد يُميز عبدالله برواية فضالة بن أيوب ، والنضر بن سويد ، وعمر بن يزيد ، وحفص الأعور ، وعبدالله بن المغيرة ، وعبدالرحمن بن أبي نجران ، والبنزطي ، وابن أبي عمير ، وعبدالله بن جبلة ، ومحمد بن علي الهمداني ، والحسن بن الحسين السكوني ، ومحمد ، والحسين بن سعيد ، وأحمد بن محمد ابن عيسى ، ومحمد بن خالد ، وأيوب بن نوح ، وسهل بن زياد ، وعلي بن الحكم ، ويعقوب بن يزيد ، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب .

وما وقع في كتاب الصلاة في التهذيب ^(١) من رواية الحسين عن عبدالله ، فقد عُدَّ من سهو قلم الشيخ في التهذيب ، وليس بعزيز ، ويعظم الاشتباه فيما إذا روى مثل الحسن بن محبوب ، ويونس بن عبدالرحمن ، فإنهما ما يرويان عنهما .

ومن الإشكال ما وقع في الكافي ^(٢) أبواب الكُرِّ : من رواية البرقي ، عن ابن سنان عن إسماعيل بن جابر .

وفي التهذيب ^(٣) روايته تارة : عن محمد بن سنان ، عن إسماعيل بن

(١) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ٢ ص ٩ ح ١٨ .

(٢) فروع الكافي (الكليني) : ج ٣ ص ٣ ح ٧ .

(٣) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ١ ص ٤١ ح ١١٥ وج ١ ص ٣٧ ح ١٠١ .

جابر، وأخرى عن عبدالله عنه .

وصحح العلامة (١) ومن يتلوه الحديث بذلك فاعترض صاحب المنتقى (٢) : بأن الصواب محمد ، وأن إبداله بعبدالله وهم ؛ لأن البرقي ومحمداً كليهما من رجال الصادق (٣) والرضا عليهما السلام ، فلا يبعد رواية البرقي عنه وروايته عن إسماعيل بخلاف عبدالله ، فإنه ممن يروي عن الصادق بلا واسطة . وردّه البهائي (٤) : بأن البرقي ربما روى عن أصحاب الصادق عليه السلام ، كما روى عن داود بن أبي يزيد العطار ، وثعلبة بن ميمون ، وزرعة ، مع أن الشيخ (٥) عدّ البرقي من أصحاب الكاظم ، وعبدالله ربما روى عن الصادق بواسطة ، كعمر بن يزيد ، وحفص الأعور .

وقد روى عمن يروي عنه محمد ، كإسحاق بن عمار ، وهو بمكانة

(١) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٧٧ / الفائدة الثامنة .

(٢) منتقى الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ٣٦ الفائدة السادسة .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) قال الشيخ المامقاني في تنقيحه (ج ٣ ص ١١٤) : إنك قد عرفت أن الرجل من أصحاب الكاظم والرضا والجراد عليهم السلام ، وربما يوجد في بعض كتب الفقه نقل روايته عن الصادق عليه السلام ، ولكننا بعد مراجعة كتب الأخبار ظهر لنا سقوط «أبي البختری» بين الرجل وبين أبي عبدالله عليه السلام من القلم ، نعم في روضة الكافي قبل حديث قوم صالح بقليل رواية له عليه السلام ، وهو مارواه عن علي بن إبراهيم ، عن أحمد بن خالد ، عن أبيه ، عن أبي عبدالله عليه السلام .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٦ الرقم ٤ ، ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام ، وأشار بأنه من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام .

إسماعيل بن جابر قال :

والعجب من استنكاره لقاء البرقي لعبدالله ، وعدم استنكار لقائه لإسماعيل ، وكلاهما من أصحاب الصادق عليه السلام .

قلت : الكلام إنما هو في الظهور ، ولا ريب [أنّ الراجح] ^(١) إنّما هو رواية البرقي عن محمد ، دون عبدالله ، لكن ذلك لا يمنع من روايته عن عبدالله ، حتى يجب حمل ما وقع على الوهم .

وعن الشهيد الثاني ^(٢) ، في محمد بن قيس المشترك بين الأسدي أبي نصير ^(٣) والبجلي أبي عبدالله ، وهما ثقتان يرويان عن الصادقين عليهما السلام ، والأسدي الممدوح مولى بني نصر ، الذي لم يُنسب إلى إمام بعينه ، ولعله الأوّل ، والضعيف أبو أحمد الذي يروي عن أبي جعفر الباقر ^(٤) عليه السلام - أنه قال :

إنّ الاحتجاج بالخبر - حيث يُطلق هذا الاسم - مشكل ، والمشهور بين أصحابنا ردّ روايته لاحتمال الضعيف .

قال : والتحقيق : أنّ الرواية إن كانت عن الباقر عليه السلام رُدّت للاشتراك ، بخلاف ما إذا كانت عن الصادق عليه السلام ؛ لاشتراكها بين الثقتين

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ١٢٩ .

(٣) في المصدر : نصر .

(٤) في المصدر : «الباقر عليه السلام» من دون أبي جعفر ، وليس في نسخة ش كلمة «الباقر» .

والممدوح ، فتنبه ، فإنه غفل عنه الجميع ، وردوا لذلك روايات ، وجعلوها ضعيفة .

والمتجه قبول ما كان عن الباقر عليه السلام إذا كان الناقل عن ابن قيس عاصم بن حميد ، أو يوسف بن عقيل ، أو عبيد ابنه ؛ لما في النجاشي (١) من أنّ هؤلاء رووا عن الثقة كتاب القضايا ، بل مطلق الرواية عن الباقر عليه السلام ، إذا كانت في قضايا علي عليه السلام ؛ لأنّ كلاً من البجلي والأسدي صنف في قضاياهم عليه السلام كتاباً ، كما في النجاشي .

فإذا روى أبان عن عبدالرحمن فالأول (٢) عثمان ، والثاني ابن أبي عبدالله الثقة ، وإن روى عن أبي العباس فهو الفضل البقباق .

وإذا روى إبراهيم بن هشام عن إسماعيل ، فهو (٣) ابن موسى بن براذ (٤) المجهول ، وإن روى عن الحسن بن محمد فهو ابن سماعة الثقة الواقف ، وإن روى عن عمرو بن عثمان ، فهو الخراز (٥) الثقة .

وإذا روى أحمد عن موسى بن القاسم ، فأحمد هذا هو ابن عيسى

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٠١ الرقم ٨٢١ وص ٤٥٢ الرقم ١٢٢١ .

(٢) في نسخة ش : ابن .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) في نسخة ش : برار .

(٥) في نسخة ش : الخراز .

الأشعري، وكذلك إذا روى عن أحمد بن الحسن، فابن^(١) الحسن هذا ابن فضال، وكذا إذا روى عن أحمد بن الحسين، فابن^(٢) الحسين هذا، قيل: إنه ابن عمر بن يزيد الثقة، وقيل: إنه ابن سعيد الغالي الضعيف^(٣)، ثم اختلفوا في أسانيد وقع فيها^(٤)، فمنهم من صحح، ومنهم من ضعف.

وكذلك إذا روى عن علي^(٥)، عن^(٦) أحمد بن عائذ، فالحسن^(٧) هذا هو الوشا، فإن كان مطلقاً بدون «ابن عائذ» فالظاهر أنه ابن يقطين، وربما احتمل كونه الوشا، وكلاهما ثقة.

[وكذلك إذا روى عن الحسن بن موسى الخشاب، وهذا من وجوه أصحابنا كثير العلم والحديث]^(٨).

وكذلك إذا روى عن أبي يعلى، فهو^(٩) حمزة أبو يعلى، أو عن عبدالله

(١) في النسختين: وابن.

(٢) في النسختين: وابن.

(٣) في نسخة ش: فمن.

(٤) لم ترد في نسخة ش.

(٥) في نسخة ش: الحسن بن.

(٦) في نسخة ش: بن.

(٧) في النسختين: والحسن.

(٨) لم ترد في نسخة ش.

(٩) في النسختين: هو.

ابن أحمد فهو^(١) ابن نهيك الثقة ، أو عن علي بن الحكم ، وهو الكوفي الثقة ، أو عن محمد بن الحسين ، فهو^(٢) الزيات ، أو عن محمد بن إسماعيل ، وهو ابن بزيع ، والذين يروي عنهم أحمد بن محمد بن عيسى كثيرون ، وأكثرهم ثقات ، كما ستعرف في الطبقات .

وإذا روى أحمد بن محمد عن عبدالكريم ، فأحمد [هذا]^(٣) هو بن أبي نصر البزنطي ، وعبد الكريم هو ابن عمرو الثقة الواقف .

وإذا روى البزنطي عن محمد بن عبدالله فمحمد هذا^(٤) هو الجلاب الواقف ، فإن روى عن الرضا فمجهول .

وإذا روى أحمد بن محمد ، عن محمد بن علي ، فالأول ابن يحيى بن عمران ، والثاني ابن يعقوب ، وهما ثقتان .

وإذا روى عن عبدالله بن جعفر ، فعبدالله هو الحميري الثقة .

وإذا روى أيوب عن بريد ، فأيوب هذا هو ابن الحر الثقة .

وإذا روى الحسن عن حماد بن عيسى ، فالحسن هو ابن فضال الثقة

الراجع .

فإذا قيل : حسن عن العلاء احتمله ، واحتمل ابن محبوب .

(١) في النسختين : هو .

(٢) في النسختين : هو .

(٣) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : فهذا .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

وإذا قيل : الحسن بن علي عن حماد بن عثمان ، فهو الوشا .
 وإذا قيل : عن العباس بن عامر ، احتملوا ابن فضال ، والكوفي الثقة ،
 وابن عبدالله بن المغيرة الثقة .
 وإذا قيل : عن عبدالسلام بن سالم ، فهو ابن يوسف ^(١) بن بقاح الثقة ،
 وكذلك عبدالسلام .
 وإن قيل : عن محمد بن عبدالله فهو ابن فضال ، ومحمد هو ابن زرارة...
 إلى آخره .
 وكذا إذا قيل : عن يونس بن يعقوب .
 وإذا قيل : الحسن بن محبوب عن أبي القاسم ، فالمراد به معاوية بن
 عمارة .
 وإن قيل : عن علي فهو ابن رثاب .
 وإذا قيل : الحسن بن موسى عن ^(٢) غياث ، فالحسن هو الخشاب ،
 وغياث هو ابن كلوب .
 وإذا قيل : الحسين - أو حسين - عن أبي أيوب ، فالأول : ابن عثمان ،
 والثاني : الخزاز ، وهما ثقتان .
 وإذا قيل : الحسين عن ابن مسكان ، فالحسين هو ابن هاشم الثقة الواقف .

(١) في نسخة ش : سالم .

(٢) في نسخة ش : وعن .

وإذا قيل : الحسين عن الحسن ، فهما ابنا سعيد .
 وإن قيل : عن سماعة ، فهو ابن هاشم الثقة الواقف^(١) .
 وإذا قيل : الحسين بن محمد ، عن عبدالله بن عامر ، وعن^(٢) المعلّى بن
 محمد فالحسين هو ابن عامر المجهول ، وعبدالله الثقة .
 وإن قيل : الحسين بن محمد الأشعري فالثقتان .
 وإذا روى حماد عن الحلبي ، فالأول ابن عثمان ، والثاني عبيدالله ، وهما
 ثقتان .
 وإذا قيل : سعد عن أبي جعفر عليه السلام ، فسعد هو ابن الطريف
 الضعيف .
 وإذا قيل : عن أحمد بن الحسن ، فهو ابن عبدالله الثقة ، وأحمد بن
 فضال .
 وكذلك إذا روى عن أبي جعفر ، وأبو جعفر هو أحمد بن محمد بن
 عيسى ، أو عن الحسن بن علي ، والحسن هذا هو ابن علي بن عبدالله بن المغيرة
 الثقة ، أو عن محمد بن الحسن ، ولا يبعد أن يكون الصقار ، أو عن محمد بن
 الحسين وهو الزيات ، أو عن موسى بن الحسن ، وموسى هو^(٣) ابن عامر الثقة ،

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : أو عن .

(٣) في نسخة ش : هذا .

أو عن موسى بن عمر ، وهذا هو ابن يزيد الصيقل المجهول .
 وإذا روى صفوان عن بسطام ، فهو ابن يحيى ، وكذلك إذا روى عن
 جميل ، أو سعيد بن عبدالله ، وهو الأعرج الثقة ، أو عن العلاء ، وهو ابن رزين ،
 أو عن علي بن أبي حمزة ، وهو البطائي ، أو عن العيص ، وهو ابن القاسم
 الثقة ، أو عن محمد بن عبدالله ، عن الرضا عليه السلام ، ومحمد هذا مشترك
 بين مجاهيل ، أو عن منصور وهو ابن حازم ، وإذا روى العباس عن ابن مهزيار ،
 فالأول ابن معروف ، والثاني علي رضي الله عنه .

وكذا إذا قيل : عن حماد فهو ابن عيسى ، أو عن علي فهو ابن مهزيار .
 وإذا روى عبدالله بن أحمد أو عبيد الله عن ابن أبي عمير ، فهو ابن نهيك
 الثقة .

فإن قيل : عبدالله عن الحلبي فهو ابن مسكان .
 وإن قيل : عبدالله بن جعفر عن علي بن الزيان فهو الحميري .
 وإذا قيل : علي الجرمي عنهما ، فعلي هو ابن الحسن الطاطري ، وضمير
 التثنية كناية عن البطائي ودرست .
 وإذا قيل : علي بن حاتم ، عن الحسن بن علي ، عن أبيه ، فالحسن هو ابن
 علي بن عبدالله بن المغيرة .
 وإذا قيل : علي بن حديد عن جميل ، فجميل هذا هو ابن صالح الثقة .

وإذا قيل : علي بن الحسن ، أو ابن فضال ، عن أحمد بن الحسين (١) ،
فأحمد هو ابن الحسين (٢) بن سعيد الضعيف .

وإذا روى علي بن الحسن بن فضال ، عن علي ، عن حماد بن عيسى ،
فذلك ابن حديد .

وإذا قيل : علي بن الحسين ، عن محمد ، أو عن محمد بن الحسن ، فهما
ابنا الحسن بن فضال .

وإذا قيل : علي بن الحسين ، عن محمد بن الوليد ، فهو السعدآبادي
المعتبر .

وإن قيل : علي بن الحسين ، عن (٣) عبدالله بن جعفر ، فهما ابن بابويه
والحميري .

وإن قيل : علي بن محمد ، أو علي بن محمد بن عبدالله ، عن إبراهيم [بن
إسحاق] (٤) فعلي هو ابن أذنية المجهول ، وإبراهيم هو (٥) النهاوندي الضعيف .

وإذا قيل : عمر ، عن أبان ، فالأول : ابن أبي شعبة الحلبي ، والثاني : ابن
تغلب .

(١) في نسخة ش : الحسن .

(٢) في نسخة ش : الحسن .

(٣) في نسخة ش : ابن .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) في نسخة ش : ابن .

وإذا قيل : عمران ، عن محمد بن علي ، فهما ابنا علي بن أبي شعبة
الحلبي أخوان .

وإذا قيل : غياث عن إسحاق بن عمار ، فغياث هو ابن إبراهيم .
وإذا روى فضالة عن أبان ، فذلك أبان بن عثمان ، وإن روى عن حسين
أو عن حسين ، عن سماعة ، فذلك حسين بن عثمان الثقة .

فإن قيل : عن حسين ، عن ابن مسكان ، فذلك حسين بن هشام الثقة
الواقف .

وإذا روى عن حماد فهو ذو الناب الثقة ، وإن روى عن حميد فهو ابن
المثنى .

وإذا روى القاسم ، عن أبان بن عثمان ، فهو الجوهري الضعيف ، أو ابن
عروة المجهول .

وكذا إذا روى عن سليمان المنقري ، أو عن علي ، فهو ^(١) ابن حمزة
البطائني ، أو قيل : القاسم بن محمد بن ^(٢) علي .

وإذا قيل : محمد عن الأخير ، فمحمد هو الصفار ، والأخير هو أبو محمد
المسكري عليه السلام .

وإن قيل : محمد عن سيف ، فمحمد هو ابن خالد الطيالسي ، وسيف

(١) في النسختين : وهو .

(٢) في نسخة ش : عن .

هو ابن عميرة .

وإن قيل : محمد ، عن غياث بن ^(١) إبراهيم ، فمحمد هو ابن يحيى الخزاز ، والخشمي ، وكلامهما ثقة .

وإذا قيل : محمد بن أبي عبدالله في أوائل أسانيد الشيخ ، فهو محمد بن جعفر بن عون الأسدي الثقة .

وإذا قيل : ابن أبي عمير ، عن حفص ، فهو البختری الثقة ، وإن قيل : عن داود فهو ابن زري ، وإن قيل : عن محمد بن أبي حمزة ، فهو الشمالي الثقة .

وإذا قيل : محمد بن أحمد ، عن أحمد بن الحسين ، فالأول يحيى بن عمران الثقة ، والثاني ^(٢) ابن الحسين بن سعيد الضعيف .

وإن قيل : محمد بن أحمد عن العمركي ، فمحمد هذا هو العلوي ، ويقال : الهاشمي مجهول الحال .

وإذا روى ابن يحيى بن عمران ، عن أحمد بن الحسن ، فهو ابن فضال .

وإن روى عن جعفر بن محمد ، فذلك ابن محمد الكوفي مجهول ^(٣) .

وإذا قيل : محمد بن إسماعيل ، عن صالح بن عقبة ، فهو ابن بزيع ،

وكذلك إذا قيل : عن منصور ، فهو ^(٤) ابن يونس الثقة .

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : والثالث .

(٣) في نسخة ش : مجهول الحال .

(٤) في النسختين : وهو .

وإذا قيل : عن علي بن الحكم ، فذلك (١) صاحب الصومعة .
 وإذا قيل : محمد بن الحسين ، عن جعفر ، فالأول : الزيات ، والثاني : ابن
 بشير ، وكذا إذا قيل : عن صفوان ، أو عن العباس ، والعباس هو ابن عامر الثقة .
 وإذا قيل : محمد بن سهل ، عن أبيه ، فهو ابن سهل بن اليسع الأشعري
 القمي ، وأبوه سهل ثقة .
 وإذا قيل : محمد بن علي ، أو محمد بن علي بن محبوب ، عن الحسن بن
 علي فالحسن هو ابن علي الكوفي الثقة ، ويحتمل أن يكون ابن فضال ، وإذا
 روى عن العباس ، فهو ابن معروف .
 وإذا قيل : محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد ، فالأول : العبيدي ،
 والثاني : البزنطي .
 وإذا قيل : محمد بن يحيى ، عن عبدالله بن جعفر ، فالأول : العطار ،
 والثاني : الحميري ، فإن قيل : عن غياث بن إبراهيم ، فهو ابن يحيى الخزاز ،
 وإن قيل : عن محمد بن أحمد بن يحيى ، فالأول : العطار ، والثاني : ابن عمران
 الأشعري ، وكذلك إذا قيل : عن محمد بن الحسن ، [ومحمد هو ابن الحسن] (٢)
 ابن فضال ، وكذلك إذا قيل : عن محمد بن الحسين ، فهو (٣) أما الزيات أو ابن

(١) في نسخة ش : فهو .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في النسختين : وهو .

سعيد الضعيف ، وكذا عن محمد بن معكر^(١) ، وهو الغالي .
 وإذا قيل : النضر عن هشام ، فالنضر بن سويد ، وهشام بن سالم .
 وإذا قيل : النوفلي ، عن عيسى بن عبدالله ، فهو ابن عبدالله بن محمد بن
 عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام .
 وإذا روى الوشا عن أبان فهو ابن عثمان .
 وإذا روى هشام عن سليمان بن خالد فهشام بن سالم .
 وإذا قيل : يحيى ، عن عمر بن حريث ، فيحیی هو ابن عمران الثقة ،
 وعمر^(٢) ثقة أيضاً .
 وإذا قيل : ابن فضال ، عن مروان ، فالأول : الحسن ، والثاني : ابن مسلم
 الثقة ، وكذلك إذا قيل : عن يونس ، ويونس هو ابن يعقوب .
 وإذا قيل : جعفر بن عبدالله المحمدي ، فالظاهر أنه ابن عبدالله رأس
 المذري بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب عليه السلام ، والنسبة إلى
 جدّه محمد بن علي بن أبي طالب عليه السلام... إلى غير ذلك .
 وهذا باب واسع يعرف بمراعاة الراوي ومن يروي عنه .



(١) في نسخة ش : موسى .

(٢) في النسختين : عمرو .

الفائدة الحادية عشر

في بيان ألفاظ تلهج بها ألسنتهم، وربما خفي على بعض الناس ما يُراد بها كثيراً ما يقولون: «فلان مولى»، يُطلق لفظ «المولى» تارةً ويُراد به الرقّ المُعتق، وأخرى ويراد به المالك المُعتق، ويُطلق ويراد به الحليف، فإذا حالف إنسان آخر، وتعاقدا وتعاهدا على التعاضد والاتفاق، فكل واحد منهما مولى للآخر، وإذا أسلم إنسان على يد آخر فهو مولى لمن أسلم على يديه، وقد يُطلق على الملازم.

ويطلق كثيراً على غير العربي، ولعله هو الغالب في استعمال أهل الرجال، فإنهم يقولون: فلان عربي، وفلان مولى، وكثيراً ما يقولون: هو عربي صميم، والمراد خالص العريّة، لم يدخل في نسبه شوب من غير العرب، وذلك أنّ صميم الشيء - كما في الصحاح ^(١) وغيره - خالصة.

ويقال: هو في صميم قومه، وهو منهم في الصميم، وصميم القلب وسطه، وصميم الحرّ والبرد أشدهما.

وفي القاموس ^(٢): رجل صميم محض، وممحوض ^(٣) النسب: خالصة، واللبن المحض: الخالص من الشوب، وأمحضه الودّ، وأمحضته: أخلصته.

(١) الصحاح (الجوهري): ج ٥ ص ١٩٦٨.

(٢) القاموس المحيط (الفيروزآبادي): ج ٤ ص ١٤٢.

(٣) القاموس المحيط (الفيروزآبادي): ج ٢ ص ٣٥٦.

وفي الصحاح (١) : عربي محض أي خالص النسب .
 وقالوا في عبدالله بن جبلة (٢) : إنه عربي صليب ، وفي عبدالملك بن عتبة
 الهاشمي اللهبي (٣) : صليب ؛ أي شديد ، يقال : صلب الشيء صلاباً إذا اشتد
 فهو صليب .

وكثيراً ما يقولون : أسند عنه ، وهو بالمجهول ، والمراد أن الأصحاب
 رووا عنه ، وتلك خلة مدح ، فإنه لا يُسند ولا يُروى إلا عمن يعول عليه
 ويُعتمد ، غير أنهم إنما يقولون ذلك فيمن لا يُعرف بالتناول منه ، والأخذ عنه ،
 كما قالوا في يحيى (٤) بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني التابعي ، قاضي
 المنصور في الهاشمية : أسند عنه ، وكذا في يحيى (٥) بن عتبة بن أبي الغراب
 ابي القاسم ، وفي يحيى (٦) بن عبدالملك بن أبي عتبة الخزاعي ، ويحيى (٧) بن
 سالم الطائفي ، ويحيى (٨) بن يعقوب أبي طالب القاضي .

-
- (١) الصحاح (الجهوري) : ج ٣ ص ١١٠٥ .
 (٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢١٦ الرقم ٥٦٣ .
 (٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٣٩ الرقم ٦٣٥ .
 (٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٣ الرقم ٤ .
 (٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٤ الرقم ٢١ وقد ذكر فيه : يحيى بن عتبة بن أبي العيزار ، أبو
 القاسم ، كوفي أسند عنه ، وفي نسخة ش : بن أبي الغراب .
 (٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٥ الرقم ٣٧ .
 (٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٥ رقم ٣٨ وفيه : يحيى بن سالم .
 (٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٥ الرقم ٤٢ .

قال أبو يوسف القاضي (١) : ويحیی (٢) بن مقسم ، والهيشم بن عبيد ، وهاشم بن سعيد ، وهلال بن مقلاص ، وغير هؤلاء ممّا لا يحصون ، وسمعت عن بعض المعاصرين : أنه صحفه بالمعلوم ، وردّ الضمير إلى الإمام الذي عدّ الراوي من أصحابه ؛ أي انه روى عنه (٣) عليه السلام ، وهذا خطأ لمن تأمله ، وراعى مقاماته التي يذكر فيها .

وقالوا في أحمد (٤) بن إسحاق بن عبدالله الأشعري : كان وافد القميين ، وفي الفهرست (٥) : هو شيخ القميين ، ووافدهم ، والمراد إلى من عاصره من الأئمة لما يعرض من المسائل ، وحمل [الأموال] (٦) إليهم عليهم السلام ، ونحو ذلك .

وكان أحمد هذا من أصحاب الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام وخاصتهم ، ورأى القائم المهدي عليه السلام .

ويقولون ضعيف : وضعيف في الحديث ، ومخلّط ، ومخلّط فيما يُسند : فإذا قيل : «ضعيف» على الإطلاق فالمراد أنه ضعيف في نفسه .

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٤ الرقم ١٤ وكلمة القاضي لم ترد في نسخة ش .

(٢) هذه العبارة لا خبر لها ولربما يوجد فيها سقط لم نعر عليه في النسختين .

(٣) في نسخة ش : منه .

(٤) رجال التجاشي (التجاشي) : ص ٩١ رقم ٢٢٥ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٦ الرقم ٦٨ .

(٦) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المتمددة : الأصول .

وإذا قيل : «في حديثه» فالمراد أن الضعف في روايته ؛ لعدم تحفظه ، أو لروايته عن الضعفاء ، واعتماده المراسيل ، كما قيل في محمد بن خالد البرقي ^(١) : إنه ضعيف في الحديث ؛ أي لا في نفسه ، بل من حيث إنه يروي عن الضعفاء ، ويعتمد المراسيل ، كيف لا وقد نصوا على توثيقه؟! ولا منافاة بين الوثاقة والرواية عن الضعفاء ، فقد رموا بذلك جماعة مع حكمهم عليهم بالوثاقة ، كأحمد بن محمد البرقي ^(٢) ، والحسن بن محمد بن جمهور العمي ^(٣) - نسبه إلى بني العم - وعلي ^(٤) بن أبي سهل حاتم بن أبي حاتم القزويني ، ومحمد ^(٥) بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي المعروف بمحمد بن أبي عبدالله ، وغير هؤلاء .

وقال النجاشي ^(٦) في نصر بن مزاحم المنقري العطار : إنه مستقيم الطريقة ، صالح الأمر ، غير أنه يروي عن الضعفاء ، كتبه حسان . وكذا إذا قيل : «مخلط» على الإطلاق ؛ أي في نفسه واعتقاده ، كمختلط الأمر .

(١) الضعفاء (ابن القضايري) : ص ١١ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٦ الرقم ١٨٢ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٦٢ الرقم ١٤٤ وهو لم يرد في نسخة ش .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٦٣ الرقم ٦٨٨ وهو لم يرد في نسخة ش .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٧٣ الرقم ١٠٢٠ ، وفي نسخة ش : محمد بن جعفر بن محمد ، والحسن بن محمد بن عون الأسدي المعروف بمحمد بن أبي عبدالله .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٢٧ رقم ١١٤٨ .

فإن قيل: فيما يرويه، كما قال ابن الوليد في محمد^(١) بن جعفر بن بطة: «مخلط» فيما يُسنده، فهم^(٢) منه أنه ليس بمخلط في اعتقاده، وربما عُقِل مثل هذا من قولهم: «ثقة في حديثه»، أي لا في نفسه، ومعنى كونه «ثقة في حديثه»، أنه صدوق ضابط لا يروي عن الضعفاء، فيكون ما يرويه معتمداً، أو أنه صادق اللهجة، وإن روى^(٣) عن ضعيف، وهذا هو الظاهر من قول النجاشي^(٤) في أحمد بن محمد بن جعفر الصولي: إنه كان ثقة في حديثه، مسكوناً إلى روايته، غير أنه يروي عن الضعفاء، بل قد استقامت طريقته أنه إذا أراد توثيق المنحرفين من واقف أو غيره، قال: «ثقة في الحديث»، ولا يقول: «ثقة» على الإطلاق، إلا إذا كان عنده مستقيماً؛ وإن كان منحرفاً عند غيره، وعلى هذا فيكون بين إطلاق التوثيق والطمع في المذهب تعارض.

وكذلك يقولون: ثقة على الإطلاق، وثقة في نفسه، ويريدون لا في حديثه، كما قالوا في الحسن بن محمد بن جمهور المتقدم ذكره: إنه ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل.

وكثيراً ما يقولون: فلان يعرف حديثه ويُنكر، والمراد أنه يؤخذ به تارة ويُردّ أخرى، أو أنّ من الناس من يأخذ به، ومنهم من يردّه؛ وذلك إما

(١) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣٧٣ الرقم ١٠١٩.

(٢) في نسخة ش: فيهم.

(٣) في نسخة ش: يروي.

(٤) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٨٤ الرقم ٢٠٢.

لضعفه ، كما قالوا في عبدالرحمن^(١) بن نهيك السمرى المعروف بدحمان : لم يكن في الحديث بذاك ، يعرف منه وينكر ، ورماه ابن الغضائري بارتفاع القول .

وفي إسماعيل^(٢) بن علي الخزاعي : كان مختلطاً يُعرف منه ويُنكر .
وفي الفهرست^(٣) : كان مختلط الأمر في الحديث ، يُعرف منه ويُنكر .
وفي أحمد^(٤) بن الحسن بن سعيد : غالٍ وحديثه يُعرف ويُنكر .
أو لضعف حديثه ، كما قالوا في محمد بن خالد البرقي : حديثه يُعرف ويُنكر ، ويروي عن الضعفاء كثيراً ، ويعتمد المراسيل .

وقالوا في سهل^(٥) بن زياد الواسطي ابن بنت مؤمن الطاق : لم يكن سهيل بكلّ الثبت في الحديث ، له كتاب حديثه يُعرف تارة ويُنكر أخرى .
وربما قالوا في الراوي نفسه : إنه يُعرف ويُنكر ، كما قالوا في صالح^(٦)

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٣٦ الرقم ٦٢٤ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢ الرقم ٦٩ وفيه : كان مختلطاً ، وفي نسخة ش : مخلصاً ، وهو غير صحيح .

(٣) الفهرست (الطوسي) : ص ١٣ الرقم ٣١ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٢ الرقم ٥٧ وفيه : أحمد بن الحسين ، وكذلك الحسين في نسخة ش ، ولكن في نسخة ش لم يقل عنه غالٍ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٩٢ الرقم ٥١٣ وكذلك ابن داود ص ٢٥٠ الرقم ٢٣٣ .

(٦) رجال النجاشي ص ١٩٨ الرقم ٥٢٦ وكذلك ابن داود ص ٢٥٠ الرقم ٢٣٣ .

ابن أبي حماد أبي الخير : كان أمره ملتبساً ، يُعرف ويُنكر .
 وكثيراً ما يقولون : ليس بذلك ، ولم يكن بذاك ، وحديثه ليس بذلك
 النقي ، وليس بكلّ الثبت في الحديث ، والغرض الغرض عنه ، أو عن حديثه ،
 كما قالوا في أحمد بن علي الرازي الخصيب^(١) : لم يكن بذاك ، وقيل فيه غلو .
 وفي الفهرست^(٢) : لم يكن بذاك الثقة في الحديث ، ويتهم بالغلو .
 وفي حنظلة^(٣) بن زكريا : لم يكن بذاك .
 وفي أبي الحسين القزويني : لم يكن بذاك .
 وفي عيسى^(٤) بن المستفاد : لم يكن بذاك .
 وفي الفضيل^(٥) بن أبي قرّة التميمي : لم يكن بذاك .
 وفي مصعب^(٦) بن يزيد الأتصاري : ليس بذاك .
 وفي أحمد^(٧) بن أبي زاهر : حديثه ليس بذاك النقي .

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٩٧ الرقم ٢٤٠ وفي نسخة ش : الخطيب ، وفي المصدر :
 الخصيب .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٣٠ الرقم ٨١ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٧ الرقم ٣٨٠ وفيه : حنظلة بن زكريا بن حنظلة بن خالد بن
 العيثار التميمي ، أبو الحسن القزويني ، لم يكن بذاك .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٩٧ الرقم ٨٠٩ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٠٨ الرقم ٨٤٢ وفي نسخة ش : الفضل .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٩ الرقم ١١٢٢ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٨٨ الرقم ٢١٥ .

وفي سالم (١) بن أبي سلمة الكندي السجستاني : حديثه ليس بالنقي ، وإن كنا لا نعرف منه إلا خيراً .

وقالوا في علي (٢) بن أبي صالح بزرج : لم يكن بذلك في المذهب والحديث .

وكثيراً ما يقولون : لا بأس به ، كما قالوا في سلام (٣) الحنات ، ومثنى (٤) ابن الوليد ، ومثنى (٥) بن عبد السلام ، ومحمد (٦) بن يزداد ، وغيرهم ، وهي في العرف لا تخلو من غرض ، وكان ذلك إنما جاء من الاقتصار على نفي البأس ، وهو لا يستلزم الحسن .

وتحقيقه : أن البأس - كما في الصحاح (٧) والقاموس (٨) - : هو العذاب والشدة في الحرب ، وليس بمرادها هنا قطعاً .

نعم كثيراً ما يستعمل في الخوف والمكروه ، فإن الشدة لا تخلو منهما ،

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٩٠ الرقم ٥٠٩ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٧ الرقم ٦٧٥ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٢٩ الرقم ٦٢٣ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٢٩ الرقم ٦٢٣ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٢٩ الرقم ٦٢٣ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٢ الرقم ١٠١٤ .

(٧) الصحاح (الجوهري) : ج ٣ ص ٩٠٦ .

(٨) القاموس المحيط (الفيروزآبادي) : ج ٢ ص ٢٠٦ .

كما يقال : لا بأس عليك : أي لا مكروه ولا خوف ؛ أي لا تخف .
 وفي النهاية في حديث علي عليه السلام : (كنا إذا اشتدّ البأس اتّقينا
 برسول الله) ^(١) صلّى الله عليه وآله : يريد الخوف ، ولا يكون إلا مع الشدّة .
 قال : وقد تكرر في الحديث ، ومنه الحديث (نهى عن كسر السكة
 الجائزة ^(٢) بين المسلمين إلا من بأس) أي ^(٣) إلا من أمرٍ يقتضي كسرها ؛ إما
 لرداءتها ، أو شكّ في صحّة نقدها .
 قلت : الظاهر أنّ قولهم : «لا بأس فيه ، وليس به بأس» من هذا الباب ؛
 أي لا مكروه فيه ولا رداة ولا خوف ، أي ليس فيه ما يُخشى ، فكان بمكانة
 أن تقول : ليس برديء .

ومن الغريب أنّ ناساً عدّوه في كلمات التوثيق ، كأنهم رأوا أنّ نفي
 البأس عنهم إنّما كان من حيث النقل والرواية ؛ لأنّ كلامهم إنّما هو في الرواة ،
 فكان في قوة نفي البأس عن روايتهم ، ونفي البأس عن الرواية موجب
 لقبولها ، فإنّها إنّما ترد لخوف منها ، فإذا انتفى امتنع رذها ، ومعلوم أن قبول الرواية
 من حيث هي - مع قطع النظر عن الأمور الخارجيّة - فرع قبول الراوي وعدالته
 وثقته ، وأيد ذلك لديهم : أنهم كثيراً ما يجدون أئمة الرجال ينفون البأس عمّن

(١) النهاية في غريب الحديث (ابن الاثير) : ج ١ ص ٨٩ مادة : بأس .

(٢) في المصدر : يعني الدنانير والدراهم المضروبة .

(٣) في المصدر : لا تكسر .

تثبت وثاقته ، وظهرت عدالته ، كما قال النجاشي ^(١) في هلال بن ابراهيم الدلقبي : لا بأس به ، سمع الحديث ، وكان ثقة ، له كتاب .

وفي ابراهيم ^(٢) بن صالح الأتماطي : ثقة لا بأس به ، فكأنه قال : مقبول الرواية سمع الحديث ، وهو ثقة ، كأنه أراد [أن] ^(٣) يبين وجه قبولها .

والحق أنه لا دلالة فيه على الوثاقة ، فإن اعتبار تلك الحيثية غير معلوم ، خصوصاً من الشيخ والنجاشي في فهرستيهما ، فإن غرضهما إنما كان جمع العلماء والمصنفين من أصحابنا وبيانهم ، مع قطع النظر عن كونهم رواة .

وكذلك إذا صدر ذلك من أصحاب الأئمة المعاصرين ، كما [إذا] ^(٤) سئل

العياشي عن ابن فضال ، عن رجل فيقول : لا بأس به .

نعم إن علم أن نفي البأس ، كان من حيث الرواية ، كان ظاهراً في عدم ^(٥) ردها ، وليس بنص في الوثاقة ، وكثيراً ما يقولون : «هو قريب الأمر» ، كما قالوا في القاسم بن محمد الخلقاني ، ومحمد بن خالد الأشعري ، وموسى بن طلحة ، وغيرهم ، وهو ظاهر في كونه على خلاف ، ولكن ليس بتلك المباشرة .

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤٠ الرقم ١١٨٦ وفيه : الدلقبي .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥ الرقم ١٣ .

(٣) أثبتناه من نسخة ش .

(٤) لم ترد في النسختين .

(٥) في نسخة ش : عد من .

وينبه علي ذلك قولهم في علي^(١) بن الحسن بن فضال : فطحتي المذهب ، ثقة غير معاند ، وكان قريب الأمر الى أصحابنا الإمامية القائلين بالاثني عشر ، وفي الربيع بن سليمان : أمره قريب ، وقد طعن عليه ، وقال النجاشي^(٢) : قريب الأمر في الحديث .

ومن الغريب ما وقع لبعضهم من عدّ هذه الكلمة في كلمات المدح .
فان قلت : أوليس قال النجاشي^(٣) في الهيثم بن أبي مسروق : إنه قريب الأمر ، مع أن الكشي^(٤) روى عن حمدويه الثقة ، مدحه والثناء عليه ؟ بل صرح العلامة^(٥) الطريق وهو فيه ؟

قلت : كلام الكشي وان كان ظاهراً في كونه علي الطريقة ، لكن النجاشي لم يبين له ذلك ، وأقصى ما [يُبين]^(٦) أنه قريب الأمر ، واختلاف كلامي الكشي والنجاشي ليس بعزيز ، بل لو حكم النجاشي بوثاقته ، وقال : إنه

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٢ الرقم ٣٨١ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٦٥ الرقم ٤٣٥ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٣٧ الرقم ١١٧٥ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٠ الرقم ٦٩٦ .

(٥) الخلاصة (العلامة الحلبي) : لم يتعرض له العلامة في الفائدة الثامنة ، ولكن ذكره في الجزء الاول ص ١٧٩ رقم ٣ : بأنه قريب الامر ، ثم ان النجاشي ذكر طريقه الى ابن محبوب ، وطريق ابن محبوب في الخلاصة صحيح ص ٢٧٦ .

(٦) في النسختين : بان .

قريب الامر ، لقلنا : إنه موثق ، كما قال الشيخ ^(١) في علي بن فضال .
 وبالجمله : فالكلام فيما يُعقل من هذا الكلمه عند الإطلاق ، ولا ريب ما
 ذكرناه هو المنساق ، وقد مرّ في الخامسه من هذا شيء .
 ويقولون : « ليس حديثه بالنقي » ؛ أي فيه الغثّ والسمين .
 ويقولون : « هو مضطرب » أي يستقيم تارة ، وينحرف أُخرى .
 فإذا قيل : « مضطرب الحديث » فالمراد أنّ في حديثه الصالح
 والفساد ^(٢) ، كما قال ابن الغضائري ^(٣) في إسماعيل بن مهران : حديثه ليس
 بالنقي ^(٤) ، يضطرب تارة ، ويصلح أُخرى .
 وفي علي ^(٥) بن محمد بن جعفر بن عنبسه : مضطرب الحديث .
 وفي محمد ^(٦) بن سنان : نسبه وحديثه مضطرب .
 وفي معلّى ^(٧) بن محمد : مضطرب الحديث والمذهب .
 والتخليط أشدّ من الاضطراب ، فإن قيل : هو مخلط ، فالمراد أنّ له

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٢ الرقم ٣٨١ .

(٢) في نسخه ش : وهذا .

(٣) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١ .

(٤) في النسخه المعتمده : « ليس النقي » ، والصحيح ما أثبتناه من نسخه ش ومن المصدر .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٦٢ الرقم ٦٨٦ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢٨ الرقم ٨٨٨ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٨ الرقم ١١١٧ .

مذاهب غير مستقيمة ، وأقوالاً منكراً ، كما قالوا في جابر^(١) بن يزيد الجعفي وسلمة^(٢) بن صالح الأحمر الواسطي ، وعطاء^(٣) بن رياح ، وعلي^(٤) بن أحمد العقيقي ، ويحيى^(٥) بن عبدالعزيز .

وقالوا في علي بن صالح بن محمد بن يزيد الرقاء^(٦) : سمع^(٧) فأكثر ، ثم خلط في مذهبه .

وفي إسحاق^(٨) بن محمد بن أحمد بن أبان : معدن التخليط ، وهذا بخلاف الاضطراب ، فإنه التلون في المذهب ، يستقيم تارة ، ويعوج أخرى ، وربما رُمي بالتخليط ؛ باعتبار عدم الاستقامة في الرواية والحديث ، كما قالوا في إسماعيل^(٩) بن علي الخزاعي : مختلط الأمر في الحديث ، ومحمد^(١٠) بن

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٢٨ الرقم ٣٣٢ .

(٢) رجال الطوسي (الطوسي) : ص ٢١١ الرقم ١٤٨ .

(٣) رجال الطوسي (الطوسي) : ص ٥١ الرقم ٧٩ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٧ الرقم ٤١٤ .

(٥) بهذا الاسم لم يرد له ذكر في كتب الرجال .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٧٠ الرقم ٧٠٧ وفي النسخة المعتمدة : يزيدادال فاسمع ،

وما أثبتناه من المصدر .

(٧) في النسختين : فاسمع ، وما أثبتناه من المصدر .

(٨) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٣ الرقم ١٧٧ .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢ الرقم ٦٩ .

(١٠) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٧٢ الرقم ١٠١٩ .

جعفر بن أحمد بن بطة : كان ضعيفاً مخطئاً يتساهل في الحديث ، يعلق الأسانيد بالإجازة ، كما مرّ .

ويقولون : غمّز عليه ، وغمّز فيه أصحابنا ، وهو ظاهر في أنّ انحرافه ليس بظاهر .



الفائدة الثانية عشر

ذكر الرجل في باين متناقضين - كباب من يروي ، وباب من لم يرو - ظاهر

في التعدّد

وكثيراً ما يقع مثل ذلك للشيخ فيما علم اتّحاده ، فيوهم من لا تدبّر له التعدد ، كما وقع كثيراً لابن داود :

وذلك كما ذكر فضالة^(١) بن أيوب مرّة في أصحاب الكاظم عليه

السلام ، ومرّة في أصحاب الرضا عليه السلام ، وأخرى في باب من لم يرو .

وكما ذكر القاسم^(٢) بن عروة في أصحاب الصادق عليه السلام ،

وأخرى في باب من لم يرو .

والقاسم^(٣) بن محمد الجوهري مرّة في أصحاب الكاظم عليه السلام ،

وأخرى في باب من لم يرو .

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٧ الرقم ١ وص ٣٨٥ الرقم ١ ، ولم يذكره في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام ، أما ابن داود فقد ذكره ص ١٥١ الرقم ١١٩١ في أصحاب الإمام الكاظم والرضا عليهما السلام ، ولم يشر إليه أنه ورد في باب من لم يرو عنهم .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٧٦ الرقم ٥١ وص ٤٩٠ الرقم ٨ ، وذكره ابن داود ص ١٥٣ الرقم ١٢١٤ ، ولم يشر إليه أنّ له ذكراً في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٨ الرقم ١ وكذلك ص ٤٩٠ الرقم ٥ ، وذكره ابن داود ص ١٥٤ الرقم ١٢١٩ ، وأشار إليه أنه ورد في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام عن الشيخ الطوسي ، لكنه يقول : فالظاهر أنه غيره .

وكما ذكر قتيبة^(١) بن محمد الأعشى مرة في رجال الصادق عليه السلام ، وأخرى في باب من لم يرو .

وكليب^(٢) بن معاوية الأسدي مرة في أصحاب الباقر عليه السلام ، ومرة في أصحاب الصادق عليه السلام ، وأخرى في باب لم يرو .

وكما ذكر محمد بن عيسى العبيدي^(٣) مرة في أصحاب الرضا عليه السلام ، وأخرى في باب من لم يرو .

وكما ذكر معاوية^(٤) بن حكيم تارة في أصحاب الجواد والهادي ، وأخرى في باب من لم يرو... إلى غير ذلك .

فإن قلت : إن الصحبة لا تستلزم الرواية ، خصوصاً وقد ذكر في الخطبة^(٥) أنه يذكر في باب من لم يرو من تأخر عن زمان الأئمة ، ومن عاصرهم ، ومن لم يرو عنهم .

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٧٥ الرقم ٣٢ و ص ٤٩١ الرقم ٩ ، وذكره ابن داود ص ١٥٤ الرقم ١٢٢٥ ، ولم يُشر إليه أن له ذكراً في باب من لم يرو عنهم .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٢٣ الرقم ٢ و ص ٢٧٨ الرقم ١٥ و ص ٤٩١ الرقم ١ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٩٣ الرقم ٧٦ و ص ٥١١ الرقم ١١١ ، والظاهر هذا نفس ما في أصحاب الرضا عليه السلام ، وفي نسخة ش : العبيدي .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠٦ الرقم ١٩ و ص ٤٢٤ الرقم ٤٢ و ص ٥١٥ الرقم ١٣٣ ، وفي المصدر : حكيم .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢ .

قلت : لكنه ذكر مع ذلك أنه يذكر في أبوابهم عليهم السلام أسماء الرواة ، فكانا متناقضين .

قال (١): (قد أُجبت إلى ما تكرر سؤال الشيخ الفاضل فيه من جمع كتاب يشتمل على أسماء الرجال الذين رووا عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى زَمَنِ الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، ثُمَّ أَذْكَرُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ مِنْ تَأَخَّرَ زَمَانُهُ عَنِ الْأَثْمَةِ مِنْ رِوَاةِ الْحَدِيثِ ، أَوْ مِنْ عَاصِرِهِمْ وَلَمْ يَرَوْا عَنْهُمْ) وليس هذا بعزيز في جنب الشيخ رضي الله عنه في تغلغه ، وكثرة علومه ، وتراكم أشغاله ما بين تدريس وكتابة ، وتأليف وكلام ، وإفتاء وقضاء ، وزيارة وعبادة ، وغير ذلك حسبما مرّ التنبيه عليه في الفائدة السابعة (٢) .

ولقد كان رضي الله عنه مرجعاً لأهل زمانه ، حتى أن تلامذته - علي ما حكى التقي المجلسي (٣) رحمه الله - ما يزيد على ثلاثمائة من مجتهدي الخاصة ، ومن العامة ما لا يحصى ، وقد كان الخليفة جعل إليه كرسي الكلام ، يكلم عليه الخاص والعام ، حتى في الإمامة لخفة التقيّة يومئذٍ ، وذلك إنما يكون لو حيد العصر ، ولما قضى من شرع هذا الكتاب لأجله رحمه الله ، وصار النبي ربه في أفضل الشهور ، وأشرف الليالي قدس الله روحه ، ونور ضريحه ،

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢ .

(٢) ص ١٧٦ .

(٣) مقدمة السيد محمد صادق بحر العلوم على رجال الشيخ الطوسي: ص ١٢ و ص ٤٣ .

وانقضت الرغبة ، وتقاشرت الخطى ، وقعدت الهمة ، ثنيت عنان القلم ،
وضممت الي ماقدمته (١) فوائد أخر ، كنت دوتت بعضها ، وزدتُ بعضاً ،
ليعظم النفع ، وجعلت ذلك صدقة جارية له ، نفعه الله تعالى ونفعنا به ، وجمعنا
وإياه مع أحبائه وأوليائه في مقعد صدقٍ عنده .



(١) في نسخة ش : قدمت .

القائده الاولى

في ذكر كثير من الرواة المنحرفين ، ومن طعن عليه ليسهل ضبطهم
والرجوع اليهم عند الحاجة

فمن الواقفة : إبراهيم بن أبي بكر : ويقال له : ابن أبي السماك ، وأخوه
إسماعيل بن أبي السماك ، والأول ثقة ، وحكى في الخلاصة (١) عن النجاشي
توثيق الثاني ، وفي استفادة ذلك من كلام النجاشي (٢) نظر ، فإن أقصى ما قال :
إبراهيم بن أبي بكر ثقة هو وأخوه إسماعيل بن أبي السماك ، روي عن الكاظم
وكانا من الواقفة .

إبراهيم بن شعيب الكوفي (٣) : ورد في أصحاب الصادق عليه السلام ،
كما في رجال الشيخ ، وفي الكشي (٤) عن حمدويه ، عن الحسن بن موسى : أن
إبراهيم بن شعيب كان واقفياً ، وأنه قال : (كنت في مسجد رسول الله صلى الله
عليه وآله وإلى جنبي إنسان ضخم آدم ، فقلت له : ممتن الرجل ؟ فقال لي (٥) :
مولي لبني هاشم ، قلت : فمن أعلم بني هاشم ؟ قال : الرضا عليه السلام ، قلت :

(١) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٩٩ الرقم ١ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢١ الرقم ٣٠ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٤٥ الرقم ٤٥ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٩ الرقم ٨٩٥ .

(٥) في المصدر : في .

فما باله لا يجيء عنه كما جاء^(١) عن آبائه ؟ قال : فقال : لا^(٢) أدري ما تقول ، ونهض وتركني ، فلم ألبث إلا يسيراً حتى جاءني بكتاب ، فدفعه إليّ فقرأته ، فإذا خطأ ليس بجيد ، فإذا فيه :

يا إبراهيم^(٣) إنَّ لك من الولد كذا وكذا ؛ من الذكور فلان وفلان ، حتى عدَّهم بأسمائهم ، ولك من الإناث^(٤) فلاتة وفلاتة ، وحتى عدَّ جميع البنات بأسمائهن ، قال : وكانت بنت تلقَّب بالجعفرية^(٥) ، فخطَّ على اسمها .

فلما قرأت الكتاب قال لي : هاته ، قلت : دعه ، قال : لا ، أمرتُ أن آخذه منك ، فدفعته إليه ، ثم^(٦) قال الحسن [فيه ، وفي علي بن خطاب]^(٧) : فأجدهما ماتا على شكهما) .

وكيف كان ، فأبراهيم هذا غير إبراهيم بن شعيب العقرقوفي ، فإن ذلك من أصحاب الرضا^(٨) ليس بواقف .

(١) في المصدر : يجيء .

(٢) في المصدر : ما .

(٣) في المصدر : انك نجل من آباتك .

(٤) في المصدر : البنات .

(٥) في المصدر : قال .

(٦) لم ترد في المصدر .

(٧) العبارة لا توجد في المصدر .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٩ الرقم ٢٨ .

إبراهيم بن صالح الأنماطي^(١) : وهو ثقة ، وهنا إبراهيم آخر بهذه الكنية والوصف ، يُعدّ في رجال الباقر^(٢) عليه السلام ، وهو ثقة لم يُطعن عليه ، واستظهر العلامة في الخلاصة^(٣) أنهما واحد ؛ من أن كلاً من الشيخ والنجاشي^(٤) ذكر اثنين مختلفين في بعض الصفات ، وظاهر ذلك التعدّد .
 إبراهيم بن عبد الحميد^(٥) : وهو ثقة من أصحاب الأصول كما في الفهرست^(٦) ورجال الشيخ^(٧) ، روى عنه صفوان وابن أبي عمير ، وهنا آخر بهذه الكنية معدودٌ في رجال الإمام الصادق^(٨) ، ثقة غير واقف ،

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٠٤ الرقم ١٣ ولم يتعرض المصدر إلى توثيقه في رجال الباقر عليه السلام بل قال : إبراهيم بن صالح الأنماطي .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٠٤ الرقم ١٣ وص ٤٥٠ الرقم ٧١ وكذلك لم يتعرض الشيخ الطوسي إلى توثيقه ، حينما ذكره ، بل قال : إبراهيم بن صالح الأنماطي ، روى عن أحمد بن نهيك ، ذكرناه في الفهرست .

(٣) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٩٨ الرقم ٦ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٤ الرقم ٣٧ وص ١٥ الرقم ١٣ ، وكذلك رجال الشيخ

الطوسي ص ١٠٤ الرقم ١٣ وص ٤٥٠ الرقم ٧١ .

(٥) في نسخة ش : ورد في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧ الرقم ١٢ .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٢ الرقم ٤ ، وفيه : له كتاب .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٤٦ الرقم ٧٨ .

واستظهر في النقد^(١) أنهما واحد .

أحمد بن أبي بشر السراج : ثقة في الحديث ، كما في النجاشي^(٢) والفهرست^(٣) .

أحمد بن الحرث الأنماطي : ثقة غير واقف^(٤) ، كما في الكشي^(٥) ورجال الشيخ^(٦) .

أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار رحمه الله : كما في الكشي^(٧) ورجال الشيخ^(٨) والعيون^(٩) ، غير أن الشيخ^(١٠) في رجاله

(١) تقد الرجال (التفريشي) : ص ١١ الرقم ٦٩ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٥ الرقم ١٨١ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٠ الرقم ٥٤ .

(٤) ورد في نسخة ش : من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٨ الرقم ٨٩٢ ، مع ان الكشي قال : أحمد بن الحارث الانماطي كان واقفياً .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٣ الرقم ١٩ لم يتعرض الشيخ الى توثيقه .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٨ الرقم ٨٩٠ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٣٤٤ الرقم ٣٠ .

(٩) عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج ١ ص ٢٠ ح ١ باب نص أبي الحسن موسى علي ابنه ، وفيه : الميثمي .

(١٠) لم يتعرض له الشيخ في رجاله لهذا الوصف ، والظاهر أنه اشتباه من النسخ ، بل الصحيح هو ما في الفهرست ص ٢٢ الرقم ٥٦ ، حيث إن العبارة منسجمة مع عبارة المؤلف .

قال : «صحيح الحديث ، سليم ، من أصحاب الرضا عليه السلام ، له كتاب» ، مع أنه في الفهرست (١) رماه بالوقف ، والكشي (٢) حكى عن حمدويه ، عن الحسن بن موسى الخشاب الجمع بين الأمرين ، حيث قال : «أحمد بن الحسن واقف ، وقد روى عن الرضا عليه السلام» ، وقال النجاشي (٣) بعد حكاية ذلك عن الكشي : «وهو على كل حال ثقة صحيح الحديث ، معتمد عليه ، له كتاب» .

أحمد بن الحسن القزاز البصري : كما في النجاشي (٤) .

أحمد بن زياد الخزاز : كما في رجال الشيخ (٥) .

أحمد بن سري : كما في رجال الشيخ (٦) .

أحمد بن الفضل الخزاعي : كما في الكشي (٧) ورجال الشيخ (٨) .

أحمد بن محمد بن علي بن رياح القلاء : كما في رجال ابن دواد (٩) عن

(١) لم يرمه في الفهرست بالوقف بل جاء الرمي في رجال الشيخ ص ٣٤٤ الرقم ٣٠ ، حيث قال : أحمد بن الحسن الميثمي واقفي .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٨ الرقم ٨٩٠ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٤ الرقم ١٧٩ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٨ الرقم ١٨٦ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٣ الرقم ٢٢ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٣ الرقم ٢٣ .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٤٩ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٤ الرقم ٢٩ وص ٤١١ الرقم ٢٦ .

(٩) رجال ابن دواد : ص ٢٣٠ الرقم ٤٣ عن رجال الشيخ ص ٤٥٤ الرقم ٩٥ ، وفيه : ابن رياح .

رجال الشيخ .

إسحاق بن جرمي البجلي : ورد في أصحاب الصادق والكاظم ، كما في رجال الشيخ ^(١) ، لكن النجاشي ^(٢) وثقه ، ولم يرمه ، وذكر : أن له كتاباً روى عنه ابن أبي عمير .

أمية بن عمرو : كما في رجال الشيخ ^(٣) .

بكر بن محمد بن جناح ^(٤) .

(١) رجال الشيخ (الطوسي) : ص ١٤٩ الرقم ١٣٠ وص ٣٤٣ الرقم ٢٤ ، وفيه : إسحاق بن جرير .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧١ الرقم ١٧٠ ، وفيه : إسحاق بن جرير .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٣ الرقم ١١ .

(٤) لقد تعرض كتاب «الواقفة دراسة تحليلية» إلى كشف النقاب عن حقيقة الاختلاف في هذا الاسم .

قال : الواضح من ترجمة محمد بن بكر بن جناح : أنه من رجال الواقفة المعروفين ، وإن لم يذكره النجاشي بذلك ، ولكن ذكره بعنوان : أن أحداً من رجال الواقفة المعاندين - وهو الحسن بن سماعة - صلى عليه .

قال السيد الخوئي : قد مر في كلام النجاشي : أنه صلى على محمد بن بكر بن جناح الحسن بن سماعة ، وقد مر في ترجمة الحسن : أنه أيضاً من أصحابه عليه السلام ، فهو ومحمد بن بكر بن جناح من المعتبرين لا محالة ، ويشهد على وقف محمد بن بكر بن جناح - مضافاً إلى شهادة الشيخ بذلك - صلاة الحسن بن سماعة عليه ، فإن الحسن كان من المعاندين والتمتعين في الوقف ، فلو لم يكن محمد بن بكر واقفياً لم يمكن الحسن من الصلاة عليه ، ثم إن عدم تعرض الشيخ في الرجال لغير محمد بن بكر بن جناح ، يكشف عن أنه الأزدي الذي ذكره في الفهرست ، وعليه فيتحد محمد بن بكر بن جناح ، مع الذي ذكره النجاشي ، مع محمد بن بكر الأزدي الذي ذكره الشيخ ، هذا مع =

= أن اقتصار النجاشي على ذكر محمد بن بكر بن جناح ، واقتصار الشيخ علي ذكر محمد بن بكر الأزدي ، مع أن لكل منهما كتاباً ، وهما في طبقة واحدة ، يكشف عن الاتحاد جزماً .
وعليه محمد بن بكر في هذه الطبقة رجل واحد ، وثقه ؛ لشهادة النجاشي .

قال الوحيد البهبهاني في تعليقه : لعلّه الذي مرّ عن الكشي ورجال الكاظم عليه السلام بعنوان بكر بن محمد بن جناح ، وأنه واقفي ، والنجاشي عنده أنه محمد بن بكر ، ويكون ما في الكشي من أغلاط النسخة ، والشيخ متوقف ، فذكرهما معاً ثبناً للرجال ، كما هو دأبه ، وحكهما بوقفه لعلّه لمثل حكاية صلاة الحسن بن سماعة عليه ، والنجاشي لم يثبت عنده الوقف بمثلها .

والحق ما ذكره السيد الخوئي ، وذلك لمجموعة من القرائن التي مرّت ، وهي :
أولاً : أن الاختلاف في الاسم لا يضرّ مع اتّعاد الطبقة .

وثانياً : علاقته مع رأس من رؤوس الواقفة في حياته ، والصلاة عليه بعد وفاته .

وثالثاً : كونه من رجال الكاظم عليه السلام ، فيكون من الواقفة الذين وقفوا عليه عليه السلام ، فهذا يكشف لنا أن حقيقة الوقف ثابتة فيه .

ورابعاً : أن ما ذكره الوحيد عن رجال الكاظم بيكر بن محمد فإنّ في النسخة التي عندنا محمد بن بكر بن جناح ، لا بكر بن محمد بن جناح ، كما ذكره الوحيد ، وهذا إما أن تكون النسخة التي عند الوحيد مقلوبة ، أو فهمها بهذا العنوان ونقلها كما فهمها ، وفرق بينهما ، ولم يقل بالاتّحاد ، فوقع الالتباس ، مضافاً إلى أنّ الكشي فرّق بين العنوانين ، وذكر حديث حمدويه ، ففي الأوّل ذكر محمد بن بكر بن جناح الحديث ، قال : بكر بن جناح .

وقال السيد الخوئي : أن الوحيد احتمل أن يكون محمد بن بكر بن جناح هذا هو بكر بن محمد بن جناح المتقدّم عن الكشي ، ولكنه كلام بلا شاهد ، وقد ذكرنا أنّ بكر بن محمد بن جناح ، يحتمل قوياً اتّعاده مع بكر بن جناح المتقدّم ، الممكن بأبي محمد الذي روى عن الحسين بن سماعة ، عن ابن أبي عمير عنه ، ولم تقف على وقوع بكر بن محمد بن جناح في طريق رواية أصلاً . =

كما في رجال ابن داود ^(١) عن الكشي ^(٢)

جعفر بن محمد بن سماعة: وهو ثقة في حديثه، كما في النجاشي ^(٣).

جندب بن أيوب: كما في رجال الشيخ ^(٤).

الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائي ^(٥): وهو ضعيف، بل قال: علي

ابن فضال كذاب ملعون.

الحسن بن محمد بن سماعة: كما في الكشي ^(٦) والنجاشي ^(٧) ورجال

الشيخ ^(٨)، وهو وإن كان من شيوخ الواقفة، يُعاند على الوقف، ويتعصب

له، لكنهم ذكروا أنه فقيه ثقة، جيد التصانيف، نقي الفقه، حسن الانتقاء، له

ثلاثون كتاباً، وليس الحسن هذا من ولد سماعة بن مهران، وقد نصّ على ذلك

الكشي ^(٩) عن حمدويه.

* الواقفية دارسه تحليلة «رياض الناصري»: ج ١ ص ٤٣٣.

(١) رجال ابن داود: ص ٢٣٤ الرقم ٨٢.

(٢) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٧٦٨ الرقم ٨٨٩.

(٣) رجال النجاشي (النجاشي): ص ١١٩ الرقم ٣٠٥.

(٤) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٤٦ الرقم ٧.

(٥) مستدرک وسائل الشيعة (النوري): ج ٣ ص ٦٢٤ نسخة حجرية.

(٦) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٧٦٨ الرقم ٨٩٤.

(٧) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٤٠ الرقم ٨٤.

(٨) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٤٨ الرقم ٢٤.

(٩) تقدم في الهامش السابق.

الحسين بن أبي سعيد: وهو ثقة في حديثه، كما في النجاشي^(١).
 الحسين بن موسى: ورد في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام^(٢)، كما
 في رجال الشيخ، لكن ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام ولم يرمه،
 ولعلمهما واحد، كما احتدل في النقد^(٣).
 الحسين بن^(٤) السكوني: كما في الكشي^(٥) والنجاشي^(٦) وغيرهما،
 لكن ذكر في النجاشي مع ذلك: أنه ورد في أصحاب^(٧) الرضا، وفي
 الخلاصة^(٨): واقفيّ ضعيف، قليل المعرفة بالرضا عليه السلام، ضعيف
 اليقين، له كتاب عن موسى عليه السلام لا أعتد عليه.

(١) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣٨ الرقم ٧٨.

(٢) في النسخة المعتمدة ورد هكذا: الحسين بن موسى عليه السلام، والصحيح ما ورد في نسخة:
 ش؛ حيث قال: «الحسين بن موسى ورد في أصحاب الإمام الكاظم»، وهذا هو الصحيح؛ حيث
 ذكره الشيخ في رجاله كذلك ص ٣٤٨ الرقم ٢٥ في أصحاب الإمام الكاظم وكذلك في أصحاب
 الإمام الصادق عليه السلام ص ١٧٠ الرقم ٧٨ والظاهر كان السقط من أيدي النساخ.

(٣) نقد الرجال (التفريشي): ص ١١٠ الرقم ١٣٨.

(٤) في نسخة ش: الحسين بن مهران، وهو صحيح.

(٥) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٨٦١ الرقم ١١٢١.

(٦) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٥٦ الرقم ١٢٧.

(٧) في نسخة ش: «ورد في أصحاب الإمام الكاظم والرضا»، والظاهر هذا صحيح، لأنه يوافق
 المصادر الرجالية كالنجاشي.

(٨) الخلاصة (العلامة الحلبي): ص ٢١٦ الرقم ٧.

الحسين بن مخارق: ورد في أصحاب الصادق والكاظم، كما في رجال الشيخ (١)، وفي النجاشي (٢): قيل فيه بعض القول، وضعف بعض التضعيف، له كتاب، وفي بعض نسخ الرجال (٣) والخلاصة (٤): الحسين.

حميد بن زياد بن حماد: وهو ثقة، وكان وجهاً فيهم، كما في النجاشي (٥).

وقال الشيخ (٦): هو ثقة، عالم جليل، واسع العلم، كثير التصانيف، ولم يرمه بشيء.

حنان بن سدير الصيرفي: كما في الكشي (٧)، ورجال الشيخ (٨)، ووثقه في الفهرست (٩)، وذكر أن له كتاباً، روى عنه الحسين بن محبوب، ولم يرمه

(١) رجال الشيخ الطوسي: ص ١٧٨ الرقم ٢٢٣ وص ٣٤٨ الرقم ٢٣٠.

(٢) رجال النجاشي (النجاشي): ص ١٤٥ الرقم ٣٧٦.

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ٥٧ الرقم ٢١٨.

(٤) الخلاصة (العلامة الحلبي): ص ٢١٩ الرقم ٣، وفيه: الحسين بن مخارق.

(٥) رجال النجاشي (النجاشي): ص ١٣٢ الرقم ٣٣٩ ووجهاً فيهم كما ذكر اي في الواقفية، اذان عبارة النجاشي موضحة لذلك قال: ثقة واقفاً، وجهاً فيهم.

(٦) رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٦٣ الرقم ١٦.

(٧) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٤٩.

(٨) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٤٦ الرقم ٥.

(٩) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ٦٤ الرقم ٢٤٤.

بشيء، وكذا النجاشي^(١) وهو ورد في أصحاب الصادق^(٢) والكاظم .
 داود بن الحصين : ورد في أصحاب الإمام الصادق والكاظم ، كما في
 رجال الشيخ^(٣) ، ووثقه النجاشي^(٤) ولم يرمه .
 درست بن أبي منصور : كما في الكشي^(٥) ورجال الشيخ^(٦) ،
 وفي النجاشي^(٧) : له كتاب يرويه جماعة منهم ابن أبي عمير ، ولم يرمه .
 زرعة بن محمد الحضرمي : كما في الكشي^(٨) والنجاشي^(٩) ،
 والفهرست^(١٠) ، ورجال الشيخ^(١١) ، ورد في أصحاب الإمام الصادق والكاظم ،

-
- (١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٦ الرقم ٣٧٨ .
 (٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٦ الرقم ٥ ولم يتعرض له الشيخ في أصحاب الإمام الصادق
 عليه السلام ، والظاهر ورد الاشتباه من الناسخ .
 (٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٩٠ الرقم ١٤ وص ٣٤٩ الرقم ٥ .
 (٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥٩ الرقم ٤٢١ .
 (٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٤٩ .
 (٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٩ الرقم ٣ .
 (٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٦٢ الرقم ٤٣٠ .
 (٨) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٤ الرقم ٩٠٤ .
 (٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧٦ الرقم ٤٦٦ .
 (١٠) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٥ الرقم ٣٠٣ .
 (١١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٠١ الرقم ٩٨ وص ٣٥٠ الرقم ٢ .

وهو ثقة ، كما في النجاشي ^(١) ، من أصحاب الأصول ، كما في الفهرست ^(٢) .
 زكريا بن محمد المؤمن : ورد في أصحاب الإمام الصادق ^(٣) والكاظم ،
 ولقي الرضا عليه السلام في المسجد ، وحكي عنه ما يدل على أنه كان واقفاً ،
 وكان مختلط الأمر في حديثه ، النجاشي ^(٤) .
 زياد بن مروان القندي : كما في النجاشي ^(٥) ، ورجال الشيخ ^(٦) ، وهو
 ورد في أصحاب الإمام الصادق والكاظم ، ويظهر من ترجمة أحمد بن محمد
 بن سلمة الرماني ^(٧) أنه من أصحاب الأصول .
 وفي الكشي ^(٨) عن حمدويه ، عن الحسن بن موسى : إنه أحد أركان
 الوقف ، ثم روى عن يونس بن عبدالرحمن أنه قال : « مات أبو الحسن عليه
 السلام ، وليس من قوامه أحد إلا وعنده المال الكثير ، وكان ذلك سبب وقفهم
 وجحدهم موته ، وكان عند زياد القندي سبعون ألف دينار » .

-
- (١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧٦ الرقم ٤٦٦ .
 (٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٥ الرقم ٣٣ .
 (٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٧٧ الرقم ٣ ، ورد في أصحاب الإمام الرضا عليه السلام ، ولم يرد
 في أصحاب الإمام الصادق والكاظم .
 (٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧٢ الرقم ٤٥٣ .
 (٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧١ الرقم ٤٥٠ .
 (٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٩٨ الرقم ٤٠ وص ٣٥٠ الرقم ٣ .
 (٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٩ الرقم ١٨٧ وفيه : مسلمة .
 (٨) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٦ الرقم ٨٨٦ و ٨٨٨ .

وفي إرشاد المفيد^(١) : أنه من خاصّة الكاظم عليه السلام وثقاته ، وأهل الورع والعلم والفقّه من شيعته ، وممن روى النصّ على الرضا عليه السلام . قلت : وقد روى الكشي^(٢) النصّ الذي رواه فيه ، وهو طويل . زيد بن موسى : كما في رجال الشيخ^(٣) . سعد بن أبي عمران الانصاري : [كما في رجال الشيخ^(٤)] ^(٥) ، وحكى ابن داود^(٦) الوقف في سعد بن عمران عن رجال الشيخ ، وليس فيه شيء من ذلك ، وكأنه توهم بهذا ، وكم في كتابه من وهم . سلمة بن حيّان : كما في رجال الشيخ^(٧) . سماعة بن مهران : ورد في أصحاب الصادق^(٨) والكاظم ، كما في رجال الشيخ ، وفي العدة^(٩) ما يدل على وقفه أيضاً .

(١) الإرشاد (الشيخ المفيد) : ص ٣٠٤ وفي نسخة ش : المفيد رحمه الله .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٧ الرقم ٨٨٧ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٩٥ الرقم ٣ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٢ الرقم ١٧ .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

(٦) رجال ابن داود : ص ٢٤٧ الرقم ٢٠٣ .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٠ الرقم ١ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢١٤ الرقم ١٩٦ وص ٣٥١ الرقم ٤ ، وفي المصدر ونسخة ش :

سماعة بن مهران الحضرمي .

(٩) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦٠ .

وفي النجاشي^(١) : ثقة ثقة ، مات في المدينة ، وله في الكوفة مسجد ، ولم يرمه بشيء^(٢) ، ثم حكى عن أحمد بن الحسين أنه وجد في بعض الكتب : أنه مات سنة خمس وأربعين ومائة في حياة الصادق عليه السلام ، وأن الصادق قال له : (إن رجعت - يعني إلى أهلك - لم ترجع إلينا) فأقام عنده ، فمات في تلك السنة .

قال : وليس أعلم كيف هذه الحكاية ؛ لأن سماعه روى عن الكاظم^(٣) عليه السلام ، وهذه الحكاية تتضمن أنه مات في حياة الصادق عليه السلام ، والله أعلم .

له كتاب يرويه كثيرون ، منهم عثمان بن عيسى .

وقد رجّح ناس نفي الوقف عنه ، لما اشتهر من أن النجاشي أضبط من الشيخ ، ولأن ابن الغضائري - على ما هو عليه من التسرع في أمر الناس والأخذ بالأوهام - لم يرمه ، ولأن الأصحاب رووا عنه أنه روى عن الصادق عليه السلام : (أن الاثني عشر) كما في الكافي^(٤) والعيون^(٥) والخصال^(٦) مضافاً

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٩٣ الرقم ٥١٧ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في المصدر : روي عن أبي الحسن عليه السلام .

(٤) أصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٥٣٤ ح ٢٠ .

(٥) عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج ١ ص ٥٦ ح ٢٣ .

(٦) الخصال (الصدوق) : ص ٤٧٨ ح ٤٥ ، والظاهر أن العبارة وردت عن السيد الأعرجي =

التي رواية الأجلء عنه ، كعبد^(١) الله بن المغيرة ، وابن مسكان ، والحسن بن محبوب ، وجميل بن دراج ، ويونس بن عبدالرحمن ، وأبي أيوب الخزاز ، وعلي بن رثاب^(٢) ، وعمار بن مروان ، وأبان ، وشاذان بن الخليل وغيرهم .
عبدالله بن جبلة بن حنان^(٣) بن الحر^(٤) : وأن الحر أدرك الجاهلية ، وأن بيت جبلة بيت^(٥) مشهور في الكوفة^(٦) ولم يرمه الشيخ في كتابيه^(٧) .
عبدالله بن عثمان الحناط : كما في رجال الشيخ^(٨) ، وفي الكشي^(٩) عن حمدويه ، عن الحسن بن موسى : أنه واقفي ، وأنه من أصحاب موسى بن جعفر عليه السلام ، وعلي بن موسى عليه السلام .

-
- = بالمعنى حيث أن المصادر الثلاثة تؤكد ما يلي : نحن اثنا عشر محدثاً ، وهذا المعنى ورد كذلك في المصدرين السابقين أصول الكافي وعيون أخبار الرضا .
- (١) ما اثبتناه من نسخة ش وهو الصحيح ، إذ الموجود في النسخة المعتمدة : لعبد .
(٢) ما اثبتناه من نسخة ش هو الصحيح ، إذ الموجود في النسخة المعتمدة : رائب .
(٣) في المصدر : حيان .
(٤) في المصدر : ابجر .
(٥) كلمة «بيت» لم ترد في نسخة ش .
(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢١٦ الرقم ٥٦٣ .
(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٦ الرقم ٣٣ ، الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٠٤ الرقم ٤٤٢ .
(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٧ الرقم ٤٧ .
(٩) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٤٩ .

عبدالله بن القاسم : المعروف بالبطل ، كما في رجال الشيخ (١) ، وفي النجاشي (٢) كذاب غال ، يروي عن الغلاة ، لا خير فيه ، لا يعتد بروايته ، له كتاب يرويه جماعة منهم عبدالله بن عبدالرحمن ، ورماء ابن الغضائري (٣) أيضاً بالضعف ، والغلوّ والتهافت .

عبدالله بن القصير : كما في رجال الشيخ (٤) ، وفي الخلاصة (٥) وصفه بالقصير بدون كُنية .

عبدالرحمن بن عثمان الحنّاط : كما في رجال ابن داود (٦) عن الكشي (٧) ، وليس في الكشي شيء .

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٧ الرقم ٥ وفيه : عبدالله بن القاسم الحضرمي : واقفي ، وليس فيه : المعروف بالبطل .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٢٦ الرقم ٥٩٤ ، وفيه : عبدالله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل .

(٣) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٨ نسخة خطية .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٧ الرقم ٤٨ .

(٥) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٣٦ الرقم ١٠ .

(٦) رجال ابن داود : ص ٢٥٦ الرقم ٣٠٣ ، وفي نسخة ش : الخياط .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٤٩ ، أما ما ذكره ابن داود من تغيير اسمه باسم عبد الرحمن مع الاتفاق في اسم أبيه ، فالظاهر أنه إقاً من سهو قلمه الشريف ، أو من التناسخ ، لأنه يقول بوقفه المستند إلى الكشي ، والكشي يضبطه بعبد الله بن عثمان ، لا بعبدالرحمن ، والله العالم .

عبدالكريم بن عمرو المعروف بكرام : ورد في أصحاب الإمام الصادق (١) عليه السلام ، كما في النجاشي (٢) والكشي (٣) ، ورجال الشيخ (٤) ، ففي الكشي [عن] (٥) حمدويه : سمعت أشياخي يقولون : إن كراماً هو عبدالكريم بن عمرو ، واقفي ، وفي النجاشي : ثقة ثقة ، عين ، له كتاب ، روى عنه عيسى ، وفي الفهرست (٦) : له كتاب ، روى عنه البنزطي ، وفي النجاشي (٧) : واقفي خبيث ، وعن ابن الغضائري (٨) : أن الواقفة تدعيه ، والغلاة تروي عنه .

عثمان بن عيسى الرواسي : ويسمى العامري ، ورد في أصحاب الإمام

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٣٤ الرقم ١٨١ وص ٣٥٤ الرقم ١٢ ، حيث ورد في نسخة ش :

«في أصحاب الإمام الصادق والكاظم» ، وهو الصحيح .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٥ الرقم ٦٤٥ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ضمن ١٠٤٩ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٤ الرقم ١٢ .

(٥) لم ترد في النسختين .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٠٩٩ الرقم ٤٦٩ .

(٧) وردت هذه العبارة في رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٤ الرقم ١٢ ، لا في رجال النجاشي ، ولم

ترد هذه العبارة في كتاب النجاشي ، إذ وثقه ، وإنما وردت في كتاب رجال الشيخ الطوسي

ص ٣٥٤ ، والظاهر أنها من اشتباه الناسخ ، فيدل أن يكتب : جج ، كتب : جش .

(٨) عنه منهج المقال للاسترآبادي ص ١٩٦ نسخة حجرية .

الكاظم والرضا عليهما السلام، كما في النجاشي (١) والفهرست (٢) ورجال الشيخ (٣)، بل في النجاشي: كان شيخ الواقفة ووجهها، وأحد الوكلاء المستبدين بمال موسى بن جعفر عليه السلام، وأما الكشي (٤) فإنه بعد أن ذكر أنه من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام، لم يزد أن حكى عن نصر بن الصباح أنه كان واقفياً، وأنه كان وكيل موسى بن جعفر عليه السلام، وفي يده مال، فسخط عليه الرضا عليه السلام، ثم تاب وبعث إليه بالمال .

قال : وكان شيخاً عمر ستين سنة، وكان يروي عن أبي حمزة الشمالي، ولا يتهمونه .

ثم حكى عن حمدويه، عن محمد بن عيسى: أن عثمان رأى في منامه أنه يموت في الحير (٥)، ويدفن فيه، فرفض الكوفة ومنزله فيها، وخرج إلى الحير وابناه معه، وقال: لا أبرح منه حتى يمضي الله مقاديره، وأقام فيه يعبد

(١) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣٠٠ الرقم ٨١٧.

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ١٢٠ الرقم ٥٣٤.

(٣) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٥٥ الرقم ٢٨ وص ٣٨٠ الرقم ٨.

(٤) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٨٦٠ الرقم ١١١٧.

(٥) الحير: الحاير: بعد الالف ياء مكسورة و راء، وهو في الأصل حوض يصب إليه مسيل الماء من الأمطار، سمي بذلك لأن الماء يتحير فيه، ويرجع من أقصاه إلى أدناه....والحائر قبر الحسين بن

علي رضي الله عنه . معجم البلدان (الحموي): ج ٢ ص ٢٠٨.

ربه عزوجل حتى مات ، ودفن فيه ، ورجع (١) ابنه إلى الكوفة .
ثم روى (٢) بطريق ضعيف عن أحمد بن محمد : أنه أحد القوم ، وأنه
كان (٣) بمصر ، وكان عنده مال كثير وست جوار ، وأن الرضا عليه السلام لما
طلب منه ذلك ، وأخبره بموت أبيه عليه السلام ، كتب في الجواب : إن لم يكن
أبوك مات فليس لك من ذلك شيء ، وإن كان مات فلم يأمرني بدفع شيء إليك ،
وقد أعتقت .

وكيف كان فقد عدّه الشيخ في العدة (٤) فيمن عملت الطائفة بأخباره ،
وحكى الكشي (٥) عن بعضهم أنه عدّه في أصحاب الإجماع مكان فضالة بن
أيوب ، له كتاب ، روى عنه ابن أبي الخطاب الزيات ، وأحمد بن محمد بن
عيسى ، وربما روى عنه صفوان وابن أبي عمير .

علي بن حمزة البطائني : ورد في أصحاب الصادق (٦) والكاظم ، كان قائد
أبي بصير يحيى بن أبي القاسم ، ثم وقف ، وكان من عمّد الواقفة ، صنّف

(١) في المصدر : وصرف ابنه .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٦٠ الرقم ١١٢٠ ، وكذلك عيون أخبار الرضا (الصدوق) :
ج ١ ص ١١٣ .

(٣) في النسختين وردت كلمة : «يكون» بعد كان .

(٤) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣١ الرقم ١٠٥٠ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٤٢ ، الرقم ٣١٢ وص ٣٥٣ الرقم ١٠ وفيه : أبي حمزة .

كتباً ، وله أصل ، روى عنه صفوان وابن أبي عمير والبيزنطي ، وتمام الكلام في الفائدة الثامنة في الكلام على من لا يروي إلا عن ثقة ، كهؤلاء الثلاثة رضي الله عنهم .

علي بن جعفر بن العباس الخزاعي المروزي : ورد في أصحاب الإمام العسكري ، كما في رجال الشيخ (١) والكشي (٢) .

علي بن الحسن الجرمي الكوفي : المعروف بالطاطري ؛ لبيعه الشياب الطاطرية ، كما في النجاشي (٣) ، والفهرست (٤) ، ورجال الشيخ (٥) .

بل في النجاشي : أنه من وجوه الواقفة وشيوخهم (٦) ، قال : وهو أستاذ الحسن بن محمد بن سماعة ، ومنه تعلم المذهب ، وإن لم يرو عنه شيئاً .

وفي الفهرست (٧) : شديد العناد في مذهبه ، صعب العصية على من خالفه من الإمامية ، وله كتب كثيرة في نصرة مذهبه ، لكن مع ذلك وثقه

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٣٢ الرقم ١ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٧٣ الرقم ١١٥١ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٤ الرقم ٦٦٧ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٢ الرقم ٣٨٠ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٧ الرقم ٤٦ .

(٦) في نسخة ش : وسيوفهم .

(٧) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٢ الرقم ٣٨٠ .

النجاشي ، فقال : كان فقيهاً ثقة في حديثه ، وكذا العلامة ^(١) ، وفي
 الفهرست ^(٢) بعد ما مرّ ، وله كتب في الفقه ، رواها عن الرجال الموثوق بهم
 ويروايتهم ؛ من أصحاب الصادق عليه السلام ، فلأجل ذلك ذكرناها .
 وقيل : إنها أكثر من ثلاثين كتاباً ، ثم ذكر : أن علي بن فضال وأبا الملك
 أحمد بن عمر ^(٣) رواها عنه ، وربما قال الشيخ علي الجرمي عنهما ، عن ابن
 مسكان ، وقع ذلك منه في التهذيب غير مرّة ، ويريد بضمير التثنية محمد ابن
 أبي حمزة ، ودرست بن أبي منصور ؛ لتصريحه بذلك في غير موضع ^(٤) ، وقد
 ذكر الشيخ ^(٥) الطاطريين فيمن عملت الطائفة بأخبارهم .
 علي بن الخطاب : كما في الكشي ^(٦) ، ورجال الشيخ ^(٧) ، وفي رجال ابن
 داود ^(٨) : ثم استبصر .

قلت : روى الكشي عن حمدويه ، قال : حدثنا الحسن بن موسى ، قال :

(١) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٣٢ الرقم ٤ وفيه : علي بن الحسين الطاطري الحرمي .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٢ الرقم ٣٨٠ .

(٣) في نسخة ش : عمرو .

(٤) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي) : ج ٥ ص ٣٠٨ ح ١٠٥٣ وص ٣٣٧ ح ١١٦٣ وص ٣٤٢ ح
 ١٨٦ وص ٣٧٤ ح ١٢٠٣ .

(٥) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٩ الرقم ٨٩٥ .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٦ الرقم ٤٤ .

(٨) رجال ابن داود : ص ٢٦١ الرقم ٣٤٣ .

حدّثنا علي بن خطّاب ، وكان واقفاً (١) ، قال : كنت في الموقف يوم عرفة فجاء أبو الحسن الرضا عليه السلام ومعه بعض بني عمّه ، فوقف أمامي وكنت محمواً شديد الحمى ، وقد أصابني عطش شديد (٢) ، فقال الرضا عليه السلام لغلام له شيئاً لم أعرفه ، فنزل الغلام فجاء بماء في مشربة ، فناوله فشرب وصبت الفضلة على رأسه عليه السلام من الحرّ ، ثم قال : إملأ ، فملاً المشربة ، ثم قال : اذهب فاسقِ ذلك الشيخ ، قال : فجاءني بالماء ، فقال لي : أنت مَوْعُوك ؟ قلت : نعم ، قال : اشرب ، قال (٣) : فشربت (٤) ، فذهبت - والله - الحمى .

فقال (٥) يزيد بن إسحاق : ويحك يا علي ، فما تريد بعد هذا ؟ ما تنتظر؟ ثم حكى حديث إبراهيم بن شعيب السابق .
ثم قال الحسن : وأجدّهما ماتا على شكّهما ؛ يعني علي بن الخطاب ، وإبراهيم بن شعيب .

علي بن سعيد المكاربي : كما في رجال الشيخ (٦) .

(١) في المصدر : واقفياً .

(٢) في المصدر : قال .

(٣) لم ترد في نسخة ش والمصدر .

(٤) في المصدر : لي .

(٥) في المصدر : قال .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٦ الرقم ٤٥ .

علي بن عمر الأعرج ، أبو الحسن الكوفي : كما في النجاشي ^(١) ، قال :
 كان واقفاً ضعيفاً في الحديث ، صحب زكريا المؤمن ، له كتاب الغيبة ، روى
 عنه عبيدالله بن أحمد ، وفي الفهرست ^(٢) : له كتاب ، روى عن ابن نهيك .
 علي بن محمد بن علي بن عمر بن رباح ^(٣) : أبو الحسن السواق ، ويقال له
 القلاء ، وقيل في كنيته : أبو القاسم ، وكان ثقة في الحديث ، واقفاً في المذهب ،
 صحيح الرواية ثبتاً ، معتمداً على ما يرويه ، وله كتب ، روى عنه عبيدالله بن
 أحمد الأتباري كما في النجاشي ^(٤) وربما يقال له : علي بن محمد بن
 رباح ^(٥) ، ولعل أبا القاسم [هو] ^(٦) علي بن رباح ^(٧) النحوي ، الذي ذكره في
 الفهرست ^(٨) ورجال الشيخ ^(٩) ، وذكر : أن علي بن همام روى عنه ،
 وقال : إنه ^(١٠) هو هذا بعينه .

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٦ الرقم ٦٧٠ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٥ الرقم ٣٩٧ .

(٣) في نسخة ش والمصدر : رباح .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٩ الرقم ٦٧٩ .

(٥) في نسخة ش : رباح ، وكذلك المصدر .

(٦) لم ترد في النسختين .

(٧) في نسخة ش : رباح ، وكذلك المصدر .

(٨) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٦ الرقم ٤٠٤ ، والظاهر انه متحد مع ما بعده .

(٩) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٨٦ الرقم ٥٩ ، وفيه : ابن رباح .

(١٠) وردت كلمة «لم» بكلمة «انه» ، وربما تكون زائدة فيستقيم المعنى وقد حذفناها ، ولكن =

وقد ذكر النجاشي (١) : أن (٢) عمر بن رباح (٣) هذا روى عن الصادق عليه السلام ، وأنه يقال له في الحديث : عمر بن رباح القلاء .
 عمر بن رباح : هذا القلاء المتقدم ذكره ، كما في النجاشي ، والفهرست والخلاصة (٤) ، وفي الكشي (٥) : إنه كان مستقيماً ، ثم صار بترياً .
 عيسى بن عيسى الكلبي : كوفي واقفي ، ورد في أصحاب الإمام الرضا كما في رجال الشيخ (٦) .
 غالب بن عثمان (٧) : كما في رجال الشيخ (٨) ، فأما غالب المنقري الذي يروي عن الصادق عليه السلام ، فقال النجاشي (٩) : إنه ثقة ، له كتاب يرويه

= إذا كان مراده «الم» أي من لم يرد عنهم عليهم السلام ، فالشيخ في هذا الباب لم يتعرض الى هذه العبارة ، والظاهر انها زائدة .

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٩ الرقم ٦٧٩ وفيه : ابن رباح ، والظاهر انه متحد مع ما قبله .

(٢) في نسخة ش : انه .

(٣) في نسخة ش : رباح .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٤١ الرقم ٧ وفيه : عمر بن رباح .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٥ الرقم ٤٣٠ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٢ ، الرقم ٣٨ .

(٧) في نسخة ش : ورد في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٦٩ الرقم ٤ وص ٣٥٧ الرقم ١ .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٥٠ الرقم ٨٣٥ .

جماعة ، ولم يره ، واستظهر في النقد^(١) أنهما واحد ، وحكى ذلك عن الخلاصة^(٢) ، وعلى هذا فيكون موثقاً .

الفضل بن يونس الكاتب : ورد في أصحاب الكاظم ، كما في رجال الشيخ^(٣) ، وذكر أنه كوفي تحوّل إلى بغداد ، والظاهر أنه كاتب الرشيد ، لكن في النجاشي^(٤) الفضل بن يونس الكاتب البغدادي : ثقة له كتاب ، روى عنه الحسن بن محبوب ، وفي الكشي^(٥) : وجدته بخط محمد بن الحسن بن بندار القمي في كتابه : حدثني علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن سالم ، قال : لما حُمل سيدي موسى بن جعفر عليه السلام إلى هارون لعنه الله^(٦) ، جاء إليه هشام بن إبراهيم العبّاسي ، فقال له : ياسيدي قد كتب عليّ صكّ إلى الفضل ابن يونس ، فسله^(٧) أن يروج أمري ، قال : فركب إليه أبو الحسن عليه السلام ، فدخل عليه^(٨) حاجبه ، وقال^(٩) : ياسيدي أبو الحسن موسى عليه السلام

(١) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٢٦٣ الرقم ٥ .

(٢) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٤٦ الرقم ٢ وفيه : المقرئ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٧ الرقم ٢ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ج ١ ص ٣٠٩ الرقم ٨٤٤ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩٠ الرقم ٩٥٦ .

(٦) لم ترد في نسخة ش .

(٧) في النسختين : فنسأله .

(٨) في المصدر : إليه .

(٩) في المصدر : فقال .

بالباب ، فقال : إن كنت صادقاً فأنت حرّ ، ولك كذا وكذا ، فخرج الفضل بن يونس حافياً يعدو حتى خرج إليه ، فوقع على قدميه يقبلهما ، ثم سأله أن (١) ، يدخل ، فدخل فقال له : اقض حاجة هشام بن إبراهيم ، [فقضاها] ثم قال : ياسيدي قد حضر الغداء فتكرمني أن تتغذى عندي : فقال : هات ، فجاء بالمائدة ... الحديث .

وكيف كان ، فبين إطلاق النجاشي التوثيق ورمي الشيخ إياه بالوقف تعارض ؛ لما عرفت من طريقته .

القاسم بن محمد الجوهري : ورد في أصحاب الكاظم ، كما في رجال (٢) الشيخ والكشي ، غير أن الشيخ في رجاله عدّه في أصحاب الصادق والكاظم . وقال الكشي (٣) : إنه لم يلق أباً عبدالله عليه السلام ، له (٤) كتاب ، روى عنه الحسين بن سعيد ، وروى هو عن ابن أبي حمزة البطائني .

وعدّ ابن داود (٥) في الواقفة كلثوم بن سليم عن الكشي ، وليس ذلك في الكشي ، اللهم إلا أن يكون ذكره في ترجمة غيره استطراداً ، كما يتفق له كثيراً .

(١) أثبتناها من المصدر ، وفي النسخة المعتمدة : فقضيتها ، وفي نسخة ش : فقضياها .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٧٦ الرقم ٤٩ وص ٣٥٨ الرقم ١ وص ٤٩٠ الرقم ٥ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٤٨ الرقم ٨٥٣ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٩٠ الرقم ٥ وص ٢٧٦ الرقم ٤٩ .

(٥) رجال ابن داود : ص ٢٦٨ الرقم ٤١٥ .

نعم ، ذكر النجاشي^(١) كلثوم بنت سليم ، وذكر أنها روت عن الرضا عليه السلام كتاباً ، رواه عنها محمد بن إسماعيل بن بزيع ، ورواه هو عن علي بن أحمد ، عن محمد بن الحسن ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن ابن بزيع عنها .

محمد بن عبدالله الجلاب البصري : ورد في أصحاب الكاظم ، كما في رجال الشيخ^(٢) .

محمد بن عبيد بن صاعد الكوفي : يكنى أبا عبدالله ، له كتاب ، روى عنه الحسين بن أحمد بن إلياس ، كما في النجاشي^(٣) .

محمد بن عبدالله بن غالب : أبو عبدالله الأتصاري البزاز : ثقة في الرواية ، على مذهب الواقفة ، له كتاب النوادر ، روى عنه حميد ، كما في النجاشي^(٤) .

محمد بن عمرو : ورد في أصحاب الكاظم ، كما في رجال الشيخ^(٥) ، وليس هذا محمد بن عمرو بن سعيد الزيآت المدائني ، الثقة العين ، الذي روى عن الرضا عليه السلام نسخة ، وروى عنه علي بن السندي ، كما في

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣١٩ الرقم ٨٧٤ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦١ الرقم ٤٣ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٣ الرقم ٩٢٤ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٠ الرقم ٩١٣ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٢ الرقم ٤٦ ، وفي النسخة التي بأيدينا : محمد بن عمرو .

النجاشي (١) ، وإن عدّه الشيخ (٢) فيمن لم يرو ، ولا ابن عمرو الحضرمي ، ولا الراشدي ، فإنهما من أصحاب الصادق عليه السلام ، وإنما ذكر الشيخ (٣) في رجال الكاظم عليه السلام محمد بن عمير ، قال : إنه واقفي ، كما حكينا عنه . منصور بن يونس بن بزرج : ورد في أصحاب الإمام الصادق والكاظم ، كما في رجال الشيخ (٤) والكشي ، له كتاب (٥) ، روى عنه عبيس (٦) ، وابن بزيع ، وابن أبي عمير ، وفي الكشي (٧) عن حمدويه ، عن موسى بن الحسن (٨) بسنده ، عن منصور ، قال : قال لي أبو الحسن عليه السلام - وقد دخلت عليه يوماً - : يا منصور أما علمت ما أحدثت في يومي؟ (٩) قال : قلت : لا ، قال : (١٠) صيرتُ علياً ابني وصتي ، والخلف من بعدي ، فادخل عليه فهتته بذلك ،

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦٩ الرقم ١٠٠١ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٥١٠ الرقم ١٠٥ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٢ الرقم ٤٦ وفيه : محمد بن عمر ، لا عمير .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣١٣ الرقم ٥٣٤ وص ٣٦٠ الرقم ٢١ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٤ الرقم ٧١٩ ، والظاهر اشتبه الناسخ فوضع الكشي بدلاً عن الفهرست .

(٦) في المصدر : ابن عيسى .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٨ الرقم ٨٩٣ .

(٨) في المصدر : الحسن بن موسى .

(٩) في المصدر : هذا .

(١٠) في المصدر : قد .

وأعلمه أنني أمرتك بهذا، قال : فدخلت عليه ، فهنتته بذلك ، وأعلمته بأن أباه أمرني بذلك .

قال الحسن بن موسى : ثم جحد منصور هذا بعد ذلك ؛ لأموال كانت في يده ، غير أن النجاشي ^(١) وثقه على الإطلاق ، فقال : كوفي ثقة ، ورد في أصحاب الإمام الصادق والكاظم، له كتاب ، ولم يرمه ، وكذلك الشيخ في الفهرست ^(٢) ذكره ولم يرمه .

موسى بن بكر الواسطي : ورد ^(٣) في أصحاب الإمام الصادق والكاظم ، كما في رجال الشيخ ، له كتاب ، روى عنه الثقات ، كصفوان ، وابن أبي عمير ، ولم يرمه النجاشي ^(٤) ، ولا الكشي ^(٥) ، ولا الشيخ في الفهرست ^(٦) .

موسى بن حماد المذارع الطيالسي : ذكره ابن أبي الخطاب الزيات في الواقعة ، كما في النجاشي ^(٧) .

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٣ الرقم ١١٠٠ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٤ الرقم ٧١٩ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٠٧ الرقم ٤٤١ وص ٣٥٩ الرقم ٩ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠٧ الرقم ١٠٨١ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٣٧ الرقم ٨٢٥ .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٢ الرقم ٧٠٥ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٠ الرقم ١٠٩٢ .

يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام (١) : كما في رجال الشيخ (٢) ، وهذا غير يحيى بن زيد ، فإن ذلك عمّ هذا ، وقد استشهد في أيام الصادق عليه السلام [فأين] (٣) هو من الوقف بعد الكاظم ؟! وعذ العلامة (٤) وابن داود (٥) في الواقعة أبا بصير يحيى بن القاسم ، فقال العلامة في الخلاصة (٦) : يحيى بن القاسم الحذاء ، من أصحاب الكاظم عليه السلام ، وكان يكنى أبا بصير وقيل : أنه أبو محمد .
 اختلف قول علمائنا [فيه] (٧) : فالشيخ الطوسي (٨) رحمه الله قال : إنه واقفي ، وروى الكشي (٩) ما يتضمن ذلك ، وحكى عنه أنه قال : أبو بصير هذا يحيى بن القاسم يكنى أبا محمد ، قال محمد بن مسعود : سألت علي بن الحسن ابن فضال عن أبي بصير هذا ، هل كان متهماً بالغلوة ؟ فقال : أما الغلوة فلا ، ولكن

(١) في نسخة ش : ورد في أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٤ الرقم ١٤ .

(٣) أثبتناه من نسخة ش ، وهو الصحيح حسب سياق العبارة ، وفي النسخة المعتمدة : ورد أن .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٦٤ الرقم ٣ .

(٥) رجال ابن داود : ص ٢٨٤ الرقم ٥٥٢ .

(٦) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٦٤ الرقم ٣ .

(٧) لم ترد في النسختين ، واثبتناها من المصدر .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٤ الرقم ١٦ .

(٩) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٢ الرقم ٩٠١ .

كان مخلطاً^(١)، ثم حكى عن النجاشي^(٢) أنه قال: أبو بصير الأسدي، وقيل: أبو محمد، ثقة وجيه، وقال ابن داود: يحيى بن القاسم أبو بصير الأسدي، وقيل: أبو محمد الحذاء، واقفي، وأسند ذلك إلى الكشي^(٣)، ثم حكى عن النجاشي^(٤) قوله^(٥) فيه: ثقة وجيه، وعن ابن الغضائري^(٦): أنه كان مخلطاً. قلت: ليس في كلام الشيخ^(٧) ما يدل على وقفه، وإنما رمي بالوقف. يحيى بن القاسم الحذاء: وليس هو أبا بصير، وذلك أنه لم يزد في الفهرست أن قال: يحيى بن القاسم يكنى أبا بصير، له كتاب مناسك الحج، رواه علي بن أبي حمزة والحسين بن أبي العلاء عنه، وأما الرجال فقال في رجال الباقر^(٨) عليه السلام: يحيى بن أبي القاسم يكنى أبا بصير، مكفوف، واسم أبي القاسم إسحاق، ثم ذكر يحيى بن القاسم الحذاء، ثم يحيى بن السابق،

(١) في المصدر: مختلطاً.

(٢) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٤٤١ الرقم ١١٨٧.

(٣) رجال الكشي (الكشي): ج ١ ص ٤٠٤ الرقم ٢٩٦.

(٤) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٤٤١ الرقم ١١٨٧.

(٥) في نسخة ش: قول.

(٦) لم نثر عليه، ولكن عبارة التخليط هي المنقولة عن محمد بن مسعود في رجال الكشي المتقدمة.

(٧) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٦٤ الرقم ١٨ وص ٣٣٣ الرقم ٩ وفي الرقم الثاني لم يذكر وقفه أما الأول فقال عنه يحيى بن القاسم الحذاء واقفي.

(٨) رجال الشيخ الطوسي: ص ١٤٠ الرقم ٢.

ثم يحيى بن أبي العلاء ، وفي رجال الصادق^(١) عليه السلام : يحيى بن القاسم أبو محمد ، يعرف بأبي بصير الأسدي ، مولاهم كوفي تابعي ، مات سنة خمسين ومائة بعد أبي عبدالله عليه السلام ، ولم يذكر الحذاء ، وفي رجال الكاظم^(٢) عليه السلام مانصه : يحيى بن القاسم الحذاء ، واقفي ، يوسف بن يعقوب واقفي ، يحيى بن أبي القاسم يكنى أبا بصير .

هذا مجموع كلامه ، وقضيته أن هناك اثنين يحيى بن أبي القاسم الأسدي ، وهو أبو بصير ، ويحيى بن القاسم الحذاء ، وهو ازدي علي ما سيحيى عن الكشي^(٣) ، وهذا هو الذي رماه بالوقف في رجال الكاظم^(٤) عليه السلام ، وكيف يتوهم علي الشيخ رحمه الله نسبة الوقف إلى أبي بصير ، وهو الذي ذكر أن أبا بصير مات سنة خمسين ومائة ، كما ذكر النجاشي^(٥) ومعلوم أن الكاظم عليه السلام ، إنما قبض سنة احدى وثمانين ومائة ، أو ثلاث وثمانين ، فكان موت أبي بصير قبل وفاة الكاظم عليه السلام بما يزيد على ثلاثين ، وأين ذلك من الوقف عليه بعد الموت !؟

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٣ الرقم ٩ ورد انه يكنى بأبي نصير .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٤ الرقم ١٨ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٢ الرقم ٩٠١ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٤ الرقم ١٦ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤١ الرقم ١١٨٧ .

وأما الكشي^(١) فليس في كلامه ما يدل على نسبة الوقف إلى أبي بصير ، وذلك أنه قال في [العنوان]^(٢) أولاً هكذا : «في يحيى بن أبي القاسم أبي بصير ، ويحيى بن^(٣) القاسم الحذاء» ، وهو ظاهر ، بل صريح في كونهما اثنين ، ثم أفاض في ذكر ما جاء فيهما من الأخبار ، فقال : حمدويه ، ذكره عن بعض أشياخه يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي ، واقفي ، ثم قال : وجدت في بعض روايات الواقفة علي بن^(٤) إسماعيل بن يزيد ، قال : شهدنا محمد بن عمران البارقي في منزل علي بن أبي حمزة البطائني ، وعنده أبو بصير .

قال محمد بن عمران : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : منا ثمانية محدثون تاسعهم^(٥) القائم عليه السلام ، فقام أبو بصير بن أبي القاسم ، فقبل رأسه ، وقال : سمعت عن^(٦) أبي جعفر عليه السلام منذ أربعين سنة ، فقال له أبو بصير سمعته عن^(٧) أبي جعفر عليه السلام ، واني كنت خماسياً سمعاً^(٨)

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٢ الرقم ٩٠١ .

(٢) اثبتناه من نسخة ش .

(٣) في نسخة ش : «أبي» ، وهي لم ترد في المصدر .

(٤) لم ترد في المصدر : «ابن» .

(٥) في المصدر : سابعهم .

(٦) في المصدر وفي نسخة ش : «من» ، والرواية عن الكشي : ج ٢ ص ٧٧٢ الرقم ٩٠١ .

(٧) في المصدر ونسخة ش : من .

(٨) في المصدر : رجاء

بهذا ، قال اسكت ياصبي فيزدادوا^(١) ايماناً مع ايمانهم .

وقوله ثانياً : «فقال له أبو بصير : سمعته ... الى آخره ، كان هذا القول [من]^(٢) أبي بصير في ذلك المجلس تصديقاً لمحمد بن عمران الذي يحكي عنه .

ثم قال الكشي : يعني القائم ولم يقل : ابني هذا ، وكان غرضه بهذه الكلمة الرد على الواقعة ؛ حيث ينزلون هذا الخبر على أن المراد بالتسعة النبي صلى الله عليه وآله الى الكاظم ، يقول : إنه عليه السلام قال : تاسعهم القائم ، ولم يقل : تاسعهم ابني هذا ؛ أعني الكاظم عليه السلام ؛ ليصلح لهم متعلقاً ، ثم قال^(٣) :

حدّثني علي بن محمد بن قتيبة قال : حدّثني الفضل بن شاذان ، قال : حدّثنا محمد بن الحسن الواسطي ، ومحمد بن يونس ، قالوا : حدّثنا الحسن بن قياما الصيرفي ، قال : حججت في سنة ثلاث وتسعين ومائة ، وسألت أبا الحسن الرضا عليه السلام ، فقلت : جعلت فداك ما فعل أبوك ؟ فقال^(٤) : مضى كما مضى آباؤه عليهم السلام ، قلت^(٥) : كيف أصنع بحديث حدّثني به

(١) في المصدر : ليزدادوا .

(٢) اثبتاه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : هن .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٣ الرقم ٩٠٢ .

(٤) في المصدر : قال .

(٥) في نسخة ش : فقلت .

يعقوب بن شعيب ، عن أبي بصير: أنّ أبا عبدالله عليه السلام قال : إن جاءكم من يُخبركم أنّ ابني هذا مات ، وكفن (١) وقبر ، ونفضوا أيديهم من تراب قبره ، فلا تصدّقوا به ؟ فقال : كذب أبو بصير ، ليس هكذا حدثه ، إنّما قال : إن جاءكم عن صاحب هذا الأمر .

ثمّ قال (٢) : حدثني أحمد بن محمد بن يعقوب البيهقي ، قال حدثنا عبدالله بن حمدويه البيهقي ، قال : حدثني محمد بن عيسى بن عبید ، عن إسماعيل بن عباد القصري (٣) ، عن علي بن محمد بن القاسم الحذاء الكوفي ، قال : (خرجت من المدينة ، فلما جُزت حيطانها مقبلاً على (٤) العراق ، إذا أنا برجل على بغل له (٥) أشهب يعترض الطريق ، فقلت لبعض من كان معي : من هذا ؟ فقال لي : هذا ابن الرضا عليه السلام ، قال : فقصدت قصده ، فلما رأيته أريدته وقف لي ، فانتهيت إليه لأسلم عليه ، فمدّ يده إليّ ، فسلمتُ عليه وقبّلتها . فقال : من أنت ؟ قلت : بعض مواليك جعلت فداك ، أنا محمد بن علي بن القاسم الحذاء ، فقال لي : أما إنّ عمّك كان ملتويّاً على الرضا عليه السلام ، قال : قلت : جعلت فداك رجع عن ذلك ، فقال : إن كان رجع فلا بأس) .

(١) في المصدر : ولين .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٣ الرقم ٩٠٣ .

(٣) في المصدر : البصري .

(٤) في المصدر : نحو .

(٥) لم ترد في المصدر .

ثم قال الكشي : واسم عمه يحيى بن القاسم الحذاء ، ثم قال : وأبو بصير هذا يحيى بن أبي^(١) القاسم ، يكنى أبا محمد ، غير أن الثابت في النسخة : «ابن^(٢) القاسم» ، وكأن لفظ «أبي» سقط من قلم الناسخ ؛ لثبوته في العنوان وغيره .

ثم قال محمد بن مسعود : سألت علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير هذا ، هل كان متهماً بالقلوب ؟ فقال : أما القلوب فلا ، ولكن كان مخلطاً ، هذا كلامه ، غير أن بعض ما حكيناه عن الكشي ، يحتمل أن يكون من كلام الشيخ الذي انتخب كتاب الكشي .

وكيف كان ، فهذا هو الثابت في النسخ التي يتناول منها الناس العلامة وابن داود وغيرهما ، فليت شعري من أي كلام أخذنا^(٣) حديث الوقف ، وكأتهما بنيا ذلك على أن المذكور في العنوان رجل واحد ، وهو كما ترى ، فقد بان أن أبا بصير يحيى بن أبي القاسم الأسدي ، ليس من الوقف في شيء ، وأن نسبة الوقف مبنية على الخطأ في فهم كلام الكشي ، وعدم تدبر كلام الشيخ ، إنما الواقف يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي ، بل هذا ابن أخيه ، علي بن محمد يزعم^(٤) أنه رجع ، كما سمعت ، وما رواه الواقفة عليه فلمعله انتحال منهم ، هذا

(١) لم ترد في المصدر .

(٢) في نسخة ش : أبي .

(٣) في نسخة ش : أخذ .

(٤) في النسخة المعتمدة : بزعمه .

مع ما جاء في أبي بصير، فروى الكشي^(١) في ترجمة أبي بصير الأسدي، عن حمدويه، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن شعيب العقرقوفي، قال: (قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ربما احتجنا أن نسأل عن الشيء فمن نسأل؟ قال^(٢)): قال: عليك بالأسدي، يعني أبا بصير).

وعن^(٣) محمد بن مسعود، عن أحمد عن^(٤) ابن منصور، عن أحمد بن الفضل بن^(٥) عبدالله بن محمد الأسدي، عن ابن أبي عمير، عن شعيب العقرقوفي، عن أبي بصير، قال: (دخلت على أبي عبدالله عليه السلام، فقال لي: حضرت علياء عند موته؟ قال: قلت: نعم، وأخبرني أنك ضمنت له الجنة، وسألني أن أذكرك ذلك، قال: صدق، قال: فبكيت، ثم قلت: جعلت فداك فمالي ألسنتُ كبير السن الضعيف الضرير البصير المنقطع إليكم؟! فاضمنها لي، قال: قد فعلت، قال: قلت: اضمنها علي آبائك، وسميتهم واحداً واحداً، قال: قد فعلت، قال^(٦)): قلت: فاضمنها لي على رسول الله صلى الله

(١) رجال الكشي (الكشي): ج ١ ص ٤٠٠ الرقم ٢٨٩.

(٢) لم ترد في المصدر.

(٣) رجال الكشي (الكشي): ج ١ ص ٤٠٠ الرقم ٢٨٩.

(٤) لم ترد في المصدر.

(٥) في المصدر: و.

(٦) لم ترد في المصدر.

عليه وآله ، قال : قد فعلت ، قال : قلت : فاضمنها لي على الله تعالى (١) ، فأطرق ، ثم قال : قد فعلت .

وروى الكشي (٢) ايضاً ، عن محمد بن مسعود ، عن علي بن محمد القمي ، عن محمد بن أحمد ، عن أحمد بن الحسن ، عن علي بن الحكم ، عن مثنى الحنّاط ، عن أبي بصير ، قال : (دخلت على أبي جعفر عليه السلام ، قلت : تقدرون أن تحيوا الموتى ، وتبرؤوا الأكمه والأبرص ؟ فقال (٣) : بإذن الله ، ثم قال لي (٤) : أدن مني ، فمسح على وجهي وعلى عيني ، فأبصرت السماء والأرض ، والبيوت ، فقال لي : تحب (٥) أن تكون كذا ولك ما للناس ، وعليك ما عليهم يوم القيامة ، أو (٦) تعود كما كنت ولك الجنة الخالص ؟ قلت : أعود كما كنت ، فمسح على عيني فعدت .

وما ذكر الأثرون من إجماع الطائفة على تصديق الطائفة له ، والإتيان له ، وأنه من (٧) أفقه الأولين ، ورواية ابن أبي عمير عنه بدليل أنه كثيراً ما

(١) في المصدر : قال .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٤٠٨ الرقم ٢٩٨ .

(٣) في المصدر : لي .

(٤) لم ترد في المصدر .

(٥) في المصدر : أتحب .

(٦) في المصدر : أم .

(٧) لم ترد في نسخة ش .

يروى عنه ، هو علي بن أبي حمزة قائد يحيى ، وأبو بصير وإن كان مشتركاً بين يحيى بن أبي القاسم وغيره ، إلا أن المعروف بهذه الكنية إنما هو يحيى ، وهو الذي كثرت الرواية عنه ، وصحب الصادقين ، وبقي إلى أوائل أيام (١) موسى عليه السلام ، والذي ينسب على هذا قول محمد بن مسعود ، سألت علي بن الحسن عن أبي بصير ، ما اسمه ؟ فقال : يحيى بن أبي القاسم ، فإنه ظاهر في أن المنساق من هذه الكنية عند الإطلاق إنما هو يحيى ، وإلا لقال : هم ثلاثة ، فعن أيهم تسأل ؟ والذي يدل على ما رواه الكشي أخيراً - أعني رواية مثنى الحنّاط - كان ليحيى دون غيره ، ما حكى العلامة (٢) في الخلاصة عن علي بن أحمد العقيقي : من أن يحيى بن أبي القاسم الأسدي رأى الدنيا مرتين ، مسح أبو عبدالله عليه السلام على عينيه ، وقال : انظر ماترى ؟ قال : أرى كوة في البيت ، وقد أرائها أبوك من قبلك .

وبعض متأخري المتأخرين من أهل الرجال ، نفى هذا كله عن يحيى ، وزعم أن الروايتين الأوليين إنما جاءتا في عبدالله ، والثالثة في ليث المرادي ، وأن الأسدي ليس إلا عبدالله ، مع أن الكشي ، والنجاشي ، والشيخ ، وابن الغضائري ، والعلامة ، وابن داود ، والعقيقي ، ومن تأخر عنهم من المحققين ، نسبوا يحيى بهذه النسبة ، وأعظم من هذا زعم أن هذا الخطأ وقع من الشيخ في

(١) في النسختين : أيام أوائل .

(٢) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٦٤ الرقم ٣ .

انتخاب كتاب الكشي وفي رجاله ؛ لتسرعه وعجلته ، ولذلك كثر منه العثار في سائر تصانيفه ، وأن النجاشي ، وابن الغضائري ، والعلامة ، والعقيقي (١) ، تبعوه في ذلك ، وهذا تحامل منه على الأصحاب ، ولا سيما الشيخ ، ومتى كان النجاشي وابن الغضائري وغيرهم يتناولان من الشيخ ؟

والعنوان الذي ضربه الكشي للستة الأوائل (٢) هذه صورته : «تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر عليه السلام ، وأبي عبدالله عليه السلام» ، وهو - كما ترى - لا يمنع من أن يذكر فيه من كان من أصحابهما ، وإن بقي بعدهما ، خصوصاً إذا قلّ بقاءه وصحبه لمن بعدهما كيحيى (٣) في صحبة أبي الحسن ، فإنها كانت نحواً من ستين ، ثم ما يصنع بالعنوان الثاني (٤) ؟! وقد ضرب (٥) لأصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، وكثير منهم بقي بعده ، وصحب أبا الحسن موسى عليه السلام ، وروى عنه ، بل بقي حماد بن عيسى إلى أيام الجواد عليه السلام ، وكذلك العنوان الثالث (٦) الذي ضرب لأصحاب أبي إبراهيم عليه

(١) في نسخة ش : وغيرهم .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٧ الرقم ٤٣١ .

(٣) في النسختين : ليحيى .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ وهو عنوان تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام .

(٥) في نسخة ش : ضربه .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠ وهو عنوان تسمية الفقهاء من أصحاب

السلام ، وأبي الحسن الرضا عليه السلام ، وأين مقام عبدالله من إجماع العصابة عليه ، والانقياد له ، والثقة به ؟!

ومتى عُدَّ في العلماء ؛ ليحسب في عداد أئمة الأوكرين ؟! لو كان هناك لذكره الأئمة في فهارسهم ، وقد وجدنا فهرس النجاشي خالياً منه ، وكذلك فهرس الشيخ .

نعم ذكر له الكشي عنواناً ، فقال في أبي بصير : عبدالله بن محمد الأسدي ، ثم روى عن الصادق عليه السلام ، ليس فيها ما يدل على أنها فيه ؛ إذ ليس فيها إلا الكنية بأبي بصير ، وهي مشتركة بين الثلاثة ، وبأبي محمد ، وهي مشتركة بينه وبين ليث المرادي ، بل ليس في كلام الكشي أنها كنية له ، مع احتمال كونها كنية^(١) بشر الدهان ، كما قيل ، وذكره الشيخ^(٢) في رجاله في أصحاب الباقر عليه السلام ، ولم يذكره في أصحاب الصادق عليه السلام ، كيف صح له أن يحسبه في عداد أصحابهما ، ولم يبق في أبي بصير هذا سوى قول علي بن أبي حمزة أنه كان مخلطاً ؟!

وما رواه في كشف الغمة^(٣) ، عن إسحاق بن عمار ، قال : أقبل أبو بصير مع أبي الحسن عليه السلام - يعني الكاظم عليه السلام - من المدينة يريد

= أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام .

(١) في النسخة المعتمدة : نسبة .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٢٩ الرقم ٢٦ .

(٣) كشف الغمة في معرفة الأئمة (الاريلي) : ج ٣ ص ٣٩ .

العراق ، فنزلوا بزبالة ، فدعا أبو الحسن بعلي بن أبي حمزة البطائني ، وكان تلميذاً لأبي بصير ، فجعل يُوصيه بحضرة أبي بصير ، قال : يا علي إذا صرنا إلى الكوفة تقدّم في كذا ، فغضب أبو بصير فخرج من عنده ، فقال :

ما^(١) هذا الرجل أنا أصحبه منذ حين ، ثم يتخطاني بحوائجه إلى بعض غلماني ؟ فلما كان من الغد ، حُمَّ أبو بصير بزبالة ، فدعا بعلي بن حمزة .

وقال : استغفر الله مما [حَلَّ]^(٢) في صدري من مولاي ، ومن سوء ظني به ، كان قد علم أنني ميت ، وأنا لما^(٣) ألحق بالكوفة ، فاذا أنا ميتٌ فافعل بي كذا ، وتقدّم في كذا ، فمات أبو بصير بزبالة .

والخطب في كلام ابن فضال سهل ، مع أنه ظاهر في أنه ما كان يُعرف بوقف ، وإنما يتوهم عليه الغلو والتخليط لأسرار كانت عنده ، وربما ألقاها إلى من لا يتحمّلها .

وأما الحديث فلعله مجرد خطور بالبال ، كما هو ظاهر قوله : «[حَلَّ]^(٤) في صدري» ثم تاب منه على أن قوله : «منذ حين» مناف لما ثبت من أن صحبته لأبي الحسن إنما كانت مدّة قليلة .

(١) في المصدر : لا والله ما أرى هذا .

(٢) أثبتناه من المصدر ، وفي النسخة المعتمدة : صدا ، وفي نسخة ش : صدك .

(٣) في المصدر : واني لا .

(٤) أثبتناه من المصدر ، وفي النسخة المعتمدة : صدا ، وفي نسخة ش : صدك .

واعلم أن المعروف من الوقف [إنما هو الوقف] ^(١) على أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ؛ بزعم أنه هو القائم المنتظر : إماماً بدعوى حياته عليه السلام ، أو غيبته ، أو موته وبعثته ، مع تظليل من بعده بدعوى الإمامة أو باعتقاد أنهم خلفائه وقضاته إلى زمان ظهوره حسبما مر في الفائدة الثانية . وربما أُطلق اسم الوقف على من قبله أو بعده ، كمن وقف على أمير المؤمنين عليه السلام ، وعلى الصادق عليه السلام ، وعلى الحسن العسكري ، كما وقع في إكمال الدين ^(٢) وإتمام النعمة ، لكن مع التقييد بالوقوف عليه ، كما يقال : الواقفة على الصادق عليه السلام ، وإن كان لهم أسماء آخر ، كالناوسية للواقفة عليه ، ومنه قولهم في عنبة بن مصعب : ناووسياً واقفياً على أبي عبدالله عليه السلام ، وهو من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام . وكيف كان ، فالإطلاق إنما ينصرف إلى الأوك ، ثم أن الوقف بهذا المعنى إنما يتصف به من بقي بعد أبي الحسن ، أو جاء بعده .

ومن الناس من زعم أنه ربما اتصف به من مضى قبله ؛ لاعتقاد أنه هو القائم ، وزعم أن وقف سماعة بن مهران كان من هذا الباب ، فإنه مات قبل أبي الحسن عليه السلام ، وإتاما وقف عليه وزعم أنه هو القائم ؛ لشبهة عرضت له من قول أبي عبدالله عليه السلام فيه : أنه هو صاحب الأمر ؛ من حيث إن هذا

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٣٨ - ٤٠ .

الاسم قد اشتهر على قديم الدهر للقائم عليه السلام ، وإنما أراد الصادق عليه السلام أنه الإمام من بعدي ، وقد مرّ في هذا كلام طويل في الكلام على ما يقع به الجرح والقدح ، فليلاحظ .

وكيف كان ، فالمتبادر المعروف إنما هو الأوك ، بل لا يظهر من ذكرهم لسبب (١) الوقف ، وعمد الواقعة (٢) كعثمان والبطائني وسواهم [غيره] (٣) ، وإنما أثبت هذا قسماً آخر ، وعدّ سماعه منهم لثبوت وقفه مع ثبوت موته قبل الكاظم عليه السلام ، وليس له أن يعدّ يحيى بن أبي القاسم فيهم ، فإنه لم يثبت وقفه ، بل ثبت خلافه ، ولقد جاء في ذمّ الواقعة ولعنهم والبراءة منهم اخبار كثيرة ، كما جاء عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في عدة أخبار : أنهم (٤) يعيشون حيارى ، ويموتون زنادقة ، وفي آخر (٥) عنه عليه السلام : أنهم كفار مشركون زنادقة .

وفي آخر (٦) عن محمد بن عاصم ، قال : سمعت الرضا عليه السلام يقول : (يا محمد بن عاصم بلغني أنك تجالس الواقعة ، قلت : نعم جعلت فداك

(١) في نسخة ش : بسبب .

(٢) في نسخة ش : الواقفية .

(٣) لم ترد في النسختين .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٦ الرقم ٨٦١ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٦ الرقم ٨٦٢ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٧ الرقم ٨٦٤ وفيه : لاتجالسهم .

أجالسهم وأنا مخالف لهم ، قال : لا تجالسوهم ، فإن الله عز وجل يقول : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْبُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ائْتِكُمْ إِذَا مِثْلُكُمْ ﴾ (١) ؛ يعني بالآيات الأوصياء (٢) الذين كفروا بها الواقعة) .

وفي آخر (٣) عنه وقد سئل عنهم ، فقال عليه السلام : ﴿ مَلْعُونَيْنِ ائْتِمَا تُقْفُوا أَخِذُوا وَقْتُلُوا تَقْتِيلًا ﴾ (٤) .

وفي آخر (٥) عن العيص قال : دخلت مع خالي سليمان بن خالد على أبي عبدالله عليه السلام فقال : (يا سليمان من هذا الغلام ؟ فقال : ابن أختي ، فقال : هل يعرف هذا الأمر ؟ قال (٦) : نعم ، فقال : الحمد لله الذي لم يخلقه شيطاناً .

ثم قال : يا سليمان عوذ بالله ولدك من فتنة شيعتنا ، فقلت : جعلت فداك وما تلك الفتنة ؟ قال : إنكارهم الأئمة ، ووقوفهم (٧) على ابني موسى ، قال

(١) سورة النساء الآية : ١٤٠ .

(٢) في نسخة ش : الأئمة .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٨ الرقم ٨٦٥ .

(٤) سورة الأحزاب ، الآية : ٦١ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٨ الرقم ٨٦٦ وفيه : الحكم بن عيص .

(٦) في المصدر : فقال .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٩ الرقم ٨٦٩ .

ينكرون موته ، ويزعمون أن لا إمام بعده ، أولئك شرّ الخلق) .

وفي آخر : عن عمر بن يزيد ، قال : دخلت على أبي عبدالله عليه السلام فحدثني ملياً في فضائل الشيعة ، ثم قال : (إنّ من الشيعة بعدنا من هم شرّ من النصاب ، قلت : جعلت فداك أليس ينتحلون حبكم ويتولونكم ويتبرؤون من عدوكم^(١) ؟ قال : نعم ، قال : قلت جعلت فداك بين لنا نعرفهم ، فقلنا منهم ، قال : كلاً يا عمر ، ما أنت منهم ، إنّما [هم]^(٢) قوم يُفتنون بزيد ، ويُفتنون بموسى .

وفي آخر^(٣) : عن ابن أبي عمير ، عن حدّثه^(٤) ، قال : سألت محمد ابن علي الرضا عليه السلام عن هذه الآية : ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾^(٥) قال : نزلت في النصاب ، والزيدية ، والواقفة من النصاب) .
وجاء عدّة^(٦) أخبار [منها]^(٧) الأمر بالدعاء عليهم ، وفيها تسميتهم بالممطورة ؛ تشبيهاً بالكلاب الممطورة .

(١) في نسخة ش : أعدائكم .

(٢) أثبتناه من نسخة ش والمصدر .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦١ الرقم ٨٧٤ .

(٤) في المصدر : قال .

(٥) سورة الفاشية الآية : ٢ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦١ الرقم ٨٧٥ وفرق الشيعة للنويختي ص ٨١ .

(٧) لم ترد في النسختين .

وفي آخر (١) : عن الرضا عليه السلام في قوله تعالى : ﴿مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ...﴾ الآية (٢) ، قال : [نزلت] (٣) في (الواقفة) .

وفي آخر (٤) : عن ابن أبي يعفور [عن الصادق عليه السلام قال] (٥) :
 (هذا خير ولدي ، وأحبتهم إليّ ، غير أن الله عزّ وجلّ يُضِلّ به قوماً من شيعتنا ، واعلم (٦) أنهم قوم لا خلاق لهم في الآخرة ، ولا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا يزيكهم ، ولهم عذاب أليم ، ثمّ قال : يُضِلّ به قوم من شيعتنا بعد موته جزعاً عليه ، فيقولون لم يمّت ، فيكفرون (٧) وينكرون الأئمة من بعده ، ويدعون الشيعة إلى ضلالتهم (٨) ، وفي ذلك إبطال حقوقنا ، وهدم دين الله ، يا ابن أبي يعفور فإله ورسوله منهم بريء ، ونحن منهم براء) ... إلى غير ذلك ممّا هو مسطور في كتاب الكشي .

ثمّ روى أنّ (٩) بدء الوقف أنه كان اجتمع ثلاثون ألف دينار عند

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٢ الرقم ٨٨٠ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٤٣ .

(٣) اثبتناه من المصدر .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٢ الرقم ٨٨١ .

(٥) لم ترد في النسختين .

(٦) في المصدر : فاعلم .

(٧) لم ترد في المصدر .

(٨) في المصدر : ضلالهم .

(٩) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٠ الرقم ٨٧١ وفيه : كان بدؤ الواقفة .

الأشاعثة زكاة أموالهم ، وما كان يجب عليهم فيهم ، فحلموه^(١) إلى وكيلين لموسى عليه السلام بالكوفة : أحدهما : حيان السراج ، أو حنان^(٢) بن سدير ، وآخر^(٣) كان معه .

وكان موسى عليه السلام يومئذ^(٤) في الحبس ، فاتخذوا بذلك دوراً ، وعقدا العقود ، واشتريا الغلات ، فلما مات موسى عليه السلام ، وانتهى الخبر إليهما أنكرا موته ، وأذاعا في الشيعة^(٥) ، وانتشر قولهما في الناس ، حتى إذا حضرهما الموت^(٦) أوصيا بدفع ذلك المال إلى ورثة موسى عليه السلام ، واستبان للشيعة أنهما قالوا ذلك حرصاً على المال .

ومن الفطحية : بنو فضال : قال الكشي^(٧) في ترجمة عبدالله بن بكير : قال محمد بن مسعود : عبدالله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا ، منهم ابن بكير ، وابن فضال - يعني الحسن بن علي - وعقار الساباطي ، وعلي

(١) في المصدر : فحملوا .

(٢) لم ترد في المصدر .

(٣) في المصدر : والآخر .

(٤) لم ترد في المصدر .

(٥) في المصدر : انه لا يموت لاته هو القائم فاعتمدت عليه طائفة من الشيعة .

(٦) في المصدر : كان عند موتهما .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٣٥ الرقم ٦٣٩ .

ابن أسباط وبنو الحسن بن علي بن فضال علي وأخواه^(١) ، ويونس بن يعقوب ، ومعاوية بن حكيم ، وعدةٌ عدَّة من أجلة الفقهاء^(٢) العلماء . هذا لفظه . فأحمد بن الحسن ثقة في الحديث ، كما في النجاشي^(٣) والفهرست^(٤) ، روى عنه أخوه علي وغيره من الكوفيين والقميين ، ولا يقدر في وثاقة حديثه قول ابن الريان ، أو بعض مشايخ النجاشي : وكان - والله - محمد بن عبدالله بن زرارة أصدق عندي لهجة من أحمد بن الحسن ، فإنه رجل فاضل دين إذ أقصاه التفضيل ، وكان أحمد من أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام ، مات سنة ستين ومائتين ، وفي النجاشي^(٥) : يقال : إنه كان فطحياً ، لكن الشيخ^(٦) قطع بفتحيتّه ، واما الحسن أبوه فهو قال فيه الشيخ في الفهرست^(٧) : كان خصيصاً بالرضا عليه السلام ، جليل القدر ، عظيم المنزلة ، زاهداً ورعاً ، ثقة في الحديث وفي روايته .

(١) كذا في المصدر وفي نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : وأخوه .

(٢) لم ترد في المصدر .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٨٠ الرقم ١٩٤ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٤ الرقم ٦٢ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٨٠ الرقم ١٩٤ .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٤ الرقم ٦٢ .

(٧) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٤٧ الرقم ١٥٣ .

وفي رجال الشيخ (١) : ثقة ورد في أصحاب الإمام الرضا .
 وروى الكشي (٢) أخباراً تدلّ على زهده ، وعبادته ، وجلالة قدره ،
 وروى أيضاً ما يدلّ على رجوعه عن الفطحية ، وروى ذلك النجاشي (٣) أيضاً ،
 وليس هو عند الموت كما اشتهر على الألسنة ، فإنّ ما قاله في عبدالله ، واعتذاره
 في رفضه ، يُعرب عن رجوع سابق ، وذلك أنه حين تشهد وأخذ يعدّد الأئمة
 عليهم السلام ثلاث مرات ، وهو في كلّ يتجاوز عبدالله إلى أبي الحسن عليه
 السلام ، ومحمد بن الحسن بن الجهم يقول له في كل ذلك : وأين عبدالله ؟ وهو
 ساكت ، حتى قال في جوابه : نظرنا في الكتب فما رأينا لعبد الله شيئاً .

نعم ظهور ذلك منه كان عند الموت ، غير أن هذا القدر لا يقتضي
 بأخباره إلى الصحة في إصطلاح المتأخرين ؛ إذ لا ريب في حدوث الرجوع ،
 وأصالة تأخر الحادث ، إلا أن يقال : إنه بعد ظهور سبق الرجوع لو بدر منه ما
 ينافي طريقة الاثني عشر لنبه عليه ، ودلّ على مكانه ؛ لما عُرِف من ورعه ،
 وثقته ، وحسن معرفته .

وأما علي ابنه فهو كما قال النجاشي (٤) : فقيه أصحابنا بالكوفة ،
 ووجههم ، وثقتهم ، وعارفهم بالحديث ، والمسموع قوله فيه سمع منه شيئاً

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٧١ الرقم ٢ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠١ الرقم ٩٩٣ وص ٨٣٦ الرقم ١٠٦٧ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤ الرقم ٧٢ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٧ الرقم ٦٧٦ .

كثيراً، ولم يُعثر له على زلة فيه ولا ما يشينه، وقلماروي عن ضعيف (١)، ولم يرو عن أبيه شيئاً مع أنه قابله بكتبه، وهو ابن ثمانية عشر، غير أنه لا يفهم إذ ذاك الروايات حسبما حكى عن نفسه، فلم يستبح روايتها عنه، وإنما كان يرويها عن أخويه، عن أبيه، وصنف كتباً كثيرة.

وذكر الشيخ (٢) بعد وصفه بالوثاقة، وكثرة العلم، وسعة الأخبار، وجودة التصانيف وحسنها: أنه كان قريب الأمر إلى الاثني عشرية، غير معاند، وناهيك في ذلك مقال الثقة الحبر (٣) محمد بن مسعود (٤):

ما لقيت (٥) فيمن لقيت بالعراق، وناحية خراسان أفاقه ولا أفضل من علي بن الحسين (٦)، (٧) ولم يكن كتاب عن الأئمة عليهم السلام من كل صنف إلا وقد كان عنده، وكان أحفظ الناس، وكان من الثقات، غير أنه كان فطحياً يقول بعبد الله (٨)، ثم بأبي الحسن (٩) عليه السلام.

(١) في المصدر: كان فطحياً.

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ٩٢ الرقم ٣٨١.

(٣) في نسخة ش: الخير.

(٤) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٨١٢ الرقم ١٠١٤.

(٥) في المصدر: رأيت.

(٦) في نسخة ش والمصدر: الحسن.

(٧) في المصدر: بالكوفة.

(٨) في المصدر: بعبد الله بن جعفر.

(٩) في المصدر: موسى.

وأما محمد بن الحسن ولده الثالث^(١) ، فقد سمعت مقال محمد بن مسعود فيه وفي غيره ، وأنهم فقهاء أصحابنا .

وقد اشتهر عدّه إسحاق بن عمار في الفطحية ، قال في الفهرست^(٢) :
 إسحاق بن عمار الساباطي له أصل ، وكان فطحياً إلا أنه ثقة ، وأصله معتمد عليه ، وقد قطع بذلك ابن طاووس^(٣) والعلامة^(٤) وابن داود^(٥) ، حتى استبعد ابن طاووس ما رآه الكشي - بسنده عن زياد القندي - من أن أبا عبدالله عليه السلام إذا رأى إسحاق بن عمار ، وإسماعيل بن عمار ، قال : ويجمعهما لأقوام - يعني الدنيا والآخرة - فقال : يبعد أن يقول الصادق عليه السلام هذا ؛ لأنّ إسحاق بن عمار كان فطحياً ، حتى توقف العلامة في الخلاصة^(٦) فيما ينفرد به مع حكمه بوثاقته ، وإن استقرب^(٧) في مسألة^(٨) جواز عدول المُفرد إلى التمتع من قبول روايته ، وهذا منه بناءً على وحدة إسحاق بن عمار ، وأنه ابن

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٣٥ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٥ الرقم ٥٢ .

(٣) التحرير الطاووسي (ابن طاووس) : ص ٤٠ .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٠ الرقم ١ .

(٥) رجال ابن داود : ص ٤٨ الرقم ١٦٤ .

(٦) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٠٠ الرقم ١ .

(٧) منتهى المطلب (العلامة الحلبي) : ج ٢ ، ص ٦٦٥ .

(٨) لم ترد في نسخة ش .

عمار الساباطي ، كما في الفهرست^(١) ، والظاهر أنهما اثنان ، ابن عمار الساباطي ، وهو الفطحي الموثق ، كما ذكر الشيخ ، وابن عمار بن حيان الصيرفي ، وهو الثقة الممدوح ، كما ذكر النجاشي^(٢) .

قال : إسحاق بن عمار بن حيان مولى بني تغلب : أبو يعقوب الصيرفي شيخ من أصحابنا ثقة ، وأخوته يونس ويوسف وقيس وإسماعيل ، وهو في بيت كبير من الشيعة ، وابنا أخيه علي بن إسماعيل وبشر بن إسماعيل ، كانا من وجوه من روى الحديث . ولم يرهما بشيء .

وكذلك الشيخ في رجاله^(٣) ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام فقال : إسحاق بن عمار الصيرفي الكوفي ، ولم يرهما .

وكذا الكشي^(٤) ذكره وروى فيه عدة أخبار ، ولم يرهما ، غير أن هؤلاء كلهم لم يذكروا في كتبهم إلا واحداً ومنه نشأ توهم الوحدة .

ومما يؤيده روايه القندي في إسحاق واخيه إسماعيل ، ما روى الكليني^(٥) في باب بر الوالدين من الكافي ، في الصحيح عن عمار بن حيان أبيهما ، انه قال : (خبرت أبا عبدالله عليه السلام ببر إسماعيل ابني لي ، فقال

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٥ الرقم ٥٢ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧١ الرقم ١٦٩ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٤٩ الرقم ١٣٥ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٠٩ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ .

(٥) اصول الكافي (الكليني) : ج ٢ ص ١٦١ ح ١٢ .

عليه السلام : لقد كنت أحبه ، وقد ازدددت له حباً) ، والذي يدلّ على ثبوت الصيرفي بهذا النسب ، قول النجاشي (١) في محمد بن إسحاق بن عمار بن حيان الثعلبي الصيرفي .

ثقة له كتاب ، وذكر الشيخ في الفهرست (٢) محمد بن إسحاق بن عمار مرتين ، ولكل طرق ، فيحتمل ان يكون لكل منهما ولد اسمه محمد ، ولعله تكرر من الشيخ كما يتفق كثيراً .

وقول العلامة (٣) في الخلاصة : إسحاق بن عمار بن حيان ، أبو يعقوب الصيرفي ، كان شيخاً من أصحابنا ، ثقة ، روى عن الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام ، وكان فطحياً ، مبني على الجمع بين كلامي الشيخ والنجاشي ، وأن ليس هناك إلا واحد .
والوجه : أنهما - كما قلنا - اثنان .

ذكر النجاشي واحداً ، وهو اثنا عشري ، والشيخ الآخر ، وهو الفطحي ، وكلاهما ثقة .

ومما يؤيد ما قلناه أن القوم لم يتعرّضوا في ترجمة عمار الساباطي لإسحاق وأخوته وبني أخيه ، ولا لهذا البيت الكبير ، ولو كانوا أبناءه لذكروا

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦١ الرقم ٩٦٨ .

(٢) الفهرست الشيخ (الطوسي) : ص ١٤٩ الرقم ٦٣١ وص ١٥٣ الرقم ٦٦٧ .

(٣) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٠٠ الرقم ١ .

يوماً معه ، كما يذكر أخواه قيس وصباح .

وكيف واني؟! وعمار الساباطي بن موسى ، وعمار هذا - أبو هؤلاء - ابن حيان ، وقد ذهب إلى الثنية غير واحد من متأخري المتأخرين ، وذكروا أن رواية صفوان ، وعبدالرحمن بن أبي نجران ، وغياث بن كلوب ، وعلي بن إسماعيل ، وبشر أخيه ، أو أحد أخوته ، قرينة على إرادة الصيرفي ، وإن أردت التثبت فارجع إلى تراجم أخوته ، وابني^(١) أخيه إسماعيل ، فعساك تظفر بشيء ، كما في ترجمة ولده .

ومن الفطحية : عبدالله بن بكير بن أعين : إلا أنه ثقة ، أجمعت له العصابة في الست الأواسط ، وفي الخلاصة^(٢) : فأنا أعتد على روايته ، وإن كان مذهبه فاسداً .

ومنهم : علي بن أسباط : على ما حكى الكشي^(٣) : من أنه مات على مذهبه ، وأن رسالة علي بن مهزيار إليه^(٤) في النقض عليه لم تنجع . لكن النجاشي^(٥) بعد أن وثقه قال : وكان فطحياً ، جرى بينه وبين علي ابن مهزيار رسائل في ذلك ، رجعوا فيها إلى أبي جعفر عليه السلام .

(١) في نسخة ش : ويني .

(٢) الخلاصة (العلامة العلي) : ص ١٠٦ الرقم ٢٤ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٢ الرقم ٦٦٣ .

فرجع علي بن أسباط عن ذلك القول وتركه .

وقد روى عن الرضا عليه السلام من قبل ذلك ، وكان أوثق الناس وأصدقهم لهجة ، له كتب ، وذكر أن قد روى عنه جماعة ، منهم علي بن الحسن ابن فضال ، وذكر الشيخ أن له أصلاً ، روى عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، وموسى بن جعفر البغدادي .

قلت : كأن الرسالة الأولى لم تنجح ، ونجح ما بعدها مع المحاكمة التي أباي جعفر عليه السلام ، وقول من حكى الكشي عنه بموته علي مذهبه ، مبني علي عدم عثوره علي ما وقع بعد رساله الأولى ، وهم ترك الأول للآخر ، علي أننا لا نعرف من هذا القائل ، وكيف كان ، فالرجحان لما ذكر النجاشي ، ولذلك قال العلامة ^(١) بعد أن حكى كلامهما : فأنا أعتمد علي روايته .

ومنهم : علي بن حديد : علي ما روى الكشي ^(٢) ، عن نصر بن الصباح ، لكن النجاشي ^(٣) والشيخ في كتابيه ^(٤) ، ذكراه ولم يرمياه بشيء ، مع أن الكشي ^(٥) روى في ترجمة هشام بن الحكم : أن أبا علي بن راشد ، قال لأبي جعفر الثاني عليه السلام ، جعلت فداك قد اختلف أصحابنا ، فأصلي خلف

(١) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٠٧ الرقم ٢٤ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٤٠ الرقم ١٠٧٨ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٧٤ الرقم ٧١٧ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٢ الرقم ٤٢ ، كذلك الفهرست (الطوسي) : ص ٨٩ الرقم ٣٧٢ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٦٣ الرقم ٤٩٩ .

أصحاب (١) هشام بن الحكم ؟ فقال عليه السلام : عليك بعلي بن حديد ، قلت : فأخذ بقوله ؟ قال : نعم .

فلقيتُ علي بن حديد ، فقلت : تصلي خلف أصحاب هشام ؟ قال : لا .
نعم ، الشيخ في التهذيب (٢) في باب الربا قال : إنه ضعيف جداً لا يُعوَّجُ علي ما ينفرد بنقله ، وكذا فعل في الاستبصار (٣) في باب بيع الذهب والفضة ، وفي باب المياه .

ومنهم : عمار بن موسى : حسبما ذكر الشيخ في كتابيه (٤) ، والكشي (٥) ، وإن لم يرمه النجاشي (٦) صريحاً ، لكن كلامه لا يخلو من إشارة ، فإنه قال :
عمار بن موسى الساباطي - أبو الفضل مولى - وأخواه قيس وصباح ، رووا عن الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام ، وكانوا ثقات في الرواية .
نعم ، روى الكشي (٧) عن علي بن محمد ، عن محمد بن أحمد بن

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) لم نجد في كتاب التهذيب باب للربا ، ولكن النص ورد في الاستبصار، راجع الهامش الآتي .

(٣) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٣ ص ٩٤ ح ٣٢٥ وج ١ وص ٤٠ ح ١١٢ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٥٠ الرقم ٤٣٦ ؛ الفهرست (الشيخ الطوسي) ص ١١٧ الرقم ٥١٥ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٢٤ الرقم ٤٧١ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٩٠ الرقم ٧٧٦ .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٠٧ الرقم ٧٦٣ .

يحيى ، عن إبراهيم بن هشام ، عن عبدالرحمن بن حمّاد الكوفي ، عن مروك ، عن الكاظم عليه السلام أنه قال : (إني استوهبت عمّار الساباطي من ربي فوهبه لي) ، وكيف كان ، فهو ثقة ، قد عملت الطائفة بأخباره ، كما قال الشيخ في العُدّة (١) .
وقوله في الاستبصار (٢) في باب السهو في صلاة المغرب : إنه ضعيف ، فاسد المذهب ، لا يُعمل على ما يختص بروايته ، يعارضه - مع ما في العُدّة ، وما سلف عن النجاشي (٣) - قوله في التهذيب (٤) في باب بيع الواحد بالاثنتين : وقد ضعفه جماعة من أهل النقل ، وذكروا : أنّ ما ينفرد بنقله لا يُعمل به ؛ لأنه كان فطحياً ، غير أنّنا لا نطعن عليه بهذه الطريقة ؛ لأنه وإن كان كذلك ، فهو ثقة في النقل ، لا يُطعن عليه فيه .

وذكر في الفهرست (٥) : أنّ كتابه معتمد .

ومنهم : عمرو (٦) بن سعيد المدائني : على ما حكى الكشي (٧) ، عن نصر

(١) العُدّة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٢) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٣٧٢ ح ٨ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٩٠ الرقم ٧٧٩ .

(٤) تهذيب الأحكام (الشيخ الطوسي) : ج ٧ ص ١٠٠ ح ٤١ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١١٧ الرقم ٥١٥ .

(٦) لم ترد في نسخة ش .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٦٩ الرقم ١١٣٧ .

ابن الصباح ، ولم يرمه النجاشي^(١) ولا الشيخ^(٢) بشيء ، بل وثقه النجاشي وأطلق ، فقال : عمرو بن سعيد المدائني ثقة ، روى عن الرضا عليه السلام ، له كتاب يرويه جماعة .

ومنهم : محمد بن سالم بن عبد الحميد : كما في الكشي^(٣) ، لكنه ذكر أنه من أجلة الفقهاء والعدول ، لكن النجاشي^(٤) أطرى عليه ، ولم يرمه ، قال^(٥) : محمد بن الوليد البجلي الخزاز ، أبو جعفر الكوفي ، ثقة^(٦) عين ، نقي الحديث ، ذكره جماعة بهذا ، روى عن يونس بن يعقوب ، وحامد بن عثمان ، ومن كان في طبقتهما ، وعمر حتى لقيه محمد بن الحسن الصفار وسعد ، وله كتاب نوادر ، روى عنه أحمد بن محمد بن خالد .

ومنهم : مصدق بن صدقة : على ما ذكر الكشي^(٧) ، لكنه ذكر مع ذلك أنه من أجلة العلماء والفقهاء والعدول ، وحكى في الخلاصة^(٨) عن ابن عقدة عن

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٨٧ الرقم ٧٦٧ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١١٠ الرقم ٤٧٦ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦٢ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٥ الرقم ٩٣١ .

(٥) الظاهر كلمة «قال» ، زائدة من النسخ بدليل ان لاعلاقة لها بما قبلها ولابعدها ، ولان الذي بعدها راوية آخر حسب التسلسل الابجدي لاسماء الرواة .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٥ الرقم ٩٣١ .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦٢ .

(٨) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٧٣ الرقم ٢٦ .

علي بن الحسن أنه قال : الحسن بن صدقة المدائني - أحسبه أزدياً - وأخوه مصدق روي عن الصادق والكاظم عليهما السلام ، وكانوا ثقات ، وذكره الشيخ ^(١) في رجاله ولم يرمه .

ومنهم : معاوية بن حكيم : علي ما ذكره الكشي ^(٢) ، فإنه قال : محمد بن الوليد الخزاز ، ومعاوية بن حكيم ، ومصدق بن صدقة ، ومحمد بن سالم بن عبد الحميد ، هؤلاء كلهم فطحية ، وهم من أجلة العلماء والفقهاء والعدول ، وبعضهم أدرك الرضا عليه السلام ، وكلهم كوفيتون ، لكن النجاشي ^(٣) أثنى عليه ، ولم يرمه ، فقال : معاوية بن حكيم ، عن معاوية بن عمار الدهني ، ثقة جليل في أصحاب الرضا عليه السلام ، سمعت أصحابنا يقولون : روى معاوية ابن حكيم أربعة وعشرين أصلاً ، ولم يرو غيرها ، له كتب ، روى عنه علي بن الحسن ، وكذلك الشيخ ذكره ^(٤) في كتابه ^(٥) ولم يرمه .

وربما توهم من ذكره تارة في أصحاب الجواد والهادي عليهم السلام ، وأخرى في باب من لم يرو عنهم : أن معاوية بن حكيم اثنان ، وعليه بنى ابن

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠٦ الرقم ٢٠ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦٢ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٢ الرقم ١٠٩٨ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠٦ الرقم ١٩ وص ٤٢٤ الرقم ٤٢ وص ٥١٥ الرقم ١٣٣ ،

الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٦ الرقم ٧٢٥ .

داود^(١)، لكن هذا في كلام الشيخ غير عزيز، كما مرّ في الثانية عشر^(٢).
ومنهم : يونس بن عبدالله : على ما ذكره ابن داود^(٣)، لكن ذكر بعد
ذلك : أنه قد روي عن الكاظم عليه السلام في تعظيمه والترحم عليه، والشهادة
له بحسن الخاتمة، ما ينافي ذلك .

ومنهم : يونس بن يعقوب : على ظاهر ما حكى الكشي^(٤)، عن
حمدويه، عن بعض أصحابه، وما ذكر الصدوق في مشيخة الفقيه^(٥)، لكن
الشيخ^(٦) ذكره ولم يرمه، والنجاشي^(٧) حكم برجوعه إلى الحق، قال :
يونس بن يعقوب بن قيس، أبو علي الجلاب البجلي الدهني، اختصّ بأبي عبدالله
وأبي الحسن عليهما السلام، وكان يتوكّل لأبي الحسن عليه السلام، ومات بالمدينة
في أيام الرضا عليه السلام، فتولّى أمره^(٨)، وكان حفيظاً عندهم موثقاً، وكان قد
قال بعبدالله فرجع، له كتاب الحج، روى عنه الحسن بن فضال .

(١) رجال ابن داود : ص ١٩١ الرقم ١٥٨٨ .

(٢) أي القائمة الثانية عشر .

(٣) رجال ابن داود : ص ٢٨٥ الرقم ٥٦٤ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٢ الرقم ٧٢٠ .

(٥) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ٤ ص ٣٠١ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٥ الرقم ٤٤ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤٦ الرقم ١٢٠٧ .

(٨) في نسخة ش : امر الرضا .

ويؤيد دعوى الرجوع : أنّ الرواية التي أرسلها حمدويه في فطحته تضمنت تكفين الرضا عليه السلام له ، وما كان ليتولّى أمرَ فاسدِ العقيدة ، وحنكى الكشي^(١) بعد ذلك عن أبي النضر قال : سمعت علي بن الحسن يقول : مات يونس بن يعقوب بالمدينة ، فبعث إليه أبو الحسن الرضا عليه السلام بحنوطه ، وكفنه وجمع ما يحتاج إليه ، وأمر مواليه ، وموالي أبيه وجده أن يحضروا جنازته ، وقال لهم : هذا مولى لأبي عبدالله عليه السلام ، كان يسكن العراق ، وقال لهم : احضروا له في البقيع ، فإن قال لكم أهل المدينة : إنه عراقيّ ، ولا تدفنه في البقيع ، فقولوا لهم : هذا مولى لأبي عبدالله عليه السلام ، وكان يسكن العراق ، فإن منعمونا أن ندفنه في البقيع منعناكم أن تدفنوا مواليكم في البقيع ، ووجه عليه السلام إلى زميله محمد بن الحباب ، وكان رجلاً من أهل الكوفة : أن صلّ عليه أنت .

وحدّث علي بن الحسن ، قال : حدّثني محمد بن الوليد ، قال : رأني صاحب المقبرة وأنا عند القبر بعد ذلك ، فقال لي : من هذا الرجل صاحب القبر ، فإن أبا الحسن عليه السلام أوصاني به ، وأمرني أن أرش قبره أربعين يوماً ، أو أربعين شهراً ؟ قال : أبو الحسن - يعني ابن الوليد - والشكّ مني .

قال : وقال لي صاحب المقبرة : إنّ السرير عندي - يعني سرير النبيّ صلّى الله عليه وآله - فإذا مات رجل من بني هاشم صرّ السرير ، فأقول : أيهم

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٤ الرقم ٧٢١ .

مات ؟ حتى أعلم بالغداة ، فصَرَ السرير في الليلة التي مات فيها هذا الرجل ،
 ققلت : لا أعرف أحداً منهم مريضاً ، فمن الذي مات ، فلما أن كان من الغد
 فجاؤوا فأخذوا مني السير ، وقالوا : مولى لأبي عبدالله عليه السلام .
 وحكى عنه عليه السلام أنه قال : (انظروا إلى ما ختم الله به ليونس ، قبضه
 مجاوراً لرسوله صلى الله عليه وآله) .

وروى الكشي^(١) أيضاً بسنده عن يونس هذا ، أن أبا عبدالله عليه السلام
 - أو أبا الحسن - قال له : (لا والله ما أنت عندنا متهم ، إنما أنت رجل من أهل
 البيت ، فجعلك الله مع رسوله صلى الله عليه وآله وأهل بيته ، والله فاعل ذلك إن
 شاء الله تعالى) .

ومن الغريب ما وقع لابن داود^(٢) أن عدَّ في الفطحية يونس بن
 عبدالرحمن في موضعين : في الباب الثاني ، وفي سرد الفطحية ، حاكياً ذلك
 عن الكشي ، وليس في كتاب الكشي من ذلك - ولا في غيره - عين ولا أثر ،
 ولعله اشتبه بما ذكر الكشي في يونس بن يعقوب .

وكيف كان فيونس هذا من أجلاء العصابة ، ومتمن أجمعوا على تصحيح
 ما يصح عنه ، وأقرؤوا له بالفقه ، رأى أبا عبدالله بين الصفا والمروة ولم يرو
 عنه ، وروى عن أبي الحسن موسى عليه السلام والرضا عليه السلام ، وكان

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٥ الرقم ٧٢٤ .

(٢) رجال ابن داود : ص ٢٨٥ الرقم ٥٦٥ .

عليه السلام يُشير إليه في العلم والفتيا ، فحدّث الفضل بن شاذان ^(١) قال : حدّثني عبدالعزيز بن المهدي - وكان خير من رأيت ، وكان وكيل الرضا وخاصته قال : سألت الرضا عليه السلام ، فقلت : (إني لا ألقاك كل وقت ، فعمّن آخذ معالم ديني ؟ قال : خذ عن يونس بن عبدالرحمن) .

وروى الفضل ^(٢) أيضاً : أنّ ^(٣) الرضا عليه السلام ، ضمن له الجنة ثلاث مرّات .

وقال أبو محمد العسكري عليه السلام لمتا رأي كتابه ؛ كتاب يوم وليلة : (أعطاه الله بكل حرف نوراً يوم القيامة) .

قال النجاشي ^(٤) : ومدائح يونس كثيرة ، ليس هذا موضع ذكرها ، وكان ممّن بذل له على الوقف مال جزيل ، فأبى وثبت على الحق ، وله من الكتب مثل كتب الحسين بن سعيد ، وزيادة ، وقد روى الكشي ^(٥) نحواً من عشرين حديثاً ، تدلّ على مدحه وجلالة قدره ، وعلو مكانه ، وما روى في بعضها من الذم ضعيف السند ، ظاهر الافتعال ؛ لاشتماله على الفحش والبذاء ، وهم

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٩ الرقم ٩١٠ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٩ الرقم ٩١١ .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤٦ الرقم ١٢٠٨ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٩ الرقم ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ .

صلوات الله عليهم منزهون عن مثله ، وكان ذلك إنما كان حسداً له (١) لعلو مكانته .

نعم ، قال الشيخ (٢) في رجاله : طعن عليه القميتون ، وهو عندي ثقة .
ومن الناووسية أبان بن عثمان الأحمر : على ما حكى الكشي (٣) ، عن العياشي ، عن علي بن الحسن ، ولم يرمه بذلك الشيخ (٤) ولا النجاشي (٥) ، بل أجمعت الطائفة على تصديقه وتصحيح ما يصرح عنه ، وأقرّوا له بالفقه ، كما ذكر الكشي (٦) ، وما كانوا ليجمعوا إلا على ثقة .

نعم ، ذكر المحقق في المعتبر (٧) : أن فيه ضعفاً ، وقال العلامة (٨) في الخلاصة : الأقرب عندي قبول روايته ، وإن كان فاسد المذهب ، للإجماع . وما يُحكى عن فخر المحققين (٩) : من أنه سأل أباه عنه ، فاستقرب ردّه (١٠)

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٩٤ الرقم ١١ وص ٣٩٤ الرقم ٢ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤٠ الرقم ٦٦٠ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٥٢ الرقم ١٩١ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٣ الرقم ٨ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ .

(٧) المعتبر (المحقق الحلبي) : ج ١ ص ١٢٥ ج ٢ ص ٣٤٦ .

(٨) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢١ الرقم ٣ .

(٩) يوجد هذا القول في منهج المقال (الاسترآبادي) : ص ١٧ .

(١٠) لم ترد في نسخة ش .

روايته ؛ لآية التبيين^(١) ، وأنه لافسق أعظم من عدم الايمان ، مردود بما ثبت في الخلاصة ، مع أن الظاهر من الفسق الخروج عن الطاعة على علم .
 منهم : سعد بن ظريف الأسكاف : فيما حكى الكشي^(٢) ، عن حمدويه ، وقال : سعد الأسكاف ، وسعد بن ظريف ، وسعد الخفاف ، واحد ، ولم يرمه بذلك الشيخ^(٣) ، بل قال : إنه صحيح الحديث ورد في أصحاب الإمام علي بن الحسين ، والإمام الباقر ، والإمام الصادق ، وقال النجاشي^(٤) : يُعرف وينكر ، روى عن الأصمغ بن نباتة ، وروى عن الباقر والصادق عليهما السلام ، وكان قاضياً ، له كتاب رسالة الباقر عليه السلام إليه ، وروى الكشي^(٥) بسنده عنه ، قال : قلت : (لأبي جعفر عليه السلام : إني أجلس فأقضي^(٦) ، وأذكر حقكم^(٧) ، فقال عليه السلام : وددت أن^(٨) على كل ثلاثين ذراعاً قاضياً^(٩) مثلك .

(١) سورة الحجرات الآية : ٦ ، وفي نسخة ش : التبيين .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٧٦ الرقم ٣٨٤ وفيه : سعد بن ظريف .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٩٢ الرقم ١٧ و ص ١٢٤ الرقم ٣ و ص ٢٠٣ الرقم ٣ ، وفيه : سعد ابن ظريف .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧٨ الرقم ٤٦٨ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٧٦ الرقم ٣٨٤ .

(٦) في المصدر : فأقضى .

(٧) في المصدر : حقكم وفضلكم .

(٨) لم ترد في نسخة ش .

(٩) في المصدر : قاصاً .

ومنهم : عبدالله - أو عبیدالله - بن أبي زيد أبو طالب الأنباري : على ما في الفهرست (١) ، حاكياً لذلك بالقليل ، وفي النجاشي (٢) : أنه شيخ من أصحابنا ثقة في الحديث ، عالم به ، كان قديماً من الواقفة ، قال أبو غالب الزراري : كنت أعرف أبا طالب أكثر عمره واقفاً مختلطاً بالواقفة ، ثم عاد إلى الإمامة ، وجفاه أصحابنا ، وكان حسن العبادة والخشوع ، وكان أبو القاسم بن سهل الواسطي العدل يقول : ما رأيت رجلاً أحسن عبادة ، ولا أبتن زهادة ، ولا أنظف ثوباً ، ولا أكثر تحلياً من أبي طالب ، وكان يتخوف من عامة واسط أن يشهدوا صلواته ، ويعرفوا علمه (٣) ، فينفرد في الخرابة والكنائس والبيع ، فإذا عشروا به وجدوه (٤) على أجمل حال من الصلاة والدعاء ، وكان أصحابنا البغداديون يرمونه بالارتفاع .

ثم ذكر له كتباً كثيرة في العدل والإمامة ، والانتصار للشيعة على أهل البدع ، وأدعية الأئمة وطهارتهم ، وزيارات الحسين عليه السلام ، وفدك وأخبار فاطمة عليها السلام ؛ لكل كتاب ، وطرق الأخبار الواردة في أمير المؤمنين عليه السلام ، كنخبر يوم الغدير ، وخبر المنزلة ؛ لكل خبر كتاب يذكر فيه طرقة ، وغير ذلك ، وذكر في الفهرست : أن له مائة وأربعين كتاباً ورسالة ،

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٠٣ الرقم ٤٣٤ وفيه : عبدالله .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٣٢ الرقم ٦١٧ ، وفيه : عبیدالله .

(٣) في المصدر : عمله .

(٤) في المصدر : وجد .

وذكره العلامة (١) في القسمين (٢) ، وابن داود (٣) في البابين (٤) .

ومن الزيدية : احمد بن رشيد بن خيثم الهلالي : على ما في ابن الغضائري (٥) ، فانه قال : زيديّ ، يدخل حديثه في أصحابنا ، ضعيف فاسد .

وأحمد بن محمد بن سعيد بن عبدالرحمن أبو الصبار المعروف بابن عقدة : كما في النجاشي (٦) والفهرست (٧) ، لكنه ثقة جليل ، ففي النجاشي : هذا رجل جليل في أصحاب الحديث ، مشهور في الحفظ (٨) ، وكان زيدياً جارودياً ، وعلى ذلك مات ، وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم ، ومدخلته إياهم ، وعظم محلّه ، وثقته وأمانته ، مات بالكوفة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة .

وفي الفهرست : المعروف بابن عقدة الحافظ ، وأمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر ، وكان زيدياً جارودياً ، وعلى ذلك مات ، وإنما ذكرناه في جملة أصحابنا لكثرة روايته عنهم ، وخلطته بهم ، وتصنيفه لهم .

(١) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٠٦ الرقم ٢٣ وص ٢٣٦ الرقم ١٣ .

(٢) أي في القسم الأول والثاني .

(٣) رجال ابن داود : ص ١١٥ الرقم ٨٢٥ وص ٢٥٢ الرقم ٢٥٩ .

(٤) أي في الباب الأول والثاني .

(٥) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١ ، نسخة خطية .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٩٤ الرقم ٢٣٣ .

(٧) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٨ الرقم ٧٦ .

(٨) في نسخة ش : أشهر من أن يذكر .

وذكر في رجال الشيخ^(١): أن جماعة يحكون عنه أنه قال: أحفظ مائة وعشرين ألف حديث بأسانيدھا، وأذكر بثلاثمائة ألف حديث. روى عنه التلعكبري من شيوخنا، ومن الغريب أن العلامة وابن داود ذكراه من غير توثيق.

ومنهم: ثابت بن هرمز الفارسي أبو المقدم العجلي الحداد: كما في الخلاصة^(٢)، فإنه قال: زيدي تبري، وفي النجاشي^(٣): روى نسخة عن علي بن الحسين عليه السلام، رواها عنه ابنه عمر بن ثابت، وفي رجال الشيخ^(٤) ورد في أصحاب علي بن الحسين والباقر والصادق.

وروى الكشي^(٥) بسنده إلى سدير قال: دخلت على الباقر عليه السلام ومعه سلمة بن كهيل، وأبو المقدم ثابت الحداد، وسالم بن أبي حفصة، وكثير النوا، وجماعة معهم زيد بن علي، فقالوا لأبي جعفر عليه السلام: نتولى علياً وحسناً وحسيناً ونتبرأ من أعدائهم، قال: نعم.

قالوا نتولى أبا بكر وعمر ونتبرأ من أعدائهم، قال: فالتفت إليهم زيد بن

(١) رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٤١ الرقم ٣٠.

(٢) الخلاصة (العلامة العلي): ص ٢٠٩ الرقم ١.

(٣) رجال النجاشي (النجاشي): ص ١١٦ الرقم ٢٩٨ وفيه وفي نسخة ش: عمرو.

(٤) رجال الشيخ الطوسي: ص ٨٤ الرقم ٢ وص ١١٠ الرقم ١ وص ١٦٠ الرقم ١.

(٥) رجال الكشي (الكشي) ج ٢ ص ٥٠٤ الرقم ٤٢٩، وفيه بدل معه «معي»، وكذلك في نسخة

ش: «المقداد» بدل «الحداد»، وفي المصدر: وعند أبي جعفر عليه السلام أخوه زيد بن علي.

علي قال لهم : أتتبرؤون من فاطمة عليها السلام؟! بترتم أمرنا بتركم الله ، فيومئذ سُموا بالبترية .

وروى ^(١) ايضاً بسند معتبر عن أبي بصير ، قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : (إن الحكم بن عيينة ، وسلمة ، وكثير التوا ، وأبا المقدام ، والتمار - يعني سالمًا - أضلوا كثيراً ممن ضل هؤلاء ، وانهم ممن قال الله عز وجل : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٢) .

ومنهم : الحسن بن صالح بن حي الثوري الهمداني الكوفي : صاحب المقالة ، إليه تُنسب الصالحية من الزيدية ، كما في رجال الشيخ ^(٣) ، وفيه : أنه أسند عنه ، ورد في أصحاب الباقر والصادق ، وفي الفهرست ^(٤) : أن له أصلاً ، أخبرنا به ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عنه ، لكن في التهذيب ^(٥) في باب المياه : أنه زيدي تبري ، متروك العمل بما يختص به ^(٦) ، وقد حكى عنه في الانتصار ^(٧)

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٩ الرقم ٤٣٩ وفيه : وكثيراً .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٨ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٦٦ الرقم ٧ وص ١١٣ الرقم ٦ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٥٠ الرقم ١٦٥ .

(٥) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٤٠٨ ح ١٢٨٢ وفيه وفي نسخة ش : بتري .

(٦) في المصدر : بدل به ، بروايته .

(٧) الانتصار (السيد المرتضى) : ص ٨ ، وفي نسخة ش : الصحاري ، وفي د : سواد لا يقرأ .

أنه كان يقول بالكُتر، لكن الكُترَ عنده - على ما حكى الطحاوي - ثلاثة آلاف رطل .

ومنهم : الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي : كما في رجال الشيخ (١) ، وفيه : أنه تبري ، ورد في أصحاب الإمام علي بن الحسين ، والباقر ، والصادق ، وقد سمعت ما روى الكشي فيه وفي غيره عن التبرية ، وقد روى الكشي (٢) بسنده عن ابن أبي منصور ، وابن أسامة (٣) ، ويعقوب الأحمر ، قالوا : كنا جلوساً عند الصادق عليه السلام ، فدخل زُرارة بن أعين ، فقال : (إنّ الحكم بن عتيبة روى عن أبيك أنه قال له : يصلي المغرب دون المُزدلفة : فقال له الصادق عليه السلام - بأيمان ثلاثة - ما قال أبي هذا قط ، كذب الحكم بن عتيبة على أبي ، وحكى عن علي بن الحسن بن فضال أنه قال : كان الحكم من فقهاء العامة وكان أستاذ زرارَة ، وحمران ، والطيّار ، قبل أن يروا هذا الأمر ، وقيل : كان مرجئاً (٤) .

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٨٦ الرقم ٦ وص ١١٤ الرقم ١١ وص ١٧١ الرقم ١٠٢ وفي النسخة التي بين أيدينا : أنه بتري .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٩٩ ح ٤٢٢ وفيه : البتية .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٧٧ الرقم ٢٦٢ وفيه : أبي أسامة .

(٤) المرحنة : قال الشهرستاني : الإرجاء على معنيين : أحدهما : بمعنى التأخير ، كما في قوله تعالى (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ) ، أي : أمهله وأخّره ، والثاني : إعطاء الرجاء .

وقيل : الإرجاء : تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة ، فلا يقضى عليه بحكم ما في -

ومنهم : زياد بن المنذر أبو الجارود الهمداني الأعمى السرحوب : وإليه تنسب السرحويّة من الزيدية ، سماه بذلك الباقر عليه السلام ، وذكر عليه السلام : أن سرحوباً اسم شيطان أعمى يسكن البحر ، كما في الكشي (١) .
وفي النجاشي (٢) : أنه كان من أصحاب الباقر أبي جعفر عليه السلام ، وروى عن الصادق عليه السلام ، وتغيّر لما خرج زيد رضي الله عنه ، له كتاب .
وفي الفهرست (٣) : زيديّ المذهب ، وإليه تنسب الجارودية ، له أصل ، وله كتاب التفسير عن الباقر عليه السلام ، وعن ابن الفضائري (٤) : أن حديثه في أصحابنا أكثر منه في الزيدية ، وأصحابنا يكرهون مارواه محمد بن سنان عنه ، ويعتمدون مارواه محمد بن بكر الارجني ، لكن قال [المفيد] (٥)

= الدنيا من كونه من أهل الجنة ، أو من أهل النار .

وقيل : الإرجاء تأخير علي رضي الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة ، والمرجئة أصناف أربعة : مرجئة الخوارج ، ومرجئة الجبرية ، ومرجئة القدرية ، والمرجئة الخالصة ، الملل والنحل (الشهرستاني) : ج ١ ص ١٢٥

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٩٥ الرقم ٤١٣ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧٠ الرقم ٤٤٨ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٢ الرقم ٢٩٣ .

(٤) الضفماء (ابن الفضائري) : ص ٥ ، نسخة خطية .

(٥) في النسختين : «المعتمد» ، وهي تصحيف لكلمة «المفيد» ؛ حيث إنّ النصّ المنقول موجود في الرسالة العددية المذكورة في المتن أعلاه ، وهي للشيخ المفيد قدس سره .

في الرسالة^(١) التي عملها في الرد على أصحاب العدد : وأما رواة الحديث : بأن شهر رمضان يكون تسعة وعشرين يوماً ، ويكون ثلاثين ، فهم فقهاء أصحاب أبي جعفر عليه السلام ، وأبي عبدالله عليه السلام ، الأعلام الرؤساء ، المأخوذ عنهم الحلال والحرام ، والفُتيا والأحكام ، الذين لا يُطعن عليهم ولا طريق إلى ذمّ واحدٍ منهم ، وهم أصحاب الأصول المدوّنة ، والمصنّفات المشهورة ... إلى أن ذكر الأخبار ، وفيها : رواية أبي الجارود هذا عن الباقر عليه السلام ، ولعله أراد بالظن والذمّ الذين نفاهما ، الظن في الاعتماد على الرواية ؛ بدليل أنه عليه السلام^(٢) عدّ فيهم عمار بن موسى الساباطي ، ونحوه .

ومنهم : سالم بن أبي حفصة : وقد سمعت في ثابت ما حكى الكشي^(٣) فيه وفي أضرابه ، وقد روى فيه روايات أخر تدلّ على لعنه ، وكذبه ، وكفره . وفي النجاشي^(٤) : أنه روى عن عليّ بن الحسين ، والباقر ، والصادق عليهم السلام ، ومات في أيامه عليه السلام ، وأن له كتاباً روى عنه يعقوب بن يزيد وعدّه في رجال الشيخ^(٥) في أصحاب زين العابدين والباقر والصادق عليهم السلام .

(١) الرسالة العددية (المفيد) : ص ٢٥ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ص ٥٠٤ الرقم ٤٢٥ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨٨ الرقم ٥٠٠ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٩٢ الرقم ١٥ وص ١٢٤ الرقم ٥ وص ٢٠٩ الرقم ١١٥ .

ومنهم : سعيد بن منصور : علي ما في الكشي (١) ، فقد حكى عن حمدويه ، عن أيوب ، عن حنان بن سدير ، قال : كنت جالساً عند الحسن بن الحسين ، فجاء سعيد بن منصور ، وكان من رؤساء الزيدية ، فقال : ما ترى في النبيذ ، فإن زيدا كان يشربه عندنا ؟ قال : ما أصدق علي زيد أنه كان (٢) يشرب مُسكرأ ، قال : بلى قد يشهر به قال : فإن كان فعل فإن زيدا ليس بنبي ، ولا وصي نبي ، إنما هو رجل من آل محمد ، يُخطيء ويصيب .

ومنهم : سلمة بن كهيل : علي ما سمعت عن الكشي (٣) في ثابت ، لكن في رجال الشيخ (٤) : أنه من أصحاب علي عليه السلام ، مع أنه ذكره في أصحاب الإمام زين العابدين ، وفي أصحاب الإمام الباقر وفي أصحاب الإمام الصادق ، وذكر أنه تابعي ، وفي الخلاصة (٥) : أنه من خواص أمير المؤمنين عليه السلام ، ولعل هناك إثنين .

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٩٩ الرقم ٤٢٠ .

(٢) لم ترد في المصدر .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٤ الرقم ٤٢٩ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٣ الرقم ٨ وص ٩١ الرقم ٩ وص ١٢٤ الرقم ٢ وص ٢١١ الرقم ١٤٦ .

(٥) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٢٧ الرقم ٢ ذكر فيه : سلمة بن كهيل - بضم الكاف - بتري ، ولم نشر عليه ، وفي موضع آخر ذكر : أنه من الخواص ، ولكننا وجدنا البرقي في رجاله ذكره في باب الخواص لأمر المؤمنين عليه السلام ص ٤ قائلاً : ومن خواص أمير المؤمنين عليه السلام ... سلمة بن كهيل .

ومنهم : عامر بن كثير السراج : على ما في النجاشي^(١) فإن فيه : زيديّ كوفي ثقة ، له كتاب ، روى عنه محمد بن الحسين ، لكن في رجال الشيخ^(٢) : أنه كان من دعاة الحسين عليه السلام ، وفي الخلاصة^(٣) : أنا أتوقف في روايته لقول النجاشي فيه .

ومنهم : عبادة بن زياد الأسدي : كما في النجاشي^(٤) ، لكن ذكر : أنه ثقة ، له كتاب ، روى عنه إبراهيم بن سليمان النهمي .

ومنهم : عبد العزيز بن إسحاق بن جعفر الزيدي البقال الكوفي : سمع منه التلعكبري ، كما في رجال الشيخ^(٥) .

ومنهم : علي ، أو عيسى بن عمرو النسائي : كما في رجال الشيخ^(٦) : فقيه عالم ، زيدي المذهب ، في باب من لم يرو عنهم .

ومنهم : عمرو^(٧) بن جميع الأزدي البصري : قاضي الري تبري^(٨) ، كما

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٩٤ الرقم ٧٩٥ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٧٦ الرقم ٣ .

(٣) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٤٢ الرقم ١ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٠٤ الرقم ٨٣٠ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٨٣ الرقم ٣٧ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٨٧ الرقم ٨ ، وفيه : بدل ابن عمرو ، «ابن عمر» ، وبدل النسائي «النسائي» ، ولم يذكر فيه كلمة فقيه .

(٧) في نسخة ش : عمر .

(٨) في نسخة ش : بتري .

في الكشي^(١) وغيره ، وفي النجاشي^(٢) : ضعيف ، له نسخة يرويها عنه سهل بن عامر ، وفي رجال الشيخ^(٣) : تبري^(٤) ، ضعيف الحديث ، ورد في أصحاب الإمام الباقر والصادق ، وفي الفهرست^(٥) : له كتب ، روى عنه يونس بن^(٦) عبد الرحمن .

ومنهم : عمر بن رباح : تبري^(٧) - على ما في الخلاصة^(٨) ، بعد أن ذكر أنه واقف ، ويظهر من الكشي^(٩) أنه كان مستقيماً ، ثم رجع وصار بترياً ، والذي في النجاشي^(١٠) والفهرست^(١١) : أنه ورد في أصحاب الإمام الصادق ، والإمام

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ ، وليس فيه قاضي الري وإنما في النجاشي ص ٢٨٨ الرقم ٧٦٩ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٨٨ الرقم ٧٦٩ وفيه : قاضي الري ضعيف .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣١ الرقم ٦٧ وص ٢٤٩ الرقم ٤٢٦ .

(٤) في المصدر : بتري .

(٥) الفهرست (الطوسي) : ص ١١١ الرقم ٤٧٧ .

(٦) لم ترد في المصدر .

(٧) في المصدر : بتري .

(٨) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٤١ الرقم ٧ .

(٩) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٥ الرقم ٤٣٠ .

(١٠) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٩ الرقم ٦٧٩ وفيه : رباح ، ولم يذكر انه ورد في اصحاب الامام الكاظم عليه السلام .

(١١) الظاهر أنه من سهو القلم الشريف ، حيث لم يذكره الشيخ قدس سزه في الفهرست ، وإنما ذكره في رجاله . راجع رجال الطوسي : ص ٢٥٢ الرقم ٤٦٩ .

الصادق ، والإمام الكاظم ، ووقف ، كما مرَّ في الواقعة .

ومنهم : عمرو بن قيس الماصر : بتريّ على ما في الكشي (١) في ترجمة محمد بن إسحاق صاحب المغازي .

ومنهم : عمر بن موسى الوجهي : كما في الفهرست (٢) ، وفيه : أنه له كتاب قراءة زيد بن علي ، وأنه ذكر أنها قراءة أمير المؤمنين عليه السلام .

ومنهم : غالب بن عثمان الهمداني الشاعر الشعاري : (٣) على ما في النجاشي (٤) ، وفيه روى عن الصادق عليه السلام ، ذكر له أحاديث مجموعة ، ولم يرمه في رجال الشيخ (٥) ، بل قال : أسند عنه .

ومنهم : غياث بن إبراهيم التميمي الاسدي : على ما في رجال الشيخ (٦) ، قال : بتريّ ، ورد في أصحاب الإمام الباقر ، وورد في أصحاب الإمام الصادق ، والإمام الكاظم ، ثم ذكره في باب من لم يرو عنهم ، وذكر أن محمد بن يحيى

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٨ ذيل الرقم ٧٣٣ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١١٤ الرقم ٤٩٧ وفيه : الوجهي .

(٣) لم ترد في المصدر .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٠٥ الرقم ٨٣٦ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ذكره في باين : باب أصحاب الإمام الكاظم ص ٣٥٧ الرقم ١ ، ورماه

بالوقف ، وباب من لم يرو عنهم ص ٤٨٨ الرقم ١ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٢ الرقم ١ وص ٢٧٠ الرقم ١٦ وص ٤٨٨ الرقم ٢ ولم يذكره في

باب الإمام الكاظم .

الخزاز روى عنه .

لكن النجاشي (١) وثقه ولم يرمه ، وذكر أن له كتاباً ، روى عنه إسماعيل بن أبان بن إسحاق الوراق ، ووثقه العلامة (٢) أيضاً ، وفي الفهرست (٣) : له كتاب ، روى عنه محمد بن يحيى الخزاز ، وزيدان بن عمرو ، والحسن بن علي اللؤلؤي .

ومنهم : قيس بن الربيع : كما في الكشي (٤) ورجال الشيخ (٥) ، قالوا : تبري ، في الكشي : وكان له محبة .

ومنهم : كثير النوا : كما مر عن الكشي (٦) في ثابت ، لكن ذكر في الخلاصة (٧) عن البرقي : أنه عامي .

ومنهم : محمد بن يزيد : على ما في رجال ابن داود (٨) ، عن رجال الشيخ (٩) ، وليس في رجال الشيخ ، بل ذكر نحو عشرة ، ولم يرم واحداً منهم

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٠٥ الرقم ٨٣٣ .

(٢) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٤٥ الرقم ١ .

(٣) الفهرست (الطوسي) : ص ١٢٣ الرقم ٥٤٩ وفيه : بدل زيدان ، زيد .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٣ الرقم ٥ و ص ٢٧٤ الرقم ٢٠ وفيه : بتري ، بدل تبري .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٤ الرقم ٤٢٩ .

(٧) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٤٩ الباب الاول الرقم ١ .

(٨) رجال ابن داود ص : ٢٩١ الرقم ٢٢ .

(٩) ذكر الشيخ الطوسي العشرة كالتالي : في رجال الامام الباقر عليه السلام ذكر : محمد بن =

بالزيدية .

- ومنهم : محمد بن اسحاق صاحب المغازي : كما في الكشي (١) .
 ومنهم : مسعدة بن صدقة : على ما ذكر الكشي (٢) في ترجمة محمد بن
 اسحاق صاحب المغازي ، وقال : إنه تبري .
 ومنهم : مقاتل بن سليمان : صاحب التفسير ، كما في الكشي (٣) ،
 ورجال الشيخ (٤) ، وفي الخلاصة (٥) عن البرقي (٦) : أنه عامي .
 ومنهم : منصور بن المعتمر : كما في رجال الشيخ (٧) ، قال : تبري ، ورد في

= يزيد صاحب الشميري ، كوفي (ص ١٣٧) ، ثم ذكر محمد بن زيد بتري (ص ١٣٧) ، وفي رجال
 الإمام الصادق ذكر : محمد بن يزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي ، ومحمد بن يزيد الرواسي ،
 ومحمد بن يزيد الكوفي ، ومحمد بن زيد بن عمر الثقفي ، كوفي ، ومحمد بن يزيد العطار صاحب
 البان الكوفي ، ومحمد بن يزيد بن الأشهب الجعفي ، الكوفي (ص ٣٠٤ و ص ٣٠٥) ، وفي رجال
 الإمام الكاظم عليه السلام : محمد بن يزيد ومحمد بن يزيد النهرواني (ص ٣٥٩ و ص ٣٦٠) .

ولم يتعرض لذكر البتري الوارد في رجال الباقر عليه السلام وإن كان اسمه : محمد بن يزيد ،
 والظاهر أنه مصنف عن ابن يزيد ، وهو الزيدي البتري .

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ ، وفيه : بتري .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٨ الرقم ٤٩ .

(٥) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٦٠ الباب السابع الرقم ١ .

(٦) رجال البرقي : ص ٤٦ .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٧ الرقم ٤٨ و ص ٣١٢ الرقم ٥٣٠ ، وفيه : بتري .

أصحاب الائمة الباقرة والائمة الصادق .

وهارون بن سعبد الجمعلل : كما فى الةلاصة (١) ، وظاهر الكشى (٢) .
 وبعى بن سالم الفراء : كما فى النجاشى (٣) ، قال : زىءى ثقة ، له
 كتاب ، رواه محمد بن أءمء بن إبراهم الحسبنى ، عن أءمء بن محمد بن
 القاسم الهروى بالكوفة ، عن محمد بن الحسن الخشمى .
 ومنهم : أبو بعبر يوسف بن الحارء : ورد فى أصحاب الائمة الباقرة ،
 كما فى رجال الشىء (٤) وفى الكشى (٥) فى ترجمة محمد بن إسءاق صاحب
 المغازى : أبو نصر بن يوسف بن الحارء ءبرى ، ولعله غيره .
 ومن الكىسانىة : حىءان السراج : على روى الكشى (٦) بطرىق صحىء .
 وأبو العففل عامر بن وائلة : على ما فى الكشى (٧) ، قال : كان كىسانىاً
 ممن بقول بءىة محمد بن الحنفىة ، وله فى ذلك شعر ، وخرج ءءر رابة

(١) الةلاصة (العمة العلى) : ص ٢٦٣ الرقم ٢ .

(٢) رجال الكشى (الكشى) : ج ٢ ص ٤٩٧ الرقم ٤١٨ ، وقال الكشى فى ضمن الروابة المذكورة
 بعءما ذكر سعء العبلل : وإءما الزىءى حقاً محمد بن سالم بىاع القصب .

(٣) رجال النجاشى (النجاشى) : ص ٤٤٤ الرقم ١٢٠١ ، وفى : بءل الحسن «الحسبنى» .

(٤) رجال الشىء الطوسى : ص ١٤١ الرقم ١٧ .

(٥) رجال الكشى (الكشى) : ج ٢ ص ٦٨٨ الرقم ٧٣٣ وفى : ببرى .

(٦) رجال الكشى (الكشى) : ج ٢ ص ٦٠١ الرقم ٥٦٨ .

(٧) رجال الكشى (الكشى) : ج ١ ص ٣٠٨ الرقم ١٤٩ .

المختار بن أبي عبيدة ، ولم يرمه في رجال الشيخ ^(١)، قال : إنه أدرك ثمانين سنين من حياة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، ولد عام أحد ، ورد في أصحاب الرسول ، والإمام عليّ ، والإمام الحسن ، والإمام زين العابدين ، وفي الخلاصة ^(٢) عن البرقي ^(٣) : أنه من خواص أمير المؤمنين عليه السلام .
وعلي بن حذور الكناسي : علي ما روي في الكشي ^(٤) ، عن العياشي ، عن علي بن الحسن ، قال : كان يقول بمحمد بن الحنفية ، إلا أنه ^(٥) من رواية الناس .

و^(٦)المختار بن أبي عبيدة : في الأشهر علي ما حكى ابن داود ^(٧) ، عن النجاشي ^(٨) .

(١) رجال الشيخ الطوسي: ص ٢٥ الرقم ٥٠ وص ٥٢ الرقم ٩٥ وص ٦٩ الرقم ٣ وص ٩٨ الرقم ٢٤ .

(٢) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٤٢ الرقم ٣ الباب التاسع ولم يذكر العلامة عن البرقي ما ذكره المؤلف ، بل اختصر علي اسمه وقال انه كيسانى .

(٣) رجال البرقي : ص ٤ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٠١ الرقم ٥٦٧ وفيه : علي بن الحسن .

(٥) في المصدر : كان .

(٦) في نسخة ش : ومنهم .

(٧) رجال ابن داود : ص ٢٧٧ الرقم ٤٩٣ .

(٨) الظاهر انه من اشتباه الناسخ فبدل ان يكتب «كش» كتب «جش» لأننا لم نعر عليه في النجاشي ، ولم يذكر في كتب الرجال تعرض النجاشي له ، بل ذكره ابن داود في كتابه نقلاً عن الكشي .

لكن (روى) الكشي^(١) في الصحيح ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن المثنى ، عن سدير ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : (لا تسبوا المختار ، فإنه قتل قتلتنا ، وطلب بئارنا ، وزوج أرامنا ، وقسم فينا المال على العسرة) ، وفي أحاديث أخر تدل على مدحه ، وان روي أيضاً ما يدل على صدور الكذب منه .
وفي الخلاصة^(٢) روى ابن عقدة : أن الصادق عليه السلام ترخّم عليه ، وروى ذلك الكشي^(٣) في خبرين .

وروى الشيخ^(٤) في آخر كتاب الطهارة من التهذيب : بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال : (يجوز النبي صلى الله عليه وآله الصراط ، يتلوه علي ، ويتلو علياً الحسن ، ويتلو الحسن الحسين ، فإذا توسطوه نادى المختار الحسين : يا أبا عبدالله إني طلبت بئارك ، فيقول النبي صلى الله عليه وآله للحسين عليه السلام : أجبه ، فينقض الحسين عليه السلام في النار ، كأنه عقاب كاسر ، فيخرج المختار^(٥) ، ولو شق عن قلبه لوجود حُبهما في قلبه) .
هل ضمير التثنية للشيخين إشارة إلى العلة في دخول النار ، أو إلى

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٠ الرقم ١٩٧ ، والرقم ١٩٩ ، وفي الرقم ١٩٨ ، وما بين القوسين لم ترد في نسخة ش .

(٢) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٦٨ الرقم ٢ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٠ الرقم ١٩٩ والرقم ٢٠٣ .

(٤) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٤٦٦ ح ١٥٢٨ وفيه : الحسين عليه السلام .

(٥) في المصدر : حممة .

الحسين ، أو إلى الرئاسة والمال ؟ احتمالات ، أظهرها الأول .
وكيف كان فقد تضمن حسن العاقبة .

وروى ^(١) الكشي بسنده عن الأصبغ بن نباتة قال : (رأيت المختار علي
فخذ أمير المؤمنين عليه السلام ، وهو يمسح رأسه ، ويقول : ياكيس ياكيس)
قيل : فمن ثم سُمِّي كيسان ، ونسب إليه الكيسانية ، وقيل : إن ذلك اسم صاحب
شرطة ، أو مولى لعلي بن أبي طالب عليه السلام ، وكان هو الذي حملَه علي
الطلب بدم الحسين عليه السلام ، ودلَّه علي قتلته ، وكان صاحب سرّه ، والغالب
علي أمره ، وكان لا يبلغه عن رجل من أعداء الحسين عليه السلام أنه ^(٢) في
دار أو في موضع ، إلا قصده وهدم الدار ، وقتل كل من فيها من ذي روح .
والموقع بن قمامة الاسدي : كما في رجال الشيخ ^(٣) .

ومن العامة : إبراهيم بن رجاء الشيباني المعروف بابن هراسة : علي ما
في النجاشي ^(٤) ، قال : وله عن جعفر عليه السلام نسخة ، روى عنه هارون بن
مسلم .

وفي الفهرست ^(٥) : له كتاب روى عنه أبو عبدالله محمد بن أبي القاسم ،

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤١ الرقم ٢٠١ ، في نسخة ش : بدل «عن» ، «إلى» .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٥٩ الرقم ٣٨ وفيه : المرقع .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٣ الرقم ٣٤ وفيه : ابن ابي ، وفي نسخة ش : يأتي .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩ الرقم ١٩ وفيه : ابن القاسم .

وهذا غير إبراهيم بن رجاء الجُحدري ، فإن ذلك ثقة من أصحابنا .
وأحمد بن بشير : على ما في رجال ابن داود^(١) ، وليس ذلك في شيء من
الأصول .

نعم تَبَّه النجاشي^(٢) على ضعفه في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى ،
وكذا الشيخ في رجاله^(٣) .

وأحمد بن الحرث الزاهد : على ما في رجال ابن داود^(٤) .
وقد حكى^(٥) عن رجال الشيخ : أنه ورد في أصحاب الإمام الرضا ،
وليس في رجال الشيخ ذلك ، ولا في غيره .

واسحاق بن بشير أبو حذيفة الكاهلي الخراساني : وهو ثقة ، كما في
النجاشي^(٦) ، قال : ثقة ورد في أصحاب الإمام الصادق من العامة ، ذكروه في
رجال الصادق عليه السلام ، له كتاب روى عنه أحمد بن سعيد ، وفي رجال

(١) رجال ابن داود : ص ٢٢٦ الرقم ٢٢ ، أحمد بن بشير الرقي ، وفي نسخة ش : منهم .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٤٧ الرقم ٥٥ .

(٤) رجال ابن داود : ص ٢٩١ الرقم ٢ ، وفيه : أحمد بن العارث ، لم نشر عليه في رجال الشيخ ،
وورد في هامش مجمع الرجال (التهبائي) : ج ١ ص ١٠٠ ما نصّه : في بعض كتب الأصحاب رضي
الله عنهم أحمد بن الحرث الزاهد ورد في أصحاب الرضا في رجال الشيخ عاتق ، وفي نسخة ش :
منهم .

(٥) في نسخة ش : الشيخ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٢ الرقم ١٧١ وفيه : إسحاق بن بشير .

الشيخ (١) أسند عنه ، ورد في أصحاب الإمام الصادق .
 وأهبان بن سيفي أبو مسلم : كما في رجال ابن داود (٢) ، وفيه وفي رجال
 الشيخ (٣) : أنه كان ستيء الرأي في عليّ عليه السلام ، وعدّه في رجال الشيخ
 من الصحابة ، وفي الاستيعاب : أهبان ابن أخت أبي ذر ، لا يصح له صحبة ،
 وإنما يروي عن أبي ذر .

وحاتم بن إسماعيل المدني : مولى بني عبدالدار ، كما في النجاشي (٤) ،
 ورد في أصحاب الإمام الصادق ، له كتاب ، روى عنه علي بن الحسن العلوي ،
 وإبراهيم (٥) بن سليمان .

وحرب بن الحسن الطحّان : علنى ما في رجال ابن داود (٦) ، عن
 النجاشي (٧) ، لكن في النجاشي : كوفي ، قريب الأمر في الحديث ، له كتاب ،

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٤٩ الرقم ١٣٨ ، وفيه : إسحاق بن بشر ، وفي نسخة ش : أسنده .

(٢) رجال ابن داود : ص ٢٣٢ الرقم ٧١ ، وفيه : أهبان بن سيفي .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٥ الرقم ٣٥ ، وفيه والتسعة التي عندنا : أهبان بن سيفي ، ولم
 يتمرّض له الشيخ بشيء ، ولكن ذكر في الاسم الذي يليه الرقم ٣٦ : أبو مسلم ستيء الرأي في عليّ
 عليه السلام .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٧ الرقم ٣٨٢ .

(٥) وفي النجاشي : أخبرنا عدّة ، عن جعفر بن محمد ، عن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان ،
 عن أبي عبدالله الحسين بن علي بن الحسن العلوي الحسيني ...

(٦) رجال ابن داود : ص ٢٣٧ الرقم ١١٢ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٨ الرقم ٣٨٦ .

عامي الرواية وكذا في الخلاصة (١) .

والحسين بن علوان الكلبي : كما في النجاشي (٢) ، والكشي (٣) ، روى هو وأخوه الحسن الثقة عن الصادق عليه السلام ، وكان الحسين قاضياً ، وفي النجاشي : أن الحسن أخص بنا وأولئ ، وفي الكشي : من رجال العامة ، إلا أن له ميلاً ومودة شديدة ، وقد قيل : إنه كان مستوراً ، ولم يكن مخالفاً ، وفي الخلاصة (٤) : قال ابن عقدة : الحسن كان أوثق من أخيه وأحمد عند أصحابنا ، ولم يُرم الحسن بالعامة ، بل وتقوه على الإطلاق ، لكن في قول النجاشي : إنه أخص بنا وأولئ ، إشارة إلى ذلك .

وحفص بن غياث القاضي : وله كتاب معتمد ، كما في الفهرست (٥) ، رواه عنه ولداه محمد وعمرو ، وروى هو عن الصادق والكاظم عليهما السلام ، وقد ولي القضاء لهارون ببغداد ، ثم بالكوفة ، ومات فيها .
وحماد بن يزيد : ورد في أصحاب الإمام الصادق ، كما في رجال الشيخ (٦) .

(١) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢١٧ الرقم ٣ ، وفي نسخة ش : الحرث بن الحسن الطحان .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٥٢ الرقم ١١٦ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ ، وفي المصدر : له ميل ومجبة شديدة .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٤٣ الرقم ٣٣ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦١ الرقم ٢٣٢ ، وفي المصدر : عن محمد بن حفص ، عن

أبيه حفص بن غياث ، وفي النسخة المعتمدة : «عن» بدل «عنه» .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٧٣ الرقم ١٣١ .

وخالد بن طهمان^(١) الخفاف : يروي عنه طريف بن ناصح ، كما
 في النجاشي^(٢) ، وفي رجال الشيخ^(٣) ورد في أصحاب الإمام الباقر .
 وربيعة بن أبي عبدالرحمن : المعروف بريعة الرأي ، المدني الفقيه ، ورد
 في أصحاب الإمام زين العابدين والإمام الباقر ، كما في رجال الشيخ^(٤) .
 وزفر بن الهذيل التميمي : كما في رجال ابن داود^(٥) ، عن البرقي^(٦) ،
 وفي الخلاصة^(٧) : زفر من أصحاب الصادق عليه السلام ، عامي ، وذكره الشيخ
 في رجاله^(٨) في أصحاب الإمام الصادق ، ولم يزد .
 والضحاك بن محمد بن شيان أبو عاصم النبيل الشيباني البصري : كما في
 النجاشي^(٩) ، ووهب ابن داود^(١٠) فأثبت مكانه الضحاك بن سعيد الواسطي ،
 حاكياً عنه ، وليس فيه إلا ما حكينا .

(١) في النسخة المعتمدة : طهماذ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥١ الرقم ٣٩٧ وفيه ، وفي نسخة ش : ظريف .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ١١٩ الرقم ٢ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٨٩ الرقم ٥ وص ١٢١ الرقم ٦ .

(٥) رجال ابن داود : ص ٢٤٥ الرقم ١٨٨ .

(٦) رجال البرقي : ص ٤٢ .

(٧) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٢٤ الرقم ١ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٠١ الرقم ٩٦ وفيه : زفر بن الهذيل أبو الهذيل .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٠٥ الرقم ٥٤٧ .

(١٠) رجال ابن داود ص : ١١٢ الرقم ٧٨٦ ، وفيه : وفي نسخة ش : سعد .

وطلحة بن زيد : أبو الخزرج^(١) النهدي : له كتاب ، كما في النجاشي^(٢) ،
والفهرست^(٣) ، وفيه : أن كتابه معتمد ، ولكن في رجال الشيخ^(٤) : أنه بتري ،
ورد في أصحاب الإمام الباقر والصادق .

وعباد بن جريح : وهو المسمّى بعبدالله بن جريح ، كما في رجال
الشيخ^(٥) ، ورد في أصحاب الإمام الباقر .

وعباد بن صهيب : على ما في رجال الشيخ^(٦) ، ورد في أصحاب الإمام
الباقر ، وفي الكشي^(٧) عن نصر أنه بتري ، لكن في النجاشي^(٨) : ثقة ، روى
عن الصادق عليه السلام كتاباً ، روى عنه هارون بن مسلم ، وفي
الفهرست^(٩) : له كتاب ، روى عنه الحسن بن محبوب .

(١) أثبتناه من نسخة ش والمصدر ، وفي النسخة المعتمدة : الجزرج .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٠٧ الرقم ٥٥٠ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٨٦ الرقم ٢٦٢ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٢٦ الرقم ٣ وص ٢٢١ الرقم ٢ ، وفيه : طلحة بن الجزري .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٠ الرقم ٤٦ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣١ الرقم ٦٦ .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٩ الرقم ٧٣٦ .

(٨) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٩٣ الرقم ٧٩١ .

(٩) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٢٠ الرقم ٥٣١ .

وعباد بن يعقوب الرواجني (١) : كما في الفهرست (٢) ، وفي النقد (٣) :
 يظهر من كتب العامة أنه شيعي ، يشير إلى ما في جامع الأصول قال : أخرج
 البخاري (٤) في صحيحه [عن] (٥) عباد بن يعقوب ، وكان أبو بكر محمد
 ابن إسحاق بن خزيمة يقول : حدثني الصدوق في رواية المتهم في دينه ، عباد
 ابن يعقوب .

وفي تقريب ابن حجر (٦) : عباد بن يعقوب أبو سعيد الكوفي : صدوق ،
 رافضي ، حديثه في البخاري ، قال التقي المجلسي رحمه الله : [إن] (٧) في رجالهم

(١) انظر ترجمة عباد بن يعقوب الرواجني : التاريخ الكبير للبخاري : ج ٦ ص ٤٤ الرقم ١٦٤٥ ،
 وتاريخه الصغير : ج ٢ ص ١٩١ ، ومعجم البلدان : ج ٣ ص ١١٩ ، وسير اعلام النبلاء : ج ١١
 ص ٥٣٦ ، والكشاف : ج ٢ ص ٥٧ الرقم ٢٦٠٣ ، والبداية والنهاية : ج ١١ ص ٧ ، والوافي
 بالوفيات : ج ١٦ ص ٦١٤ الرقم ٦٦٨ ، وتهذيب التهذيب : ج ٥ ص ١٠٩ - ١١٠ الرقم ١٨٣ ،
 وشذرات الذهب : ج ٢ ص ١٢١ ، وتاريخ الاسلام : حوادث سنة ٢٥٠ ص ٣٠١ الرقم ٢٣٠ ،
 والانساب : ج ٣ ص ٩٥ ، وميزان الاعتدال : ج ٢ ص ٣٧٩ الرقم ٤١٤٩ ، وتهذيب الكمال : ج ١٤
 ص ١٧٧ الرقم ٣١٠٤ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١١٩ الرقم ٥٢٩ .

(٣) نقد الرجال (التفريشي) : ص ١٧٨ الرقم ١٥ .

(٤) نقلاً عن الأنساب (السمعاني) ج ٣ ص ٩٥ ، قال : روى البخاري عن عباد حديث أبي بكر : أنه
 قال : لا يفعل خالد ما أمر به .

(٥) في النسخة المعمدة : «ابن» ، وفي نسخة ش : «أن» ، والصحيح ما أثبتناه .

(٦) تقريب التهذيب (ابن حجر) : ج ١ ص ٣٩٤ الرقم ١١٨ .

(٧) أثبتناه من نسخة ش .

ايضاً عبّاد بن يعقوب شيخ الغازي^(١) والترمذي ، يُقال : كان في مذهبه^(٢) ردّيّاً .
وأقول لعل رداة مذهبه لروايته أخباراً كثيرة في ذمّ الشيخين ،
وغيرهما ، كحديث الخمس رايات ، وحديث التسليم على علي بامرة
المؤمنين ، وحديث^(٣) : (يا علي لا يتقدمك بعدي إلا كافر ، وأن أهل
السموات ليسونك أمير المؤمنين) ، ونحو ذلك .

قال : وليس ذلك مختصاً به ، فقد رواها محمد بن جرير الطبري ،
صاحب التاريخ ، والخليلي ، والحافظ أبو نعيم وغيرهم .

وعبدالله بن محمد بن أبي الدنيا : له كتاب مقتل الحسين عليه السلام
وغيره ، روى عنه أبو بكر أحمد بن إسحاق ، كما في الفهرست^(٤) .

وعبد السلام بن صالح الخراساني أبو الصلت الهروي : منا على ما في رجال
الشيخ^(٥) .

لكن في النجاشي^(٦) : منا ثقة صحيح الحديث ، له كتاب وفاة الرضا

(١) في نسخة ش : الغامزي .

(٢) في النسختين : مذاهبه .

(٣) بحار الأنوار (المجلسي) : ج ٣٧ ص ٣١٢ ح ٤٤ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٠٤ الرقم ٤٣٨ ، وفيه : أبو بكر محمد بن أحمد بن إسحاق .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٨٠ الرقم ١٤ ، وفي نسخة ش : ورد في أصحاب الإمام الرضا .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٤٥ الرقم ٩٤٣ ، وفي نسخة ش : ورد في أصحاب الإمام

الرضا .

عليه السلام، وروى الكشي^(١) عن بعض مشايخ العامة، عن العباسي الدوري : أنه سمع يحيى بن نعيم يقول : أبو الصلت نقي الحديث، ورأيناه يسمع، ولكن كان يرى التشيع، ولم يُرَم منه الكذب .

وروى أيضاً [بسنده]^(٢) عن أحمد [بن أحمد]^(٣) بن سعيد الرازي أنه قال : إنَّ أبا الصلت الهروي ثقة مأمون على الحديث، إلا أنه يحب آل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وكان دينه ومذهبه .

وفي النقد^(٤) : الظاهر أنَّ أبا الصلت الهروي واحدٌ ثقة، إلا أنه مختلط بالعامة، راوٍ لأخبارهم، كما يظهر من كلام الكشي^(٥)، وكلام الشهيد^(٦) الثاني في حاشيته على الخلاصة، ومن ثمَّ اشتبه حاله على الشيخ^(٧)، فقال : عامي، ومن أجل هذا ذكره العلامة^(٨) مرةً بعنوان عبدالسلام، ووثقه، كما وثَّقه

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٧٢ الرقم ١١٤٨، وفيه : شديد التشيع .

(٢) لم ترد في نسخة ش والمصدر .

(٣) لم ترد في نسخة ش والمصدر .

(٤) نقد الرجال (التفريشي) : ص ١٨٨ الرقم ٥ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٧٢ الرقم ١١٤٨ .

(٦) حاشية الشهيد الثاني على الخلاصة : ص ٢٩، نسخة خطية .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٠ الرقم ١٤ وفيه : التبس أمره .

(٨) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١١٧ الرقم ٢ وص ٢٦٧ الرقم ٦ وفيه : الهروي .

النجاشي^(١)، ومرة بعنوان «أبو الصلت»^(٢)، وقال: إنه عامي، كما قال الشيخ، وذكره ابن داود^(٣) في البابين، وفي كُنَى البابين.
وعبد الملك بن جريح: علي مافي الكشي^(٤): وربما ظهر من باب المتعة تشيعه.

وعبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هشام المقرئ: غلام ابن مجاهد، كما في النجاشي^(٥)، والفهرست^(٦)، وفيهما أن له كتاباً^(٧) قراءة أمير المؤمنين عليه السلام.

وعلي بن محمد المدائني: كما في الفهرست^(٨)، قال: وله كتب كثيرة حسنة في السير، وله كتاب مقتل الحسين بن علي عليه السلام، روى عنه الحارث بن أبي أسامة.

(١) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٢٤٥ الرقم ٦٤٣.

(٢) في نسخة ش: الهروي.

(٣) رجال ابن داود: ص ٢١٩ الرقم ٥٥ وص ١٢٩ الرقم ٩٥٧، وص ٢٥٧ الرقم ٣٠٦ وص ٣١٣ الرقم ١٥.

(٤) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣.

(٥) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٢٤٧ الرقم ٦٥١.

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ١٢٢ الرقم ٥٤١، وفيه: أبي هشام.

(٧) في المصدر: في.

(٨) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ٩٥ الرقم ٣٩٥.

وعمر بن خالد الواسطي : على ما في رجال ابن داود^(١) عن رجال الشيخ^(٢) ، وإنما في رجال الشيخ أنه بتري ، وكذا في الكشي^(٣) وفي النجاشي^(٤) : روى عن زيد بن علي عليه السلام ، له كتاب كبير ، روى عنه نصر بن مزاحم .

والفضيل بن عياض : كما في النجاشي^(٥) ، وفيه : أنه ثقة ، روى عن الصادق نسخة ، وروى عنه سليمان بن داود ،

ومحمد بن إدريس أبو حاتم الحنظلي الرازي : على ما في رجال ابن داود^(٦) ولم يرمه الشيخ ، بل قال في الفهرست^(٧) : له كتاب ، روى عنه عبدالله بن جعفر الحميري ، وفي رجال الشيخ^(٨) : روى عنه محمد بن أبي

(١) رجال ابن داود : ص ٢٦٤ الرقم ٣٦٦ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣١ الرقم ٦٩ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٩٨ الرقم ٤١٩ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٨٨ الرقم ٧٧١ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣١٠ الرقم ٨٤٧ .

(٦) رجال ابن داود : ص ٢٦٩ الرقم ٤٢٥ .

(٧) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٧ الرقم ٦١٨ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٥١٢ الرقم ١١٥ ، وقد وقع اشتباه من المؤلف أو الناسخ في هذه الترجمة ؛ حيث نقل العبارة الواردة في ترجمة محمد بن أبي الصهبان الذي يتلوه مباشرة ، وما ذكره الشيخ في ترجمة محمد بن إدريس هذا نصه : محمد بن إدريس الحنظلي : أبو حاتم ، روى عنه عبدالله بن جعفر الحميري ، وما ورد في ترجمة محمد بن أبي الصهبان في عبارة المؤلف التي جعلها للحنظلي .

الصهبان ، وسعد ، وغيره .

ومحمد بن إسحاق صاحب السير : على ما في رجال الشيخ ^(١) ، لكن قال الشهيد ^(٢) الثاني رحمه الله - في حاشية الخلاصة - عند الكلام على عبد السلام بن صالح : إن محمد بن إسحاق صاحب السير : لم يكن عامياً ، وإنما كان مخالطاً للعامّة ، فلهذا التبس أمره على بعض الناس .

وكيف كان فهذا غير محمد بن إسحاق صاحب المغازي ، فإن ذلك بتري كما تقدّم في الزيدية .

ومحمد بن إسحاق خاصف النعل : على ما في رجال ابن داود ^(٣) ، عن الكشي .

ومحمد بن جرير الطبري : صاحب التاريخ ، وأمره في مذهبه أشهر من أن يُذكر ، وإنما ذكره أصحابنا لأنه ^(٤) روى لنا أخباراً كثيرة في مدح مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ، تدلّ على إمامته عليه السلام .

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٥ الرقم ٦ .

(٢) حاشية الشهيد الثاني على الخلاصة : ص ٢٩ ، نسخة خطية .

(٣) رجال ابن داود : ص ٢٦٩ الرقم ٤٢٩ ، بعد التفتيش في رجال الكشي لم نثر على محمد بن إسحاق خاصف النعل ، بل الموجود فيه ثلاثة ، هم : محمد بن إسحاق ، ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي ، ومحمد بن إسحاق شعر ، والظاهر أنه وقع الالتباس في نسخة ابن داود ، التي يتفرّد فيها بالنقل عن الكشي ، وقد اعتمد المؤلف على نقله .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

وفي الفهرست (١) : له كتاب في خبر غدِير خم .
 وشرح أمره : أخبرنا ابن عبدون ، عن الدوري ، عن ابن كامل ، عنه قيل :
 إنه كتاب كبير ذكر فيه طُرق ذلك الخبر من خمسمائة صحابي ، وهذا غير محمد
 ابن جرير بن رستم الطبري الآملي ، أبي جعفر ، فإن ذلك من ثقات أصحابنا
 جليل القدر ، كثير العلم ، حسن الكلام .
 ومحمد بن المنكدر : إلا أن له ميلاً وموَدَّة (٢) شديدة ، كما في الكشي (٣) .
 ومحمد بن معتوق أبو بصير الزعفراني : على ما في رجال ابن داود (٤) ،
 عن الكشي (٥) .
 ومسعدة بن صدقة : على ما في رجال الشيخ (٦) ، وفي الكشي (٧) : أنه

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٥٠ الرقم ٦٤٠ .

(٢) في المصدر : ومحة .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ وفي نسخه ش : وحسن .

(٤) رجال ابن داود : ص ٢٧٦ الرقم ٤٨٧٠ ، وفيه : محمد بن ميمون الزعفراني ، وقد ذكر ابن داود
 محمد بن ميمون تقياً عن النجاشي ، وليس عن الكشي ، والظاهر أن هذا اشتباه من النسخ .

(٥) لم نثر عليه بهذا الاسم ، والذي وجدناه : محمد بن ميمون أبو نصر الزعفراني عن النجاشي
 ص ٢٧٦ الرقم ٤٨٧ ، ولا يوجد له ذكر في الكشي بعنوان محمد بن معتوق ، لكن في النجاشي
 محمد بن ميمون الزعفراني ، عاتق ص ٣٥٥ الرقم ٩٥٠ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٧ الرقم ٤٠ وص ٣١٤ الرقم ٥٤٥ .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ .

تبري^(١) ، وفي النجاشي^(٢) : له كتب ، روى عنه هارون بن مسلم ،
 وفي الفهرست^(٣) : له كتاب رواه بسنده عن عبدالله بن جعفر الحميري عنه .
 وموسى بن عمر الهذلي : كما في رجال الشيخ^(٤) ، ورد في أصحاب
 الإمام الصادق ، وفي النجاشي^(٥) : له كتاب ، روى عباد .
 ووهب بن وهب بن عبدالله بن زمعة بن الاسود : أبو البخترى القاضي
 الضعيف الكذاب ، على ما في الفهرست^(٦) ، وابن الغضائري^(٧) ، لكن في
 الفهرست : أن له كتاباً ، روى عنه إبراهيم بن هاشم ، وأحمد بن أبي عبدالله ،
 وسهل بن رجاء الصنعاني .
 ويحيى بن سعيد القطان : كما في النجاشي^(٨) ، لكنه ذكر أنه ثقة ، روى
 عن الصادق عليه السلام نسخة .

(١) في المصدر: بتري .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٥ الرقم ١١٠٨ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٧ الرقم ٧٣٢ .

(٤) في رجال الشيخ الطوسي لم نثر عليه بهذا الاسم ، والموجود موسى بن عمير أبو هارون
 المكفوف ص ٣٠٨ الرقم ٤٤٧ ، والظاهر أنهما واحد ، كما في نقد الرجال للفرشي : ص ٣٥٨
 الرقم ٥٣ ، وهداية المحدثين (الكاظمي) : ص ٢٦٣ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠٩ الرقم ١٠٨٧ ، وفيه : «عمير» بدل «عمر» .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٧٣ الرقم ٧٥٧ .

(٧) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٣ ، نسخة خطية .

(٨) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤٣ الرقم ١١٩٦ .

ويحيى بن يحيى التميمي : ورد في أصحاب الإمام الرضا ، كما في رجال الشيخ (١) ، وأما الحنفي ، فقد ذكر الشيخ في الفهرست (٢) والنجاشي (٣) : أن له كتاباً رواه علي بن الحسن ، عن أخيه ، عن أبيه ، عنه ، ولم يرمياه بشيء ، واحتمل [في النقل] (٤) أن يكون واحداً .

ويعقوب بن شيبة : كما في النجاشي (٥) ، والفهرست (٦) ، ففي النجاشي : صاحب حديث من العامة ، غير أنه صنّف مسند أمير المؤمنين عليه السلام ، ورواه مع مسانيد جماعة من الصحابة (٧) ، وصنّف مسند عمار بن ياسر ، روى عنه أبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة ، وفي الفهرست (٨) : عامي المذهب ، له كتاب في تفضيل الحسن والحسين عليهما السلام ، وله كتاب مسند أمير المؤمنين عليه السلام وفضائله .

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٩٥ الرقم ٦ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٧٨ الرقم ٧٧٤ ، وفيه : يحيى بن الحنفي .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤٣ الرقم ١١٩٥ ، وفيه : يحيى بن يحيى الحنفي .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٥١ الرقم ١٢١٨ .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٨٠ الرقم ٧٨٦ .

(٧) في نسخة ش : الأصحاب .

(٨) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٨٠ الرقم ٧٨٦ .

وفي الكشي^(١) : محمد بن إسحاق ، ومحمد بن المنكدر ، وعبد الملك بن جريح ، والحسين بن علوان ، والكلبي ، هؤلاء من رجال العامة ، إلا أن لهم ميلاً ومحبةً شديدةً .

وعَدَّ الشيخ في العدة^(٢) من العامة : غياث بن كلوب ، ونوح بن دراج ، والسكوني ، ولم يذكر ذلك في كتب الرجال ، ولا النجاشي ، ولا الكشي ، وإنما المذكور في غياث : أن له كتاباً ، روى عنه الحسن بن موسى الخشاب ، كما في النجاشي^(٣) ، وإسحاق بن عمّار ، والخشاب ، كما في الفهرست^(٤) ، والصفار ، كما في رجال الشيخ^(٥) ، وفي نوح ما في رجال الشيخ : الكوفي القاضي ، ورد في أصحاب الإمام الصادق .

وفي الكشي^(٦) : قال محمد بن مسعود : سألت أبا جعفر حمدان بن أحمد الكوفي عن نوح بن دراج ؟ فقال : كان من الشيعة ، وكان قاضي الكوفة ، فقيل له : لم دخلت في أعمالهم ؟ فقال : لم أدخل في أعمال هؤلاء حتى سألت أخي جميلًا^(٧) .

(١) رجال الكشي (الكشي) : ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ .

(٢) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٠٥ الرقم ٨٣٤ .

(٤) الفهرست (الطوسي) : ص ١٢٣ الرقم ٥٥٠ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٨٩ الرقم ٣ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٢٠ الرقم ٥٦٨ .

(٧) في المصدر : يوماً .

فقلت (١) : لم لا (٢) تحضر المسجد ؟ فقال : ليس لي أزار .
 وقال حمدان : كان درّاج بقالاً ، وكان نوح (٣) مُخارجه (٤) من الذين
 يقتلون في العصبية التي تقع بين المجالس ، قال : وكان يكتب الحديث ، وكان
 أبوه يقول (٥) : لو ترك القضاء لنوح أيّ (٦) رجل كان ، ثقة .
 وفي السكوني ما في النجاشي (٧) : من أن له كتاباً ، روى عن النوفلي ،
 وفي الفهرست (٨) : له كتاب كبير ، وله كتاب النوادر ، روى عنه النوفلي ، وفي
 رجال الشيخ (٩) ورد في أصحاب الإمام الصادق .

(١) في المصدر: له .

(٢) كذا في المصدر ، وفي النسخة ش : «لِمَ لَمْ» ، وفي النسخة المعتمدة : لم تحضر ...

(٣) في نسخة ش : دراج .

(٤) أي مُخارج أبيه درّاج ، أي المُصالح من قبله بين المتشاجرين في العصبية التي تقع في
 المجالس بين الشركاء والخصماء فيصالحهم . تعلية الميرداماد الاسترآبادي على رجال
 الكشي : ج ٢ ص ٥٢١ . بتصريف .

(٥) في نسخة ش : له .

(٦) في النسختين : «ابن» ، وهي تصحيف لكلمة «أيّ» التي في المصدر ، ومعنى المبرارة : لو
 قُوض إليه القضاء كان أيّ رجل ؛ أي كان نعم الرجل في القضاء والمحاكمة بين الناس . تعلية
 المحقق الميرداماد الاسترآبادي على رجال الكشي : ج ٢ ص ٥٢٢ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٦ الرقم ٤٧ .

(٨) الفهرست (الطوسي) : ص ١٣ الرقم ٣٨ .

(٩) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٤٨ الرقم ١١٥ .

نعم ، قال في الخلاصة (١) : كان عامياً ، لكن المحقق في المعتبر (٢) قال : إنه ثقة ، وهو الذي يقتضيه سعة روايته ، وكثرة اعتماد الشيعة عليه ، وما كان لعامياً أن يجعل نفسه وقفاً على رواية أخبار الشيعة في سائر أبواب الفقه . ومن العُلاة وأهل الارتفاع ، ومن رُمي بذلك : إبراهيم بن إسحاق الأحمري النهاوندي: على ما في ابن الغضائري (٣) ، فإنه قال : في حديثه ضعف ، وفي مذهبه ارتفاع ، وفي الخلاصة (٤) : كان ضعيفاً في حديثه ، متهماً في دينه ، في مذهبه ارتفاع ، واقتصر في النجاشي (٥) على ضعف الحديث .

وذكر أن له كتاباً (٦) ، وأن ابن حمدون روى عنه ، وسمع منه ، سنة تسع وستين ومائتين ، وفي الفهرست (٧) : كان ضعيفاً في حديثه ، متهماً في دينه ،

(١) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٩٩ الرقم ٣ .

(٢) لم نشر على توثيقه في المعتبر ، بل وجدنا توثيقه له في المسائل العزّة : ص ٦٤ ، حيث قال رحمه الله : هو وإن كان عامياً لكنه من ثقات الرواة .

(٣) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١ ، نسخة خطية .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٩٨ الرقم ٤ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٩ الرقم ٣١ ، وفي نسخة ش : له كُتباً .

(٦) في نسخة ش : كتباً .

(٧) الفهرست (الطوسي) : ص ٧ الرقم ٩ .

صنّف كتباً^(١) قريبة من السداد ، روى عنه جماعة [منهم]^(٢) ظفر بن حمدون ، وابن أبي^(٣) هراسة ، والصفار ، وفي رجال الشيخ^(٤) في باب مَنْ لم يَرَوْ عنهم : له كتب ، وهو ضعيف ، لكنه قال في أصحاب الهادي عليه السلام : إبراهيم بن إسحاق ثقة ، والظاهر كما في النقد^(٥) : أنهما رجلان ، ذكر أحدهما في أصحاب الهادي ، وهو الثقة ، والآخر في باب مَنْ لم يَرَوْ عنهم ، وهو الضعيف المتهم .

وإبراهيم بن يزيد المكفوف : على ما حكى^(٦) في النجاشي^(٧) ، فإنه قال : ضعيف ، يقال إن في مذهبه ارتفاعاً له كتاب .

وابن أبي الزرقاء ، وأبو السمهري : على ما في رجال ابن داود^(٨) ، عن النجاشي ، وروى في الكشي^(٩) : أن أبا جعفر الثاني عليه السلام لعنهما .

(١) في المصدر : جماعة .

(٢) إضافة يقتضيها السياق لم ترد في النسختين .

(٣) في المصدر : ابن هراسة .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٥١ الرقم ٧٥ وص ٤٠٩ الرقم ٦ .

(٥) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٧ الرقم ١٨ .

(٦) في نسخة ش : ذكر .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٤ الرقم ٤٠ .

(٨) رجال ابن داود : ص ٣١٣ الرقم ١٤ .

(٩) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٠ الرقم ١٠١٣ .

وأبو العباس الطرناني ، وأبو عبد الرحمن^(١) الكندي المعروف بشاه رئيس :
كما في الكشي^(٢) ، عن نصر بن الصباح ، قال : إنهما من الغلاة الكبار
الملعونين في وقت علي بن محمد العسكري ، وفي الخلاصة^(٣) : الطبراني
بالباء الموحدة ، ثم الراء .

وأحمد^(٤) بن الحسين بن سعيد الأهوازي : أبو جعفر الملقب دندان ، على
ما حكى الشيخ^(٥) والنجاشي^(٦) عن القميين ، ففي النجاشي : روى عن جميع
شيوخ أبيه ، إلا حماد بن عيسى ، فيما زعم أصحابنا القميون ، وضعفوه ،
وقالوا : هو غال ، وحديثه يعرف وينكر ، له كتب ، روى عنه الصفار ، وكذا في
الفهرست^(٧) .

وفي رجال الشيخ^(٨) بعد أن نقل تضعيفه عن ابن بابويه : روى عن

(١) في المصدر : عبدالله .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٦ الرقم ١٠٠٢ .

(٣) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٦٨ الرقم ٢٢ .

(٤) في نسخة ش ياض ، والظاهر أنّ الناسخ كتب هذه الأسماء بقلم ، وعند التصوير لم يبق له أثر ،
ولهذا تكرر الياض في مواضع هذه الأسماء .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٤٧ الرقم ٥٤ ، وص ٤٥٣ الرقم ٨٧ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٧ الرقم ١٨٣ .

(٧) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٢ الرقم ٥٧ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٤٧ الرقم ٥٥ .

جميع شيوخ أبيه إلا حماد بن عيسى ، ورُمي ^(١) بالغلوّ ، لكن في ابن الغضائري ^(٢) : قال القميون : كان غالباً ، وحديثه فيما رأيته سالم . والله أعلم .
 وأحمد بن بشير البرقي ^(٣) : على ما في رجال ابن داود ^(٤) ، عن النجاشي ^(٥) ، وأقصى ما في النجاشي : أنه في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري رماه بالضعف ، وكذا الشيخ ^(٦) في رجاله ، حاكياً عن ابن بابويه .
 وأحمد بن علي أبو العباس الخضيب الرازي الأيادي : على ما حكى في النجاشي ^(٧) ، ورجال الشيخ ^(٨) ، وابن الغضائري ^(٩) ، ففي النجاشي قال أصحابنا : لم يكن بذلك ، وقيل : فيه غلّو وترفع ، له كتب ، روى عنه أحمد بن داود ، وفي رجال الشيخ مُتهم بالغلوّ ، وفي ابن الغضائري : كان ضعيفاً ، وحدثني أبي رحمه الله : أنه كان في مذهبه ارتفاع ، وحديثه يُعرف ويُنكر ،

(١) في المصدر : يرمى .

(٢) الضملاء (ابن الغضائري) : ص ٢ ، نسخة خطية .

(٣) في المصدر : الرقي ، والظاهر مصحف .

(٤) رجال ابن داود : ص ٢٩٤ الرقم ٨ ، وقد ذكر بالرقي ، والظاهر أنه اشتباه من الناسخ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٤٧ الرقم ٥٥ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٩٧ الرقم ٢٤٠ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٥٥ الرقم ١٠١ .

(٩) الضملاء (ابن الغضائري) : ص ٢ ، نسخة خطية .

لكن في الفهرست (١) : أبو العباس ، وقيل : أبو علي ، لم يكن بذاك الثقة في الحديث ، ويُتهم بالغلوّ ، له كتب ، روى عنه التلعكبري .

وأحمد بن علي بن كلثوم السرخسي : على ما في رجال الشيخ (٢) ، لكن روى الكشي (٣) : أنه كان من القوم ، وكان مأموناً على الحديث .

وأحمد بن هلال العبرثاني : رماه الشيخ في كتابيه (٤) بالغلوّ ، وذكر في الفهرست : أنه كان متهماً في دينه .

وذكر النجاشي (٥) : أنه قد روي فيه ذموم عن أبي محمد العسكري عليه السلام ، لكنه ذكر مع ذلك أنه صالح الرواية ، يُعرف منها وينكر ، وتوقف ابن الغضائري (٦) في حديثه ، إلا فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة ، ومحمد بن أبي عمير من نوادره ، وقال العلامة في الخلاصة (٧) بعد حكاية ذلك عنه : وقد سمع هذين الكتّابين جُلّ أصحاب الحديث ، واعتمده

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٣٠ الرقم ٨١ ، وفيه : أبو علي الرازي .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٣٨ الرقم ٤ ، وفيه : أنه متهم بالغلوّ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٣ الرقم ١٠١٥ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤١٠ الرقم ٢٠ ، الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٣٦ الرقم ٩٧ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٨٣ الرقم ١٩٩ ، وفيه : بدل «عن» ، «من» .

(٦) قال العلامة الحلبي في الخلاصة : ص ٢٠٢ الرقم ٦ : وتوقف ابن الغضائري في حديثه إلا في ما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة ، ولم نشر على هذا القول في رجال ابن الغضائري .

(٧) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٠٢ الرقم ٦ .

فيها ، فليلحظ ، ولا [تقبل] ^(١) روايته بالردّ .

واسحاق بن محمد البصري : أبو يعقوب ، فإنه رُمي بالغُلُوّ ، كما في رجال

الشيخ ^(٢) ، وفي الكشي ^(٣) : أنه من أهل الارتفاع .

واسماعيل بن أبي سمّال : علني ما في رجال ابن داود ^(٤) عن الكشي ،

والذي عثرنا عليه في الكشي ^(٥) ، والنجاشي ^(٦) ، وذكر الشيخ ^(٧) ، أنه وأخاه

إبراهيم من الواقفة ، كما مرّ .

واسماعيل بن أبان الكلبي : علني ما في رجال ابن داود ^(٨) عن النجاشي ،

وليس في النجاشي ^(٩) من ذلك عين ولا أثر ، وإنما فيه : أن له كتاباً رواه

(١) وردت في النسختين : «يجبه» ، والعبارة لا تفيد معنى ، والظاهر أنها من النسخ ، والصحيح ما

أثبتناه بين المعقوفتين ؛ لأنه هو المأخوذ من عبارة الخلاصة .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤١١ الرقم ٢٤ وص ٤٢٨ الرقم ١١ .

(٣) رجل الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦١٨ الرقم ٥٩١ .

(٤) رجال ابن داود : ص ٢٣١ الرقم ٥٥ ، وفيه : السّمّال ، وفي نسخة ش : السّمّاك .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٠ الرقم ٨٩٨ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢١ الرقم ٣٠ .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٤ الرقم ٣٣ ، وفيه : ابن سّمّاك .

(٨) رجال ابن داود : ص ٢٣١ الرقم ٥٨ ، وذكر ابن داود : أنه إسماعيل بن عمر بن أبان الكلبي .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢ الرقم ٧٠ ، ومقصود السيد الأعرجي من ذلك هو الردّ

علني ابن داود حينما ترجمه ووصفه بالوقف ، وهو ليس بواقفي ، كما يشهد بذلك ابن داود في الباب

الذي أفرده في الواقفة ، فإنه لم يذكر إسماعيل هذا منهم ، علماً بأنّ النجاشي لم يرمه بالوقف .

البرقي ، وكذا في الفهرست ^(١) : له كتاب ، روى عنه إسماعيل بن سليمان .
 والحسن بن جرزاد : على ما في رجال ابن داود ^(٢) ، عن النجاشي ^(٣) .
 الحسن بن علي بن أبي عثمان سجادة : كما في رجال الشيخ ^(٤) ، فإنه
 قال : غالٍ ، ورد في أصحاب الإمام الجواد والإمام الهادي .
 وفي الفهرست ^(٥) : له كتاب ، روى عنه أحمد بن أبي عبدالله ، وفي
 النجاشي ^(٦) : أبو محمد ، كوفي ، ضعفه أصحابنا ، له كتاب نوادر ، روى
 الحسين بن عبيدالله بن سهل في حال استقامته عنه ، وفي ابن الغضائري ^(٧) ،
 أبو محمد ضعيف ، وفي مذهبه ارتفاع .
 وفي الكشي ^(٨) ، بعد أن حكى عن نصر بن الصباح : أنه كان يفضل
 محمد بن أبي زينب على رسول الله صلى الله عليه وآله ؛ لأن الله عاتبه بمثل

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤ الرقم ٤٠ .

(٢) رجال ابن داود : ص ٢٣٨ الرقم ١١٩ ، وفيه : الحسن بن جرزاد .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤ الرقم ٨٧ ، وفيه : الحسن بن جرزاد .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠٠ الرقم ١١ ، وص ٤١٣ الرقم ١٢ ، وفيه : السجادة .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٤٨ الرقم ١٥٤ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٦١ الرقم ١٤١ .

(٧) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٤ ، نسخة خطية .

(٨) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٤١ الرقم ١٠٨٢ .

﴿لَوْ لَا أَنْ يُبْتَلَاكَ﴾ (١) ﴿لَيْنٌ أَشْرَكْتَ﴾ (٢) ، ولم يُعَاتَبَ ذَاكَ - مَا نَصَّهُ : عَلِيٌّ السَّجَادَةَ لَعْنَهُ اللَّهُ وَلَعْنَهُ اللَّاعِنِينَ وَالْمَلَائِكَةَ وَالنَّاسَ أَجْمَعِينَ ، فَلَقَدْ كَانَ مِنَ الْعَلِيَّائَةِ الَّذِينَ يَقْعُونَ فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ، وَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ .

والحسن بن محمد بن بابا القمي : كما في رجال الشيخ (٣) ، فإنّ فيه : غالي وفي الكشي (٤) عن الفضل بن شاذان : أنه من الكذّابين المشهورين .
والحسين بن عبيدالله القمي : علي ما في رجال الشيخ (٥) ، فإنّ فيه : يُرْمَى بِالْقُلُوبِ ، وَرَدَّ فِي أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْهَادِي ، وَفِي الْكَشِيِّ (٦) : أُخْرِجَ مِنْ قَسَمٍ فِي وَقْتٍ كَانُوا يُخْرِجُونَ مِنْهَا مَنْ أَتْهَمُوهُ .

والحسين بن عبيدالله السعدي : علي ما في النجاشي (٧) ، قال : قمي طعن عليه ، وَرُمِيَ بِالْقُلُوبِ ، لَهُ كُتُبٌ صَحِيحَةُ الْحَدِيثِ ، وَفِي النَّقْدِ (٨) : الظاهر انهما واحد .

(١) سورة الإسراء الآية : ٧٤ .

(٢) سورة الزمر الآية : ٦٥ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٣٠ الرقم ١٠ ، وص ٤١٤ الرقم ٢١ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٥ الرقم ٩٩٩ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤١١ الرقم ١٩ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩٩ الرقم ٩٩٠ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٢ الرقم ٨٦ .

(٨) نقد الرجال (التفريشي) : ص ١٠٦ الرقم ٧٧ .

والحسين بن علي الخواتمي : على ما في الكشي ^(١) ، قال : هو من الغلاة في وقت علي بن محمد العسكري عليه السلام ، ثم روى عن نصر بن الصباح : انه كان غالباً ملعوناً ، وكان أدرك الرضا عليه السلام .

وعدّ فيهم ابن داود ^(٢) الحسين بن محمد بن سهل النوفلي ، راوياً عن النجاشي ^(٣) ، وليس فيه إلا الحسن بن محمد بن سهل ، ثم إنه لم يذكر فيه إلا الضعف دون الغلو ، وذكر أن له كتباً كثيرة الفوائد ، روى عنه الحسن بن محمد بن جمهور .

والحسين بن يزيد شاذويه : على ما حكى ابن الغضائري ^(٤) عن القميين ، قال : زعم القميون أنه كان غالباً ، ورأيت له كتاباً في الصلاة سديداً ، لكن النجاشي ^(٥) وثقه ، فقال : أبو عبدالله الصقار ، وكان صحافياً فيقال : الصحاف كان [قليل] ^(٦) الحديث ، له كتاب الصلاة والاعمال ، كتاب اسماء أمير المؤمنين عليه السلام ، روى عنه جعفر بن محمد .

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٤ الرقم ٩٩٨ .

(٢) رجال ابن داود : ص ٢٤١ الرقم ١٥٠ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٧ الرقم ٧٥ .

(٤) الضمفاء (ابن الغضائري) : ص ٤ نسخة خطية .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٦٥ الرقم ١٥٣ .

(٦) اثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : «ثقة» .

والحسين بن يزيد النوفلي : علي ما حكى النجاشي (١) عنهم ، قال : كان شاعراً أديباً ، وقال قوم من القميين ، إنه غلا في آخر عُمره ، وما رأينا له رواية تدلّ علي هذا ، روى عنه إبراهيم بن هاشم ، والبرقي .
 وخيري بن علي الطحان : علي ما في ابن الغضائري (٢) ، قال : كوفيّ ضعيف الحديث ، غالي المذهب ، كان يصحب يونس بن ظبيان ، ويكثر الرواية عنه ، وله كتاب عن الصادق عليه السلام ، لا يُلتفت إلى حديثه ، وفي النجاشي (٣) : كوفي ضعيف في مذهبه ، ذكر ذلك أحمد بن الحسين ، يقال : في مذهبه ارتفاع ، له كتاب يرويه محمد بن إسماعيل بن بزيع .
 وربيع بن زكريا الوراق : علي ما في النجاشي (٤) : فإنه قال : وطعن عليه بالغلو ، له كتاب فيه تخليط ، ذكر ذلك أبو العباس بن نوح ، روى عنه محمد بن اورمة .

وسهل بن زياد الأدمي : علي ما في النجاشي (٥) ، فإنه قال : كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد عليه ، وكان أحمد بن محمد بن عيسى يشهد عليه بالغلو والكذب ، وأخرجه من قم إلى الري ، وقد كاتب أبا محمد العسكري ، علي يد

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٨ الرقم ٧٧ .

(٢) الضمضاء (ابن الغضائري) : ص ٥ ، نسخة خطية .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥٤ الرقم ٤٠٨ ، ذكره باسم : خيري بن علي الطحان .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٦٤ الرقم ٤٣٤ ، وفيه : ربيع بن زكريا .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨٥ الرقم ٤٩٠ .

محمد بن عبد الحميد العطار ، سنة خمس وخمسين ومائتين ، وفي ابن الغضائري^(١) : كان ضعيفاً جداً ، فاسد الرواية والمذهب ، وكان أحمد بن محمد بن عيسى أخرجه من قم ، وأظهر البراءة منه ، ونهى الناس عن السماع منه ، والرواية عنه ، ويروي المراسيل ، ويعتمد المجاهيل ، وفي الفهرست^(٢) : ضعيف له كتاب ، روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى ، وأحمد بن أبي عبدالله ، لكنه وثقه الشيخ في رجاله^(٣) ، فقال : ثقة ورد في أصحاب الإمام الجواد والإمام الهادي .

وطاهر بن حاتم بن ماهويه القزويني : أخو فارس بن حاتم ، كما في رجال الشيخ^(٤) ، قال : غالٍ كذاب ، ورد في أصحاب الإمام الرضا ، وفي الفهرست^(٥) : كان مستقيماً ، ثم تغير وأظهر^(٦) الغلو ، له روايات ، روى عنه محمد بن عيسى بن عبيد في حال الاستقامة . وفي النجاشي^(٧) : كان صحيحاً ، ثم خلط ، له كتاب ، روى عنه

(١) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٧ ، نسخة خطية .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٨٠ الرقم ٣٢٩ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠١ الرقم ١ ، وص ٤١٦ الرقم ٤ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٧٩ الرقم ١ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٨٦ الرقم ٣٦٠ .

(٦) في المصدر : القول .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٠٨ الرقم ٥٥١ .

محمد بن عيسى بن عبيد .

والعباس بن صدقة : علي ما في الكشي^(١) ، قال : قال نصر بن الصباح : إنه من الغلاة الكبار الملعونين .

وعبدالله بن خدّاش المهري : أبو خدّاش ، علي ما في النجاشي^(٢) ، فإنه قال^(٣) : ضعيف جداً ، وفي مذهبه ارتفاع ، له كتاب ، روى عنه سلمة بن الخطاب ، لكن روى في الكشي^(٤) عن محمد بن مسعود أنه قال : «مهر»^(٥) محلّة بالبصرة ، وهو ثقة ، ثم روى ابن مسعود ، عن يوسف بن السخت ، أنه قال : سمعت أبا خدّاش يقول : ما صافحت ذمياً قطّ ، ولا دخلت بيت ذميّ قطّ^(٦) ، ولا شربت دواء قطّ ، ولا اقتصدت^(٧) ، ولا تركت غسل يوم الجمعة قطّ ، ولا دخلت علي قاضٍ قطّ ، لا دخلت علي وإلّ قطّ....

وعبدالله بن سبأ : الذي رجع إلى الكفر ، وأظهر القلوة ، كما في رجال

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٦ الرقم ١٠٠٢ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٢٨ الرقم ٦٠٤ .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٤٥ الرقم ٨٤٠ .

(٥) في المصدر : ومهرة .

(٦) لم ترد في المصدر .

(٧) كذا في المصدر ، وفي التسخين : اقتصدت .

الشيخ (١) ، وكان قبل من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ، وروى الكشي (٢) عن محمد بن قولويه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى (٣) العبيدي ، عن يونس بن عبدالرحمن ، عن عبدالله بن سنان ، قال : حدثنا أبي ، عن الباقر عليه السلام ، قال : إنَّ عبدالله بن سبأ كان يدعي النبوة ، ويزعم أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام هو الله ، تعالى عن ذلك [علوأكبيراً] (٤) فبلغ ذلك أمير المؤمنين عليه السلام فدعاه وسأله ، فاقتر بذلك ، وقال : نعم أنت هو ، وقد كان أُلقي في روعي أنك أنت الله ، وأنتي نبي ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام : ويلك قد سخر منك الشيطان ، فارجع عن هذا - ثكلتك أمك - وتب ، فأبى ، فحبسه واستتابه ثلاثة أيام فلم يتب ، فأحرقه بالنار .

وعبدالله بن عبدالرحمن الأصب المسمعي : علني ما في النجاشي (٥) ، وابن الغضائري (٦) ، ففي النجاشي : ضعيف غالٍ ليس بشيء ، روى عن مسمع كردين وغيره ، له كتاب المزار ، سمعت ممن رآه : أنه تخليط (٧) ، وله كتاب

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٥١ الرقم ٧٦ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٢٣ الرقم ١٧٠ .

(٣) في المصدر : عثمان .

(٤) لم ترد في المصدر .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢١٧ الرقم ٥٦٦ .

(٦) الضملاء (ابن الغضائري) : ص ٨ .

(٧) في المصدر فقال لي هي تخليط .

الناسخ والمنسوخ ، روى عنه محمد بن عيسى بن عبيد ، وفي ابن الغضائري :
ضعيف مرتفع القول ، وله كتاب كان في الزيادات ما يدل على خبث عظيم ،
ومذهب مُتَهَافِت ، وكان من كذّابة أهل البصرة .

وعبدالرحمن بن أبي حماد أبو القاسم : كما في النجاشي ^(١) وابن
الغضائري ^(٢) ، ففي النجاشي : كوفي انتقل إلى قم وسكنها ، وهو صاحب دار
أحمد بن أبي عبدالله ، رُمي بالضعف والغلوّ ، له كتاب ، روى عنه محمد بن
الحسين بن أبي الخطاب .

وفي ابن الغضائري : كوفي سكن قم ، وروى عنه القميتون ، ضعيف
جداً ، لا يُلتفت إليه ، وفي مذهبه غلوّ .

وعلي بن أحمد أبو القاسم : كما في النجاشي ^(٣) والفهرست ^(٤) ، ورجال
الشيخ ^(٥) ، وابن الغضائري ^(٦) .

ففي النجاشي : رجل من أهل الكوفة ، كان يقول : إنه من آل أبي طالب ،
وغلا في آخر عمره ، وفسد مذهبه ، وصنف كتباً كثيرة ، أكثرها على الفساد ،

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٣٨ الرقم ٦٣٣ .

(٢) الضمفاء (ابن الغضائري) : ص ٩ مخطوط .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٦٥ الرقم ٦٩١ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩١ الرقم ٣٧٩ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٨٥ الرقم ٥٤ .

(٦) الضمفاء (ابن الغضائري) : ص ٩ مخطوط .

وهذا الرجل تدعى له الغلاة منازل عظيمة .

وفي الفهرست : كان إمامياً مستقيم الطريقة ، وصنف كتباً كثيرة سديدة ، ثم خلط وأظهر مذهب المخمسة ، وصنف كتباً في الغلو والتخليط ، وله مقالة تُنسب إليه .

وفي رجال الشيخ : مخمّس ورد فيمن لم يرو عنهم ، وفي ابن الغضائري : المدعي العلوية ، كذاب ، غالٍ ، صاحب بدعة ومقالة ، رأيت له كتباً كثيرة لا يُلتفت إليه ، والمخمّسة طائفة من الغلاة يقولون : إنّ سلمان ، والمقداد ، وعمّاراً ، وأبا ذر ، وعمر بن أمية الضميري^(١) ، هم الموكّلون بمصالح العالم ، تعالَى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وعلي بن حكمة^(٢) : علي ما في الكشي^(٣) من أنه من الغلاة في وقت علي بن محمد العسكري عليه السلام .

وعلي بن حماد الأزدي : علي ما في الكشي^(٤) ، عن محمد بن مسعود ؛ من أنه متهم بالغلو ، وهو الذي [يروي]^(٥) كتاب الأظلة .

(١) في نسخة ش : الضميري .

(٢) في المصدر : خسكة .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٣ الرقم ٩٩٥ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٣ ، وفيه : مُتهم ، بدون ذكر الغلو .

(٥) أثبتناه من المصدر ، ولم ترد في النسختين .

وعلي بن العباس الحراذيني^(١) الرازي : على ما في النجاشي^(٢) من أنه رُمي بالغلو، وغمز عليه، قال : وهو ضعيف جداً، له كتب، روى عن محمد بن الحسن الطائي الرازي .

وعمر بن فرات الكاتب^(٣) : على ما في رجال الشيخ^(٤) من أنه بغداديّ غالي^(٥)، ورد في أصحاب الإمام الرضا .

وفارس بن حاتم بن حاتم^(٦) بن ماهويه القزويني : نزيل العسكري ، كما في رجال الشيخ^(٧) من أنه غالي ملعون ، ورد في أصحاب الإمام الهادي ، وفي ابن الغضائري^(٨) : فسد مذهبه ، وقتله بعض أصحاب أبي محمد عليه السلام بالعسكر ، لا يُلْتَفَتُ إلى حديثه ، وله كتب كلها تخليط ، وروى الكشي^(٩) أخباراً تدلّ على لعنه وكذبه ، ومن الغريب ذكر ابن داود^(١٠) له في البابين .

(١) في المصدر : الجراذيني .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٥ الرقم ٦٦٨ .

(٣) في المصدر : كاتب .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٣ الرقم ٤٩ .

(٥) في نسخة ش : قال .

(٦) لم ترد في المصدر وليس في نسخة ش .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٢٠ الرقم ٣ .

(٨) الضملاء (ابن الغضائري) : ص ١٠ مخطوط .

(٩) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٥ ، وص ٨٠٦ الرقم ٩٩٩ والرقم ١٠٠٣ .

(١٠) رجال ابن داود : ص ١٥٠ الرقم ١١٨٥ ، وص ٢٦٥ الرقم ٣٨٨ .

وفارس بن محمد القزويني ، وفارس بن حاتم الفهري : على ما في رجال ابن داود ^(١) - عن الكشي - من أنهما غلبا ^(٢) في زمن علي بن محمد العسكري عليه السلام .

وفرات بن الأحنف العبدي : على ما في رجال الشيخ ^(٣) من أنه يُرمَن بالغلُوّ والتفريط في القول ، ورد في أصحاب الإمام زين العابدين والإمام الباقر والإمام الصادق ، وفي ابن الغضائري ^(٤) : كما زعموا غالوا كذآب ، لكن في الخلاصة ^(٥) عن العقيقي : أنه كان زاهداً رافضياً للدنيا ، ثم روى عن بعض مشايخه من أهل الكوفة ، أنه كان يقول : إن في محمد شيئاً من القديم .

والقاسم بن علي بن يقطين : على ما في رجال ابن داود ^(٦) عن النجاشي ^(٧) ، وليس في النجاشي إلا الرمي بالضعف ، فإنه قال : سكن قم ، وما أظن له كتاباً يُنسب إليه إلا زيادة في كتاب التجمال والمروة للحسين بن سعيد ، وكان ضعيفاً على ما ذكره ابن الوليد .

(١) رجال ابن داود : ص ٢٦٦ الرقم ٣٨٨ .

(٢) في المصدر : غالبان .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٩٩ الرقم ١ ، وص ١٣٣ الرقم ٦ ، وص ٢٧٣ الرقم ٣٩ .

(٤) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٠ .

(٥) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٤٧ الرقم ١ .

(٦) رجال ابن داود : ص ٢٦٦ الرقم ٣٩٧ ، وفيه : القاسم بن الحسن بن علي ...

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣١٦ الرقم ٨٦٥ وفيه القاسم بن الحسن بن علي

نعم ، في ابن الغضائري^(١) : حديثه نعرفه وننكره ، ذكر القميون : أن في مذهبه ارتفاعاً ، والأغلب عليه الخير .

والقاسم الشعراني اليقطيني : على ما في رجال الشيخ^(٢) من أنه يُرمى بالغلوّ ، ورد في أصحاب الإمام الهادي ، وفي الكشي^(٣) : أنه من الغلاة في وقت أبي محمد العسكري عليه السلام ، واحتمل في النقد^(٤) أنهما واحد .

والقاسم بن محمد القمي : المعروف بكاسولا ، على ما في رجال ابن داود^(٥) عن الكشي ، ولم نثر في الكشي على شيء ، لكن في النجاشي^(٦) لم يك^(٧) بالمرضي ، له كتاب نوادر ، روى عنه ، البرقي ، وفي ابن الغضائري^(٨) : أبو محمد حديثه يُعرف تارة ويُنكر أخرى ، ويجوز أن يخرج شاهداً .

(١) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٠ ، وفيه القاسم بن الحسن بن علي

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٢١ الرقم ٢ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٢ الرقم ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦

(٤) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٢٧٠ الرقم ٩ .

(٥) رجال ابن داود : ص ٢٦٧ الرقم ٤٠٢ ، وفي هامشه : لا يوجد القاسم بن محمد القمي في

(كش) حتى ينسب إليه الغلوّ ، وكذلك نحن لم نثر عليه .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣١٥ الرقم ٨٦٣ .

(٧) في المصدر وفي نسخة ش : يكن .

(٨) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٠ ، وفيه : «الاصبهاني» بدل «القمي» ، ولعله اصفهاني

أصلاً ، قمي مسكناً ، أو العكس ، وكذلك كاسولا .

ومحمد بن أسلم الطبري البجلي : على ما في النجاشي^(١) فإن فيه : أبو جعفر أصله كوفي ، كان يتجر إلى طبرستان ، يُقال : إنه كان غالياً ، فاسد الحديث ، له كتاب ، روى عنه محمد بن علي ، وفي الفهرست^(٢) : له كتاب روى عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب .

ومحمد بن أورمة^(٣) : غمز عليه القميون بالغلوة ، لكن ظهر براءة ساحته ، كما سيجيء في الفائدة الثانية^(٤) .

ومحمد بن بحر الدهني : على ما في الفهرست^(٥) ، وابن الغضائري^(٦) ، ففي الفهرست : كان من المتكلمين ، وكان عالماً بالأخبار ، فقيهاً ، إلا أنه متهم بالغلوة ، وله نحو من خمسمائة مصنف ورسالة ، وكتبه موجودة ببلاد خراسان^(٧) .

وفي ابن الغضائري : ضعيف ، في مذهبه ارتفاع ، لكن في النجاشي^(٨) :

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦٨ الرقم ٩٩٩ ، وفيه : «البجلي» بدل «البجلي» .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٣٠ الرقم ٥٧٦ ، وفيه : «البجلي» بدل «البجلي» .

(٣) في نسخة ش : أورمة .

(٤) يأتي في الفائدة الثانية ص ٤٥٨ ، ذكره النجاشي ، وفيه : ابن اوريمة ص ٣٢٩ الرقم ٨٩١ ، والفهرست : ص ١٤٣ الرقم ٦١٠ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٣٢ الرقم ٥٨٧ ، وفي الفهرست : الرهني .

(٦) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٣ .

(٧) في المصدر : أكثرها موجودة في خراسان .

(٨) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٨٤ الرقم ١٠٤٤ ، وفي المصدر : الرهني .

قال بعض أصحابنا: إنه كان في مذهبه ارتفاع، وحديثه قريب من السلامة، ولا أدري من أين قيل ذلك؟ روى عنه أبو العباس أحمد بن نوح.

ومحمد بن بشير: على ما في رجال الشيخ^(١) من أنه غالٍ ملعون.

وروى الكشي^(٢) أخباراً كثيرة تدلّ على ذمّه، كقول الرضا عليه السلام: (إنّ محمد بن بشير كذب على أبي الحسن موسى عليه السلام، فاذاقه الله حرّ الحديد) وكيف كان، فهذا غير محمد بن بشير الثقة، الذي يروي عنه محمد بن الحسن بن أبي الخطاب.

ومحمد بن جمهور: أبو عبدالله القمي البصري، على ما في الفهرست^(٣)، فإنه قال: له كتب أخبرنا برواياته كلّها - [إلا ما كان]^(٤) فيها من غلوّ وتخليط - جماعة.

وفي النجاشي^(٥): ضعيف في الحديث فاسد المذهب، وقيل: فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها، له كتب، رواها^(٦) الحسن^(٧) ابنه.

(١) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٦١ الرقم ٣٨، وفيه: بشر.

(٢) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٥٩١ الرقم ٥٤٤.

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ١٤٦ الرقم ٦١٥، وفيه: العمّي.

(٤) لم ترد في نسخة ش.

(٥) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣٣٧ الرقم ٩٠١، وفيه: «العمّي»، وليس «القمّي».

(٦) في النسختين: روى.

(٧) لم ترد في نسخة ش.

وفي رجال الشيخ ^(١) : غالٍ ، ورد في أصحاب الإمام الرضا ، وفي ابن الفضائري ^(٢) : غالٍ ، فاسد الحديث ، لا يكتب حديثه ، رأيت له شعراً يُحلَّل فيه مُحَرَّمات الله عزَّ وجلَّ .

ومحمد بن الحسن بن شمعون ^(٣) : علي ما في النجاشي ^(٤) ، ورجال الشيخ ^(٥) ، وابن الفضائري ^(٦) ، ففي النجاشي : أبو جعفر بغداديّ ، واقف ، ثمّ غلا [وكان ضعيفاً جداً ، فاسد المذهب ، له كتب ، وفي رجال الشيخ : بصريّ غال] ^(٧) ورد في أصحاب الإمام الجواد [والإمام الهادي والإمام العسكري ، وفي ابن الفضائري : واقف ، ثمّ غلا] ^(٨) ، ضعيف متهاقت ، لا يُلتفت إليه ولا إلى مصنفاته ، وسائر ما يُنسب إليه .

ومحمد بن الحسين بن سعيد الصائغ : علي ما حكى في النجاشي ^(٩) ،

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٧ الرقم ١٧ ، وفيه : العمي .

(٢) الضعفاء (ابن الفضائري) : ص ١١ مخطوط .

(٣) في نسخة ش : شمون .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٥ الرقم ٨٩٩ ، وفيه : بن شمون .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠٧ الرقم ٢٩ ، وص ٤٢٤ الرقم ٢٧ ، وص ٢٣٦ الرقم ٢٠ ، وفيه : شمون .

(٦) الضعفاء (ابن الفضائري) : ص ١٢ مخطوط .

(٧) لم ترد في نسخة ش .

(٨) لم ترد في نسخة ش .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٧ الرقم ٩٠٠ .

قال : أبو جعفر ضعيف جداً ، قيل : إنه غالٍ ، له كتاب التباشير ، وكتاب النوادر .
ومحمد بن سليمان الديلمي : على ما في رجال الشيخ ^(١) : من أنه يُرمى
بالغلُو ، ورد في أصحاب الإمام الرضا ، وفي ابن الغضائري ^(٢) : ضعيف في
حديثه ، مرتفع في مذهبه ، وفي النجاشي ^(٣) : ضعيف جداً لا يُعوك عليه في
شيء ، روى أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عنه .
وفي الفهرست ^(٤) : له كتاب ، روى عنه إبراهيم بن إسحاق النهاوندي ،
وأحمد بن أبي عبدالله .

ومحمد بن سنان : على ما في ابن الغضائري ^(٥) : من أنه غالٍ ، وفي
الفهرست ^(٦) : له كتب : وقد طُعن عليه وضُعمف ، وكتبه مثل كتب الحسين بن
سعيد على عددها ، وله كتاب النوادر ، وجميع ما رواه - إلا ما كان فيها من
تخليط ، أو غلو - أخبرنا به جماعة ، عن الصدوق ، عن أبيه ، وابن الوليد ، عن
سعد ، والحميري ، والطار ، عن محمد بن الحسين الزيات ، وأحمد بن محمد ،
عنه ، ثم رواها بطريق آخر ، عن محمد بن الصيرفي ، عنه ، وفي رجال

(١) رجال الشيخ الطوسي : ٣٥٩ الرقم ١٠ .

(٢) الضمفاء (ابن الغضائري) : ص ١١ مخطوط .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٥٦ الرقم ٩٨٧ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٣١ الرقم ٥٨١ .

(٥) الضمفاء (ابن الغضائري) : ص ١١ مخطوط .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٣ الرقم ٦٠٩ .

الشيخ (١) : ضعيف ، ورد في أصحاب الإمام الكاظم ، والإمام الرضا ، والإمام الجواد ، وفي النجاشي (٢) : أنه محمد بن الحسن بن سنان ، ولكن تُوفي أبوه وهو طفل ، وكفله جدّه فنُسب إليه ، ثم روى عن ابن عقدة : أنه روى عن الرضا عليه السلام ، وأن له مسائل عنه معروفة ، وأنه (٣) رجل ضعيف جداً ، لا يُعوّج عليه ، ولا يُلتفت إلى ما تفرّد به ، وعن (٤) أبي عمرو في رجاله ، عن (٥) محمد بن قتيبة ، عن الفضل بن شاذان ، أنه قال : لا أحلّ لكم أن ترووا أحاديث محمد بن سنان (٦) ، وعن (٧) أبي عمرو أيضاً : أنه وجد بخطّ الشاذاني : أنه سمع العاصمي يقول : إن (٨) سنان بن محمد بن عيسى ، قال : كنت مع صفوان بن يحيى بالكوفة في منزلي ؛ إذ دخل علينا محمد بن سنان ، فقال صفوان : إن (٩) هذا ابن سنان لقد همّ أن يطير غير مرة فقصصاه حتى ثبت معنا ، قال : وهذا يدلّ على اضطراب زال ، وقد صنف كتباً ، روى عنه

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦١ الرقم ٣٩ ، وص ٢٨٦ الرقم ٧ ، وص ٤٠٥ الرقم ٣ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢٨ الرقم ٨٨٨ .

(٣) في المصدر : وهو .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩٦ الرقم ٩٧٩ .

(٥) في المصدر : أبو الحسن علي بن محمد بن قتيبة .

(٦) في المصدر : عني .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩٦ الرقم ٩٨٠ .

(٨) في المصدر : إنّ عبد الله بن محمد بن عيسى الأسدي .

(٩) لم ترد في المصدر .

محمد بن الحسين الزيّات ، ومات سنة عشرين ومائتين . وفي الكشي^(١) ، عن حمدويه : أن أيّوب بن نوح دفع إليه دفترأ فيه أحاديث محمد بن سنان ، فقال : إن شئتم ان تكتبوا ذلك فافعلوا ، فإنّي كتبت عن محمد بن سنان ، ولكن لا أروي لكم عنه شيئاً ، فإنه قال قبل موته : كلما حدثتكم^(٢) لم يكن لي سماع ، ولا رواية ، وإنما وجدته .

ثم ذكر : أنه وجد في بعض كتب الفضل بن شاذان : أن من الكذّابين المشهورين^(٣) ابن سنان ، وليس عبدالله^(٤) بن سنان مولى قريش ، ثم حكى عن أبي عمرو : أن قد روى عنه الفضل بن شاذان ، وأبوه ، ويونس ، ومحمد بن عيسى العبيدي ، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطّاب ، والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيّان ، وأبناء دندان ، وأيّوب بن نوح ، وغيرهم من العدول والثقات من أهل العلم ، قال : وكان محمد بن سنان مكفوف البصر أعمى فيما بلغني ، ثم روى عدّة أخبار تدلّ على مدحه :

منها^(٥) : ما رواه عن حمدويه ، عن الحسن بن موسى ، عنه من أن أبا الحسن موسى عليه السلام ، حين نعى إليه نفسه ، وأخبره بظلم ولده الرضا عليه السلام من بعده ، وجحد إمامته ، فقال له ابن سنان : لئن مدّ الله في عمري

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩٥ الرقم ٩٧٦ ، وفيه : فقال لنا .

(٢) في المصدر : به .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٢٣ الرقم ١٠٣٣ .

(٤) ربما ظهر من هذا ان محمداً ليس أخا عبدالله «رحمه الله» .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

لأُسْلِمْنَ إِلَيْهِ حَقَّهُ ، ولَأَقْرَنَ لَهُ بِالْإِمَامَةِ ... إِلَى آخِرِ مَا قَالَ ، قَالَ لَهُ : (يَا مُحَمَّدُ يَمُدُّ اللَّهُ فِي عَمْرِكَ ، وَتَدْعُو إِلَيَّ إِمَامَتَهُ وَإِمَامَةَ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ بَعْدِهِ : قَالَ مُحَمَّدٌ : فَقُلْتُ (١) : جُعِلَتْ فِدَاكَ وَمَنْ ذَاكَ ، قَالَ : مُحَمَّدُ ابْنِي ، قُلْتُ : بِالرِّضَا وَالتَّسْلِيمِ ، فَقَالَ : كَذَلِكَ ، وَقَدْ وَجَدْتِكَ فِي صَحِيفَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَمَا إِنَّكَ فِي شَعْبَتِنَا أَيْمَنَ مِنَ الْبَرْقِ فِي اللَّيْلَةِ الظُّلْمَاءِ ، ثُمَّ قَالَ : يَا مُحَمَّدُ إِنَّ الْمَفْضَلَ أَنَسِي وَمُسْتَرَا حِي ، وَأَنْتَ أَنْسَهُمَا وَمُسْتَرَا حُهُمَا ، حَرَامٌ عَلَيَّ النَّارُ أَنْ تَمَسَّكَ أَبْدَأً) .

وَرَوَى شَيْخُ الطَّائِفَةِ (٢) عَنْ أَبِي طَالِبِ الْقَمِّيِّ ، قَالَ : دَخَلْتُ عَلَيَّ أَبِي جَعْفَرِ الثَّانِي فِي آخِرِ عَمْرِهِ - أَي (٣) [آخِرِ عَمْرِ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانَ] (٤) - فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ : (جَزَى اللَّهُ صَفْوَانَ بْنَ يَحْيَى ، وَمُحَمَّدَ بْنَ سَنَانَ ، وَزَكَرِيَّا بْنَ آدَمَ ، وَسَعْدَ ابْنَ سَعْدٍ ، عَنِي خَيْرًا) .

وَقَالَ فِي كِتَابِ الْغَيْبَةِ (٥) : وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ سَنَانَ ، فَإِنَّهُ رَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ دَاوُدَ شَاذَوِيهِ (٦) قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرِ الثَّانِي صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩٦ الرقم ٩٨٢ .

(٢) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٨ ح ٣٠٣ .

(٣) في نسخة ش : في .

(٤) لم ترد في المصدر .

(٥) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٨ ح ٣٠٤ .

(٦) لم ترد في المصدر .

يذكر محمد بن سنان بخير ، ويقول : (رضي الله عنه برضائي عنه ، فما خالفني ، وخالف أبي قط) .

وقال المفيد في إرشاده ^(١) : إنه من خاصة الكاظم عليه السلام وثقاته ، وأهل الورع والعلم والفقہ من شيعته ، وممن روى النصّ على الرضا عليه السلام .

قال السيد رضي الدين بن طاووس ^(٢) : إني لأعجب ممن ذمّ ؛ أليسوا روى أخبار مدحه عن الائمة الثلاثة عليهم السلام؟! وذكر أنه يكون بعض الأشياء من بعض المعاصرين مع بعضهم ، فإن الفضل بن شاذان ذكر : أن لا ترووا أحاديث محمد بن سنان مادمت حياً ، وارووها بعد موتي ، فلا تعجل في ذمّ من ذموا ، ورواية الثقات العدول عنه [تدلّ على ذلك] ^(٣) .

وعن السيد الزاهد ابن طاووس في كتاب فلاح السائل ^(٤) أنه قال : سمعت من يذكر طعناً على محمد بن سنان ، ولعله لم يقف [إلا على الطعن عليه] ^(٥) ، ولم يقف على تزكيته والثناء عليه ^(٦) ، وكذلك يحتمل أكثر الطعون .

(١) الإرشاد (المفيد) : ص ٣٠٤ .

(٢) فلاح السائل (ابن طاووس) : ص ١٣ وردت بالمعنى .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) فلاح السائل (ابن طاووس) : ص ١٢ .

(٥) لم ترد في المصدر .

(٦) لم ترد في النسخة المعتمدة ، واثبتناه من نسخة ش .

ثم حكى عن المفيد في كتاب كمال شهر رمضان^(١) - لما ذكر محمد بن سنان ، بعد الثناء عليه ، ونقل ما مرّ من الأخبار في مدحه - ما لفظه : هذا مع جلالة في الشيعة ، وعلوّ شأنه وورثاسته ، وعظم قدره ، ولقائه من الأئمة عليهم السلام ثلاثة ، وروايته عنهم عليهم السلام ، وكونه بالمحلّ الرفيع منهم - الكاظم^(٢) والرضا والجواد عليهم السلام - مع معجز^(٣) أبي جعفر عليه السلام^(٤) فيما رواه محمد بن الحسن^(٥) بن أبي الخطاب : أن محمد بن سنان كان ضريّر البصر ، فتمسّح بأبي جعفر الثاني عليه السلام ، فعاد إليه بصّره بعدما كان افتقد ، انتهى .

قيل : ومن هنا كان^(٦) شبيهه فطرس .

قلت : وفي كلام صفوان الذي سمعت ما يجمع بين الكلمة المختلفة فيه ، فمن ذمّ وضعّف نظر إلى اضطرابه الذي كان يقع منه أحياناً ، ويظهر لمن يأخذ

(١) فلاح السائل (ابن طاووس) : ص ١٢ .

(٢) في المصدر : أبو إبراهيم موسى بن جعفر ، وأبو الحسن علي بن موسى ، وأبو جعفر محمد بن علي .

(٣) في المصدر : ومع معجزة .

(٤) في المصدر : الذي أظهرها الله تعالى ، وآيته التي أكرمه بها .

(٥) في المصدر : الحسين .

(٦) في نسخة ش : يسمّى .

بظاهر الحال ، ومن وثق عمل علي ما اطلع عليه من الثبات ، علي أن^(١) ما يُرمى به من الضعف ودعوى الارتفاع إنما جاء من عدم تماسكه ، وكتمانه لما يُلقَى إليه من سرّ ، فروى الكشي^(٢) ، عن حمدويه ، عن سهل^(٣) ، عن محمد المرزيان ، عنه أنه قال : شكوت إلى الرضا عليه السلام وجع العين ، فأخذ قرطاساً ، فكتب إلى أبي جعفر عليه السلام^(٤) ، ودفع الكتاب إلى الخادم ، وأمرني أن أذهب معه ، وقال : اكنم فأتيناه وخادم قد حمّله ، قال : فتح الخادم الكتاب بين يدي أبي جعفر عليه السلام ، وجعل^(٥) عليه السلام ينظر في الكتاب ، ويرفع رأسه إلى السماء ، ويقول : ناخ ، ففعل ذلك مراراً ، فذهب كلّ وجع في عيني ، وأبصرت بصرأ لا يبصره أحد ، وقلت له^(٦) : جعلك الله شيخاً علي هذه الأمة ، كما جعل عيسى بن مريم شيخاً علي بني إسرائيل^(٧) ، ثم قلت له : يا شبّيه صاحب فطرس [يعني الحسين عليه السلام حين^(٨) تمسح

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٤٩ الرقم ١٠٩٢ .

(٣) في المصدر : أبو سعيد الآدمي .

(٤) في المصدر : وهو أقلّ من يفتي .

(٥) في المصدر : فجعل أبو جعفر .

(٦) في المصدر قال : فقلت لأبي جعفر عليه السلام ، وفي نسخة ش : جعلت فداك .

(٧) في المصدر : قال .

(٨) في نسخة المعتمدة : حتّى .

بمهده الملك فطرس ، وجبر جناحه^(١) ، قال : وانصرفت وقد أمرني الرضا عليه السلام أن أكتب ، فمازلت صحيح النظر^(٢) ، حتى أذعت ما كان من أبي جعفر عليه السلام في أمر [عيني]^(٣) فعاودني الوجع ، وسأله ابن المرزبان عن حديث فطرس فقصه عليه .

وحكى^(٤) أيضاً بطريقه عن شاذويه بن^(٥) الحسين بن داود القمي ، قال : دخلت على أبي جعفر عليه السلام وبأهلي جبل ، فقلت : جُعلت فداك ادعُ الله أن يرزقني ولداً ذكراً ، فأطرق ملياً ، ثم رفع رأسه ، فقال : إذهب فإن الله يرزقك غلاماً ذكراً ثلاث مرات ، قال : فقدمت مكة فصرت إلى المسجد ، فأتى محمد بن الحسن بن صباح برسالة من^(٦) جماعة من أصحابنا منهم صفوان بن يحيى ، ومحمد بن سنان ، وابن أبي عمير^(٧) ، فأتيتهم فسألوني ، فخبّرتهم بما قال : فقالوا لي : فهمت عنه ذكراً وزكناً ، فقلت : [ذكي]^(٨) مذ

(١) لم ترد في المصدر .

(٢) في المصدر : البصر .

(٣) في النسخة المعتمدة : «عيني» ، وفي نسخة ش وفي المصدر : «عني» ، والظاهر أنها تصحيف كلمة «عيني» التي أثبتناها .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٤٨ الرقم ١٠٩٠ .

(٥) في نسخة ش : أن .

(٦) كذا في المصدر ونسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : عن .

(٧) في المصدر : وغيرهم .

(٨) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : ذكر .

قد فهمت ^(١)، قال ابن سنان: أما أنت فسُزق ولدأ ذكراً، أما إنه يموت على المكان، أو يكون ميتاً، فقال أصحابنا لمحمد بن سنان: أسأت، قد علمنا الذي علمت، فأتى غلام في المسجد، فقال: أدرك فقد مات أهلك، فذهبت مسرعاً، فوجدتها على شرف الموت، لم تلبث ان ولدت غلاماً ذكراً ميتاً. ولقد كان متسرعاً متهتكاً في أمر أهل البيت عليهم السلام، وقد مرّ فيما يقع به القدح ما يوضح لك هذا المقام، فليلاحظ.

ثم رأيت الشريف نعمة الله الجزائري يقول في كنز الطالب:

التحقيق: أن الطعن إنما جاء إليه من طريقين:

الأول: ماروى الكشي ^(٢)، وذكر كلام أيوب بن نوح المتقدم.

الثاني: ^(٣) من اشتمال أحاديثه على الغلو، وارتفاع القول؛ والجواب:

أما عن الأول: فبعدم صحته، وعلى تقديرها ^(٤) فلعل فيه دلالة على

كمال ورعه؛ حيث إنه لم يرض أن يروى عنه ما رواه بطريق الوجدان في

الكتب، مع أن ذلك من جملة الطرق المذكورة في تحمّل الأحاديث [لا] سيما

في الكتب المتواترة، كما كانت في أعصار أصحاب الأئمة عليهم السلام.

(١) في المصدر: فهمته.

(٢) لم ترد في النسخة المعتمدة.

(٣) في نسخة ش: ما ذكره بعضهم.

(٤) في نسخة ش: تقديره.

وأما عن الثاني: فهو أن من (١) مارس الأخبار وتصفح الآثار، لا يشك في أنه قد كان لكل واحد من الأئمة عليهم السلام خواص من شيعته، يُطلعونهم على عجائب أمورهم، وغرائب أخبارهم، ولم يُطلعوا سواهم عليها؛ لعدم إتساع صدورهم لتحتمل مثل تلك الأمور النادرة، فإذا حَدَّث أولئك الخواص بتلك الأحاديث - التي لم يشاركوها في روايتها - بادر طوائف الشيعة إلى تكذيبهم، والرد عليهم، ونسبتهم إلى الغلو، وارتفاع القول، كما وقع في شأن سلمان، وأبي ذر، رحمهما الله، من قوله (٢) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: (لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله)، فكيف الظن بغيره؟!

قال: ولا شك أن محمد بن سنان، كان من أخص خواص الإمامين الطاهرين الرضا والجواد عليهما السلام.

ويؤيده ما روي (٣) عن الحسن بن شعيب، عن محمد بن سنان، قال: دخلتُ على أبي جعفر الثاني عليه السلام فقال: (يا محمد كيف أنت إذا لعنتك وبرئتُ منك، وجعلتُك محنة للعالمين، قلت (٤): تفعل بعبدك ما تشاء (٥)، ثم

(١) أضفناها من نسخة ش.

(٢) رجال الكشي (الكشي): ج ١ ص ٧٠ الرقم ٤٠.

(٣) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٨٤٩ رقم ١٠٩١.

(٤) في المصدر: له.

(٥) في المصدر: ياسيدي.

قال : يا محمد أنت عبدٌ^(١) أخلصت لله إني ناجيت الله فيك ، فأبني إلا أن يُضِلَّ بك كثيراً ، ويهدي بك كثيراً) ، ونحو هذا .

قال : والحاصل : إنَّ ما به طُعن عليه بعينه هو الثناء عليه .

ثم ذكر ما حاصله : إنَّ طريقة المشايخ استمرَّت على أنهم إذا عثروا من أحدهم على رواية خلاف ما عندهم ، أو على مذهب يُخالف ما ذهبوا إليه ، أنهم يستبيحون تخطئته ونسبته إلى الخلل والخبث ، بل نقصان الإيمان ، لئلا يتبعه الناس في ذلك الخطأ ، كما وقع للسيد المرتضى مع الصدوق في سهو النبي صَلَّى الله عليه وآله ، ولصاحب المدارك مع المولى الصالح العالم عبدالله التستري ؛ حيث زار علماء النجف عند وفوده ولم يزره ؛ لمنعه من العمل بأخبار الآحاد ، حتى قال : إنه مُبدع ، ومن زار ذا بدعةٍ فكأنما سعى في خراب الدين ، وخاصة محمد بن سنان وأضرابه ، فقد [رووا]^(٢) من الأخبار الغربية ، والأسرار العجيبة ، ما يتعلق به الغلاة والمفوضة في ترويح مذاهبهم الفاسدة ، ولم ينتبهوا لتأويلها .

ومحمد بن صدقة البصري : على ما في رجال الشيخ^(٣) من أنه غالٍ ، لكن في النجاشي^(٤) : ابن صدقة العنبري البصري ، أبو جعفر ، روى عن أبي

(١) في المصدر : قد .

(٢) لا توجد في النسخة المعتمدة ، واثبتناها من نسخة ش .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٩١ الرقم ٦٠ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦٤ الرقم ٩٨٣ .

الحسن موسى وعن الرضا عليهما السلام^(١) ، له كتاب عن موسى بن جعفر عليه السلام ، روى عنه الحسن بن علي بن زكريا .

ومحمد بن عبدالله بن مهران الكرخي : على ما في رجال الشيخ^(٢) من أنه يرمى بالقلو ، ضعيف ، ورد في أصحاب الإمام الجواد والإمام الهادي ، روى عنه محمد بن يحيى ، وفي ابن الغضائري^(٣) : أبو جعفر غالٍ ضعيف كذاب ، له كتاب في الممدوحين والمذمومين ، يدل على خبثه وكذبه ، ونبّه في النجاشي^(٤) والفهرست^(٥) على ضعفه ، وترجمة محمد بن أحمد بن يحيى .

ومحمد بن علي بن إبراهيم بن موسى بن جعفر : القرشي مولاهم المعروف بأبي سمينة ، على ما في الكشي ، عن حمدويه ، عن بعض مشيخته من أنه رُمي

(١) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : (روى عن الجواد والرضا) ، والظاهر أنه اشتباه من النسخ ، فبدل أن يرمز ب(م) للامام الكاظم رمز ب(د) والجواد لا يقدم على أبيه ، وقد راعينا المصادر الرجالية في ذلك .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠٦ الرقم ١٥ وص ٤٢٣ الرقم ٢٦ وص ٤٩٣ الرقم ١٧ .

(٣) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٢ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٥٠ الرقم ٩٤٢ .

(٥) لم يذكره في الفهرست بالضعف ، بل جاء ذلك في رجاله ، والظاهر أن الاشتباه وقع من الناسخ أو من المؤلف قدس سره ، حيث أراد أن يقول : رجال الشيخ . فقال : الفهرست ؛ وعبارته في رجال الشيخ : (يرمى بالقلو ضعيف) : ص ٤٢٣ رقم ٢٦ .

بالغلوّ ، [وفيه : إنه من أصحاب الرضا عليه السلام] ^(١) ، وأنّ الفضل ^(٢) بن شاذان ذكر في بعض كتبه : الكذّابون المشهورون أبو الخطّاب ، ويونس بن ظبيان ، ويزيد الصائغ ، ومحمد بن سنان ، وأبو سمينة أشهرهم . وفي النجاشي ^(٣) : ضعيف جداً ، فاسد الاعتقاد ، لا يُعتمد في شيء ^(٤) ، ورد قم ، وقد اشتهر بالكذب ^(٥) بالكوفة ، ونزل على أحمد بن محمد بن عيسى مدّة ، ثمّ شهر ^(٦) بالغلوّ ، فُجفي ^(٧) ، وأخرجه أحمد بن محمد بن عيسى عن قم ، له قصّة ، له كتب ، روى عنه محمد بن أبي القاسم ماجيلويه ، وجعفر بن عبد الله المحمدي ، وفي الفهرست ^(٨) : له كتب ، وقيل : إنها مثل كتب الحسين بن سعيد ، أخبرنا [بذلك] ^(٩) جماعة عن الصدوق ، عن أبيه ، وابن الوليد ، ومحمد بن علي ماجيلويه ، عن محمد بن أبي القاسم ، عنه ، إلا ما كان فيها من

(١) لم ترد في الكشي في ترجمة أبي سمينة أنه من أصحاب الرضا عليه السلام .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٢ الرقم ٨٩٤ .

(٤) في المصدر ونسخه ش : وكان .

(٥) في نسخة ش : بالكذّاب .

(٦) في المصدر : «تشتهر» ، وفي نسخة ش : فشهرو .

(٧) كذا في المصدر ، وفي النسختين : ففجي .

(٨) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٦ الرقم ٦١٤ .

(٩) لم ترد في النسختين ، وإنما أثبتناها من المصدر .

تخليط ، أو غُلُو^(١) وتدليس ، أو ينفرد به ، ولا يعرف من غير طريقه ، وفي ابن الغضائري^(٢) : كوفي ، كذاب ، غالي ، وكان شهيراً في الارتفاع ، لا يلتفت إليه ، ولا يكتب حديثه .

ومحمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني : على ما حكى في الفهرست^(٣) ؛ حيث قال : ضعيف ، استثناء أبو جعفر بن بابويه من رجال نواذر الحكمة ، وقال : لا أروي ما يختص بروايته ، وقيل : إنه كان يذهب مذهب الغلاة . وفي رجال الشيخ : يونس^(٤) ضعيف ، ورد في أصحاب الإمام الرضا والإمام الجواد والإمام الهادي والإمام العسكري^(٥) .

(١) في المصدر : أو .

(٢) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٢ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٠ الرقم ٦٠١ .

(٤) هو محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين مولئ بنى أسد بن خزيمه ، أبو جعفر العبيدي اليقطيني الأسدي الخزيمي البغدادي اليونسي ، قيل : وجه النسبة إلى يونس باعتبار كثرة روايته عن يونس بن عبد الرحمن ، ولكن الذي يظهر من قول الشيخ رحمه الله في باب أصحاب الهادي عليه السلام : أنّ يونس أحد أجداده أيضاً ، وهو والد يقطين ، واليونسي نسبة إليه ، فلاحظ .

(٥) لم يذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الجواد ، وعدّه في أصحاب الرضا (ص ٣٩٣ الرقم ٧٦) قائلاً : محمد بن عيسى بن عبيد بغدادي ، وفي أصحاب الهادي (ص ٤٢٢ الرقم ١٠) قائلاً : محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني بن يونس ضعيف ، وفي أصحاب العسكري (ص ٤٣٥ الرقم ٣) قائلاً : محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني بغدادي يونسي ، وفيمن لم يرو عنهم عليهم =

لكن قال النجاشي^(١)؛ أبو جعفر جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن التصانيف، روى عن أبي جعفر الثاني مكاتبة ومشافهة. ذكر أبو جعفر بن بابويه، عن ابن الوليد أنه قال: ما تفرّد به محمد بن عيسى - من كتب يونس وحديثه - لا يُعتمد عليه. قال النجاشي: ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول، ويقولون: من مثل أبي جعفر محمد بن عيسى، ثم حكى عن الكشي^(٢)، عن القتيبي: أنه كان الفضل بن شاذان يُحِبُّ العبيدي، ويثنى عليه، ويمدحه، ويميل إليه، ويقول: ليس في أقرانه مثله.

قال النجاشي^(٣): وبحسبك هذا الثناء من الفضل رحمه الله، ثم ذكر: أن له كتباً، روى عنه الحميري، وسعد.

وقال^(٤) في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى - عند ذكر المستثنيين - قال أبو العباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كله، وتبعه أبو جعفر بن بابويه رحمه الله على ذلك، إلا في

= السلام (ص ٥١١ الرقم ١١١) قائلاً: محمد بن عيسى البقطيني ضعيف.

(١) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣٣٣ الرقم ٨٩٦.

(٢) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٨١٧ الرقم ١٠٢١.

(٣) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣٣٣ الرقم ٨٩٦.

(٤) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩.

محمد بن عيسى بن عبيد ، فلا أدري ما [إياه] ^(١) فيه ؛ لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة .

وروى الشيخ في التهذيب ^(٢) في الطلاق ، عن محمد بن أحمد ، [عن محمد] ^(٣) بن عيسى ، قال : بعث إلي أبو الحسن الرضا عليه السلام رُزَمَ ثيابٍ وغلماً وذنابيراً ^(٤) ، وحنة لي ولأخي ^(٥) موسى بن عيسى ، وحنة ليونس بن عبدالرحمن ، وأمرنا أن نحج عنه ، وأمره فيه بطلاق وإعتاق ، وإشهاد صفوان وغيره ، قال الفاضل المقدس : وفي هذه الرواية شهادة على عدالة الجميع . وفي الكشي ^(٦) - بعد أن ذكر ما حكاه النجاشي ^(٧) عن جعفر بن معروف - قال : صرتُ إلى محمد بن عيسى لأكتب عنه فرأيتُه [يتقلنس] ^(٨) بالسواد ، فخرجت من عنده ولم أعد إليه ، ثم اشتدَّت ندامتي لما تركت من الاستكثار منه ، لما رجعت وعلمتُ أنني غلظت . ^(٩)

(١) كذا في المصدر ، وفي النسختين : «رأى» ، وهو تصحيف .

(٢) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي) : ج ٨ ص ٤٠ ح ١٢١ .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) لم ترد في المصدر .

(٥) في المصدر : ولأخي موسى بن عبيد .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٧ الرقم ١٠٢٢ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٣ الرقم ٨٩٦ .

(٨) اثباته من المصدر ، وفي النسخة المعتمدة : «يتعشى» ، وفي نسخة ش : «يتعيش» .

(٩) في المصدر : قد .

قلتُ : لا يبعد أن يكون تضعيف الشيخ مَبْنِيّاً على استثناء ابن الوليد ، مع أن أقصى ما حكى عن ابن الوليد أنه قال : ما تفرّد به محمد بن عيسى من كُتُب يونس وحديثه لا يُعتمد عليه ، وهو كما قال ابن داود^(١) : لا يستلزم الطعن في محمد بن عيسى ؛ لجواز أن يكون العلة في ذلك أمراً آخر ، كصغر السن المُقتضي ثبوت الوساطة بينهما ، على أن الأصحاب أنكروا ذلك عليه ، كما في النجاشي^(٢) .

وقد قال العلامة^(٣) في ترجمته : والأقوى عندي قبول روايته ، لكن قال^(٤) في ترجمة بكر بن محمد الأزدي : وعندي في محمد بن عيسى توقّف . أما منال ابن طاووس^(٥) منه^(٦) فلكثرة ما روي في زرارة من المذام ؛ حيث قال : ولقد أكثر محمد بن عيسى من القول في زرارة ، حتى لو كان بمقام^(٧) عدالة كادت الظنون تُسرّع إليه بالتهمة ، فكيف وهو مقدوح فيه ؟ ففيه : أنه كما روى المذام ، فقد روى فيه ما يطريه ، كما روى عن

(١) رجال ابن داود : ص ٢٧٥ الرقم ٤٧٤ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٣ الرقم ٨٩٦ .

(٣) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٤١ الرقم ٢٢ .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٦ الرقم ٢ .

(٥) التحرير الطاووسي (ابن طاووس) : ص ٢٤٠ .

(٦) كذا في المصدر ، وفي النسختين : عنه .

(٧) في النسخة ش : في مقام .

القاسم^(١) بن عروة ، عن ابن بكير ، قال : دخل زرارة على أبي عبد الله عليه السلام ، قال : إنكم قلتم لنا في الظهر والعصر على ذراع وذراعين ، ثم قلتم : أبردوا بها في الصيف ، فكيف الإبراد بها ؟ وفتح ألواح ليكتب ما يقول ، فلم يُجبه أبو عبد الله بشيء ، فأطبق ألواح ، فقال : إنما علينا أن نسألكم ، وأنتم أعلم بما عليكم ، وخرج ، ودخل أبو بصير على أبي عبد الله عليه السلام ، فقال : إن زرارة سألتني عن شيء فلم أُجبه ، وقد ضقت^(٢) فاذهب أنت رسولي إليه ، فقل : صل الظهر في الصيف ، إذا كان ظلك مثلك ، والعصر إذا كان مثليك ، وكان زرارة هكذا يصلي في الصيف ، ولم أسمع أحداً من أصحابنا يفعل ذلك غيره ، وغير ابن بكير ، وعن ابن أبي عمير^(٣) عن ابن أذينة ، عن زرارة ، قال : كنتُ قاعداً عند أبي عبد الله عليه السلام أنا وحمران ، فقال له حمران ، ما تقول فيما يقول زرارة ، فقد خالفته فيه ؟ قال عليه السلام : فما هو ؟ قال : يزعم أن مواقيت الصلاة مفوضة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، وهو الذي وضعها . قال عليه السلام : فما تقول أنت ؟ قال : قلت :^(٤) جبرئيل أتاه في اليوم الأول بالوقت الأول ، وفي اليوم الثاني بالوقت الأخير ، ثم قال^(٥) : يا محمد ، ما

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٥٥ الرقم ٢٢٦ .

(٢) في نسخة ش : من تلك .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٥٥ الرقم ٢٢٧ .

(٤) في المصدر : ان جبرئيل عليه السلام .

(٥) في المصدر : قال جبرئيل .

بينهما وقت ، فقال عليه السلام^(١) : يا حمران إنَّ زرارة يقول : إنما جاء جبرائيل مُشيراً على محمد صلَّى الله عليه وآله ، صدق زرارة ، جعل^(٢) الله ذلك إلى محمد ، فوضعه ، فأشار جبرئيل عليه السلام .

وعن ابن عمير أيضاً^(٣) ، عن عبدالرحمن بن الحجاج ، عن حمزة بن حمران ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : (بلغني أنك برئت من عمي ؛ يعني زرارة ؟ قال : فقال عليه السلام : أنا لم أبرأ من زرارة ، لكنهم يجيئون ويذكرون ويروون عنه ، فلو سكت^(٤) أَلزَمُونِي ، فأقول : مَنْ قال هذا فأنا إلى الله منه بريء) .

ولو لم يُرو له إلا ما رواه الكشي^(٥) عن حمدويه عنه ، عن يونس ، عن عبدالله بن زرارة ، عن الصادق عليه السلام من الاعتذار عن إعابته ، وبيان أنه إنما كان للدفاع عنه ، لكفى ، فإنَّ فيه تصديقاً لما روي فيه ، وجواباً عنه ، وتحبباً إليه ، وترحمًا له ، وثناءً يبلغ به^(٦) إلى أقصى الغايات ، وذلك أنه قال : (قال لي

(١) في المصدر : ابو عبدالله عليه السلام .

(٢) في المصدر : فجعل .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٥٨ الرقم ٢٣٢ .

(٤) في المصدر : عنه .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٩ الرقم ٢٢١ .

(٦) لم ترد في نسخة ش .

أبو عبدالله عليه السلام : [اقرأ متي] (١) على والدك السلام ، وقل (٢) إني أنا أعيبك دفاعاً متي عنك ، فإنّ الناس والعدو يُسارعون إلى كلّ من قرّبناه ، وحمدنا مكانه ؛ لإدخال الأذى فيمن نُحبّه ونقرّبه ، ويرمونه بمحبتنا (٣) له وقربه ودنوّه متاً ، يرون إدخال الأذى عليه وقتله ، ويحمدون (٤) كلّ من عيّنناه نحن ، وإنّ يحمد أمره ، فإنّما (٥) أعيبك لأنك اشتهرت بنا ، ولميّلك إلينا ، فأنت في ذلك مذموم عند الناس ، غير محمود الأثر بمودتك لنا ، وبمميّلك إلينا ، فأحببتُ أن أعيبك ؛ ليحمدوا أمرك في الدين بعيبك ونقصك ، ويكون ذلك متاً دافع شرّهم عنك ، يقول الله عز وجل : ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (٦) ، هذا التنزيل من عند الله ، صالحة ، لا والله ما عابها إلّا لكي تسلّم من الملك ، ولا تعطب على يديه ، ولقد كانت صالحة ليس للعيب (٧) فيها (٨) مساع ، فالحمد

(١) كذا في المصدر ، وفي النسخين : أقراني .

(٢) في المصدر : له .

(٣) في المصدر ونسخة ش : لمحبتنا .

(٤) في نسخة ش : ويجدون .

(٥) في المصدر ونسخة ش : فأنا .

(٦) سورة الكهف الآية : ٧٩ .

(٧) كذا في المصدر ونسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : في العيب .

(٨) في المصدر : منها .

لله ، فافهم المثل يرحمك الله ، فإنك - والله - أحب الناس إليّ ، وأحب أصحاب أبي حيتاً وميتاً ، فإنك أفضل سفن ذلك البحر القمقام الزاخر ، وإن^(١) من ورائك ملكاً ظلوماً غصبوا ، يرقب عبور كل سفينة صالحة ترد^(٢) من بحر بالهدى ؛ ليأخذها غصبا ، ثم يفصيها وأهلها ، فرحمة الله عليك حيتاً ورحمته ورضوانه عليك ميتاً ، ولقد [أدى-^(٣)] اليّ ابنك الحسن والحسين رسالتك ، [خاطبهما]^(٤) الله تعالي ، وكلاهما ورعاهما ، وحفظهما بصلاح أبيهما ، كما حفظ الغلامين ، فلا يضيّقنّ صدرك من الذي أمرك أبي عليه السلام ، وأمرتك به ، وأتاك أبو بصير بخلاف الذي أمرناك به ، فلا والله ما أمرناك ولا أمرناه إلا بأمرٍ وسعنا ووسعكم^(٥) الأخذ به ، ولكل ذلك عندنا تصاريف ومعانٍ توافق الحق ، ولو أذن لنا لعلمتم أنّ الحق في الذي أمرناكم^(٦) ، فردوا إلينا الأمر وسلّموا^(٧) ، وإصبروا لأحكامنا وارضوا^(٨) بها ، والذي فرّق بينكم فهو

(١) في المصدر: إنّ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) كذا في المصدر ، وفي النسختين : أوى .

(٤) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : خاطبهما .

(٥) في نسخة ش : وسكم .

(٦) في المصدر : به .

(٧) في نسخة ش والمصدر : لنا .

(٨) في نسخة ش : واصبروا .

راعيكم الذي استرعاة الله خلقه ، وهو أعرف بمصلحة غنمه في فساد أمرها ، فإن شاء فزق بينها لتسلم ، ثم يجمع بينها ليأمن^(١) من فسادها وخوف عدوها في آثار ما يأذن الله ، ويأتيها بالأمن من مأمنه ، والفرج من عنده ، عليكم بالتسليم ، والرد إلينا ، وانتظار أمرنا وأمركم ، وفرجنا وفرجكم ، ولو قد قام قائمنا ، وتكلم متكلمنا ، ثم استأنف بكم تعليم القرآن ، وشرائع الدين والأحكام والفرائض ، كما أنزل^(٢) على محمد صلى الله عليه واله ، لأنكر^(٣) أهل البصائر فيكم^(٤) إنكاراً شديداً ، ثم لم تستقيموا^(٥) على دين الله وطريقته ، إلا من تحت حدّ السيوف^(٦) فوق رقابكم .

إنّ الناس بعد نبي الله ركب الله^(٧) بهم سنة من كان من قبلكم ، فغثروا وبدلوا وحرّفوا ، وزادوا في دين الله ونقصوا منه^(٨) فما من شيء عليه الناس اليوم ، إلا وهو محرّف عمّا نزل به الوحي من عند الله ، فأجب رحمك الله من

(١) في المصدر : لتأمن .

(٢) كذا في نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : «أنزله» ، وفي المصدر : أنزله الله .

(٣) في المصدر : لأنكم .

(٤) في المصدر : فتكم ذلك اليوم إنكاراً شديداً .

(٥) في النسختين : «يستقيموا» ، والصحيح ما أثبتناه من المصدر .

(٦) في نسخة ش ، وفي المصدر : السيوف .

(٧) لم ترد في نسخه ش .

(٨) في النسختين : «عنه» ، والصحيح ما أثبتناه من المصدر .

حيث تُدعى إلى حيث تدعى ، حتى يأتي من يستأنف بكم دين الله استثنافاً ،
وعليك بالصلاة الستة والأربعين ، وعليك بالحج أن تُهَلَّ بالإفراد، وتنوي الفسخ
إذا قدمت مكة ، وطُفَّت وسعيت فسخت ما أهلت به ، وقلبت الحجَّ عمرة ،
أحللت إلى يوم التروية ، ثم استأنف الإهلال بالحجِّ مفرداً إلى منى ، وتشهد
المنافع بعرفات والمزدلفة ، فكذلك حجَّ رسولُ الله صلَّى الله عليه وآله ،
[وهكذا أمر أصحابه أن يفعلوا ، أن يفسخوا ما أهَّلوا به ، ويقلبوا الحجَّ عمرة ،
وإنما أقام رسول الله صلَّى الله عليه وآله] ^(١) على إحرامه لسوقِ الذي ساق
معه ، فإنَّ السائق قارن ، والقارن لا يُجَلَّ حتى يبلغ هديه محلَّه ، ومحلَّه النحر ^(٢)
بمنى ، فإذا بلغ أحلَّ ، فهذا الذي أمرناك به حجَّ المتمتع ، فالزم ذلك ، ولا يضيق
صدرك ، والذي أتاك به أبو بصير في ^(٣) صلاة إحدى وخمسين ، والإهلال
بالتمتع بالعمرة إلى الحجِّ ، وما أمرنا به من أن يهَلَّ بالتمتع ، فلذلك عندنا معانٍ
وتصارييف لذلك ما يسعنا ويسعكم ، ولا يخالف شيء منه ^(٤) الحق ، ولا
يضاده ، والحمد لله رب العالمين .

وروى الكشي ^(٥) هذه الرواية أيضاً عن محمد بن قولويه ، والحسين بن

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في المصدر: المنحر .

(٣) في المصدر: من .

(٤) في المصدر: من ذلك .

(٥) رجال الكشي (الكشي): ج ١ ص ٣٤٩ الرقم ٢٢١ .

الحسن ، عن سعد بن عبدالله ، عن هارون بن الحسن بن محبوب ، عن محمد بن عبدالله بن زرارة ، وابنيه الحسن والحسين ، عن عبدالله بن زرارة .

وروي^(١) أيضا ما يؤيدها عن محمد بن قولويه ، عن سعد ، عن محمد بن عبدالله المسمعي ، وأحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي بن أسباط ، عن الحسين بن زرارة ، قال : (قلتُ لأبي عبدالله عليه السلام^(٢)) : أباي يقرأ عليك السلام ، ويقول لك : جعلنا الله فداك ، إنه لا يزال الرجل والرجلان يقدمان فيذكران أنك ذكرتني ، وقلت في ، فقال^(٣) :

إقرأ أباك السلام ، وقل له : أنا^(٤) أحبُّ لك الخير في الدنيا ، وأحبُّ لك الخير في الآخرة ، وأنا - والله - عنك راضٍ ، فما تُبالي ما قال الناس بعد هذا) . ثم هذا ما للثقات الأجلاء ، مثل حمدويه ، وسعد ، وغيرهما ، يروون عنه هذه الأخبار ، وهم مُجمعون على وثاقة زرارة وصدقته إلا ردوها عليه ، وأعرضوا عنها ، واتهموه لولا أنهم يعلمون^(٥) إختلاف الأخبار فيه ، للوجوه التي نصّ عليها ، وأوضح^(٦) عنها .

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٥٢ الرقم ٢٢٢ .

(٢) في نسخة ش والمصدر : ان .

(٣) في نسخة ش : لي .

(٤) في المصدر : والله .

(٥) في النسخة المعتمدة : «يعملون» ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة ش .

(٦) في نسخة ش : واضح .

وهل اختلاف الأخبار فيه^(١) إلا كاختلاف الأخبار في الأحكام المُجمَع عليها بين الطائفة ، تروى ولا يعمل عليها ، والمدار على ما عليه^(٢) الطائفة ، على أن غيره قد روى من تلك المذام أعظمها شناعة ، كما لا يخفى على مَنْ رجع إلى كتاب الكشي .

ومن هنا يظهر لك ما في دعوى الشهيد الثاني^(٣) من استناد جميع أخبار المذام إلى محمد بن عيسى ، وجعل ذلك قرينة على انحرافه عنه ، وتحامله عليه .

فإن قلت : أقصى ما في هذين الخبرين^(٤) الاعتذار عما ورد فيه عن أبي عبدالله عليه السلام ، فمن لنا بالعدرِ عما روى عن زرارة مما يدل على ارتيابه في إمامة أبي عبدالله عليه السلام وإساءة الأدب إليه ؟

قلت : كما اقتضت الحكمة والدفاع ذمَّ أبي عبدالله عليه السلام له ، كذلك تقتضي إظهار الشك منه في أبي عبدالله عليه السلام ، والريب في إمامته ، والإعراض عنه ، ولعل ذلك كان بأمرٍ منه عليه السلام .

ومحمد بن فرات الجعفي : على ما في الكشي^(٥) ؛ حيث ذكر : أنه كان

(١) في النسخة المعتمدة : « منه » ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : عليها .

(٣) حاشية الشهيد الثاني على الخلاصة : ص ١٨ .

(٤) في نسخة ش : ونحوهما .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ١٨٢٩ الرقم ١٠٤٨ .

يُدَّعي أنه باب ، وأنه نبيّ ، قال : وكان القاسم اليقطيني ، وعلي بن حنك القمي ، كذلك يدَّعيان ، لعنهما الله .

وروى ^(١) عن جبرئيل [بن أحمد ، عن] ^(٢) محمد بن عبد الله بن مهران ، عن بعض أصحابنا : أن ابن الفرات كان يغلو في القول ، وكان يشرب الخمر ، ثم روى ^(٣) بطريقه إلى العبيدي ، عن يونس وغيره ، عن الرضا عليه السلام تضمنت لعنه ، والبراءة منه ، والدعاء عليه بالقتل ، وأن كذبه عليهم السلام أشد من كذب الخطائية ، ثم روى العبيدي عن جماعة : أنه ما لبث بعد الدعاء إلا قليلاً حتى قتله ابن شكلة أخبث قتلة .

وفي النجاشي ^(٤) : كوفي ، ضعيف ، له كتاب ، روى عنه عباد بن يعقوب ، وفي ابن الغضائري ^(٥) : ضعيف ابن ضعيف ، لا يكتب حديثه .

وأبو الخطاب محمد بن أبي زينب مقلص : حسبما إتفقت عليه الكلمة ، وتظافرت به الأخبار ، وكان يقول في أبي عبد الله عليه السلام مقال النصارى في المسيح ، ويقول : في السماء إله ، وفي الأرض إله ، ويدَّعي لنفسه البائية

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٢٩ الرقم ١٠٤٦ .

(٢) في نسخة ش : أن أحمد بن .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٢٩ الرقم ١٠٤٧ والرقم ١٠٤٨ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦٣ الرقم ٩٧٦ .

(٥) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١١ .

والنبوة، فروى الكشي^(١) عن حمدويه ، عن يعقوب ، عن ابن أبي عمير ، عن^(٢) عبد الصمد بن بشير ، عن مصادق^(٣) ، قال : لما أتى القوم الذين أتوا بالكوفة ، دخلتُ على أبي عبد الله عليه السلام ، وأخبرته بذلك فخر^(٤) ساجداً ، والزق جُؤجؤه بالأرض ، وبكى ، وأقبل يلوذ بأصبعه ويقول : بل عبدُ الله^(٥) قين داخر ، مراراً كثيرة ، ثم رفع رأسه ودموعه تسيل على لحيته ، فندمتُ على إخباري إياه .

فقلت : جعلت فداك وما عليك أنت من ذا ؟ فقال : يا مصادق^(٦) إن عيسى لو سكت عمّا^(٧) قالت النصارى فيه ، لكان حقاً على الله أن يصمّ سمعه ، ويعمي بصره ، ولو سكت عمّا قال في أبو الخطاب ، لكان حقاً على الله أن يصمّ سمعي ، ويُعمي بصري . ثم روى خبراً آخر في معناه .

وعن^(٨) حمدويه وأخيه عن العبيدي ، عن ابن أبي عمير ، عن

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٨٧ الرقم ٥٣١ والرقم ٥٣٨ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في المصدر : مصادف .

(٤) في نسخة ش : لله .

(٥) في المصدر : يا عبد الله .

(٦) في نسخة ش : بما ، في المصدر : يا مصادف .

(٧) في نسخة ش : بما .

(٨) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٨٦ الرقم ٥٢٥ .

المفضّل بن يزيد ، قال : (قال أبو عبدالله عليه السلام وقد ذكر أصحاب أبي الخطاب الغلاة^(١) : يا مفضّل لا تقاعدوهم ، ولا تواكلوهم ، ولا تشاربوهم^(٢) ولا توارثوهم) .

وعن حمدويه^(٣) : عن محمد بن عيسى ، عن النضر بن سويد ، عن يحيى الحلبي ، عن ابنه^(٤) عمران بن علي ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : (لعن الله أبا الخطاب ، ولعن من قُتِلَ معه ، ولعن الله من بقي منهم ، ولعن الله من دخل قلبه رحمة لهم) .

وعن^(٥) حمدويه ، عن أيوب بن نوح ، عن حنان بن سدير ، قال : (كنتُ جالساً عند أبي عبدالله عليه السلام ، وميسر^(٦) [عنده]^(٧) ، فقال ميسر^(٨) : جُعلت فداك عجبت لقوم كانوا يأتون معنا إلى هذا الموضع فإنقطعت آثارهم ، وقنيت آجالهم ، قال : ومن هم ؟ قلت : أبو الخطاب وأصحابه . وكان متكئاً

(١) في المصدر : فقال لي .

(٢) في المصدر : ولا تصافحوهم .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٨٤ الرقم ٥٢١ .

(٤) في نسخة ش : أيه .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٨٤ الرقم ٥٢٤ .

(٦) في نسخة ش : عيسى .

(٧) أثبتاها من المصدر ، وفي النسخة المعتمدة ونسخة ش : عنه .

(٨) في نسخة ش : عيسى .

فجلس ، ورفع إصبعه إلى السماء ، ثم قال : على أبي الخطاب لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، وأشهد بالله إنه كافر فاسق مشرك ، وإنه يُحشر مع فرعون في أشد العذاب غدواً وعشيا ، ثم قال : أما - والله - إنني لأنفس على أجساد [أصليت] (١) معه النار) .

وعن (٢) حمدويه وأخيه ، عن الحسين بن موسى ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن عيسى بن أبي منصور ، قال : (سمعت أبا عبد الله وذكر أبا الخطاب ، فقال : اللهم العن أبا الخطاب ، فإنه خوِّفني قاعداً وقائماً ، وعلى فراشي ، اللهم أذقه حرَّ الحديد) ... إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة ، وفيها ما يدلُّ على أنه لم يكن من قبلُ على الفساد ، ثم فسَد وأبدع ، وأكثر الأكاذيب . فروى الكشي (٣) أيضاً : عن حمدويه ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن ابن مسكان ، عن عيسى شلقان ، قال : قلتُ لأبي الحسن عليه السلام - وهو يومئذ غلام قبل أوان بلوغه - : جعلتُ فداك ما هذا الذي نسمع من أبيك أنه أمرنا بولاية أبي الخطاب ، ثم أمرنا بالبراءة منه ؟ فقال عليه السلام (٤) : إن الله خلق الأنبياء على النبوة ، فلا يكونون إلا أنبياء ، وخلق المؤمنين على الإيمان ، فلا يكونون إلا مؤمنين ، وإستودع قوماً إيماناً ، فإن شاء

(١) أثبتناها من المصدر ، وفي النسختين : أصيبت .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٧٥ الرقم ٤٠٩ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٨٤ الرقم ٥٢٣ .

(٤) في المصدر : من تلقاء نفسه .

أتمّه لهم ، وإن شاء سلبهم إياه ، وإنّ أبا الخطاب كان ممن أعاره الله الإيمان فلما كذب على أبي سلبه الله الإيمان ، قال : فعرضتُ هذا الكلام على أبي عبد الله فقال : لو سألتنا عن ذلك ما كان ليكون عندنا غير ما قال .

وعن (١) محمد بن مسعود ، عن جبرئيل ، عن العبيدي ، عن يونس عن رجل ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : (كان أبو الخطاب أحق ، فكنتُ أحدثُهُ فكان لا يحفظ ، وكان يزيد من عنده) .

وعن (٢) سعد ، عن محمد بن خالد الطيالسي ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن ابن سنان ، عن (٣) أبي عبد الله عليه السلام انه قال : (إنّا - أهل البيت - صادقون ، لا نخلو من كذاب يكذب علينا ، ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس ، كان رسولُ الله صلّى الله عليه وآله أصدق البرية لحجّته ، وكان مسيلمّة يكذب عليه ، وكان أمير المؤمنين عليه السلام أصدق من برأ الله من بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله ، وكان الذي يكذب عليه - ويعمل في تكذيب صدقه بما يفترى عليه من الكذب - عبد الله بن سبأ (٤) ، وكان أبو عبد الله الحسين عليه السلام قد ابتلى بالمختار ، ثم ذكر أنّ الحرث (٥) الشامي ،

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٨٤ الرقم ٥٢٢ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٩٣ الرقم ٥٤٩ .

(٣) في المصدر : قال .

(٤) في المصدر : لعنه الله .

(٥) في المصدر : أبو عبد الله الحارث .

وبيانا^(١) كانا يكذبان على علي بن الحسين عليه السلام ، ثم ذكر المغيرة بن سعيد ، وبزيعاً ، والسري ، وأبا الخطاب ، ومعمراً ، وبشار الشعيري^(٢) ، وحمزة البربري^(٣) ، وصائد النهدي ، وقال : لعنهم الله ، فإننا لا نخلو من كذاب يكذب علينا ، أو عاجز الرأي ، كفانا الله مؤنة كل كذاب ، وأذاقهم^(٤) حرّ الحديد) .
ومحمد بن موسى السريعي : على ما في رجال الشيخ^(٥) من أنه غالٍ ، ورد في أصحاب الامام العسكري .

ومحمد بن عيسى أبو جعفر الهمداني السمان^(٦) : على ما في النجاشي^(٧) عن القميين ، وذلك أنه قال : ضعّفه القميتون بالغلوّ .

وكان ابن الوليد يقول : إنه كان يضع الحديث ، مع أنه ذكر أنّ له كتاباً في الردّ على الغلاة ، وفي ابن الغضائري^(٨) : ضعيف يروي عن الضعفاء ، يجوز أن يخرج شاهداً .

(١) في المصدر : وبتان ، فقال

(٢) في المصدر : الاشعري ، وفي نسخة ش : الشعري .

(٣) في المصدر : الزبيدي .

(٤) في المصدر : الله .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٣٦ الرقم ١٩ .

(٦) لم ترد في نسخة ش .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٨ الرقم ٩٠٤ ، وفيه : محمد بن موسى بن عيسى .

(٨) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٢ ، وفيه : محمد بن عيسى موسى بن عيسى .

تكلّم القمّيون^(١) فأكثروا^(٢)، واستثنوا^(٣) من كتاب نوادر الحكمة ما رواه .

ومحمد بن أبي نصر النميري : على ما في رجال الشيخ^(٤) من أنه غالٍ ، ورد في أصحاب الإمام العسكري ، وفي الخلاصة^(٥) : أنّ أبا محمد العسكري عليه السلام لعنه ، وضبط «نصير» بالتصغير ، وفي ابن الغضائري^(٦) عن ابن طلحة عن الجعابي : أنه من أفاضل البصرة علماً ، وكان ضعيفاً ، بدو النصيرية ، وإليه ينسبون .

والمعلّى بن خنيس : على ما في ابن الغضائري^(٧) من أنّ الغلاة يضيفون إليه شيئاً^(٨) كثيراً ، وأنه كان من أول أمره مُغيّرياً ، ثم عاد^(٩) إلى محمد بن عبد الله المعروف بالنفس الزكية ، وفي هذه الظنة أخذه داود بن علي فقتله ،

(١) في المصدر : فيه بالوذة .

(٢) لم ترد في المصدر .

(٣) في المصدر وفي نسخة ش : واستثنوه .

(٤) لم نشر عليه في رجال الامام العسكري ، وكذلك النسخة المعتمدة التي لدينا من رجال الشيخ ، ولكن ذكره من رجاله في مجمع الرجال .

(٥) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٥٤ الرقم ٤٠ ، وفيه : محمد بن نصير .

(٦) مجمع الرجال (القهباي) : ج ٦ ص ٦٢ .

(٧) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٠ .

(٨) لم ترد في المصدر .

(٩) في المصدر : دعا .

وضعفه النجاشي^(١)، لكن الكشي^(٢) روى أخباراً كثيرة تدلُّ على مدحه، وأنه من أهل الجنة، وإن روى^(٣) أيضاً ما يدلُّ على ذمه لتركه التقيّة، وإذاعة سيرة مولاه الصادق عليه السلام.

وقال العلامة^(٤) في الخلاصة: قال الشيخ في كتاب الغيبة^(٥): إنه كان من قوام أبي عبدالله عليه السلام، وكان محموداً عنده، ومضى على منهاجه، وهذا يقتضي وصفه بالعدالة.

ولقد ذكر الشيخ في الغيبة^(٦): أنه من السفراء والوكلاء الممدوحين، وروى أخباراً في مدحه، وقال التقي المجلسي^(٧) الذي يظهر من ظاهر كلام مَنْ ذمه وذمّ أمثاله: أنّ الغلاة رووا عنهم أخباراً فاسدة، فدعاهم ذلك إلى ذمهم وذمّ الغلاة، قال: ونسبة الكذب إلى الغلاة أظهر.

والمفضّل بن عمر: على ما في ابن الغضائري^(٨) أيضاً من أنه ضعيف،

(١) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٤١٧ الرقم ١١١٤.

(٢) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٦٧٤ الرقم ٧٠٧.

(٣) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٦٧٦ الرقم ٧٠٩.

(٤) الخلاصة (العلامة الحلبي): ص ٢٥٩ الرقم ١.

(٥) الغيبة (الشيخ الطوسي): ص ٣٤٧.

(٦) الغيبة (الشيخ الطوسي): ص ٣٤٧ ح ٣٠٠ وح ٣٠١.

(٧) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي): ج ١٤ ص ٢٧٨.

(٨) الضعفاء (ابن الغضائري): ص ١١.

متهافت^(١)، [مرتفع القول، خطايي، وقد زيد عليه شيء كثيراً، وحمل الغلاة في حديثه حملاً عظيماً، ولا يجوز أن يكتب حديثه]^(٢)، وضعفه النجاشي^(٣) والشيخ^(٤) أيضاً، لكن روى المفيد^(٥) في إرشاده أنه من شيوخ أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، وخاصته، وبطانته، وثقاته الفقهاء الصالحين. وأما الكشي^(٦) فقد روى أخباراً تدلُّ على مدحه، وأخباراً تدلُّ على ذمه، وقد سمعت كلام التقي المجلسي^(٧) فيه وفي أضرابه. ومنخل بن جميل الأسدي: على ما في ابن الغضائري^(٨) من أنه ضعيف، في مذهبه غُلُو، وفي النجاشي^(٩): ضعيف فاسد الرواية، من أصحاب الصادق^(١٠) عليه السلام، له كتاب التفسير، روى عنه محمد بن سنان.

(١) في المصدر: ضعيف جداً، غال المذهب.

(٢) لم ترد في المصدر.

(٣) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٤١٦ الرقم ١١١٢.

(٤) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣١٤ الرقم ٥٥٤، وص ٣٦٠ الرقم ٢٣، ولم يتطرق الشيخ لتضعيفه

في كلا البابين.

(٥) الارشاد (الشيخ المفيد): ص ٢٨٨.

(٦) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٦١٢ الرقم ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٥.

(٧) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي): ج ١٤ ص ٢٨١.

(٨) الضعفاء (ابن الغضائري): ص ١١.

(٩) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٤٢١ الرقم ١١٢٧.

(١٠) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٢٠ الرقم ٣.

ومنصور بن المُعتمر : علي ما في رجال ابن داود^(١) ، عن رجال الشيخ^(٢) ، وإنما في رجال الشيخ بترقي ، ورد في أصحاب الإمام الباقر والإمام الصادق .

وموسى بن جعفر الكمندانى^(٣) : علي ما في رجال الشيخ^(٤) والنجاشي^(٥) : من أنه كان مرتفعاً في القول ، وذكر انه كان ضعيفاً في الحديث ، له كتاب ، روى أحمد بن محمد بن يحيى^(٦) عن أبيه ، عنه . والمشهور أنه الكميداني بالياء والذال المهملة ، وضبطه في الخلاصة^(٧) بالنون والذال المعجمة .

وموسى السواق : علي ما في الكشي^(٨) ، عن نصر : من أن له أصحاباً علياويةً يَقْعُون في رسول الله صلى الله عليه وآله ، ويزعمون أن علياً عليه السلام هو الله ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً .

(١) رجال ابن داود : ص ٢٨١ الرقم ٥٢١ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٧ الرقم ٤٨ وص ٣١٢ الرقم ٥٣٠ .

(٣) «الكمندانى» أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : الكذاني .

(٤) لم نثر عليه في رجال الشيخ الطوسي .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠٦ الرقم ١٠٧٧ ، والموجود : الكميداني .

(٦) في النسخة المعتمدة : يحيى بن ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة ش المصدر .

(٧) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٥٨ الرقم ٥ ، والموجود : الكمندانى .

(٨) رجال الكشي (الكشي) : : ح ٢ ص ٨٠٦ الرقم ١٠٠١ .

ونصر بن الصباح : أبو القاسم البلخي ، الذي لازال يروي عنه الكشي (١)
 على ما في الكشي ، والنجاشي (٢) ورجال الشيخ (٣) ، ففي الكشي (٤) في ترجمة
 المفضل بن عمر : حدثني أبو القاسم نصر بن الصباح ، وكان غالياً ، قال :
 حدثني أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصري (٥) ، وهو غالٍ ركن من أركانهم
 أيضاً ، قال (٦) محمد بن الحسن بن شتون ، وهو أيضاً منهم ، قال (٧) محمد بن
 سنان ، وهو كذلك ، عن بشير النبال (٨) ، قال أبو عبدالله عليه السلام لمحمد بن
 كثير الثقفي ، وهو من أصحاب المفضل بن عمر (٩) : [ما تقول في المفضل بن
 عمر] (١٠) قال : ما عسيت أن أقول فيه ، لو رأيت في عنقه صليباً وفي وسطه
 كُستيجاً (١١) ، لعلمتُ أنه على الحق بعد ما سمعتك تقول فيه ما تقول ، قال عليه

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦١٣ الرقم ٥٨٤ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٢٨ الرقم ١١٤٩ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٥١٥ الرقم ١ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦١٣ الرقم ٥٨٤ و ٥٨٣ .

(٥) في المصدر : أبو يعقوب بن محمد البصري .

(٦) في المصدر : أيضاً ، وفي نسخة ش : حدثني .

(٧) في المصدر : أيضاً ، وفي نسخة ش : حدثني .

(٨) في المصدر : أنه .

(٩) في المصدر : أيضاً .

(١٠) لم ترد في نسخة ش .

(١١) في النسختين : «كستجاً» ، وما في المتن أثبتناه من المصدر ، والكُستيج : خيط غليظ بقدر =

السلام^(١) : رحمه الله ، لكن حجر بن زائدة ، وعامر بن جذاعة أتياني فشتماه عندى ، فقلت لهما : لا تفعلوا ، فإني أهواه ، فلم يقبلا ، فسألتهما وأخبرتهما أن الكف عنه حاجتي ، فلم يفعلوا ، فلا غفر الله لهما ، أما إني لو كرمتُ عليهما لكرم عليهما من يكرم علي ، ولقد كان كثير عزة في مودته لها أصدق منهما في مودتهما لي ؛ حيث يقول :

لقد عَلِمْتُ بالغيب أتى أخونُها إذا هو لم يكرُم علي كريمةِها
وأما النجاشي^(٢) فقال : نصر بن الصباح غالي المذهب ، روى عنه العياشي ، له كتب ، روى عنه عمر بن عبدالعزيز الكشي .

وأما الشيخ فقال في رجاله^(٣) - في باب من لقي جملة من كان في عصره من المشايخ والعلماء ، وروى عنهم - : إلا إنه قيل^(٤) : من الطيارة غالي . قلتُ : من الغريب نسبة الغلو إليه ، وهو مازال يرمي الناس بالغلو ، ويعيبهم به .

= الاصبغ ، يشده الذمي فوق ثيابه ، دون الزنار . تعليقة المحقق الميرداماد الاستربادي على رجال الكشي ٢ : ٦١٢ - ٦١٣ عن القاموس والمغرب .

(١) لم ترد في المصدر .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٢٨ الرقم ١١٤٩ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٥١٥ الرقم ١ ، وفي المصدر : حدثنا عنه جعفر بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي .

(٤) في نسخة ش : كان .

ويوسف بن السخت : على ما في ابن الغضائري^(١) من أنه ضعيف ، مرتفع القول ، وقد استثناه القميون من نوادر الحكمة ، وقد نبه الشيخ^(٢) ، والنجاشي^(٣) على ضعفه في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى .
ويونس بن يهمس^(٤) : على ما في ابن الغضائري^(٥) من أنه غالٍ ، خطابي ، يضع الحديث إلى غير ذلك .

هذا واعلم أن الأصحاب لم يزالوا يأخذون بما ترويه هذه الطوائف عن أئمتنا عليهم السلام في الجملة ، كما لا يخفى على من راعى كتب الحديث .
وقد حكى الشيخ^(٦) ذلك عن الأصحاب على وجه يؤذن بدعوى الإجماع ، حسبما مرّت الإشارة إليه ، قال في العدة - بعد أن نجز الكلام على أخبار العدول - ما نصّه : فأما إذا كان مخالفاً في الاعتقاد لأصل المذهب ، وروى مع ذلك عن الأئمة عليهم السلام نظر فيما يرويه ، فإن كان هناك من طرق الموثوق بهم ما يخالفه وجب أطراح خبره ، وإن كان^(٧) هناك ما يوافقه وجب

(١) الضمفاء (ابن الغضائري) : ص ١٣ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٤ الرقم ٦١٢ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩ .

(٤) في المصدر : يهمن .

(٥) الضمفاء (ابن الغضائري) : ص ١٣ .

(٦) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٧) في المصدر : فيكون هناك .

العمل به ، وإن لم يكن^(١) من الفرقة المحققة خبرٌ يوافق ذلك ولا يُخالفه ، ولا^(٢) يعرف لهم قول فيه ، وجب أيضاً العمل به ؛ لِمَا روي عن الصادق عليه السلام أنه قال^(٣) : (إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما روي عننا ، فانظروا إلى ما رووه عن عليّ عليه السلام فاعملوا به) ، ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث ، وغياث بن كلوب ، ونوح بن دراج ، والسكوني ، وغيرهم من العامة عن أئمتنا فيما لم ينكروه^(٤) ، ولم يكن عندهم خلافة .

وأما إذا كان الراوي من فرق الشيعة مثل الفطحية ، والواقفة ، والناوسية ، وغيرهم ، نُظِر^(٥) فإن كان^(٦) قرينة تعضده ، أو خبر آخر^(٧) من جهة الموثوق^(٨) بهم ، وجب العمل به ، وإن كان هناك خبر يخالفه^(٩) من طرق^(١٠)

(١) في المصدر : هناك .

(٢) في المصدر : يفرق .

(٣) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٤) كذا في المصدر ، وهو الصحيح ، وفي النسختين : ينكره .

(٥) في المصدر : فيما يرويه .

(٦) في المصدر : هناك .

(٧) في المصدر : أخبر .

(٨) في المصدر : الموثوقين .

(٩) في المصدر : ولا يعرف .

(١٠) في المصدر : طريق .

الموثوقين ، وجب اطراح ما إختصوا بروايته ، والعمل بما رواه الثقة ، وإن كان ما رواه (١) ليس هناك ما يخالفه ، ولا يُعرف من الطائفة العمل بخلافه ، وجب أيضاً العمل به ، إذا كان متحرّجاً في روايته ، موثقاً به في أمّانته ، وإن كان مخطئاً في أصل الاعتقاد .

ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بأخبار الفطحيّة ، مثل عبدالله بن بكير وغيره ، وأخبار الواقفة ، مثل سماعة بن مهران ، وعليّ بن حمزة ، وعثمان بن عيسى ، ومن بعد هؤلاء بما رواه بنو فضال ، وبنو سماعة ، والطاطريون ، وغيرهم ، فيما لم يكن عندهم فيه خلافه .

فأما ما يرويه الغلاة ، والمثّمون ، والمُستضعفون (٢) ، وغير هؤلاء ؛ ممّا (٣) يختصّ الغلاة بروايته ، فإن كانوا ممّن عُرف لهم حال استقامة ، وحال عُلوّ ، عُيّل (٤) بما رووه في حال الاستقامة ، وترك ما رووه في حال خطلهم (٥) ولأجل ذلك عملت الطائفة بما رواه أبو الخطاب محمد بن أبي زينب في حال استقامته ، وتركوا ما رواه في حال تخليطه ، وكذلك القول في أحمد بن هلال

(١) في المصدر : رووه .

(٢) في المصدر : المستضعفون .

(٣) في المصدر : فيما يختص .

(٤) في المصدر : عملوا .

(٥) في المصدر : خلطهم .

العبرثائي ، وابن أبي عزاقر ، وغير هؤلاء ، فأما ما يروونه^(١) في حال تخليطهم ، فلا يجوز العمل به على كل حال ، وكذلك القول فيما يرويه المتهمون ، والمضيقون ، وإن كان هناك ما يعضد روايتهم ، ويدل على صحتها ، وجب العمل به ، وإن لم يكن هناك ما يشهد لروايتهم بالصحة ، وجب التوقف في أخبارهم ، لأجل ذلك توقف المشايخ عن أخبار كثيرة هذه صورتها ، ولم يرووها ، واستثنوها^(٢) في فهارسهم من جملة ما يروونه من التصنيفات ، فأما من كان مُخطئاً في بعض الأحوال أو فاسقاً بأفعال الجوارح ، وكان ثقة في روايته متحرراً فيها ، فإن ذلك لا يُوجب ردّ خبره ، ويجوز^(٣) العمل به ؛ لأنّ العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه ، وإنما الفسق بأفعال الجوارح يمنع من قبول شهادته ، وليس بمانع من قبول خبره ، ولأجل ذلك قبلت الطائفة أخبار جماعة هذه صفتهم . [انتهى]^(٤) لفظه .

وقد مرّ الجواب في الفائدة^(٥) الرابعة لتوجيه العمل بأخبار هؤلاء ، مع إتفاق الكلمة على اشتراط العدالة .

(١) في المصدر: يرويه .

(٢) في النسختين : «واستثنا» ، والصحيح ما أثبتناه من المصدر .

(٣) في المصدر: وكون .

(٤) في النسختين : هذا ، والظاهر تصحيف من النسخ ، إذ الصحيح ما أثبتناه .

(٥) راجع ص ٩٨ .

الفائدة الثانية

في ذكر جماعة من مشيخة العصابة طُعن عليهم ، أو توهم ذلك فيهم ، أو لم يعلم حالهم ، فعُدّوا في المجاهيل ، وهم من الممدوحين بالتوثيق أو نحوه ولقد أولع بذلك ابن الغضائري ، وهو مجهول الحال ، لا يُعرف مقامه ، وليس هو شيخ المشايخ ، كما نصّ عليه غير واحدٍ من أهل هذا الشأن ، وسيجيء التنبيه عليه ، ولنذكرهم على ترتيب حروف المعجم ليسهل التناول .
 أبان بن عثمان الأحمر : وقد مرّ في الفائدة الأولى في الناوسية^(١) .
 إبراهيم بن عبد الحميد : مرّ في الواقعة^(٢) ، لكن على تقدير ثبوت وقفه لا يبعد رجوعه ، كما قال التقي المجلسي^(٣) ؛ لروايته عن الرضا عليه السلام والجواد عليه السلام ، ورواية صفوان وابن أبي عمير عنه ، وقرول الفضل بن شاذان : إنه صالح ، ولم يرمه ، وكذلك النجاشي^(٤) ذكره ولم يرمه ، وكذا الشيخ

(١) عدة الرجال : ج ١ ص ٣٢٢ ، وكذلك رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤٠ الرقم ٦٥٩ .

(٢) عدة الرجال : ج ١ ص ٢٦٠ ، وكذلك رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٤٤ الرقم ٨٣٩ وكذلك معالم الطماء : ص ٧ ، ورجال ابن داود : ص ٢٢٦ ، والغلاصة : ص ١٩٧ .

(٣) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ٤ ص ٣٤ ، وقال الوحيد البهبهاني في تعليقه على رجال الاستربادي ص ٥٩ ان بروايته عن الرضا ، ما يدلّ على رجوعه ، وذكر الكشي ج ٢ ص ٧٤٤ الرقم ٨٣٩ : ذكر الفضل بن شاذان : أنه صالح ، قال نصر بن الصباح : إبراهيم ، عن أبي الحسن موسى ، وعن الرضا ، وأبي جعفر عليه السلام .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٠ الرقم ٢٧ .

في الفهرست^(١) وثقه ، وذكر : أنه من أصحاب الأصول ، ولم يرمه ، لكنّه في رجال الشيخ^(٢) ذكره في عدّة مواضع ، وثقه في بعضها ، ورماه في بعض ، فكان كلامه في الكتابين متناقضاً ، ولعلّه أخذ القدح من حكاية ابن الصباح ، وقول سعد بن عبدالله فيه^(٣) : إنه أدرك الرضا عليه السلام ، ولم يسمع منه ، فثركت روايته لذلك .

ولعلّ ذلك - أعني عدم السماع من الرضا عليه السلام - هو الأصل في توهم ذلك عليه ، ونسبته إليه ، وهذا القدر لا يعارض ما تقدّم ، فالرجحان للبراءة ، وكيف كان ، فروايته معتبرة ؛ لأنه من أهل الأصول التي رواها الأجلّاء ، الذين لا يروون إلا عن ثقة .

إبراهيم بن سليمان الخزاز : وثقه الشيخ^(٤) والنجاشي^(٥) ، وأطلقا القول فيه ، وذكر ابن الغضائري^(٦) : أن في مذهبه ضعفاً ، وأنه يروي عن الضعفاء ،

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : : ص ٧ الرقم ١٢ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٤٦ الرقم ٧٨ ، وص ٣٤٢ الرقم ٤ ، وص ٣٦٦ الرقم ١ .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٤٠ الرقم ٢٤ ، ولم يوثقه ، ولكن في الفهرست ص ٦ الرقم ٨ ، قال : إبراهيم بن سليمان بن عبدالله بن حيان النهدي ، الخزاز الكوفي : ثقة في الحديث ، فالتوثيق أخذ من الفهرست .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨ الرقم ٢٠ .

(٦) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٢ .

وأين يقع طعنه من توثيق الشيخين؟! والرواية عن الضعفاء - بعد تسليمها - لا تقدر في مقام الراوي ، أتى ومن الجائز أن يُرمَى الرجل بالضعف ، وهو عند الراوي - بل في نفس الأمر - [بمكانة من الوثاقة] ^(١) ، سلمنا ، لكن أيُّ بأس في أن يروي عن الضعيف لقرائن حَفَّت به؟! وهل من جليلٍ إلا وقد روى عن ضعيف؟

بلى اللهم ، الإكثار المُفضي إلى عدم المبالاة ، والثقات بمنأى عن ذلك . إبراهيم بن عمر اليماني : قال النجاشي ^(٢) : إنه شيخ من أصحابنا ثقة ، روى عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام ، ذكر ذلك أبو العباس وغيره ، وذكر الشيخ ^(٣) رحمه الله : أن له أصولاً ^(٤) .

وقد عرفت أن ذلك ضرب من المدح ، وقد دللنا على وجه ذلك من قبل ، فكان مؤيداً لما ذكر النجاشي ، وقال ابن الغضائري ^(٥) : إنه ضعيف جداً ، وكيف يُلْتَفَت إلى مقال مجهول في معلوم قد شهد له الأئمة النقاد؟! فأما ما اعترض به الشهيد الثاني ^(٦) فيما كتب على الخلاصة عند ترجيح

(١) في النسختين : بمكانة وثاقة .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٠ الرقم ٢٦ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩ الرقم ٢٠ .

(٤) في المصدر : أصل .

(٥) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١ .

(٦) حاشية الخلاصة (الشهيد الثاني) : ص ٢ .

العلامة قبول روايته : من أنّ أبا العباس هذا وإن احتُيل أن يكون أحمد بن نوح الثقة ، كذلك يُحتمل أن يكون ابن عقدة وهو زيدي المذهب ، فلا يعتمد على توثيقه ، مع أنّ الجرح مقدّم على التعديل .

فيدفعه : أنّ أبا العباس إذا أُطلق فإتّما يراد به ابن نوح ، على ما صرح به بعض أئمة هذا الشأن ، وذكر أنّ علامة المشايخ على ذلك ، على أنّ شيخ النجاشي^(١) - الذي يروي عنه - إتّما هو ابن نوح ، لا ابن عقدة ، فإنّ ذلك متقدّم على هذه الطبقة ، مع أنّ ابن عقدة مما لا يتوقف في تعديله وجرحه ؛ لوثاقته وجلالته وأمانته وطول باعه^(٢) ، وهو الذي قال فيه الشيخ^(٣) : أمره في الثقة والجلالة^(٤) والحفظ أشهر من أن يذكر ، وقال النجاشي^(٥) : هذا الرجل جليل في أصحاب [الحديث]^(٦) مشهورٌ بالحفظ ، ذكره أصحابنا ؛ لاختلاطه بهم ، ومداخلته^(٧) إياهم ، وعظّم محلّه وثقته وأمانته .

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٨٦ الرقم ٢٠٩ ، ذكر عنه النجاشي : أنه أستاذنا وشيخنا ، ومن استفدنا منه .

(٢) في نسخة ش : وحفظه .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٨ الرقم ٧٦ .

(٤) في المصدر : وعظّم .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٩٤ الرقم ٢٣٣ .

(٦) اثبتناه من المصدر ونسخة ش .

(٧) اثبتناه من المصدر ونسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : ومداخلتهم .

وأما تقديم الجرح فبعد تسليمه إنما ذلك مع التكافؤ ، وقد بان لك أنّ الجرح هنا مجهول الحال ، والمعدّل من الأجلّاء ، مع أنّ هنا مرجحاً آخر خارجياً ، وهو كثرة المعدّلين ، مضافاً إلى ما ذكر^(١) الشيخ فيه ، على أنّنا منعنا في السابعة تقديم الجرح مع التكافؤ ، وأبنا السند هنا .

إبراهيم بن نُعَيْم أبو الصباح الكناني : قال فيه النجاشي^(٢) : كان الصادق عليه السلام يسمّيه الميزان لثقلته ، ذكره أبو العباس ، ووثّقه الكشي^(٣) ، عن محمد بن مسعود ، عن عليّ بن الحسن بن فضال ، وروى الكشي^(٤) والشيخ^(٥) عن الصادق أنه قال لأبي الصباح : (أنت ميزان ، فقال له : جعلت فداك إنّ الميزان ربّما كان فيه عين ؟ قال عليه السلام : أنت ميزانٌ ليس فيه عين) .

وقد روى الكشي^(٦) بسنده عن أبان بن عثمان ، عن بريد البجلي^(٧) ، قال : (كنتُ أنا وأبو الصباح الكناني عند أبي عبد الله عليه السلام ، فقال : كان أصحاب أبي - والله - خيراً منكم ، كان أصحاب أبي ورقاً لا شوك فيه ، وأنتم

(١) في نسخه ش : ذكره .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٩ الرقم ٢٤ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤٠ الرقم ٦٥٨ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٣٩ الرقم ٦٥٤ .

(٥) رجال الشيخ (الطوسي) : ص ١٠٢ الرقم ٢ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٣٩ الرقم ٦٥٥ .

(٧) في المصدر : العجلي .

اليوم شوك لا ورق فيه ، فقال أبو الصباح الكناني : جُعلت فداك فنحنُ أصحابُ أبيك ، قال : كنتم يومئذٍ خيراً منكم اليوم) .

وأنت تعلم أن هذا لا يُعارض ما سبق من التوثيق ، والرواية المعروفة ، على أن مثل هذا الكلام ربّما قاله الرئيس المُطاع ، إذا صدرَ من بعض أصحابه - ممن حضر أو غاب - إساءة أدب ، أو تقاصرت خُطاه عمّا كان يرجوه لمثله ، ولا يوجب ذلك فسقاً ، أو سقوط منزلة ، ولو قدح لقدح في «بريد»^(١) .

(١) وهو متن أجمعت العصابة على تصديقهم كما ذكره الكشي : ج ٢ ص ٥٠٧ الرقم ٤٣١ في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام وجاء فيه : «أفقه الأولين ستة : زرارة ، ومعرفة بن خربوذ ، وبريد ، وأبو بصير الأسدي ، والفضيل بن يسار ، ومحمد بن مسلم الطائفي...» .

وكذلك قال الكشي (ج ١ ص ٣٤٩ الرقم ٢٢١) - كما في صحيحة عبدالله بن زرارة - : أن أبا عبدالله عليه السلام قال : (اقرأ مني على والدك السلام وقل له : إني إنما أعيبك دفاعاً مني عنك ، فإنّ الناس والعدو يسارعون إلى كلّ من قترناه وحمدنا مكانه لإدخال الأذى في من نحته ونقرته ، ويرمونهم لمحبتنا له ، وقربه ودنوه منا ، ويرون إدخال الأذى عليه وقتله ، ويحمدون كلّ من عبناه نحن ، فإنما أعيبك لأنك رجل اشتهرت بنا ولميلك إلينا ، وأنت في ذلك مذموم عند الناس غير محمود الأثر لمودتك لنا ، ولميلك إلينا ، فأحببت أن أعيبك ليحمدوا أمرك في الدين بعيك ونقصك ، ويكون بذلك منّا دافع شرهم عنك ، يقول الله جلّ وعزّ : أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أغيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً . (الكهف - ٧٩) .

وهذه الصحيحة وغيرها ومن خلال سيرة الأئمة وأصحابهم تؤكد أنه إذا صدر نقص أو عيب بالنسبة إلى مثل هؤلاء من باب التقية والمحافظة على نفوسهم وأموالهم وهي صريحة بذلك .

أحمد بن علي بن العباس بن نوح: أبو العباس السيرافي، قال النجاشي (١) فيه: كان ثقة في حديثه، مُتَقَنَّأً (٢) لما يرويه، فقيهاً، بصيراً بالحديث، وذكر أنه أستاذه وشيخه الذي استفاد منه، وقال الشيخ (٣) في الرجال: إنه ثقة، وذكره فيمن لم يرو، لكنه قال في الفهرست (٤): واسع الرواية، ثقة في روايته، غير أنه حُكِيَ عنه مذاهب فاسدة في الأصول، مثل القول بالرؤية وغيرها، وذكر: أن له كتباً، وأنه رواها عن جماعة من أصحابنا، وأنه مات من قُرْبٍ، وأنه لم يَتَّفَقْ لِقَاؤُهُ؛ لأنه كان بالبصرة، فهذه الحكاية - التي حكاها في أحد كتائبه عَمَّنْ لا يُعْرَفْ - لا تعارض الدراية، وكيف كان، فوثاقته في الرواية، وكونه من فقهاء الإمامية الاثني عشرية ومشايخهم ومحدثيهم، ممَّا لا كلام فيه.

أحمد بن محمد بن خالد البرقي: وثقه الشيخ (٥) والنجاشي (٦)، ونصّاً

(١) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٨٦ الرقم ٢٠٩.

(٢) في النسخة الممتدة: «متفقاً»، والصحيح ما أثبتناه من المصدر ونسخة ش.

(٣) رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٥٦ الرقم ١٠٨ وفيه هو: أحمد بن محمد بن نوح البصري السيرافي، يكتنأ أبو العباس، ثقة، وهو عين ما ذكره في الفهرست، كما سيأتي.

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ٣٧ الرقم ١٠٧، وقال الكاظمي في مشتركاته: أحمد بن محمد بن نوح الثقة السيرافي، هو أحمد بن علي العباس بن نوح السيرافي، ويعرف برواية النجاشي صاحب الرجال عنه، وكثيراً ما يرد أبو العباس أحمد بن محمد، والمراد به أحمد بن نوح السيرافي على الظاهر، هدية المحدثين (الكاظمي): ص ٢٨٨.

(٥) الفهرست (الطوسي): ص ٢٠ الرقم ٥٥.

(٦) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٧٦ الرقم ١٨٢.

على أنه ثقة في نفسه ، غير أنه كان يروي عن الضعفاء ، ويعتمد المراسيل ، وذكر ابن الغضائري^(١) : أنَّ القميين طعنوا عليه ، وليس الطعن فيه ، إنما الطعنُ فيمن يروي عنه ، وإن كان أحمد بن محمد أبعدَه عن قم ، ثم أعاده إليها ، واعتذر إليه ، [ولما تُوفي مشى في جنازته حافياً حاسراً ؛ ليبرىء نفسه مما قذفه به] ^(٢) .

ثم روى الكليني^(٣) - في باب ما جاء في الاثني عشر ، عن محمد بن الحسن الصفار ، عن أحمد هذا - حديثاً ، وأنَّ محمد بن يحيى قال لمحمد بن الحسن : يا أبا جعفر وددتُ أنَّ هذا الخبر جاء من ^(٤) غير جهة أحمد بن أبي عبد الله ، قال : فقال : لقد ^(٥) حدَّثني قبل الحيرة بعشر سنين ، وظاهره أنه قد عرضت له حيرة .

والحقُّ أنَّ هذا لا يعارض توثيق الشيخين ، فلتُنزَل الحيرة على حيرة الناس في أمره ؛ لما يعلمون من وثاقته وجلالته وتهمة ابن عيسى إياه ؛ أي قبل أن يتَّهم بسوء أيام كان الناس يتناولون منه ، ويأخذون عنه .

وأما روايته عن الضعفاء فالوثاقة تأييد أن يتهاون في أمر الرواية ، حتى لا يبالي عمن أخذ على ما زعم ابن الغضائري ، فليُنزَل ما وقع له من رواية عن

(١) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١ .

(٢) لم ترد في المصدر .

(٣) اصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٥٢٦ ح ٢ .

(٤) في نسخة ش : في .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

ضعيف ، أو اعتماد على مرسل على مراعاة ما يؤيده ويقومه ، ويؤيد ذلك إكثار الأجلاء عنه ، واعتمادهم عليه ، كالكليني وغيره .
وبالجملة : فالأصحاب لا يتوقفون في شأنه ، وروايته معدودة في الصحاح عندهم .

أحمد بن محمد بن (١) عيسى : وثقه الشيخ (٢) في رجاله ، وذكر هو والنجاشي (٣) : أنه شيخ القميين ووجههم وفقههم غير مدافع ، ووثقه العلامة (٤) أيضاً ، وعدّه في أصحاب الإمام العسكري .
إدريس بن زياد الكفرثوثي (٥) : أبو الفضل ، وثقه النجاشي (٦) ولا يضمره قول ابن الغضائري (٧) : إنه يروي عن الضعفاء .
إسماعيل بن جابر الجعفي : قال الشيخ (٨) : إنه ثقة ممدوح ، له أصول

(١) أثبتناه من نسخة ش .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٦ الرقم ٣ ، وص ٣٩٧ الرقم ٦ ، وص ٤٠٩ الرقم ٣ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٨٢ الرقم ١٩٨ .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٣ الرقم ٢ ، وعدّه في أصحاب الإمام الرضا والجنود والهادي والعسكري عليهم السلام .

(٥) في المصدر: الكفرثوثاني .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٠٣ الرقم ٢٥٧ .

(٧) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٠٥ الرقم ١٨ ، وفيه : أنه الخثمي ، وذكر في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام : إسماعيل بن جابر ، روى عنهما عليهما السلام ص ٣٤٣ الرقم ١٣ ، قال =

رواها عنه صفوان بن يحيى ، ولا يضره ما روئى الكشي^(١) عن العبيدي ، عن يونس : أنَّ أبا عبدالله عليه السلام قال : (هلك المترأمون^(٢)) في أديانهم^(٣) : زرارة ، وبريد ، ومحمد بن مسلم ، وإسماعيل الجعفي) ، بل فيه ما يدلُّ على جلالته حيث قرُن إلى الأجلاء ، وذُبَّ عنه كما يذُبَّ عنهم ، حسبما عرفت في زرارة .

= السيد الخوئي : وقد وقع الكلام في تعدد الرجل واتحاده ، والصحيح هو الاتحاد ، وأنَّ إسماعيل بن جابر هو الجعفي ، وقد وقع التحريف في نسخة الرجال ، فأبدل الجعفي بالخشمي ، والذي يدكنا على ذلك : أنَّ من المستبعد جداً أن يكون المسمى بإسماعيل بن جابر رجلين ، لكل منهما كتاب رواه صفوان بن يحيى ، مع ذلك لا يتعرض لأحدهما من أصحاب الأصول ، غير الشيخ ، ولا يتعرض الشيخ للأخر في كتابه ، ولا يروي عن تعرُّض له ، ولا رواية واحدة ، فإننا لم نجد في التهذيبين ولا غيرهما رواية عن إسماعيل بن جابر الخشمي يرويها صفوان أو غيره ، بل الروايات الموجودة : إما عن إسماعيل بن جابر من غير توصيف ، وهو الأكثر ، أو عن إسماعيل الجعفي ، وهو أيضاً كثير ، وإن كان دون الأوَّل ، والمراد به إسماعيل بن جابر ، أو إسماعيل بن عبد الرحمن ، أو إسماعيل بن جابر الجعفي ، كما في الفقيه ج ٣ في باب اللاتي يطلقن على كل حال ح ١٦١٥ ، وما يؤيد ذلك : أنَّ العلامة في الخلاصة في القسم الأوَّل الباب ٢ من فصل الهمة : إسماعيل بن جابر الجعفي الكوفي : ثقة ممدوح ، وهذه العبارة بعينها عبارة الشيخ قدس سره عند عدِّ الرجل من أصحاب الباقر عليه السلام ثم قال العلامة : وكان من أصحاب الباقر عليه السلام ، فمن المظنُّ أن العلامة قد أخذ ما ذكره من رجال الشيخ ، وأنَّ الموجود في النسخة التي عنده الجعفي دون الخشمي ، ويؤكد ذلك : أنَّ الموجود في نسخة النقد للفاضل التفرشي ، وكذلك في نسخة الرجال التي كانت عند المولني الشيخ عناية الله - على ما ذكره في مجمع الرجال - كان الجعفي دون الخشمي ، والله العالم بحقيقة الحال .

(١) رجال الكشي (الكشي) : : ص ٤٥٢ ج ٢ الرقم ٢٥٠ - ٣٥٠ .

(٢) في نسخة ش : المترأون .

(٣) في المصدر : منهم .

إسماعيل بن مهران السكوني : وثقه الشيخ^(١) والنجاشي^(٢) والعتاشي ،
 على ما روى الكشي^(٣) ، فلا يُلتفت إلى قول ابن الغضائري^(٤) : إن حديثه ليس
 بالنقي ، يضطرب تارة ، ويصلح أخرى ، وروى^(٥) عن الضعفاء كثيراً ، ويجوز
 أن يخرج شاهداً ، فأما ما روى الكشي عن محمد بن مسعود ، عن علي بن
 الحسن : من أنه رُمي بالغلوّ ، فقد قال ابن مسعود بعد أن روى ذلك : يكذبون
 عليه ، كان تقياً ، ثقة ، خيراً ، فاضلاً .

جابر بن يزيد الجعفي : وإن اختلف الناس في أمره ، قديماً ، لكن ابن
 الغضائري^(٦) وثقه ، وناهيك بتوثيق من لا يقنع بواحدة دون أخرى ، فلا يقدر
 قوله بعد ذلك : ولكن جُلّ من روى عنه ضعيف ، وما على الرجل أن لا يروي
 عنه إلا ثقة ، وأي غضاضة في أن يروي عنه الثقة وغيره؟! وقد ترخم عليه
 الصادق عليه السلام ، فروى^(٧) الصفار عن أحمد بن محمد عن علي بن
 الحكم ، عن زياد بن أبي الحلال ، قال : (اختلف الناس في جابر بن يزيد ، وفي

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١١ الرقم ٣٢ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٦ الرقم ٤٩ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٥٤ الرقم ١١٠٢ .

(٤) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١ .

(٥) في المصدر : ويروي .

(٦) لم نشر عليه ، والظاهر أنه في كتاب الموقنين المفقود .

(٧) بصائر الدرجات (الصفار) : ص ٢٣٨ ح ١٢ .

أحاديثه. وأعاجيبه^(١)، فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أريد أن أسأله عنه، فابتدأني من غير أن أسأله: رحم الله جابر بن يزيد الجعفي، كان يصدّق علينا، ولعن الله المغيرة، كان يكذب علينا، ورواه العقيقي وابن عقدة والكشي^(٢) أيضاً، عن حمدويه وإبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، لكن قال النجاشي^(٣): روى عنه جماعة غمز فيهم وضعتوا، وكان في نفسه مختلطاً، وكان شيخنا أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، ينشدنا أشعاراً كثيرة^(٤) تدلّ على الاختلاط، فإن كان ما رماه به من الاختلاط أخذه من شعره - كما إستظهره بعضهم - فالمذاهب لا تعرف من النشيد، فإن الشعر كما وصف الله تعالى أهله كثيراً ما يتضمّن خلاف ما عليه المنشد، وكيف كان، فالرجحان لما سبق، والظاهر أنّ الرجل كان من عياب الأسرار، تحتمل عنهم عليهم السلام ما لا يتحمّله غيره، فكان يرمنى لذلك بالاختلاط.

حبيب بن المعلى^(٥) الختعمي: وثقه النجاشي^(٦) على ضرب من التأكيد،

(١) في المصدر: قال

(٢) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٤٣٦ الرقم ٣٣٦.

(٣) رجال النجاشي (النجاشي): ص ١٢٨ الرقم ٣٣٢.

(٤) في المصدر: في معناه.

(٥) في المصدر: المطلل.

(٦) رجال النجاشي (النجاشي): ص ١٤١ الرقم ٣٦٨، وفيه: المطلل.

فقال : ثقة ثقة ، صحيح ، له كتاب ، رواه محمد بن أبي عمير ، وذكر الشيخ^(١) أن له أصلاً ، وليس هناك إلا ما روى ابن عُقْدَةَ عن الحَجَّالِ بطريق مجهول ، عن حبيب هذا ، عن الصادق عليه السلام : (أنه كان يكذب عليّ ، مع أنه لا يزال لنا كذّاب) ، ويبعد^(٢) كلّ البعد أن يروي في نفسه مثل ذلك ، ولعله أراد إنساناً آخر ، أو أنه « يُكذّب » بالمجهول .

وكيف كان ، فلا تقع هذه الرواية المجهولة - التي يبعد صدقها في العادات - من ذلك التوثيق المؤيد برواية ابن أبي عمير ، وكونه من أهل الأصول .

حذيفة بن منصور الخزاعي : وثقه النجاشي^(٣) ، وذكر أنه كان من أصحاب الصادقين عليهما السلام ، وأن له كتاباً روى عنه ابن أبي عمير ، وحكى العلامة^(٤) توثيقه عن المفيد^(٥) أيضاً ، ومدحه له ، فلا يُلتفت بعد ذلك إلى قول ابن الفضائري^(٦) : حديثه غير نقي ، يروي الصحيح والسقيم ، وأمره

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٤ الرقم ٢٤٣ ، وفيه : أن له أصلاً ، وفي رجاله : ص ١٧٢ الرقم ١١٦ ، أنه حبيب بن معلل النخعي .

(٢) في نسخة ش : في العادات .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٧ الرقم ٣٨٣ ، وفيه : روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله ، وأبي الحسن عليهم السلام .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٦٠ الرقم ٢ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) الضعفاء (ابن الفضائري) : ص ٣ .

ملتبس ، ويخرج شاهداً ، ولا وجه لتوقف العلامة لذلك ، ولما روي أنه كان والياً من قبل بني أمية ، وهو يرى توثيق الشيخين ، وكم من ثقة كان يعمل لهؤلاء ، وناهيك في ذلك ما روى النجاشي^(١) في ابن بزيع عن الرضا عليه السلام ، أنه قال له : (إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى فِي أَبْوَابِ الظَّالِمِينَ مَنْ نُورِهِ - إِلَى أَنْ قَالَ - : إِيَّاهُمْ يَفْزَعُ ذُووُ الْحَاجَةِ مِنْ شِيعَتِنَا ، وَبِهِمْ يُؤْمِنُ اللَّهُ رُوعَةَ الْمُؤْمِنِ فِي دَارِ الظُّلْمَةِ ، أَوْلَئِكَ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ، أَوْلَئِكَ أَمْنَاءُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ ، وَيَزْهَرُ^(٢) نُورُهُمْ لِأَهْلِ السَّمَوَاتِ كَمَا تَزْهَرُ^(٣) الْكُوكَبُ الدَّرِّيَّةُ لِأَهْلِ الْأَرْضِ ، أَوْلَئِكَ مِنْ نُورِهِمْ يُضِيءُ الْمَوْقِفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، خُلِقُوا - وَاللَّهِ - لِلْجَنَّةِ ، وَخُلِقَتِ الْجَنَّةُ لَهُمْ ، فَهَنِيئاً لَهُمْ ، مَا عَلَيَّ أَحَدِكُمْ أَنْ لَوْ شَاءَ لَنَالَ^(٤) لَهَذَا كَلَّهُ ، قَالَ : قُلْتُ بِمَاذَا جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ؟ قَالَ يَكُونُ مَعَهُمْ ، فَيَسْرَتُنَا بِإِدْخَالِ السَّرُورِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْ شِيعَتِنَا ، فَكُنْ فِيهِمْ يَا مُحَمَّد).

حريز بن عبدالله السجستاني : وثقه الشيخ في الفهرست^(٥) ، وذكر أن له كتباً تعدّ كلها في الأصول ، وقد روى عنه الأجلاء ومن لا يروي إلا عن ثقة ، ولا يعرف أن أحداً من الطائفة توقف فيه ، ولم يزالوا يحكمون بصحة ما

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣١ الرقم ٨٩٣ .

(٢) في النسختين : يزهو ، وما اثبتناه من المصدر .

(٣) في النسختين : يزهو ، وما اثبتناه من المصدر .

(٤) في النسختين : لنا ، وما أثبتناه من المصدر .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٢ الرقم ٢٣٩ .

يُروى عنه ، غير أنّ الكشي^(١) والكليني^(٢) والنجاشي^(٣) رووا : أنه شهر
السيف في قتال الخوارج بسجستان ، وأنّ أبا عبدالله عليه السلام جفاه وحجبه
لذلك ، والظاهر أنّ ذلك كان للتعتية ليتسامع الناس بذلك ، ويرقى إلى السلطان ،
مع أنّ مثله عليه السلام لا يخلو من عيون السلطان ترصده ، يرشد إلى ذلك ما
روى الكليني^(٤) - في الحسن بإبراهيم - عن أبي العباس البقباق ، قال : (قلت
لأبي عبدالله عليه السلام : ما للرجل ان يُعاقب به مملوكه ؟ فقال : على قدر
ذنبه . قال ، فقلت : قد عاقبت حريزاً بأعظم من جرّمه ، فقال : ويملك مملوك لي
هو ؟! إنّ حريزاً شهر السيف ، وليس مني من شهر السيف) .

وروى الكشي^(٥) عن حمدويه ومحمد ، عن العبيدي ، عن صفوان ، عن
عبدالرحمن بن الحجاج ، قال : سألت فضل البقباق لحريز الإذن على أبي عبدالله
عليه السلام فلم يأذن [فعاوده فلم يأذن]^(٦) ، فقال : أي شيء للرجل أن يبلغ في
عقوبة غلامه ؟ قال عليه السلام : على قدر جريرته ، فقال : قد عاقبت - والله -
حريزاً بأعظم مما صنع ، قال : ويحك إني فعلت ذلك ، إنّ حريزاً جرّد السيف ،

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٢٧ الرقم ٦١٥ .

(٢) اصول الكافي (الكليني) : ج ٧ ص ٣٧٠ ح ٢ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٤ الرقم ٣٧٥ .

(٤) فروع الكافي (الكليني) ج ٧ ص ٣٧٠ ح ٣ ، أي الرواية الحسنة بإبراهيم بن هاشم .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٠ الرقم ٧١٧ .

(٦) لم ترد في نسخة ش .

ثم قال : أما لو كان حذيفة بن منصور ما عاودني فيه بعد أن قلت لا ، ولعله على سوء أدب البقباق أدل .

الحسين بن شاذويه : وثقه النجاشي^(١) ، وذكر أن له كتاب الصلاة والأعمال وغيره ، وقال ابن الغضائري^(٢) زعم القميون أنه كان غالباً ، ورأيت له كتاباً في الصلاة سديداً ، وقد عرفت أن للقميين في الغلو طريقة ممتازة يُخالفون بها الناس ، حتى أن أحدهم ليرمي من خالف رأيه في بعض العقائد ، كما قال الصدوق^(٣) فيمن لم يُجز السهو على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَوْ الإمام عليه السلام : إن ذلك ضربٌ من الغلو ، وإنه ينبغي أن يُتَّقَى ، إنما الغلو أن يدعي في البشر الربوبية ، كما ادعى في عيسى عليه السلام وعلي عليه السلام . خلف بن حماد : وثقه النجاشي^(٤) ، وذكر هو والشيخ : أن له كتاباً يرويهِ محمد بن الحسن الزيات وغيره ، وقد رواه سعد ، والحميري ، وغيرهما من الأجلء ، وقال ابن الغضائري^(٥) : أمره مختلط ، يعرف حديثه تارة ويُنكر أخرى ، ويجوز أن يخرج شاهداً .

داود بن القاسم الجعفري : وهو ابن القاسم بن إسحاق بن عبدالله بن

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥٨ الرقم ٤١١ .

(٢) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٤ .

(٣) روضات الجنات (الخوانساري) : ج ٦ ص ١٣٤ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥٢ الرقم ٣٩٩ .

(٥) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٥ .

جعفر بن أبي طالب ، أبو هاشم الجعفري ، وثقة الأصحاب ، وأثنوا عليه ، فقال النجاشي^(١) : كان عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام ، [شريف القدر ثقة ، وقال الشيخ في رجاله^(٢) ثقة ، وفي الفهرست^(٣) : جليل القدر عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام]^(٤) ، وقد شاهد جماعة منهم : الرضا ، والجواد ، والهادي ، والعسكري ، وصاحب الأمر عليهم السلام ، وقد روى عنهم كلهم ، وله أخبار ومسائل ، وله شعرٌ جيدٌ فيهم ، وله كتاب ، وعده ابن طاووس^(٥) في ربيع الشيعة : من سفراء الصاحب عليه السلام والأبواب المعروفين الذين لا تختلف الاثنا عشرية فيهم ، ثم وقع في كتاب الكشي^(٦) ما يُؤهم دعوى الإرتفاع ، مع أنه أثنى عليه ، وذلك أنه قال : له منزلة عالية عند أبي جعفر وأبي الحسن وأبي محمد عليهم السلام ، وموقع جليل ، على ما يستدل بما يروي في نفسه وروايته ، وتدلل روايته على ارتفاع في القول ، وأين دعوى دلالة الرواية من الدراية ، واشتهار الوثاقة والجلالة ، مع أننا لا ندري ما هذا الارتفاع الذي

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥٦ الرقم ٤١١ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠١ الرقم ١ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٧ الرقم ٢٦٦ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) اعلام الورى (الطبرسي) : ص ٤٤٤ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٤١ الرقم ١٠٨٠ .

عقله منها ، ولعلّه على طريقة القميين ، وقد قال التقي المجلسي (١) : الارتفاع
رواية المعجزات الكثيرة .

داود بن كثير الرقي : وثقه الشيخ في رجاله (٢) ، وذكر فيه وفي
الفهرست (٣) : أنّ له أصلاً رواه ابن أبي عمير ، عن الحسن بن محبوب ، عنه ،
وذكر المفيد (٤) في إرشاده : أنه من خاصّة الكاظم عليه السلام وثقاته ، وأهل
الورع والعلم والفقّه من شيعته ، وممن روى النص (٥) على الرضا عليه السلام ،
وروى الكشي (٦) والصدوق (٧) عن الصادق عليه السلام انه قال : (أنزلوا داود
الرقي مني بمنزلة المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله) ، ثم قال
النجاشي (٨) : أنه ضعيف جداً ، والغلاة تروي عنه ، فلعلّه أخذ ذلك من رواية
الغلاة عنه ، وأنه لو لم يكن منهم لما رووا عنه ، وقد حكى الكشي (٩)

(١) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٣٢٠ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٩٠ الرقم ٩ وص ٣٤٩ الرقم ١ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٨ الرقم ٢٧١ .

(٤) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٣٠٤ .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٠٤ الرقم ٧٥٠ .

(٧) لم ترد في نسخة ش .

(٨) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥٦١ الرقم ٤١٠ .

(٩) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٠٨ الرقم ٧٦٦ .

أيضاً^(١) ذلك عنهم ، فقال بعد أن روى الخبر السابق في مدحه : ويذكر الغلاة أنه من أركانهم ، وقد يروى عنه المناكير في الغلو ، وينسب اليهم .
 لكنّه قال بعد ذلك : ولم أسمع أحداً من مشايخ العصابة يطعن فيه ، وكيف يصدق الغلاة على الثقات ؟! وليس بالبعيد أن يكون الغرض التشبيه على الناس بادّعاء الأجلّاء لترويج باطلهم ، ولو كان له أصل لأطلع عليه مشايخ العصابة وطعنوا فيه ، وكيف كان ، فالرجحان لما سبق ، فيقدم على الجرح ، مع [أنّ] ^(٢) الشيخ ^(٣) عثر على ما رماه به من دعوى الغلاة ، فلولا أنه أطلع على بُطلانه لم يوثقه ، وليس هذا جرحاً لا يعرفه المعدك ؛ ليقدم عليه جمعا ، على أنّ كتابه من الأصول المعروفة التي رواها الأجلّاء ، ومن لا يروي إلا عن ثقة كابن أبي عمير ، وأخباره [معوك] ^(٤) عليها بين الأصحاب ، ولا يُصغى إلى ما حكى ابن داود ^(٥) عن ابن عبدون ، أنه قال : قلما رأيت له حديثاً سديداً ، وكيف يترك العيان إلى الخبر ؟! فأما قول ابن الغضائري ^(٦) : كان فاسد المذهب ،

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) اثبتاه من نسخة ش ، وهي غير موجودة في النسخة المعتمدة .

(٣) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ١٩٠ الرقم ٩ وص ٣٤٩ الرقم ١ ، وكذلك الفهرست للشيخ الطوسي : ص ٦٨ الرقم ٢٧١ .

(٤) في النسختين : معمول .

(٥) رجال ابن داود : ص ٢٤٥ الرقم ١٧٩ .

(٦) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٥ .

ضعيف الرواية ، لا يُلتفت إليه ، فابن الغضائري قلماً يسلم منه مَنْ سلم من الناس ، فما ظنك بمن نالته الأيدي .

زرارة بن أعين : وثَّقه الشيخ في رجاله (١) ، وذكر في الفهرست (٢) : أن اسمه عبدربه ، وزرارة لقبه ، ويكنى أبا الحسن ، وأبا علي ، وأن له عدة أولاد ، ومنهم : الحسن ، والحسين ، ورومي ، وعبيدالله ، ويحيى ، وأخوة جماعة منهم : حمران ، وبكير ، وعبدالرحمن ، وعبدالملك ، وله مصنفات ، وقال النجاشي (٣) : أبو الحسن شيخ أصحابنا في زمانه ، ومتقدمهم ، وكان قارئاً ، فقيهاً ، متكلماً ، شاعراً ، أديباً ، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين ، صادق فيما يرويه ، روى ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه ، عنه ، وروى الكشي (٤) أخباراً كثيرة تدل على عظم شأنه ، وجلالة قدره ، حتى روى في الصحيح (٥) عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، قال : سمعت الصادق عليه السلام يقول : (بشَّر المُخَيَّبِينَ بِالجَنَّةِ بُرَيْدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ العَجَلِي ، وَأَبُو بَصِيرِ لَيْثِ بْنِ البَخْتَرِيِّ المَرَادِيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، وَزُرَّارَةُ ؛ أَرْبَعَةٌ نَجَبَاءُ أَمْنَاءُ لِلَّهِ عَلَى حَلَالِهِ وَحَرَامِهِ ، لَوْلَا هَؤُلَاءِ انْقَطَعَتْ آثَارُ النُّبُوَّةِ ، وَانْدَرَسَتْ .

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٠١ الرقم ٩٠ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٤ الرقم ٣٠٢ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧٥ الرقم ٤٦٣ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٥ الرقم ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٩٨ الرقم ٢٨٦ .

ثم قال (١) : أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام ، وانقادوا لهم بالفقه ، ثم ذكر : أن أئمة الأولين ستة : زرارة ، ومعروف بن خربوز ، وبريد ، وأبو بصير الأسدي ، والفضيل ، ومحمد بن مسلم ، وأن بعضهم ذكر مكان «الأسدي» ، «المرادي» ، وأن أئمة الستة زرارة .

وروى (٢) هو وغيره في عدة أخبار عن الصادق عليه السلام ، أنه قال - في جماعة منهم زرارة - إنهم أحب الناس إليه أحياء وأمواتاً .

وفي بعضها (٣) : (ولكن الناس يكثرون عليّ فيهم ، فلا أجدُ بُدّاً من موافقتهم (٤)) ، وفي آخر (٥) : (ولكنهم يجيئون ، فيقولون لي (٦)) فلا أجدُ بُدّاً من أن أقول) ، لكنه مع ذلك روى أخباراً تنال منه .

والصدوق (٧) : روى عدة أخبار في مدحه ، وبالغ في الإكمال في الذب عنه ، حتى انتهى في ذلك إلى أقصى الغايات ، وكذلك غيره .

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ١٥٠٧ الرقم ٤٣١ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٧ الرقم ٢١٥ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٨ الرقم ٢٢١ ، وردت بالمعنى .

(٤) في نسخة ش : متابعتهم .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٥٨ الرقم ٢٣٢ ، وردت بالمعنى .

(٦) في نسخة ش : فلا .

(٧) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٧٦ .

وبالجملة : فالأصحاب في سائر الأعصار لا يختلفون في عِظَم شأنه ،
وجلالة قدره ، وقبول روايته ، فأين يقع (١) ما جاء في ابن الغضائري (٢) عنه ،
مع إعراض الأصحاب عنه ، على أنه عليه السلام كفانا مؤنته ؛ حيث ذكر في
عدة أخبار (٣) : أن ذلك إنما كان دفاعاً عنه ، ولو لم يكن إلا ما رواه الكشي عن
حمدويه ، عن العبيدي ، عن يونس ، عن عبيدالله بن زرارة ، عنه ، لكفى ، وقد
مرَّ بطوله في ترجمة العبيدي ، ومنه يظهر براءة العبيدي عما رمي به من
التحامل عليه ، وليس هو وحده ، فقد رمى غيره من الأجلاء .

ومما ينبه على ذلك ما روى الصدوق في الإكمال (٤) ، عن الرضا عليه
السلام ، عن إبراهيم بن محمد الهمداني ، قال : قلت للرضا عليه السلام :
(أخبرني عن زرارة بن أعين ، هل كان يعرف حق أبيك ؟ فقال : نعم ، فقلت :
فلم يبعث ابنه (٥) ليتعرف الخبر إلى من أوصى الصادق عليه السلام ؟ فقال عليه
السلام : إن زرارة كان يعرف أمر أبي ، ونص أبيه عليه ، وإنما بعث ابنه ليتعرف
من أبي هل يجوز له أن يرفع التقية في إظهار أمره ونص أبيه عليه ؟ ولما أبطأ
ابنه عنه طُلب بإظهار قوله في أبي ، فلم يُحب أن يقدم على ذلك دون أمره ،

(١) لم ترد في النسخة ش .

(٢) لم يتعرض له ابن الغضائري ، علماً بأن الموجود بأيدينا لابن الغضائري ، هو كتاب الضعفاء .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٩ الرقم ٢٢١ ، وقد مرت الرواية في هامش «بريد» .

(٤) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٧٥ .

(٥) في المصدر : عبيداً .

فرفع المصحف ، فقال : إن إمامي من أثبت هذا المصحف إمامته من
 وُلد جعفر) .

وما روى الكليني^(١) في الكافي - في الحسن بإبراهيم^(٢) - عن
 عبد الملك بن أعين ، قال : (حج جماعة من أصحابنا ، فلما قَدِمُوا المدينة دخلوا
 على الباقر عليه السلام ، فقالوا : إن زارة أمرنا أن نهلّ بالحج^(٣) ، فقال^(٤) :
 تمتعوا ، فلما خرجوا من عنده دخلت عليه ، فقلت : جُعلت فداك ، لئن لم
 تُخبرهم بما أخبرت زارة ، لثأتين الكوفة ولنصيحتن به كذّابا ، فقال عليه
 السلام : فردّهم^(٥) ، فدخلوا عليه ، فقال عليه السلام : صدق زارة ، أما والله لا
 يسمع هذا بعد هذا اليوم مني أحد) ، وفي ملاحظة أخباره في الأصول والفروع
 والآداب والمواعظ ما يُغني عن النظر في حاله .

زيد بن علي بن الحسين عليه السلام : أثنى عليه الشيخ المفيد في إرشاده^(٦) ،

(١) فروع الكافي (الكليني) : ج ٤ ص ٢٩٤ ح ١٨ .

(٢) في المصدر : علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن عبد الملك
 بن أعين .

(٣) في المصدر : إذا أحرمنا .

(٤) في المصدر : لهم .

(٥) في المصدر : ردّهم .

(٦) الإرشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٦٨ .

فقال - بعد أن ذكر : أنه وإن لم يبلغ في الفضل (١) مكان الخلافة - : إنه [عين] (٢) إخوته بعد أبي جعفر عليه السلام ، وأفضلهم ، كان عابداً ، ورعاً ، فقيهاً ، شيخاً ، شجاعاً ، ظهر بالسيف ، يأمرُ بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، ويطلب ثارات الحسين عليه السلام ، ثم روى عن بعضهم أنه قال : ما علمتُ من يبكي من خشية الله حتى تختبط دموعه بمخاطه غيره ، وكان يعتقد كثير من الشيعة فيه الإمامة ؛ لخروجه بالسيف ، وكان يدعو إلى الرضا من آل محمد ، فظنوه أنه يريد نفسه ، وما كان ليريدها وهو يعلم مكانة أخيه ، واستحقاقه للإمامة من قبله ، ووصيته عند وفاته إلى أبي عبدالله عليه السلام وقريب من هذا ما في كتاب ربيع الشيعة (٣) لابن طاووس ، وكتاب إعلام الوري بأعلام الهدى لأبي علي الطبرسي ، فروى الكشي (٤) بسنده عن علي بن إسماعيل ، قال : أخبرني ، الفضيل (٥) [الرمثان] (٦) قال : (دخلت على أبي عبدالله عليه السلام بعد ما قتل زيد بن علي ، فأدخلتُ بيتاً جوف بيت ، فقال لي : يا فضيل قتل عمي

(١) في نسخة ش : فضله .

(٢) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : غير .

(٣) إعلام الوري (الطبرسي) : ص ٢٦٢ ؛ حيث إن كتاب ربيع الشيعة وإعلام الوري متحد في المادة ومتوافق في النظم والأبواب والفصول حرفاً بعرف ، كما مرّ في مقدّمة الكتاب : ص ٢٩ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٦٩ الرقم ٥٠٥ .

(٥) في نسخة ش والمصدر : فضيل .

(٦) في النسختين : السرمان .

زيد ، قلت (١) : جُعلت فداك ، قال : رحمه الله ، أما (٢) إنه كان مؤمناً ، وكان عارفاً ، وكان عالماً ، وكان صدوقاً (٣) ، أما إنه لو ظفر لوفني ، أما إنه لو ملك لعرف كيف يضعها) وفي كتب الأخبار كالأماي (٤) ، وغيرها ، ما يدل على مكانته .

وما ورد في بعض الأخبار من الغضب لعله خرج مخرج التقيّة ، أو لصدّ الشيعة عنه ؛ لثلا يضلّوا ، أو لبيان أنه قد أخطأ في اجتهاده في الخروج قبل أن يأمر أبو عبدالله عليه السلام ، وكان السبب (٥) في خروجه أنّ هشاماً لعنه الله قال له لما دخل عليه : ما فعل أخوك البقرة ؟ فقال زيد رحمه الله : سمّاه رسول الله صلّى الله عليه وآله باقر العلم ، وأنت تسميه [البقرة] (٦) لقد [اختلفتما] (٧) فلما بلغ الكوفة ، اجتمع عليه الناس ، ولم يزلوا به حتّى بايعوه على الحرب ، ثمّ نقضوا وأسلموه إلى القتل ، وصلّبوه أربع سنين ، حتّى سرقه بعض

(١) في المصدر : نعم .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في المصدر : صادقاً .

(٤) الاماي (الشيخ الطوسي) : ج ٢ ص ٢٨٤ .

(٥) اعلام الورى (الطبرسي) : ص ٢٦٣ .

(٦) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : بقرأ .

(٧) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : اختلفها .

الشيعة ودفنوه في بطن [النهر] (١) فاستخرجوه وأحرقوه ، لعنهم الله وروى (٢) أنه قال : شهدت هشاماً لعنه الله يُسبّ عنده رسول الله صلّى الله عليه وآله وهو لا يُنكر ، فوالله لو لم يكن إلا أنا وابني لخرجتُ عليه . وروى (٣) أنه لما دخل على هشام لعنه الله أمر أهل الشام أن يتضاموا ، حتى لا يصل إلى قُربه ، فقال له زيد : إنه (٤) ليس من عباد الله أحد فوق أن يُوصى بتقوى الله جلّ شأنه ، وأنا أوصيك بتقوى الله يا أمير المؤمنين فاتقه ، فقال له هشام : أنتَ المؤهّل نفسك (٥) للخلافة ؟ وما أنتَ وذاك لا أمّ لك ، وإنما أنتَ ابنُ أمةٍ ، فقال زيد رضي الله عنه : إني لا أعلم أحداً أعظم عند الله من نبيّ بعثه ، وهو ابنُ أمةٍ ، فلو كان ذلك يقصر عن منتهى غايته لم يبعث ، وهو إسماعيل بن إبراهيم ، فالنبوة أعظم عند الله أم الخلافة ، وبعد ، فما يقصر رجل أبوه رسول الله ، وهو ابن عليّ بن أبي طالب ، فوثب هشام من (٦) مجلسه ، وقال : لا يبيتن هذا في عسكري ، فخرج زيد وهو يقول : لم يكره قوم قطّ حزّ السيوف إلا ذلّوا ، ولما قتل حزن عليه أبو عبدالله عليه السلام ، ونال منه كلّ

(١) اثبتاه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : البطن .

(٢) كشف الغمة (الاريلي) : ج ٢ ص ٣٥٢ .

(٣) الارشاد (المفيد) : ص ١٦٨ ، ورد الحديث بالمعنى .

(٤) في نسخة ش : ان .

(٥) في المصدر : نفسك .

(٦) في النسخة المعتمدة : في .

منال ، وفزق من ماله في عيالات من خرج معه [غير مرّة] (١) .
 سالم بن مكرم الجمال أبو خديجة : ويكنى أيضاً بأبي سلمة ، وثقه
 النجاشي (٢) ، وقال : إنه ثقة ثقة ، له كتاب يرويه عن (٣) جماعة من أصحابنا
 منهم : الحسن بن علي الوشا ، وفي الكشي (٤) قال محمد بن مسعود : سألت أبا
 الحسن علي بن الحسن عن إسم أبي خديجة ، قال : سالم بن مكرم ، فقلت له :
 ثقة ، فقال : صالح ، [وقال] : (٥) من أهل الكوفة ، وكان جَمالاً ، وذكر : أنه
 حمل الصادق عليه السلام من مكة إلى المدينة ، ثم روى (٦) عن
 عبدالرحمن بن أبي هشام ، عنه ، أنه قال الصادق (٧) عليه السلام : (لا تُكنى
 بأبي خديجة ، قلت : فِيمَ أكنى ؟ قال عليه السلام : بأبي سلمة) .
 ثم روي (٨) أنه كان من أصحاب أبي الخطاب ، وأنهم لما قُتلوا في
 مسجد الكوفة ، أصابته جراحة ، فسقط بين القتلى ، فلما جثه الليل خرج

(١) أثبتناه من نسخة ش .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨٨ الرقم ٥٠١ .

(٣) في نسخة ش : عنه .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤١ الرقم ٦٦١ .

(٥) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : قال .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤١ الرقم ٦٦١ .

(٧) في المصدر : أبو عبدالله .

(٨) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤١ الرقم ٦٦١ .

وتخلص، وأنه تاب بعد ذلك .

وقال الشيخ في الفهرست (١) : إنه ضعيف ، له كتاب ، ورواه تارة بطريقه إلى الحسن بن علي الوشا ، وأخرى إلى عبدالرحمن بن أبي هاشم (٢) ، لكن العلامة (٣) رحمه الله حكى (٤) عنه : أنه وثقه في موضع من كتبه ، وضقه في مواضع ، ثم قال (٥) : والأرجح عندي الإعتماد عليه لرجحان التزكية ، وضعف التضعيف بعمل الشيخ والأصحاب برواياته ، وهو متجه مع أنّ المزكي هنا الجماعة ، والشيخ أيضا في بعض المواضع ، فأين يقع تضعيفه في البعض ؟ سهل بن زياد الأدمي : وثّقه الشيخ (٦) في رجاله ، لكن ضقه في الفهرست (٧) ، وكذا ابن الغضائري (٨) ، وزاد أنه فاسد الرواية والمذهب ، وقال النجاشي (٩) : كان ضعيفاً في الحديث ، غير معتمد عليه ، وكان ابن عيسى يشهد

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٩ الرقم ٣٢٧ .

(٢) في المصدر : عبدالرحمن بن هاشم .

(٣) الخلاصة (العلامة الحلّي) : ص ٢١٧ الرقم ٢ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٠٩ الرقم ١١٦ ، ولم يتعرض الشيخ الطوسي لهذه الحكاية .

(٥) هذا القول معارض لما هو موجود في الخلاصة ؛ إذ قال : والوجه عندي التوقف عما يرويه ؛ لتعارض الأقوال فيه .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤١٦ الرقم ٤ .

(٧) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٨٠ الرقم ٣٢٩ .

(٨) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٧ .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨٥ الرقم ٤٩٠ .

عليه بالغلط والكذب ، ولا ريب أن الرجحان هنا في الجرح ، وقد يجمع بين كلامي الشيخ بتنزيل التضعيف على إرادة الضعف في الحديث ، كما صرح به النجاشي^(١) ، وحينئذ فلا ينافي الوثاقة ، وقد يُتأمل في دعوى ضعف الحديث أيضاً ؛ لكثرة روايته واستفاضتها ، وعمل الأصحاب بها ، ورواية الأجلاء عنه ، كرجال^(٢) العدة ، وإكثار الكليني^(٣) منها ، مع شدة تحرجه ، على أنه من مشايخ الإجازة ، وذلك قاضٍ بأمرين :

أحدهما : علو مكانته ، كما تقدّم .

الثاني : عدم انقداح روايته على تقدير^(٤) ضعفه .

وأما رميه بالغلط وإخراجه من قم فقد عرفت طريقة أهل قم ، وكذلك صدّ الناس عنه ونفيه من البلد ، ربما كان بتوهم الريبة^(٥) ، ولا سيما ابن عيسى ، وإن شئت فعليك بما روئى الأصحاب عنه في هذا الباب ، فإنك لا تكاد تعثر في شيء منها على غلّو أو ما ينافي المذهب ، ولقد قال التقي المجلسي^(٦) : إن ابن عيسى أخرج جماعة من قم باعتبار روايتهم عن الضعفاء ، وإيرادهم المراسيل ،

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨٥ الرقم ٤٩٠ .

(٢) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٧٢ الفائدة الثالثة .

(٣) فروع الكافي (الكليني) : ج ٦ ص ٧٣ ح ١ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) في نسخة ش : الريبة .

(٦) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٦١ .

وكان ذلك اجتهاداً منه ، والظاهر خطؤه ، ولكن كان رئيس قم ، والناس مع المشهورين ، إلا من عصمه الله تعالى .

ثم أشار إلى ما يُنسب إليه من أنه أنكر النص على الهادي عليه السلام ، ثم اعترف واعتذر بتقديمهم غيره عليه ، قال : ولكنه تاب .

وأما قده ابن الغضائري ، فقد عرفت أنه غير قاده ، ولعله مبني على ما حكاه عن ابن عيسى ، وكذا استثناء ابن الوليد من رجال نواذر الحكمة .

وكيف كان ، فالوجه الأخذ بروايته ، وما اشتهر بين المتأخرين من التوقف في روايته لم يكن معروفاً بين المتقدمين ، ورُبما اتفق للشيخين^(١) والصدوق^(٢) محاولة ردّ بعض الأخبار بكلّ وجهٍ من سننٍ وغيره ، ولم يتمرّضوا له ، مع أنه في الطريق ، فلو كان سهل محلّ ريبة ، وهم يتعلّقون في ردّه بكلّ رطبٍ ويابس ، لردّوه من جهة الراوي .

وسيف بن عميرة : وثقه^(٣) النجاشي^(٤) ، لكن ابن شهر آشوب^(٥) - بعد أن وثقه - رماه بالوقف ، وليس في الأصول الأربع من هذا عينٌ ولا أثر ، وقد

(١) الشيخان : هما الشيخ المفيد والشيخ الطوسي .

(٢) الصدوق : هو محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي .

(٣) في نسخة ش : الشيخ و...

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨٩ الرقم ٥٠٤ .

(٥) معالم العلماء (ابن شهر آشوب) : ص ٥٦ الرقم ٣٧٧ .

قال التقي (١) المجلسي: لم تَر من أصحاب الرجال ولا غيرهم ، ما (٢) يدلُّ على وقفه ، وكأنه وقع منه (٣) سهواً .

وكيف كان فلا يُعارض إطلاق الشيخين القول بالوثاقة ، وهو كثير الرواية مقبولها ، روى عنه الأجلء كابن أبي عمير ، وفضالة ، والحسن بن محبوب وغيرهم .

علي بن اسباط : وثَّقه النجاشي (٤) وأثنى عليه ، وكان من أهل الأصول ، وذكر : أنه كان فَطْحِيّاً ، فرجع على يدي أبي جعفر عليه السلام ، وحكى الكشي (٥) عن بعضهم أنه لم يرجع (٦) .

وقد عرفتَ الترجيح في الفائدة الأولى- (٧) ؛ للعلم بوثاقة المعدل ، والجهل بحال الجارح ، مع أن أقصى ما عند الجارح هنا عدم العلم بما وقع من بعد .

(١) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ١٤٧ .

(٢) في المصدر : شيئاً .

(٣) في المصدر : عنه .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٢ الرقم ٦٦٣ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦١ .

(٦) في المصدر : ينبع .

(٧) لم يكن هذا البحث في الفائدة الأولى ، بل في الفائدة الرابعة ، ج ١ ص ٩٨ ، فراجع .

والذي يدلّ على ذلك ما روي في الصحيح^(١) من ترضي الإمام عليه السلام عنه بعد موته .

وفي الصحيح عن علي بن مهزيار قال : (كتب علي بن أسباط إلى أبي جعفر عليه السلام في أمر بناته ، وأنه لا يجد أحداً مثله ، فكتب إليه أبو جعفر عليه السلام : فهمتُ ما ذكرت من أمر بناتك ، وأنت لا تجد أحداً مثلك ، فلا تنظر في ذلك رحمك الله ، فإنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال : إذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه ...) إلى آخر الحديث ، مضافاً إلى إكثار الأجلاء عنه .

محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري : لا كلام لهم في وثاقته في نفسه ، وإنما رُمي بالرواية عن الضعفاء ، وذلك لا يقدر في ثقته وصدقه على من يروي عنه ، فمن ثمّ قال النجاشي^(٢) : كان ثقة في الحديث ، وليس يُريد اختصاص الثقة بحديثه على ما تشعر به الإضافة ، لما عرفت من أنه لا كلام في وثاقته وعدالته ، بل في جلالة قدره ، وقد قال النجاشي بعد ذلك : إلا أنّ أصحابنا قالوا : كان يروي عن الضعفاء ، ويعتمد المراسيل ، ولا يُبالي عمن أخذ ، وما عليه في نفسه مطعنٌ في شيء ، وعلى هذا فإذا روى عن ثقة ، أو من يؤخذ بروايته ، فلا كلام ، إنّما الكلام فيما إذا روى عمن لا يُعرف حاله ؛ لجواز

(١) فروع الكافي (الكليني) : ج ٥ ص ٣٤٧ الرقم ٢ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩ .

أن يكون ضعيفاً، فإنه متن يروي عن الضعفاء، على أن الأصل في هذا الكلام هم القميون المتشدّدون في أمر الرواية، وقد استثنوا عليه مواضع معدودة، فكان ما عدا ذلك من روايته مقبولاً لديهم، وناهيك بقبولهم، وقد عرفت أنّ مجرد الرواية عن الضعيف لا تُغضي من جانب الراوي، بل ربما قيل: إنَّ استثناء هؤلاء لا يوجب قدحاً فيهم، فضلاً عمّن^(١) روى عنهم بجواز^(٢) أن يكون استثناء الرواية عنهم إنّما كان لعدم كونها قراءة، بل إجازة، أو قراءة لكن لا على وجه البصيرة؛ لصفه ونحوه، كما قيل ذلك في رواية العبيدي، عن يونس، فإنه يوم قرأ عليه كان صغيراً، لا يعرف ما التناول وما الإجازة، فلذلك خصّ الردّ فيه بروايته عن يونس.

وربما أيد ذلك بتوثيق النجاشي^(٣) وغيره لبعض هؤلاء، كالعبيدي، واللؤلؤي.

والحقّ: أن استثناء ابن الوليد إنّما كان للقدح في عدالة المستثنى، وهو الذي عقله عنه^(٤) من تبعه فيه، كالصدوق، ولذلك قال في الاستثناء - عند رواية ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى -: إلا ما كان فيها من تخليط، وهو الذي

(١) في النسختين: عمّا.

(٢) في نسخة ش: لجواز.

(٣) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩.

(٤) لم ترد في نسخة ش.

يكون طريقه محمد بن موسى الهمداني ، أو يرويه^(١) عن رجلٍ... إلى آخر ما قال ، وكذلك المشايخ من بعده ، ولذلك قال أبو العباس بن نوح : أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن في ذلك كله ، وتبعه أبو جعفر بن بابويه ، إلا في محمد بن عيسى بن عبيد ، فلا أدري ما [رأيه]^(٢) فيه ؛ لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة .

وبالجملة : فلا توقف للأصحاب فيه ، ولا في روايته عدا ما استثني ، وقد روى عنه الأجلاء ، كسعد ، ومحمد بن يحيى العطار ، وأحمد بن إدريس ، وأكثر عنه الكليني وغيره ، وكتابه معروف بينهم ، وقد قال الشيخ في الفهرست^(٣) : جليل القدر، كثير الرواية ، ثم مواضع الاستثناء حسبما ذكر النجاشي^(٤) ، والشيخ في الفهرست ، عن الصدوق : القمي هي ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني ، وما رواه عن رجل ، أو يقول : بعض أصحابنا ، أو عن محمد بن يحيى الغازي^(٥) ، أو عن أبي عبدالله الرازي الجاموراني ، أو عن^(٦) عبدالله السيارى ، أو عن يوسف بن السخت ، أو عن وهب ابن منبه ،

(١) في المصدر : ما رواه .

(٢) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : رأى .

(٣) الفهرست (الطوسي) : ص ١٤٤ الرقم ٦١٢ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٨ ، الرقم ٩٣٩ .

(٥) في المصدر : المعاذي

(٦) في المصدر : أبي .

أو عن أبي علي النيسابوري ، أو عن أبي يحيى الواسطي ، أو عن محمد بن علي أبو سمينة - أو يقول : في حديث ، أو كتاب ، ولم أروه أي وجدته في كتاب ولم أروه رواية منه - أو [عن] ^(١) سهل بن زايد الآدمي ، أو عن محمد بن عيسى بن عبيد بإسناد منقطع ، أو عن أحمد بن هلال ، أو محمد بن علي ^(٢) الهمداني ، أو عبد الله بن محمد الشامي ، أو عبد الله بن أحمد الرازي ، أو أحمد بن الحسين بن سعيد ، أو أحمد بن بشير الرقي ، أو [عن] ^(٣) محمد بن هارون ، أو عن قمويه ^(٤) بن معروف ، أو عن محمد بن عبد الله بن مهران أو ما ينفرد به الحسن بن الحسين اللؤلؤي ، أو ^(٥) ما يرويه عن جعفر بن محمد بن مالك ، أو يوسف بن الحرث ^(٦) ، أو عبد الله بن محمد الدمشقي ، وزاد الصدوق : أو عن الهيثم بن عدي ، أو جعفر بن محمد الكوفي ، وقال : بدل قوله : «أو يقول في حديث ، أو كتاب ، ولم أروه» : أو يقول : وجدت في كتاب ولم أروه .

(١) أثبتناه من المصدر .

(٢) في النسخة المعتمدة : بن ، ولا وجود لها في المصدر ونسخة ش .

(٣) أثبتناه من المصدر .

(٤) ورد في رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٩٣ الرقم ١٦ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام : (ممويه) وفي جامع الرواة (الأردبيلي) : ج ٢ ص ٦٤ ورد (ممنويه بن معروف) وفي الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٦١ الرقم ١٥ : (ممويه) - بالميم بعد الميم - ابن معروف ، ضعيف ، وفي رجال ابن داود : ص ٢٨١ الرقم ٥١٥ (ممويه بن معروف) ، وفي نسخة ش (فمويه) .

(٥) لم ترد في المصدر .

(٦) في المصدر: الحارث .

فإن قلت : الصدوق كثيراً ما يروي عن جعفر الكوفي ، فكيف يستثنيه ؟
قلت : الذي يروي عنه جعفر بن علي بن الحسن بن علي الكوفي ، وهو
علي بن عبدالله بن المغيرة ، وجعفر بن محمد بن الحسن بن علي ويطرقتني عن
هذا ، ولعلهما ابنا عم .

وكيف كان ، فهما من مشايخ الصدوق ، وأين مقام جعفر بن محمد هذا
- الذي يروي عنه صاحب النوادر - من رواية الصدوق عنه ؟!

ثم إنهم شرطوا في استثناء العبيدي كون الرواية بإسناد منقطع ، فإن
أرادوا رواية صاحب النوادر عنه - كما هو الظاهر - فصاحب النوادر ممتن يروي
عنه بلا واسطة ، ولئن فرض أنه ممتن يروي عنه بواسطة أيضاً ، ويكون السبب
في الرد هو الإرسال ، فلا فرق في ذلك بين العبيدي وغيره ، ويحتمل أن يكون
المراد رواية العبيدي [وغيره ، ويُحتمل أن يكون المراد رواية العبيدي] (١)
عن يونس أو غيره ، بدليل قول الصدوق (٢) علي ما في الفهرست (٣) ، بإسناد
منقطع منفرد به حتى يكون إشارة إلى ما ذكر الصدوق أيضاً في ترجمة يونس من
أن كتب يونس - التي هي بالروايات - كلها صحيحة معتمدة ، إلا ما ينفرد به محمد
بن عيسى بن عبيد ، ولم يروه غيره ، فإنه لا يعتمد عليه ، ولا يُفتنى به ، وفيه نظر .

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : الصادق عليه السلام .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٨١ الرقم ٧٨٩ .

محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي^(١) : أبو عبدالله الرازي المعروف بصاحب الصومعة ، وثقه النجاشي^(٢) ، وقال : إنه كان ثقة مستقيماً ، وروى عنه محمد بن جعفر الأسدي ، فلا يعارضه قول ابن الغضائري^(٣) : إنه ضعيف ، [ابن اسماعيل البندقي]^(٤) النيسابوري الظاهر - كما في النقد^(٥) وغيره - أنه هو الذي يروي عنه الكليني في الكافي كثيراً عن الفضل بن شاذان ؛ بدليل أن الكشي^(٦) يروي عن البندقي صريحاً ، والكليني والكشي في طبقة واحدة .

وليس هو ابن بزيع - كما توهم - لعلو طبقته ، فإن الكليني إنما يروي عنه بواسطتين ، أو أكثر ، فيروي عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وعن محمد بن يحيى العطار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عنه ، ولأن هذا يروي

(١) هذا الاسم ورد عن كتاب النجاشي : ص ٣٤١ الرقم ٩١٥ ، وفيه : محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي ، المعروف بصاحب الصومعة ، أبو عبدالله ، وفي نسخة ش كان يابضاً ، ولكن بما أن التسلسل في حرف الميم ، ووجود البياض في نسخة ش ، وبعض اسمه في النسخة المعتمدة ؛ حيث قال فيها : أبو عبدالله الرازي ، المعروف بصاحب الصومعة ، وثقه النجاشي... إلى آخره فلذا من المحتمل قوياً أن اسمه هو الذي أبتناه من المصدر .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤١ ، الرقم ٩١٥ .

(٣) الضملاء (ابن الغضائري) : ص ١٣ .

(٤) أبتناه من نسخة ش .

(٥) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٢٩٣ الرقم ١٢٣ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٨ الرقم ١٠٢٤ .

عن الفضل ، والفضل يروي عن ذلك ، وأثنى يُدركه الكليني وقد تُوفي في أيام الجواد عليه السلام ، كما في المتنقن^(١)؟! وقد روى الكشي^(٢) عن العطار ، عن ابن عيسى أنه زار قبره .

ولا هو ابن إسماعيل بن ميمون الزعفراني ، فإنه وابن بزيع لقياً أصحاب الصادق عليه السلام ، وأثنى للكليني الرواية عن الصادق عليه السلام بواسطتين؟!

ولا البرمكي صاحب الصومعة ، فإنه أيضاً ممتن يروي عنهم ، والكليني يروي عنه بواسطة الأسدي ، وكذا الكشي بواسطة حمدويه وإبراهيم ، ويسميه الرازي ، على أنّ هذا نيسابوري ، وذلك رازي ، وأما الباقر فمقدمون ، وهم كثيرون .

وبالجملة : فالذي استقرّ عليه رأي من عاصرناه من الشيوخ ، ومَن تقدّمهم : أنه هو البندقي ، ثمّ الظاهر أنّ هذا الواقع بين الكليني والفضل كائناً مَن كان بمكانه ؛ لاعتماد مثل^(٣) الكليني عليه وإكثاره من الرواية عنه ، حتى إنه روى في الكافي ما يزيد على خمسمائة حديث ، مع ما شرط في أول كتابه ، فعلم أنه

(١) متنقن الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ٤٤ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٦ الرقم ١٠٦٦ قال : وحدث في كتاب محمد بن الحسين بن بندار القمي بخطه ، حدثني محمد بن يحيى العطار ، عن محمد بن أحمد بن يحيى... الحديث .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

من عمّد مشايخه ، ومشاهيرهم ، ومن ثمّ أطلق ، ولم يميّزه .
 ولقد قال النجاشي^(١) في التنويه بشأن علي بن محمد اليقطيني^(٢) : إنّ
 الكشي^(٣) إعتد عليه في كتاب الرجال ، فما ظنك في اعتماد^(٤) ثقة الإسلام
 في أحكام الشريعة ؛ أصولها وفروعها .
 ولأنه شيخ إجازة ، وإلا فكُتِبَ الفضل عند الكليني متواترة ، وقد عرفت
 من قبل إنّ مشيخة الإجازة بمكانة عليا ، وقد عدّها غير واحد في أعلى مراتب
 الوثاقة والجلالة .

وقد قال الشهيد الثاني^(٥) : إنّ مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلى التنصيص
 على تزكيّتهم ، ثمّ قال : ومشايخنا - من عهد الكليني إلى زماننا - لا يحتاجون
 إلى التنصيص على تزكيّتهم ؛ لما اشتهر في كلّ عصر من ثقتهم^(٦) وورعهم .
 وكيف كان ، فالخبر الذي يرويه بمكانة من الحسن ، بل المشهور عدّه

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٩ الرقم ٦٧٨ .

(٢) في نسخة ش : القتيبي ، وفي المصدر : ابن قتيبة .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٥٦ الرقم ٣٥٤ ، وج ٢ ص ٨٢٤ الرقم ١٠٣٧ ، وص ٨١٥
 الرقم ١٠١٩ .

(٤) في نسخة ش : اعتقاد .

(٥) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ٦٩ .

(٦) في المصدر : وضبطهم .

في الصحاح ، وحكاه في المنتقى^(١) عن العلامة وغيره ، بل حكى الشهيد الثاني^(٢) فيما كتب على الخلاصة : إطباق الأصحاب عدا ابن داود^(٣) على الحكم بصحة حديثه ، فلا وجه لعده في المجاهيل .

محمد بن أورمة : ذكر النجاشي^(٤) أن قد غمز عليه القميتون ، ورَمَوْهُ بِالغُلُوِّ ، حتى دس عليه من يفتك به ، فوجدوه يصلي من أول الليل إلى آخره ، فتوقفوا عنه ، ثم حكى عن ابن الوليد : أنه قال لمحمد بن أورمة : يطعن عليه بِالغُلُوِّ ، وأنه لا يعتمد على ما تفرّد به ، ثم ذكر : أن بعض أصحابنا رأى توقيعاً عن^(٥) أبي الحسن الثالث عليه السلام إلى أهل قم في براءته مما قُذِفَ به ، وأن كتبه صحاح ، إلا كتاباً ينسب إليه ترجمة^(٦) تفسير الباطن ، فإنه مختلط^(٧) .

وذكر الشيخ في الفهرست^(٨) : أن له كتباً مثل كتب الحسين بن سعيد ، وأنه رواها جميعاً^(٩) إلا ما كان فيها من تخليط ، أو غُلُوِّ ، ثم حكى عن الصدوق

(١) منتقى الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ٤٥ .

(٢) لم نشر عليه في العاشية على الخلاصة .

(٣) رجال ابن داود : ص ٣٠٦ الرقم ١ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢٩ الرقم ٨٩١ ، وفيه : محمد بن أورمة .

(٥) في نسخة «ش» وفي المصدر : من .

(٦) في المصدر : ترجمته .

(٧) في المصدر : مخلط .

(٨) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٣ الرقم ٦١٠ .

(٩) في المصدر : أخبرنا بجميعها .

ما مرَّ عن^(١) ابن الوليد، كما هو شأنه في اقتفاء أثره، وعليه بنى الشيخ^(٢) التضعيف في رجاله، كما وقع لهم مثل ذلك في العبيدي، وقد عرفت غير مرّة ما في مؤاخذه القميين، والتجسس أصدق شاهد على البراءة، كما نطق به التوقيع، وقد أعرب عن مقام جليل، وقد حكم الثقة العدل بصحّة كتبه، إلا ما ينسب إليه من تفسير الباطن، ولم يثبت على القطع، فلا وجه بعد هذا للتوقف فيما عداه، وناهيك في ذلك مقال من لا يقنع بواحدة دون أخرى، ولا يبلغ رضاه إلا الواحد بعد الواحد، ابن الغضائري^(٣)، فإنه قال: اتهمه القميون بالغلوّ، وحديثه نقى لا فساد فيه، وما لا يليق بحديثه فإظنه موضوع عليه، ورأيت كتاباً خرج من أبي الحسن علي بن محمد عليه السلام إلى القميين في براءته ممّا قُذِفَ به، والذي يدلّ على براءة ساحته: أنّ من جملة كتبه كتاب الردّ على الغلاة، وأنه روى أخباراً في بطلان الغلوّ، كقوله في خبر^(٤): (إنّ الأئمة خزّان علم الله، وتراجمة وحيه).

وفي آخر كما في كتاب الحجّة من الكافي^(٥) إنّ المفضل قال: كنتُ وجماعة تتناظر في الربوبية، ونحن صائرون إليه، فوالله ما بلغنا الباب إلا وقد

(١) في نسخة ش: في .

(٢) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي): ص ٣٩٢ الرقم ٧٥، وص ٥١٢ الرقم ١١٢ .

(٣) الضعفاء (ابن الغضائري): ص ١١ .

(٤) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٥٩٤ الرقم ٥٥١ .

(٥) فروع الكافي (الكليبي): ج ٨ ص ١٩٤ ح ٣٠٣ والحديث بالمعنى .

خرج علينا بلا حذاء ، ولا رداء ، وقد قام كل شعره من رأسه وهو يقول : لا يا مفضل ، ويا فلان ، وسماهم ، بل عبادةً مكرمون ، لا يسبقونه بالقول ، وهم بأمره يعملون .

وفي آخر (١) : عن (٢) الصادق عليه السلام أنه قال : (الحمد لله الذي لا يُحس ، ولا (٣) يُمس (٤) ، لا يقع عليه الوهم (٥) ، وكل شيء حسته (٦) الحواس ، أو تلمسه (٧) الأيدي ، فهو مخلوق) .

وفي كشف الغمة (٨) : أنه قال : دخلتُ على سعيد بن الحجاب (٩) لعنه الله ، وقد دفع إليه المتوكل لعنه الله أبا الحسن عليه السلام ليقتله ، فقال لي سعيد : أتحتب أن تنظر إلى إلهك ؟ فقلتُ سبحان الله ، إلهي لا تدركه الأبصار ، فقال للعين : الذي تزعمون أنه إمامكم ، قلت : ما أكره ذلك ، فوجدته جالساً ، وهناك قبر يحفر ، فسلمت عليه ، وبكيت بكاءً شديداً ، فقال عليه السلام : ما يبكيك ؟ فقلت ما

(١) التوحيد الصدوق (الصدوق) : ص ٧٥ ح ٢٩ .

(٢) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : إن .

(٣) في المصدر : يجس ولا .

(٤) في المصدر : ولا يدرك بالحواس الخمس .

(٥) في المصدر : ولا تصفه الألسن .

(٦) أثبتناه من نسخة ش والمصدر ، وفي النسخة المعتمدة : حسه .

(٧) في المصدر : لمسته .

(٨) كشف الغمة (الإريطي) : ج ٣ ص ١٨٤ .

(٩) في المصدر : سعيد الحاصب .

أرى ، قال : إنه لا يتم لهم ذلك ، وإنه لا يلبث أكثر من يومين حتى يسفك الله دمه ودم صاحبه ، فوالله ما مضى يومان حتى قُتِل .

على أن ظاهر ابن داود^(١) توثيقه صريحاً ، وذلك أنه قال : محمد بن جعفر بن أحمد بن بطة المؤدّب ، أبو جعفر القمي ، أثنى عليه النجاشي^(٢) فقال - بعد ذكره هذه الأسماء - : كان كبير المنزلة بقم ، كثير الأدب والفضل والعلم ، يتساهل في الحديث ، ويعلّق الأسانيد بالإجازات ، وفي القهرست : ما رواه غلط كثير ، وقال ابن الوليد : كان محمد بن جعفر بن بطة ضعيفاً ، مخلطاً فيما يسنده ، له كتب ، روى عنه حمزة^(٣) العلوي الطبري ، وأبو المفضل محمد بن^(٤) عبد الله بن المطلب ، وفيه^(٥) كثرة العلم والفضل ، وعلو المنزلة بين القميين والجلالة ، وعظم القدر ، مضافاً إلى كونه من مشايخ الإجازة ، فلا يبعد أن يكون المراد بتساهله في الحديث ، هو تعليقه الأسانيد في الإجازات ؛ أي إنه إذا أجاز علّق الإسناد ، لا عدم المبالاة بالأخبار ، وأن مراد ابن الوليد بالضعف والتخليط ذلك ؛ أي ضعيف الرواية ، مخلط فيها ؛ بإعتبار التعليق الذي^(٦) يرتكبه لا في الاعتقاد .

(١) رجال ابن داود : ص ٢٧١ الرقم ٤٣٦ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٧٢ الرقم ١٠١٩ .

(٣) في المصدر : الحسن بن حمزة العلوي .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) في نسخة ش : وقصيته .

(٦) في النسخة المعتمدة : لا ، وفي نسخة ش لا توجد هذه الكلمة ، فيحذفها يستقيم الكلام .

وأنى تكبر منزلته فيهم ، ويظهر فضله وعلمه لديهم ، ويرجع إليه العلماء في الإجازة ، ويعولون عليه ، وهو بهذه المكانة ، وهم مما يأخذون على الأوهام؟! ومن هنا ذكره العلامة^(١) في القسم الأول ، وذكره ابن داود^(٢) في البابين ، والوجه ما صنع العلامة رحمه الله .

محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي : أبو الحسين الكوفي ، وهو محمد بن أبي عبدالله ، من مشايخ الكليني ، أحد رجال العدة^(٣) إلى سهل بن زياد ، وثقه النجاشي^(٤) ، وحكم بصحة حديثه ، فقال : كان ثقة ، صحيح الحديث ، وقال الشيخ في رجاله^(٥) : كان أحد الأبواب ، وقال في كتاب الغيبة^(٦) : وقد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ، ترد عليهم التوقيعات من قِبَل المنصوبين للسفارة من الأصل ، وعد جماعة منهم أبو الحسين الأسدي رضئ الله عنه ، ثم قال - بعد أن قص له أقاصيص - : ومات الأسدي على ظاهر العدالة ، لم يتغير ، ولم يطمع عليه ، ويجله^(٧) ، وترخم

(١) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٦٠ الرقم ١٤٤ .

(٢) رجال ابن داود (ابن داود) : ص ١٦٧ الرقم ١٣٣٢ .

(٣) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ٢٧٢ الفأدة الثالثة .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٧٣ الرقم ١٠٢٠ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٩٦ الرقم ٢٨ .

(٦) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٤١٥ والرقم ٣٩١ و٣٩٢ و٣٩٣ و٣٩٤ .

(٧) لم ترد في المصدر .

عليه ، وأفتى الصدوق^(١) بروايته ، مما ورد عليه من أبي جعفر العمري رحمه الله ، وترضى عنه ، وحكى عنه : أن من وكلاء الصاحب عليه السلام الذين رأوه ، ووقفوا على معجزاته ، من أهل الري البستاني ، والأسدي يعني نفسه ، فلا يضر بعد هذا كله ما رماه به النجاشي بعد ذلك ، مستدركاً من أنه روى عن الضعفاء ؛ لما مرّ غير مرة ، فأما ما رماه به من أنه كان يقول بالجبر والتشبيه ، فأين مقام الوثاقة والعدالة والوكالة من الجبرية ، وهم مجوس هذه الأمة^(٢) ، أو التشبيه وهو الكفر الصريح^(٣) ؟! ليت شعري ، كيف صح له توثيقه وهو يحكم بذلك عليه ؟! وكأنه رأى يورد أخبار الجبر والتشبيه ساكتاً عليها من دون تأويل ، فظن عليه أنه يقول بذلك ، وتلك طريقة المحدثين ولا سيما أهل قم ، ومن هنا قيل : إن أهل قم على الجبر والتشبيه سوى ابن بابويه^(٤) ، وذلك أنهم يروون الأخبار من دون تأويل ، إما لظهور المذهب ، لأنهم يتحاشون عن

(١) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٢ ص ١١٨ ح ١٨٩٢ ، وكذلك كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٤٤٢ .

(٢) في نسخة ش : لعنهم الله

(٣) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : الصراح .

(٤) قال السيد المرتضى في مسألة إبطال العمل بأخبار الآحاد : وإنّ القميين كلهم من غير استثناء لأحد منهم - إلا أبا جعفر بن بابويه رحمة الله عليه - بالأمس كانوا مشبهة مجبرة ، وكتبهم وتصانيفهم تشهد بذلك ، وتنطق به . رسائل الشريف المرتضى : المجموعة الثالثة ص ٣١٠ .

الجرأة على التقول على أرباب الشريعة ، ويكتفون بالردّ إلى (١) أهله ، والقول بأنهم عليهم السلام أعلم به ، كما جاء في الأخبار ، والعلم بأنّ له محملاً في الجملة ، وأين الرواية من الاعتقاد ، وما كل ما يروي المحدث يدين الله به .

فأما ما نسب إليه هو وغيره من كتاب الردّ على أهل الاستطاعة ، فلعلّ الذي أثبتته فيه ما عليه أهل الحقّ ، من أنه لا جبر ولا تفويض ، بل أمر بين أمرين ، والردّ فيه إنّما كان على المعتزلة الذاهبين إلى استقلال العباد بالأفعال ، لا على الإمامية ، وإلّا فما للشيخ وغيره لم يتهموه بشيء ، وهم يسندون إليه هذا الكتاب ، ما ذاك إلاّ لأنهم وجدوه على القانون الشرعي ، ولقد قال التقي المجلسي (٢) : الظاهر أنّ النجاشي (٣) لما رأى أنه صنف ذلك الكتاب للردّ على أهل الاستطاعة توهم أنه جبّري ، ولما رأى أنه روى أخبار التشبيه في كتابه ، ولم يؤوّلها ، توهم أنه مشبه ، فلهذا لم يذكر الشيخ هذين المذهبين عنه ، وحاشاه أن يكون مذهبه فاسداً ، فإنه كان من الأبواب ، قال (٤) : ويظهر من إكمال الدين (٥) والكافي (٦) ما يدلّ على ذلك ، وأنه عظيم الشأن .

(١) في النسخة المعتمدة : على .

(٢) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٣٧ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٧٣ الرقم ١٠٢٠ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٤٨٨ الرقم ٩ .

(٦) أصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٥٢٢ ح ١٧ .

وقال الشيخ في العدة^(١) - في الجواب عن الاعتراض على الأصحاب في عملهم بما يرويه المخالفون والمجبرة والمشبّهة :-
 [وأما المجبرة ، والمشبّهة]^(٢) : فأول ما في ذلك أننا لا نعلم أنهم مجبرة ولا مشبّهة ، وأكثر ما معنا أنهم كانوا يروون ما تضمنتها^(٣) ، وليس روايتهم دليلاً على اعتقادهم بصحتها^(٤) ، وقد روي عن الأسدي هذا الصدوق ، والحسن بن حمزة ، وأحمد بن حمدان القزويني ، والتلعكبري ، والشيخ يروي عن جماعة ، عن التلعكبري ، عنه .

محمد بن حسان الرازي : أبو عبدالله الزيني ، ضعفه ابن الغضائري^(٥) .
 وذكر النجاشي^(٦) : أنه يُعرف ويُنكر ، بين بين ، وأنه يروي عن الضعفاء كثيراً ، وحاول الأستاذ^(٧) توثيقه بقول الصدوق فيه : خادم الرضا عليه السلام ، وروايته عنه ، فإنه طريقه إلى محمد بن مسلم ، وبعدم استثنائه على

(١) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥١ .

(٢) لم ترد في نسخة ش ، وفي المصدر : وأما المشبّهة ، وأما المجبرة .

(٣) في المصدر : ما يتضمّن من الجبر والتشبيه .

(٤) في المصدر : على أنهم كانوا معتقدين بصحتها .

(٥) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٢ ، وفيه : محمد بن حسان الرازي أبو جعفر .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٨ الرقم ٩٠٣ ، الظاهر أنّ السيّد الأعرجى اعتمد على

النجاشي في ضبط الكنية واللقب في (أبي عبدالله) و(الزيني) ، ويختلف في الكنية على ما مرّ في

ابن الغضائري ؛ حيث كناه بأبي جعفر .

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال : ص ٢٩٠ .

صاحب النوادر، وبرواية الأجلاء عنه، كالصَفَّار، والعطَّار، وابن إدريس، قال: وقول^(١) النجاشي: إنه يعرف وينكر لا يريد اعتقاده، بل بحسب الرواية، قلت: جميع ما ذكره لا يقتضي التوثيق، بل أقصاه المدح، وخاصة عدم الاستثناء، فإنهم لم يستثنوا كل من ليس بمدح، وإن كان ممدوحاً، بل من رمي بالضعف، أو كان مجهولاً، وما ذكره في كلام النجاشي تأويل.

محمد بن الحسن بن أبي خالد القمي، الأشعري: الذي يقال: إنه هو الملقَّب بـ«سنبولة»^(٢)، ويظهر من الكافي^(٣) فيما يروون من الكتب، أنه روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، لم يذكره بقدرح، ولا مدح، وإنما

(١) لم ترد في نسخة ش.

(٢) ذكر الشيخ المامقاني في تنقيحه ج ٣ ص ٩٩ ما نصه: فانا قد وقفنا فيه على أقوال أربعة: أحدها: ما عن المولى صالح من ضبطه شُنْبُولَةٌ بفتح الشين المعجمة، وسكون الياء المنقطه نقطتين من تحت، وضم النون، وسكون الواو، وفتح اللام بعدها هاء.

ثانيها: ما عن الايضاح، عن محمد بن أبي خالد المعروف بـ«شَيْتَر»، بفتح الشين المعجمة، وسكون الياء المنقط تحتها نقطتين، وضمّ النون، وإسكان الراء المهملة.

ثالثها: ما في ترجمة سعد بن سعد من الفهرست من التمييز بسنبولة، وضمّ بعضهم بالسين المهملة والنون والياء الموحدة واللام والهاء.

رابعها: ما عن الخليل من ضبطه شُنْبُولَةٌ، بضم الشين المعجمة، وسكون النون وضم الياء الموحدة من تحت وسكون الواو، من السنبلة، وهي التقبيلة والأرجح عندي هذا الأخير؛ لكون الخليل أخبر باللفظ من غيره.

(٣) أصول الكافي (الكليني): ج ١ ص ٥٣ ح ١٥.

ذكروا : أنه كان وصي سعد بن سعد الأشعري ، كما يظهر من التهذيب (١) في باب وصية الإنسان لعبده ، فطفق الأستاذ (٢) يحاول تعديله بذلك ، ويقول : إن هذا دليل الاعتماد والوثوق ، وحسن الظاهر (٣) ، وظاهر في العدالة ، وهو كما ترى .

محمد بن الحسن بن إسحاق العلوي : أبو عبدالله الشريف ، روى عنه الصدوق ، وصحح حديثه في الإكمال (٤) .

محمد بن الحسن البراني (٥) : لم يذكر بشيء ، ولكن يروي عنه الكشي (٦) كثيراً ، فاستظهر الأستاذ (٧) من ذلك اعتماده عليه ، قال : وربما يظهر منه

(١) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ٩ ص ٢٢٦ ح ٨٨٨ .

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال : ص ٢٩٠ .

(٣) في المصدر : الحال .

(٤) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٥٤٣ ح ٩ .

(٥) وفي تنقيح المقال للشيخ المامقاني ج ٣ ص ١٠٠ ، قال : والبراني نسبة إلى بزّان ، بتشديد الراء ، وآخره نون تشبیه ، من قرئ بخارئ ، على خمسة فراسخ منها ، يقال لها : بوران أيضاً ، قاله في المراصد ، وفي نسخة الكشي في ترجمة سليمان بن خالد رواية في طريقها الرجل مبدلاً ، البراني بالبرائي ، بالثاء المثناة ، وعليه فيكون نسبة إلى برانا بالمثلثة .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥١٥ الرقم ٤٥٦ ، وج ٢ ص ٧٥٨ الرقم ٨٦٦ ، وج ٢ ص ٧٦٠ الرقم ٨٧٠ و٨٧١ و٨٧٢ و٨٧٣ .

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال للاسترابادي : ص ٢٩٠ .

جلالته والوثوق به ، قال (١) : وكثيراً ما يذكر الكشي كلامه ، وما وجد بخطه على وجه ظاهره الاعتماد عليه ، ثم استظهر أنه محمد بن الحسن القمي الآتي ، وأنه أخو الحسن بن الحسن (٢) بن بندار .

محمد بن الحسن الصفار : الثقة ، الجليل ، ذكره ابن داود (٣) تارة بهذا العنوان ، ولم يوثقه ، وأخرى كما ذكر النجاشي (٤) : محمد بن الحسن بن فروخ الصفار ، ووثقه ، ولعل ذلك لتوهم التعدد ، وإنما هو واحد ، وذكر التقي المجلسي (٥) : أن ابن الوليد لم يرو كتاب بصائر الدرجات ؛ لتوهم اشتماله على الغلو ، قال : والحق أن ما فيه دون رتبهم ، ويمكن أن يكون ذلك لأنه لم يتفق له روايته عنه .

محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن الصلت القمي : أثنى عليه الصدوق في أول الإكمال (٦) ، ثناءً عظيماً يتجاوز التوثيق .

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال للاسترابادي : ص ٢٩٠ ، والظاهر هنا تداخل بين الترجمتين ، فالتعليقة الأولى لمحمد بن الحسن البرزاني ، والثانية لمحمد بن الحسن بن بندار القمي .
(٢) في نسخة ش : يحيى .

(٣) رجال ابن داود : ص ١٦٩ الرقم ١٣٥٣ ، وص ١٧٠ الرقم ١٣٥٩ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٥٤ الرقم ٩٤٨ .

(٥) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٤٠ .

(٦) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٣ .

محمد بن الحسن القمي : ذكر الشيخ^(١) في رجاله ، في باب من لم يرو عنهم : أنه نظير ابن الوليد ، وأنه روى عن جميع شيوخه : سعد ، والحميري ، والأشعريين ، وذلك قاضٍ بوثاقته ، بل بجلالته ، كما هو ظاهر التنظير ، واستظهر الأستاذ^(٢) أنه محمد بن الحسن بن بندار .

محمد بن حكيم : ذكر الكشي^(٣) : أنه من أصحاب الكاظم عليه السلام ، ثم روى بطريق صحيح : أنه عليه السلام كان يأمره أن يجالس أهل المدينة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله ، وأن^(٤) يخاصمهم ، حتى كلمهم في صاحب القبر ، فكان إذا انصرف إليه قال له : ما^(٥) قلت لهم ؟ وما قالوا لك ؟ ويرضى بذلك منه ، وهذا ينبيء عن مكانته ، ويؤيد ذلك برواية صفوان وابن أبي عمير عنه .

محمد بن حمران بن أعين : وإن لم يُذكر في كتب الرجال بشيء ، لكن روى الصدوق^(٦) في المجلس الثاني من مجالسه في الصحيح عن ابن أبي عمير

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٩١ الرقم ١ .

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال : ص ٢٩٠ ، وعنوانه (محمد بن الحسن بن بندار القمي) .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٤٦ الرقم ٨٤٣ ، ٨٤٤ .

(٤) في المصدر وفي نسخة ش : يكلمهم .

(٥) لم ترد في المصدر .

(٦) أمالي الصدوق (الصدوق) : ص ١٥ ح ٢ .

أنه قال : حدّثني جماعة من مشايخنا منهم : أبان بن عثمان ، وهشام بن سالم ،
ومحمد بن حمران ... إلى الحديث .

وفي مجرّد روايته ، ورواية صفوان عنه ، فضلاً عن الاعتراف بمشيخته ،
ما يُنبئ عن حُسن حاله .

محمد بن حمزة بن اليسع : أخو أحمد وأبي طاهر الثقتين الجليلين ، ابني
حمزة بن اليسع ، واستظهر صاحب النقد^(١) وغيره أنّ محمداً هذا هو أبو
طاهر بن حمزة المذكور ، وربما أتد ذلك : بأنّ أحمد بن محمد بن عيسى
يروى عنه^(٢) صاحب النوادر ، ولم يستثنِ عليه .

محمد بن خالد السناني : يروي عنه الصدوق^(٣) مترضياً ، والظاهر أنه
من مشايخه .

محمد بن خالد الطيالسي : من أصحاب^(٤) الكاظم عليه السلام ، عمّر^(٥)
طويلاً حتى قارب المائة ، وروى عنه حُتيدٌ أصولاً كثيرة ، وكذلك محمد بن
سليمان الزاري ، روى عنه كتاب عاصم بن حميد ، وكتاب سيف بن عميرة ،

(١) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٣٠٤ الرقم ٢٨٤ .

(٢) في نسخة ش : فتارة بالاسم ، وأخرى بالكُنية ، وكيف كان ، فمحمد هذا من أصحاب الكتب ،
وقد روى عنه

(٣) تنقيح المقال (المامقاني) : ج ٣ ص ١١٤ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٠ الرقم ٢٦ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٠ الرقم ٩١٠ .

وكتاب العلاء بن زرین ، وكتاب إسماعيل بن عبد الخالق النجار^(١) ، وأشياء غير ذلك .

وقد روى عنه أجلاء العصابة ، كسعد ، وعلي بن فضال ، ومحمد بن علي بن محبوب ، وغيرهم .

محمد بن سالم بن عبد الحميد : ذكر الكشي^(٢) والشيخ^(٣) في رجاله : أنه فَطَحِيٌّ من أجلة^(٤) الفقهاء والعدول ، وظنَّ الأستاذ^(٥) أنه هو محمد بن عبد الحميد بن سالم [الثقة المشهور ، وأن التقديم والتأخير من المشايخ ؛ متعلقاً بأنَّ محمد بن سالم]^(٦) لا يكاد يوجد في سند حديث ، فضلاً عن تلك المكانة . قلت : ليس في وصفه بالجلالة والعدالة ما يقتضي كثرة الرواية ، وعلي ما ظنَّ الأستاذ يكون المشهور فَطَحِيّاً ، مع أنا لم نر أحداً رماه بذلك . محمد بن سنان : مرَّ في الفائدة الأولى^(٧) .

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦٢ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠٦ الرقم ٢٢ .

(٤) في المصدر : العلماء .

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال : ص ٢٩٦ ، وفيه : محمد بن سالم بن عبد الحميد في الظنَّ أنه ابن عبد الحميد بن سالم الكوفي .

(٦) لم يرد في نسخة ش .

(٧) تقدّم في ص ٣٧٨ .

محمد بن سهل القمي الأشعري^(١) : لا يخلو من مدح ؛ لأنّ له مسائل عن الرضا عليه السلام ، ولأنّ له كتاباً يرويه جماعة منهم أحمد بن محمد بن عيسى ، ولو لم يكن إلا اعتماد القميين عليه ، وتناولهم عنه ، لكفى .

محمد بن شاذان النيسابوري : ذكر الصدوق^(٢) ، عن محمد بن أبي عبد الله الأسدي : أنه من الوكلاء الذين رأوا الصاحب عليه السلام ، ووقفوا على معجزاته ، من أهل نيسابور ، في ربيع^(٣) الشيعة : أنه من وكلاء^(٤) الناحية ، والظاهر أنّ هذا هو محمد بن أحمد بن نعيم أبو عبد الله الشاذاني ، فإنه ممّا يكنى بابن شاذان .

ففي الكشي^(٥) ، عن آدم بن محمد ، قال : سمعتُ محمد بن شاذان بن نعيم يقول : (جُمع عندي مال للغريم ، فأنفذتُ به إليه ، وألقيتُ فيه شيئاً من صُلب مالي^(٦)) ، فورد منه عليه السلام الجواب : قد وصل اليّ ما أنفذت من خاصّة مالك ، فيها كذا وكذا ، تقبل^(٧) الله منك .

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٧ الرقم ٦٢ ، والنجاشي : ص ٣٦٢ الرقم ٩٩٦ .

(٢) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٤٤٢ .

(٣) إعلام الوري (الطبرسي) : ص ٤٥٣ ، في الفصل الرابع ذكر أسماء الذين شاهدوه .

(٤) في نسخة ش : فضلاء .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٤ الرقم ١٠١٧ .

(٦) في المصدر : من ، وفي نسخة ش : فيه .

(٧) في المصدر : فقبل .

محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار: ذكر الشيخ في الفهرست^(١): أن له كتاباً، وذكر الطريق إليه، ولم يزد، وقال في رجاله^(٢) في أصحاب الرضا عليه السلام: محمد بن عبد الحميد العطار: أبو^(٣) عبد الحميد بن سالم العطار، مولى لبجيلة، وفي أصحاب الإمام العسكري: محمد بن عبد الحميد، كوفتي، مولى لبجيلة، وقال النجاشي^(٤): محمد بن عبد الحميد بن^(٥) سالم العطار، أبو جعفر، روى عبد الحميد عن الكاظم عليه السلام، وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين، له كتاب النوادر، روى عنه عبدالله بن جعفر، وعبارته هذه تحتل رجوع التوثيق فيها لكل من الأب والابن، والعلامة^(٦) في الخلاصة جاء بمثلها، ولم يزد، لكنه قال في ترجمة ابنه، عبد الحميد بن سالم العطار: روى عن موسى عليه السلام، وكان ثقة، وظاهره أنه أراد بالتوثيق هناك الأب، غير أنه حكم بعد ذلك بصحة طريق الصدوق إلى منصور بن حازم^(٧)، وهو فيه،

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ١٥٣ الرقم ٦٧٥.

(٢) رجال الشيخ الطوسي: ص ٢٨٧ الرقم ١٠، وص ٤٣٥ الرقم ١٠.

(٣) في المصدر: وأبوه.

(٤) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣٣٩ الرقم ٩٠٦.

(٥) لم ترد كلمة «بن» في النسخة المعتمدة، فأثبتناها من «ش» والمصدر.

(٦) الخلاصة (العلامة الحلبي): ص ١٥٤ الرقم ٨٤ وص ١١٦ الرقم ٣.

(٧) الخلاصة (العلامة الحلبي) ص ٢٧٧ الفائدة الثامنة.

فكان هذا منه حكماً بتوثيقهما ، والعلامة المجلسي^(١) رحمه الله صرح
بوثاقتهما .

ومما يدلّ على وثاقة الأب : ما روى الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن
إسماعيل بن بزيع ، وكان قاضي الكوفة : (قد جعل عبد الحميد قتيماً على مال
أيتام ، وكان فيه جوارٍ ، فضعف قلبه عن بيعهن ؛ لأنّ الميت لم يكن يوصي
إليه ، قال محمد : فذكرتُ ذلك لأبي جعفر عليه السلام ، فقلت : جعلت فداك
يموت الرجل من أصحابنا فلا يوصي إلى أحد ، وخلف جوارٍ ، فيقيم القاضي
رجلاً [مناً]^(٢) لبيعهن ؟ أو قال : يقوم بذلك رجل منّا ، فيضعف قلبه ؛ لأنهنّ
فروج فما ترى في ذلك ؟ فقال : إن كان القيم مثلك ومثل عبد الحميد فلا بأس) .
محمد بن عثمان القاضي أبو الحسن : استظهر الأستاذ^(٣) أنه شيخ إجازة ،
كما يظهر من ترجمة حذيفة بن منصور ، وحريز ، وعبدالله بن أحمد بن
نهيك ، ومحمد بن أبي عمير ، وغيرهم .

محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد : روى النجاشي^(٤) ، عن أبي العباس ،
وابن^(٥) نوح : أنه وكيل الناحية ، وأنّ ابنه القاسم بن محمد وكيل الناحية ، وأنّ

(١) الوجيزة (المجلسي) : ص ٢٨ وص ٤٨ .

(٢) أثبتناه من المصدر .

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال للاسترابادي : ص ٣٠٥ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٤ الرقم ٩٢٨ ، وفيه : أبو العباس أحمد بن علي بن نوح .

(٥) لم ترد في المصدر .

أباه علياً وكيل ، وجدّه إبراهيم وكيل .

محمد بن علي بن بلال : وثقه الشيخ في رجاله^(١) ، وذكره العلامة^(٢) في باب الثقات ، ووثقه ، وحكى عن الشيخ أنه قال في كتاب الغيبة^(٣) : من المذمومين : أبو طاهر محمد بن علي بن بلال ، ثم قال : فنحن في روايته من المتوقفين ، ثم ذكره في باب الضعفاء ، ونقل عن الشيخ أنه من المذمومين ، وفي النقد^(٤) عن ربيع الشيعة^(٥) : أنّ محمداً هذا كان من السفراء الموجودين في الغيبة الصفري ، والأبواب المعروفين الذين لا تختلف الإمامية القائلون بإمامة الحسن بن علي عليه السلام فيهم ، وقد روى عنه صاحب النوادر ، ولم يستثن عليه .

قلت : لعلّه كان ، فتغير ، وفي الاحتجاج^(٦) ما يُنبئ عن ذلك ، قال : وكان أيضاً من جملة الغلاة أحمد بن هلال الكرخي ، وقد كان من قبل في عداد أصحاب أبي محمد عليه السلام ، ثم تغير عما كان عليه ، وأنكر بايئة أبي جعفر

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٣٥ الرقم ٤ .

(٢) الخلاصة (العلامة الحلّي) : ص ١٤٢ الرقم ٢٦ وص ٢٥٧ الرقم ٦٤ .

(٣) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٥٣ الرقم ٣١٣ .

(٤) النقد (التفريشي) : ص ٣٢٢ الرقم ٥٦٤ .

(٥) إعلام الوري (الطبرسي) : ص ٤٤٤ .

(٦) الاحتجاج (الطبرسي) : ص ٤٧٥ .

محمد بن عثمان ، فخرج التوقيع بلعنه^(١) من قبيل صاحب الأمر عليه السلام ، وبالبراءة منه^(٢) في جملة من لعن وتبرأ منه ، وكذا كان أبو طاهر محمد بن علي بن بلال ، والحسين بن منصور الحلاج ، ومحمد بن علي السلمغاني^(٣) ، وخرج لعنهم^(٤) جميعاً على يد الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح ، ثم ذكر التوقيع إلى آخره ، وكيف كان فالوجه التوقف .

محمد بن علي بن الحسين الصدوق : قال النجاشي^(٥) : شيخنا وفقهنا ، ووجه الطائفة بخراسان ، وكان ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ، وسمع منه شيوخ الطائفة ، وهو حدث السن ، ومات رضى الله عنه بالري سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة .

وقال الشيخ في الفهرست^(٦) : كان جليلاً حافظاً للأحاديث ، بصيراً بالرجال ، ناقداً للأخبار ، لم ير في القميين مثله في حفظه ، وكثرة علمه ، له نحو من ثلاثمائة مصنف ، أخبرني بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا ، منهم : أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان ، وأبو عبدالله الحسين بن

(١) في المصدر : يلعنهم .

(٢) أثبتناه من المصدر .

(٣) في المصدر : المعروف بابن أبي العزاقري لعنهم الله ، فخرج التوقيع .

(٤) في المصدر : بلعنهم والبراءة منهم .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٨٩ الرقم ١٠٤٩ .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٥٦ الرقم ٦٩٥ .

عبيدالله ، وأبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمي ، وأبو زكريا محمد بن سلمان الحمزاني ، كلهم عنه .

وقال^(١) في رجاله - في باب من لم يرو - : جليل القدر ، حفظة ، بصير بالفقه والأخبار والرجال ، له مصنفات كثيرة ، روى عنه التلعكبري ، وذكر العلامة في الخلاصة^(٢) نحواً من كلامهما ، وكلهم يترضى عنه ، غير أنهم لم يصرحوا بوثاقته ، فظلل ناس يتوقفون في توثيقه ، وهذا من العمى والجمود ، وكيف وأنى ، وهو شيخ مشايخ الطائفة ، وفقهها ، غير مدافع ، والذي ولد بدعوة صاحب الأمر ، وذلك أن أباه علي بن الحسين رضي الله عنه لما قدم العراق^(٣) ، واجتمع بأبي القاسم الحسين بن روح رضي الله عنه ، وسأله مسائل كاتبه بعد ذلك أن يوصل له رقعة إلى صاحب عليه السلام ، ويسأله فيها الولد ، فكتب عليه السلام إليه : (قد دعونا الله لك بذلك ، وسئرزق ولدين ذكرين خيرين) ، فولد له أبو جعفر ، وأبو عبدالله من أم ولد ، وكان الصدوق رضي الله عنه يقول^(٤) : أنا ولدت بدعوة^(٥) صاحب الأمر عليه السلام ، ويفتخر بذلك ،

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٩٥ الرقم ٢٥ .

(٢) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٤٧ الرقم ٤٤ .

(٣) إعلام الوري (الطبرسي) ص ٤٥٠ وكذلك فرج المهموم لابن طاووس ص ١٣٠ .

(٤) ليس في نسخة ش .

(٥) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : لدعوة .

علني أنه قد صرح بتوثيقه ابن طاووس في كتاب فلاح السائل^(١) وغيره ، وكذلك العلامة^(٢) في المختلف ، بل الأصحاب كلهم ، وذلك أنهم لا يختلفون في الحكم بصحة ما يصح إليه ، بل ربما حكم ناس بصحة مراسيله ، وقالوا : إنها لا تقصر عن مراسيل ابن أبي عمير ، وأخرون بصحة جميع ما في كتابه ، وهو المدعو فيما بينهم بالصدوق ، ورئيس المحذنين .

وقال التقي المجلسي^(٣) : وثقه ابن طاووس صريحاً في كتاب النجوم^(٤) ، بل وثقه جميع الأصحاب ، لما حكموا بصحة أخبار كتابه ، بل هو ركن الدين ، جزاه الله عن الإسلام والمسلمين أفضل الجزاء ، وقال : وكان الحسين بن علي بن بابويه ثقة ، وخلف ولداناً كثيرة ، كلهم من أصحاب الحديث ، وذكره الشيخ الجليل متجب الدين في كتاب رجاله^(٥) ، قال : وظاهر كلامه توثيقهما ، فإنهما لو كانا كاذبين لامتنع أن يصفهما المعصوم بالخيرية . وذكر الأستاذ^(٦) عن مشايخه أنهم نقلوا عن شيخنا البهائي : أنه سُئل عن توثيقه ، فوثقه وأثنى عليه ، وقال : سُئلُ قديماً عن زكريا بن آدم ، والصدوق :

(١) فلاح السائل (ابن طاووس) : ص ١١ .

(٢) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٤٧ الرقم ٤٤ .

(٣) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٤٤٤ .

(٤) فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم (ابن طاووس) : ص ١٢٩ .

(٥) الفهرست (متجب الدين) : ص ٤٤ الرقم ٧٥ .

(٦) تعليقه الوحيد البهبائي على منهج المقال للاسترابادي : ص ٣٠٧ ، نسخة حجرية .

أيهما أفضل وأجل مرتبة ؟ فقلت : زكريا لتوفر الأخبار بمدحه ، فرأيت^(١) الصدوق يعتب^(٢) عليّ ويقول^(٣) : من أين ظهر لك فضل زكريا عليّ ؟ وأعرض عني .

محمد بن علي ماجيلويه القمي : هو محمد بن علي بن أبي القاسم المعروف بماجيلويه بن عبدالله^(٤) بن عمران البرقي ، كما في النجاشي^(٥) ، في ترجمة أبيه علي ، وجده محمد ، ولا كلام في وثاقة أبيه وجده وفضلهما ، وأما هو فمن مشيخة الصدوق^(٦) ، كلما ذكره ترضى عنه ، وتلك مكانة فوق التوثيق ، مع أن العلامة^(٧) حكم بصحة السند ، وهو فيه ، وليس هو العلامة وحده ، بل الأصحاب في ذلك علي منهاجه ، وقد ذكر الجليل صاحب المنهج^(٨) - عند ذكر طريق الصدوق إلى إسماعيل بن رباح^(٩) - : أن مشايخنا تابعوا العلامة في عدّ روايته صحيحة ، وقال في أوسطه : ماجيلويه يلقب به

(١) في المصدر : شيخنا .

(٢) في المصدر : عاتياً .

(٣) في المصدر : وقال .

(٤) في المصدر : عبيدالله .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٥٣ الرقم ٩٤٧ .

(٦) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ص ٢٤٩ .

(٧) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٧٨ الفائدة الثامنة .

(٨) منهج المقال (الاسترابادي) : ص ٣٠٩ نسخة حجرية .

(٩) في المصدر : رباح .

محمد بن علي بن أبي القاسم عبدالله ، أو عبيدالله ، وجده محمد بن أبي القاسم ، وهما ثقتان ، وفي جوامع الكلم : لم أر من شك فيه ممن يُعتد به .
 محمد بن علي بن مهزيار : في النقد^(١) عن ابن طاووس في ربيع الشيعة^(٢) : أنه من السفراء والأبواب المعروفين الذين لا يختلف الإمامية - القائلون بإمامة الحسن - فيهم ، وفي اسحاق بن يعقوب رواية في شأنه^(٣) .
 محمد بن عيسى الأشمري : أبو أحمد بن محمد بن عيسى ، وإن لم يصرحوا بتوثيقه ، لكن قال النجاشي^(٤) : أبو علي شيخ القميين ، ووجه الأشاعرة ، دخل على الرضا عليه السلام ، وسمع منه ، وروى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام ، وروى عنه ابنه أحمد ، وحكم العلامة^(٥) بصحة رواياته ، وذكره في القسم الأول ، بل صرح الشهيد الثاني^(٦) في المسالك في كتاب

(١) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٣٢٤ الرقم ٥٨٥ ، واعتمد الأعرابي على صاحب النقد ، في حين أن الذي في ربيع الشيعة هو إبراهيم بن مهزيار ومحمد بن إبراهيم . راجع ربيع الشيعة (الطبرسي) ص ٤٤٤ في غيبته الصفري ، وورد في رجال الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام العسكري عليه السلام : محمد بن إبراهيم بن مهزيار ص ٤٣٦ الرقم ١٥ .

(٢) إعلام الوري (الطبرسي) : ص ٤٤٤ .

(٣) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٢٩٠ ح ٢٤٧ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٨ الرقم ٩٠٥ .

(٥) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٥٤ الرقم ٨٣ ، وقد مر في الفائده الثامنة ص ٢٧٦

وص ٢٨١ ، وقد ذكره باسم ولده أحمد بن محمد بن عيسى .

(٦) مسالك الافهام (الشهيد الثاني) : ج ٢ ص ١٩٢ ، طبعة حجرية .

الأطعمة والأشربة بتوثيقه ، وقال في حاشية الخلاصة^(١) عند حكاية كلام النجاشي : هذا لا يدل صريحاً على توثيقه ، نعم قد يظهر من الأخبار ذلك ، مع [أن]^(٢) المصنّف - يعني العلامة - وصف الروايات التي هو فيها بالصحة .
 محمد بن عيسى بن^(٣) عبيد : مرّ في الفائدة^(٤) .

محمد بن الفضيل بن غزوان القمي^(٥) : المذكور في أصحاب الصادق عليه السلام ، لا كلام في وثاقته ، وإنما الكلام في محمد بن الفضيل ، المعدود في أصحاب الرضا عليه السلام ، ذاك الذي كثرت عنه الرواية ، وأكثر عنه الحسين بن سعيد وغيره ، وروى كثيراً عن أبي الصباح ، والمذكور في كتب الرجال ابن كثير الأزدي ، وقد ضعفه الشيخ^(٦) تارة ، وذكر [آخرون]^(٧) أنه يُرمى بالغلوّ ، والظاهر أن تضعيفه من ذلك ، وقد عرفت ما في الرمي بالغلوّ ، وقال صاحب النقد^(٨) في الحاشية : الظاهر أن محمد بن الفضيل الذي روى عن أبي الصباح

(١) لم نشر عليه في حاشية الشهيد الموجودة عندنا ، وقال الشيخ سليمان الماحوزي في حواشي البلغة ص ٤١٣ - بعد ذكر قول الشهيد الثاني في المسالك - : ومال إليه في حواشي الخلاصة .

(٢) أثبتناه من نسخة ش .

(٣) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : يياض .

(٤) أي الفائدة الأولى ، راجع ج ١ ص ٣٩١ .

(٥) في نسخة ش : الضبي .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٠ الرقم ٢٥ ، وص ٣٨٩ الرقم ٣٥ .

(٧) في نسخة ش : أخرى .

(٨) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٣٢٨ الرقم ٦٤٣ .

الكناني ، وروى عنه الحسين بن سعيد كثيراً ، هو هذا ، لا محمد بن الفضيل بن غزوان الثقة ؛ لأنه من أصحاب الصادق عليه السلام ، كما لا يخفى ، ثم حكى عن المحقق^(١) أنه ضَعَّف في نكت النهاية محمد بن الفضيل ، الذي يروي عن أبي الصباح الكناني ، لكنه قال في ترجمة أبي الصباح : روى عنه محمد بن الفضيل كثيراً ، ويحتمل أن يكون محمد بن الفضيل هذا هو محمد بن القاسم بن الفضيل^(٢) الثقة ؛ لأنَّ الصدوق^(٣) روى كثيراً في الفقيه عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني ، ثم قال في مشيخته^(٤) : القاسم بن الفضيل البصري ، صاحب الرضا عليه السلام ، فقد رويته عن فلان... إلى آخره ، قال : ولم يذكر في المشيخة طريقه إلى محمد بن الفضيل أصلاً ، وقال العلامة المجلسي في الوجيزة^(٥) في ابن غزوان الثقة : ولا يبعد أن يكون هو^(٦) الذي روى^(٧) عن أبي الصباح الكناني ، وقال ابن التقي المجلسي رحمه

(١) النهاية ونكتها (المحقق الحلبي) : ج ٢ ص ٤٩٠ ، وقد قال المحقق فيه : محمد بن الفضيل ، وهو واقفي ، وقد ذكره في هامش الكتاب في نسخة (ح) محمد بن الفضيل ، وهو ضعيف .

(٢) في نسخة ش : فضيل .

(٣) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٢ ص ٧٥ ح ٢٢٦ ، ج ٣ ص ٣٥١ ح ١٦٧٨ ، ج ٣ ص ٣٥١ ح ١٦٨٢ .

(٤) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ح ١٤ ص ٢٥٠ .

(٥) الوجيزة (المجلسي) : ص ٥١ .

(٦) في المصدر : هذا .

(٧) في المصدر : يروي كثيراً .

الله^(١) : محمد بن الفضيل الذي يروي عن أبي الصباح ، واعتمد عليه المشايخ ،
 يحتمل الثقة وغيره ، ولكن الظاهر من أخباره الصحة ، وليس في باب من
 أبواب الأصول والفروع إلا وله حديث صحيح المتن ، موافق لأخبار الفضلاء
 الأجلاء ، وقال في موضع آخر : والذي تتبعت من أخباره ظني أنه من الثقات ،
 وأكثر العلماء عملوا بأخباره ، لكنني تبعاً لأكثر المتأخرين جعلت خبره قوياً
 كالصحيح ، ويؤيده إكثار الأجلاء عنه ، كابني سعيد ، وابن عيسى ، وسعد بن
 سعد ، ومحمد بن إسماعيل ، ومحمد بن الحسين الزيات ، والهيثم بن مسروق ،
 ومحمد بن عبد الله بن زرارة ، وإن محمد بن أحمد بن يحيى روى عنه في
 الصحيح ، ولم يستثن عليه ، وأيده الأستاذ^(٢) : بأن الرواة يكتبون في التعبير
 عن المشهور المعروف الكامل بالإطلاق من جهة أنه ينصرف إليه كما في ابن
 المغيرة ، وابن مسكان ، ومحمد بن مسلم ، وغيرهم ، حسبما استمرت عليه
 طريقة أهل العرف في المحاورات ، وفي قول النجاشي^(٣) : وهذه النسخة...
 إلى آخره ، شهادة واضحة في الاعتماد عليه ، ثم لا يبعد أن يكون هذا الذي
 أكثروا عنه هو ابن الفضيل بن كثير الأزدي ، الذي ضعفه الشيخ^(٤) ، وتبعه

(١) الوجيزة (المجلسي) : ص ٥١ ، الظاهر أنّ الكلام مكرر ، لأنّ العلامة المجلسي هو ابن التقي
 المجلسي ، وما ذكره في الوجيزة عن ابن الفضيل يدلّ على أنّ الكلام واحد لراؤ واحد .
 (٢) تعليقة الوحيد البهبهاني ، عنه في تنقيح المقال (المامقاني) : ج ٣ ص ١٧٣ .
 (٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦٧ الرقم ٩٩٥ .
 (٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٩٧ الرقم ٢٨٣ وص ٣٦٠ الرقم ٢٥ وص ٣٨٩ الرقم ٣٥ .

المحقق^(١) ، وأنه بمكانة اعتماد ، إذ الظاهر أن تضعيفه مما رُمي به من الغلو ، وقد عرفت أن الرمي بذلك كثيراً ما يكون على غير موجب ، وقد قال النجاشي^(٢) فيه : أبو جعفر الأزرق من أصحاب الكاظم عليه السلام والرضا عليه السلام ، له كتاب مسائل^(٣) ، روى عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، وهذه النسخة يرونها جماعة ، وفي العيون^(٤) في الصحيح عن الهيثم بن^(٥) مسروق ، عن محمد بن الفضيل ، قال : (نزلت ببطن مَرَّ^(٦) ، فأصابني العرق المدني^(٧) في جنبي ، وفي رجلي ، [فدخلت على الرضا عليه السلام بالمدينة ، فقال عليه السلام : مالي أراك [متوجماً]^(٨) ؟ فقلت : إني لَمَّا أتيت بطن مَرَّ أصابني العرق المدني في جنبي ، وفي رجلي]^(٩) ، فأشار عليه

(١) النهاية ونكتها (المحقق العلي) : ج ٢ ص ٤٨٣ ، وقد ورد فيه : واقفي...، وفي هامش الكتاب قال في نسخة (ح) : ضعيف .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦٧ الرقم ٩٩٤ .

(٣) في المصدر : ومسائل .

(٤) عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج ٢ ص ٢٢١ ح ٣٩ .

(٥) في المصدر : أبي .

(٦) بطن مَرَّ : بفتح الميم ، وتشديد الراء ، من تواحي مكة ، عنده يجتمع وادي النخلتين ، فيصيران وادياً واحداً . معجم البلدان (الحموي) : ج ١ ص ٤٤٩ .

(٧) في المصدر : المدني .

(٨) أثبتاه من المصدر ، وفي النسخة المعتمدة ونسخة ش : متجماً .

(٩) لم ترد في نسخة ش .

السلام إلى الذي في جنبي تحت الإبط ، وتكلم بكلام ، وتفل عليه ، ثم قال : ليس عليك بأس من هذا ، ونظر إلى ما في رجلي ، وقال (١) : أبو جعفر عليه السلام : من بلي من شيعتنا ببلاء فصبر ، كتب الله له مثل أجر ألف شهيد ، فقلت في نفسي : لا أبرأ - والله - من رجلي أبداً . قال الهيثم : فما زال يعرج منها حتى مات .

ثم إنهم جميعاً ذكروا محمد بن الفضيل الأزدي الكوفي ، ووثقوه ، فكان يحتمل أن يكون هو ابن الفضيل الأزدي المذكور ، إلا أنهم جميعاً ذكروا ابن الفضيل الأزدي ووثقوه (٢) ، وذكروا ابن الفضيل الأزدي ، ثم منهم من لم يذكره بسوء كالنجاشي (٣) ، ومنهم من ضعفه ؛ لما رمي به من الغلو كالشيخ (٤) ، فعلم أنهما اثنان ، وأن احتمال الاتحاد بعيد .

محمد بن القاسم : أو ابن أبي القاسم المفسر ، الاسترابادي ، المعروف بأبي الحسن الجرجاني ، من مشايخ الصدوق ، يروي عنه كثيراً ويترضى عنه ، لكن ابن الغضائري (٥) نال منه ، وقال : ضعيف كذاب ، وذكر : أن الصدوق روى عنه تفسيراً ، وأنه يروي عن رجلين مجهولين : أحدهما يعرف بيوسف

(١) في المصدر : فقال .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦٧ الرقم ٩٩٤ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٩ الرقم ٣٥ .

(٥) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٣ .

ابن (١) زياد، والآخر، علي بن محمد بن سيار، عن أبيهما، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام، قال: والتفسير موضوع عن سهل الديباجي، عن أبيه [أحاديث] (٢) من هذه المناكير، والتقي المجلسي (٣) أنكر هذا عليه، وقال: إنه باطل، وذكر أنه توهم: أن مثل هذا التفسير لا يليق أن يُنسب إلى المعصوم عليه السلام - يعني لما فيه من المعاجز العجيبة والأمور الغريبة التي يستعظمها القميون ويرمون من يرويها بارتفاع القول - فرماه بالانتحال والكذب، ثم قال: ومن كان مرتبطاً بكلام الأئمة عليهم السلام يعلم أنه كلامهم، ثم حكى عن الشهيد (٤) الثاني أنه اعتمد عليه، ونقل أخباراً كثيرة في كتبه، ثم قال: وفي اعتماد مثل الصدوق ما يكفي، وقال في موضع آخر: إن معرفة الصدوق بأستاذه، وقوله: واعتقاداته حجة فيما بيني وبين ربي، وذكره في الأخبار عنه، وكذا معرفة (٥) أستاذه أكثر من معرفة ابن الغضائري، وكذا جماعة كثيرة من الأصحاب مع أن متن الكتاب دليل صحته كالصحيفة والقرآن، وقال ابنه

(١) في المصدر وفي نسخة ش: محمد بن .

(٢) أثبتناه من المصدر .

(٣) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي): ج ١٤ ص ٢٥٠، وقد قال فيه: واعتمد عليه شيخنا الشهيد الثاني .

(٤) الوجيزة (المجلسي): ص ٥١ .

(٥) في نسخة ش: استاد .

العلامة في الوجيزة^(١) : مدحه الصدوق ، وضعفه ابن الغضائري ، قلت : فيما ذكره الشيخ أبو الفضل شاذان^(٢) بن جبرئيل القمي رحمه الله في مسند هذا التفسير ، على ما هو مسطور في أوله ما يؤيد المدح ، وذلك أنه روى عن الصدوق بأربعة وسائط^(٣) ، أنه قال : أخبرنا أبو الحسن محمد بن القاسم الاسترابادي ، قال : حدثني أبو يعقوب بن محمد بن زياد ، وأبو الحسن علي بن محمد بن سيار ، وكانا من الشيعة الإمامية ، قالا : كان أبوانا إماميين ، وكانت الزيدية هم الغالبون باستراباد ، وذكرنا فرارهم من الزيدية إلى الحسن بن علي عليه السلام بعد أخذ أموالهم ، وما أراهم عليه السلام عند استئذانهم عليه من الإعجاز ، وما أمرهما به من الرجوع إلى بلادهم ، وإبقاء الوليدين للعلم وبشارته لهم بالأمان ، وهلاك أعدائهم ، [السعاة]^(٤) فيهم . الحديث .
وفي^(٥) الاحتجاج^(٦) بسنده إلى الصدوق ، قال : حدثني... إلى قوله :
قالا : حدثنا... الحديث .

وذكر الشيخ الحرّ في آخر الهداية : أنّ هذا التفسير تفسير مشهور

(١) الوجيزة (المجلسي) : ص ٥١ .

(٢) في النسختين : شان ، والصحيح : شاذان .

(٣) في نسخة ش : بغير واسطة .

(٤) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : والسعادة .

(٥) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : في .

(٦) الاحتجاج (الطبرسي) : ص ١٦ .

معتمد ، قد اعتمد عليه رئيس المحدثين ، ونقل منه في كتبه كثيراً ، حتى في كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه^(١) ، وكذلك الطبرسي في الاحتجاج ، ويشهدان له بأنه معتمد ثابت .

قال : وهذا التفسير ليس هو الذي طعن فيه بعض علماء الرجال ؛ لأنّ ذلك مروى عن أبي الحسن الثالث عليه السلام ، وهذا عن أبي محمد عليه السلام ، وذلك يرويه سهل الديباجي ، عن أبيه ، وهما غير مذكورين في هذا التفسير أصلاً ، وذلك فيه مناكير ، وهذا خالٍ منها .

محمد بن قولويه : لا كلام في وثاقة ابنه جعفر بن محمد بن قولويه ، وجلالته ، وعظم شأنه ، وهو أشهر من أبيه بهذه الكنية ، ولا في مدح الأب ومكانته ، وإنما البحث في التنصيص على وثاقته ، فإنّ أقصى ما ذكر النجاشي^(٢) في ترجمة ابنه جعفر : أنه من خيار أصحاب سعد ، لكن هذه الكلمة على التحقيق مما تؤذن بالتوثيق ، بل الجلالة ، فإنّ خيار أصحاب سعد كلّهم ، مشايخ الطائفة وثقاتها وعظماؤها ، كمحمد بن يحيى العطار ، ومحمد بن الحسن بن الوليد ، وعلي بن الحسين بن بابويه ، وأحمد بن إدريس ، وحمزة بن القاسم ، وأضرابهم .

(١) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٢ ص ٣٢٧ ح ٢٥٨٦ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٢٣ الرقم ٣١٨ .

وعلي بن أحمد بن طاووس^(١) : نصّ عليّ توثيقه في ترجمة الحسن بن فضال ، وذلك أنه روى خبراً في طريقه محمد بن قولويه ، ومحمد بن عبدالله بن زرارة ، ثم قال : لم أستثبت حال ابن زرارة ، وباقي الرجال موثقون^(٢) ، وصاحبها المعالم^(٣) والمدارك^(٤) حكما بصحة روايته ، وفي الوجيزة^(٥) أنه ثقة عليّ الأظهر .

محمد بن مبشر المعروف حبيش : قال النجاشي^(٦) فيه : كان من أصحابنا ، وروى من أحاديث العامة فأكثر ، له كتاب كبير حسن سماه «أخبار السلف» ، وفيه الطعون على المتقدمين على أمير المؤمنين عليه السلام ، وتلك ممدحة ، ويؤكددها رواية الأجلء كابن أبي عمير عنه ، ثم أحمد بن محمد بن عيسى ، ثم سعد والحميري ، بل في رواية ابن أبي عمير ما يؤذن بالوثاقة ، فانه ممن لا يروي إلا عن ثقة ، بل الظاهر - كما قال غير واحد - أنه ابن ميسر الثقة ، ويؤيده رواية ابن أبي عمير عنهما ، ثم إنهم ذكروا محمد بن ميسرة بالهاء ، ولم

(١) التحرير الطاوسي (ابن طاووس) : ص ١٣٤ .

(٢) التحرير الطاوسي (ابن طاووس) : ص ١٣٤ .

(٣) منتقى الجمال (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ٥٢ .

(٤) مدارك الاحكام (السيد محمد العاملي) : ج ١ ص ٤٤ .

(٥) الوجيزة (المجلسي) : ص ٥١ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٦ الرقم ٣٧٩ ، وفيه : حبيش بن مبشر .

يذكروه بقدرح ولا مدح ، فاحتمل التقى المجلسي^(١) أنه ابن ميسر الثقة ، وتبعه الأستاذ^(٢) .

محمد بن نصير الكشي : الذي يروي عنه الكشي كثيراً ، لا كلام في وثاقته وجلالته ، وعظم قدره ، والغالي الضعيف إنما هو النميري ، رئيس النصيرية ، وقد لعنه أبو محمد العسكري^(٣) عليه السلام .

محمد بن يحيى بن سليمان الخثعمي : ذكر النجاشي^(٤) أنه ثقة ، روى عنه أبو إسماعيل السراج ، والشيخ في الفهرست^(٥) : أن له كتاباً روى عنه ابن أبي عمير ، ثم ذكر الشيخ في الاستبصار^(٦) في باب من فاته الوقوف في المشعر : أن محمد بن يحيى الخثعمي عامي ، فاستبعد التقى المجلسي^(٧) اتحادهما ؛ لحكم النجاشي بوثاقته ، ورواية مثل ابن أبي^(٨) عمير والسراج عنه ، وليس بذلك البعيد ، كما في النقد^(٩) ، فكثيراً ما يروي

(١) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٤٥٢ .

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال : ص ٣٢٧ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٥ الرقم ٩٩٩ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٥٩ الرقم ٩٦٣ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٢ الرقم ٧٠١ .

(٦) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٢ ص ٣٠٥ ح ٣ .

(٧) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٣٥٨ .

(٨) لم ترد في نسخة ش .

(٩) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٣٣٩ الرقم ٨٢٠ .

الثلاثة^(١) الذين لا يروون إلا عن ثقة عن الموثقين ، كعثمان بن عيسى قد رووا عن البطائني ، وقد مرّ في الفائدة^(٢) .

المختار بن عبيدة الثقفي : جاءت أخبار كثيرة بالثناء عليه ، والترحم له ، فروى الكشي^(٣) في الصحيح عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن يحيى^(٤) ، عن سدير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : (لا تسبوا المختار ، فإنه قتل قتلتنا ، وطلب بثأرنا ، وزوج أراملنا ، وقسم فينا المال على العسرة) .

وفي خبر آخر^(٥) عنه عليه السلام ، وقد قال له ابنه الحكم : (أصلحك الله إن الناس قد أكثروا في أبي ، [والقول]^(٦) - والله - قولك ، قال : وأي شيء يقولون ؟ قال : يقولون : كذاب^(٧) ، فقال عليه السلام : سبحان الله... إلى أن قال عليه السلام : رحم الله أباك ، رحم الله أباك^(٨) ، رحم الله أباك^(٩) ، ما ترك لنا حقاً عند أحد إلا

(١) الثلاثة هم : ابن أبي عمير ، وصفوان بن يحيى ، وعثمان بن عيسى .

(٢) ص ١٢٩ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٠ الرقم ١٩٧ .

(٤) في المصدر : المشئ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٠ الرقم ١٩٩ .

(٦) أثبتناه من المصدر ونسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : وقالوا .

(٧) في المصدر : ولا تأمرني بشيء الا قبلته .

(٨) لم ترد في المصدر .

(٩) في المصدر : مرتين ، وفي نسخة ش : مرة .

طلبه ، قتل قتلنا ، وطلب بدمائنا) ، وفي آخر^(١) : عن علي بن الحسين عليه السلام : (أنه لما أتى برأس عبيدالله بن زياد لعنه الله^(٢) ، ورأس عمر بن سعد لعنه الله^(٣) ، خمر^(٤) ساجداً ، وقال : الحمد لله الذي أدرك لي ثأري^(٥) ، وجزئ^(٦) المختار خيراً) ، وعن الأصبع قال^(٧) : (رأيت المختار على فخذ أمير المؤمنين عليه السلام وهو يمسح رأسه ، ويقول : يا كيتس يا كيتس) .
وجاء في بعضها^(٨) : أنه^(٩) يكذب على علي بن الحسين عليه السلام ، وفي خبر آخر^(١٠) : أنه أرسل إليه بعشرين ألف دينار فقبلها ، وبنى بها دار عقيل^(١١) ودارهم التي هدمت^(١٢) .

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤١ الرقم ٢٠٣ .

(٢) لم ترد في المصدر .

(٣) لم ترد في المصدر .

(٤) في المصدر : قال فخر .

(٥) في المصدر : من أعدائي .

(٦) في المصدر : الله .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤١ الرقم ٢٠١ .

(٨) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٠ الرقم ١٩٨ .

(٩) في نسخة ش : كان .

(١٠) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤١ الرقم ٢٠٤ .

(١١) في المصدر : ابن أبي عقيل

(١٢) في المصدر : قال .

ثم^(١) بعث إليه بأربعين ألف دينار بعد ما أظهر الكلام الذي أظهره فردّها^(٢)، وفي آخر^(٣) : أنه بعث إليه بهدايا من العراق ، فلما وقفوا على بابه [و] دخل إليه الآذن ليستأذن لهم ، خرج يقول : أميطوا عن بابي ، فإنّي لا أقبل هدايا الكذّابين ، ولا أقرأ كتبهم ، ولا كلام في أنه من الشيعة ، وأنه الذي دعا الناس إلى محمد بن الحنفية ، وسموا المختارّة كيسانيّة ؛ لأنه كان يلقب بكيسان ؛ لقول أمير المؤمنين عليه السلام فيه : (يا كيس يا كيس) ، وقيل : إنه سُمّي بكيسان اسم مولّى لعلّي بن أبي طالب عليه السلام ، وهو الذي حمّله على الطلب بدم الحسين عليه السلام ، ودلّه على قتله ، وكان صاحب سِرّه ، والغالب على أمره ، وكان لا يبلغه عن رجل من أعداء الحسين عليه السلام : أنه في دارٍ أو في موضع ، إلا قصده ، وهدم الدار بأسرها ، وقتل من فيها من ذي روح ، وكلّ دار في الكوفة خراب فهي ممّا هدمها ، وفي الخلاصة^(٤) عن ابن عقدة : أنّ الصادق عليه السلام ترخّم عليه .

مسمع كُزَديّن : إن لم يوثقه النجاشي^(٥) ، والشيخ^(٦) ،

(١) في المصدر : إنه .

(٢) في نسخة ش : ردّها ، وفي المصدر : ولم يقبلها .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤١ الرقم ٢٠٠ .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلّي) : ص ١٦٩ الرقم ٢ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٢٠ الرقم ١١٢٤ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٦ الرقم ٢٣ وص ٣٢١ الرقم ٦٥٧ .

والعلامة^(١)، وابن داود^(٢)، فقد وثقه الكشي^(٣).
وقال^(٤) له الصادق عليه السلام: (إني لأعدك يا أبا سيار لأمر عظيم)،
وكان يُجَلِّه، وقد روى له شيخنا فخرالدين - في كتاب المراثي - خبراً طويلاً في
ثواب البكاء على الحسين عليه السلام، يتضمن أنه من أهل الجنة مع كثرة
روايته، وقبول الأصحاب لها.

معاذ بن كثير الكسائي الكوفي: ذكره الشيخ^(٥) في رجال الصادق عليه
السلام، وفي إرشاد المفيد^(٦): أنه من شيوخ أصحاب الصادق عليه السلام،
وخاصته، وذوي بطانته، وثقاته الفقهاء الصالحين.

وفي بعض الأخبار: معاذ^(٧) بيتاع الأكسية، وكأنه هو هذا، وروى الشيخ
في التهذيب^(٨): (أن الصادق عليه السلام سأل يوماً عن معاذ بن كثير بيتاع
الكرابيس، فقيل: ترك التجارة، فقال: [إنه من] ^(٩) عمل الشيطان؛ من ترك

(١) الخلاصة (العلامة الحلبي) ص ١٧١ الرقم ١٣.

(٢) رجال ابن داود: ص ١٨٩ الرقم ١٥٦٤.

(٣) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٥٩٨ الرقم ٥٦٠.

(٤) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٤٢٠ الرقم ١١٢٤ (إني لأعدك لأمر عظيم يا أبا سيار).

(٥) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣١٤ الرقم ٥٤٣.

(٦) الإرشاد (الشيخ المفيد): ص ٢٨٨.

(٧) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي): ج ٧ ص ٣ الرقم ٧.

(٨) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي): ج ٧ ص ٤ الرقم ١١.

(٩) لم ترد في المصدر.

التجارة ذهب ثلثا عقله).

وفي أخرى^(١) أنه قال : تركي للتجارة لأنني كنت أنتظر أمرك ، وذلك حين قتل الوليد ، فقال عليه السلام : لا تتركها).

وفي الروضة^(٢) عنه ، قال : نظرت إلى الموقف والناس فيه كثير ، فدنوت من^(٣) أبي عبدالله عليه السلام ، فقلت : إن أهل الموقف لكثير ، فصرف ببصره وأداره فيهم ، ثم قال : أدن متي يا أبا عبدالله ، لا والله ما الحج إلا لكم ، لا والله لا يتقبل الله إلا منكم).

وفي الكافي^(٤) عنه عن الصادق عليه السلام ، قال : (إن الوصية نزلت من السماء على محمد صلّى الله عليه وآله كتاباً ؛ لم ينزل عليه كتاب مختوم إلا الوصية) ، الحديث الذي ذكر فيه الوصية لكل واحد منهم عليهم السلام أمر مختوم ، فإذا قام فضّه ، وعمل بما فيه ، وفي آخره : (فقلتُ : أسأل الله الذي رزقك من آباتك هذه المنزلة أن يرزقك من عقيك مثلها قبل الممات ، قال^(٥) : قد فعل الله ذلك يا معاذ ، قال : فقلتُ : من هو جعلت فداك ؟ قال : هذا الراقد ، وأشار إلى العبد الصالح).

(١) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ٧ ص ٢ ح ٣ ، ورد الحديث بالمعنى .

(٢) فروغ الكافي (الكليني) : ج ٨ ص ١٩٨ ح ٣١٨ .

(٣) في المصدر : إلى .

(٤) اصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٢٧٩ ح ١ .

(٥) في نسخة ش : فقال .

ومعاذ بن مسلم الفراء النحوي : ويقال : الفراء من أصحابهما^(١) عليهما السلام ، أسند عنه ، بل صرح النجاشي^(٢) بتوثيقه في ترجمة ابن عمته أبي جعفر الرواسي ، محمد بن الحسن بن أبي سارة ، حيث ذكرهما ، وذكر معهما ثالثاً سماه علياً ، وقال : هم أهل بيت فضل وأدب ، ثم قال : وهم ثقات لا يُطعن عليهم بشيء ، وذكر : أن الكسائي والفراء يحكيان في كتبهما كثيراً عن محمد بن الحسن ، فيقولون : قال أبو جعفر الرواس ، قال محمد بن الحسن ، وكذا وثقه العلامة^(٣) في الخلاصة ، وروى الكشي^(٤) في الصحيح عن ابن أبي عمير ، عن حسين بن معاذ ، عن أبيه معاذ بن مسلم النحوي ، عن الصادق عليه السلام ، قال^(٥) : (قال لي : بلغني أنك تقعد في الجامع فتفتي الناس ؟ قال : قلت : نعم ، وقد أردت أن أسألك عن ذلك قبل أن أخرج ، إني أقعد في المسجد ، فيجيئني^(٦) الرجل فيسألني عن الشيء ، فإذا عرفت بالخلاف لكم أخبرته بما يفعلون ، ويجيء الرجل أعرفه بحبكم ومودتكم ، فأخبره بما جاء

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٧ الرقم ٤٣ ، وفيه : الهراء ، وص ٣١٤ الرقم ٥٤١ ، وفيه : الهراء الانصاري النحوي الكوفي .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢٤ الرقم ٨٨٣ .

(٣) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٧١ الرقم ١٢ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٢٢ الرقم ٤٧٠ .

(٥) لم ترد في المصدر .

(٦) في المصدر : فيجيء الرجل يسألني .

عنكم ، ويجيء الرجل لا أعرفه لا أدري متن هو ، فأقول : جاء عن فلان كذا ، وجاء عن فلان كذا ، فأدخل قولكم فيما بين ذلك (١) ، فقال عليه السلام (٢) : رحمك الله هكذا فاصنع ، فإني أصنع كذا (٣) .

هذا ، وفي الفقيه (٤) في رواية حذيفة بن منصور ، عن معاذ بن كثير ، ويقال له : معاذ بن مسلم الفراء (٥) ، وقضيته أنهما واحد ، وفي الوجيزة (٦) : معاذ بن كثير ، وثقه المفيد (٧) ، وابن مسلم أستاذ الفراء النحوي ، ثقة ، وفي رجال (٨) أبيه : معاذ بن كثير الكسائي ، وذكر ما في الإرشاد : معاذ بن مسلم الهراء الأتصاري النحوي الكوفي ثقة ، كما في النجاشي (٩) والخلاصة (١٠) ، وفي الكشي (١١) ما يدل على جلالة قدره .

(١) في المصدر : قال .

(٢) في المصدر : لي .

(٣) في المصدر : (اصنع كذا فإني كذا أصنع) .

(٤) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٢ ص ١٦٩ ح ٢٠٤١ .

(٥) في المصدر : الهراء ، وفي نسخة ش : الهراء .

(٦) الوجيزة (المجلسي) : ص ٥٥ مخطوط .

(٧) الإرشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٨٨ .

(٨) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٤٥٦ .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢٤ الرقم ٨٨٣ .

(١٠) الخلاصة (العلامة الحلبي) : ص ١٧١ الرقم ١٢ .

(١١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٢٢ الرقم ٤٧٠ .

المعلمي بن حنيس والمفضل بن عمر : مضى الكلام عليهما فيمن رُمي بالغلو^(١).

المفضل بن صالح : أبو جميلة ، ذكره الشيخ في كتابيه^(٢) ولم يرمه بشيء ، وإنما ذكر أن له كتاباً ، روى عنه الحسن بن علي بن فضال ، وقال ابن الغضائري^(٣) : ضعيف كذاب ، يضع الحديث ، لكن كثرة روايته واستقامتها ورواية الأجلء عنه ، ومن أجمعت له العصابة ، كابن أبي عمير ، والحسن بن محبوب ، وابن أبي نصر البزنطي ، وعبدالله بن المغيرة ، والحسن بن علي بن فضال ، وفيهم من لا يروي إلا عن ثقة مما يُنبئ عن مكانته ، والاعتماد عليه ، بل وثاقته ، وطعن ابن الغضائري لا يبعد أن يكون لروايته في شأن آل محمد صلّى الله عليه وآله ما يوجب - بحسب نظره ونظر أمثاله من القميين - الحكم بالغلو ، وارتفاع القول ، كيف؟! وما رواه من الأخبار ينادي على خلاف ذلك . منصور بن يونس بن نوح : وثقه النجاشي^(٤) ، وذكر : أن له كتاباً ، روى عنه عيسى ، ورماه الشيخ في رجاله^(٥) بالوقف ، لكنه في الفهرست^(٦) لم يزد

(١) ص ٤٠٩ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣١٥ الرقم ٥٦٥ والفهرست (الطوسي) : ص ١٧٠ الرقم ٧٤٣ .

(٣) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٠ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٣ الرقم ١١٠٠ ذكر منصور بن يونس بزُج .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٠ الرقم ٢١ وص ٣١٣ الرقم ٥٣٤ .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٤ الرقم ٧١٩ .

أن ذكر الكتاب ، وأن ابن عمير وابن بزيع ، وعلي بن حديد ، رووا عنه ، وفي إكثار ابن أبي عمير ، ورواية الأجلء ، مثل عبيس ، وابن بزيع ، ما يؤيد إطلاق النجاشي (١) .

موسى بن بكر الواسطي : ذكره الشيخ (٢) والنجاشي (٣) من دون توثيق ، وإنما ذكرا : أن له كتاباً يرويه الأجلء ، بل رماه الشيخ (٤) في رجاله بالوقف ، وفي رواية مثل صفوان ، وابن أبي عمير ، وابن المغيرة ، وعلي بن الحكم ، وفضالة ، وجعفر بن بشير ، ما ينبيء عن الوثاقة ، هذا مع كثرة روايته ، والعمل بها ، ولقد طعن ابن طاووس (٥) يوماً في سند بوقوع العبيدي وابن سنان فيه ، ولم يذكر [موسى بن] بكر ، مع وقوعه فيه .

موسى بن عيسى بن عبيد : أخو محمد بن عيسى العبيدي ، مرّ في الكلام على أخيه ما ينبيء عن وثاقته ، وذلك فيما روي (٧) من إرسال الرضا عليه

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٣ الرقم ١١٠٠ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٢ الرقم ٧٠٥ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠٧ الرقم ١٠٨١ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٩ الرقم ٩ .

(٥) التحرير الطاووسي (ابن طاووس) : ص ٥٤٨ الرقم ٤٠٤ ، ولم يذكر ابن طاووس في سند هذه

الرواية العبيدي ، بل قال : وخلف بن حماد في قوله إشكال .

(٦) أثبتاه من نسخة ش .

(٧) تهذيب الأحكام (الطوسي) : ج ٨ ص ٤٠ ح ١٢١ ، والامتصارج ٣ ص ٢٧٩ ح ٩٩٢ .

السلام أن يحبّا عنه عليه السلام .

نصر بن الصباح أبو القاسم البلخي : رماه النجاشي ^(١) بالفلّو ، وذكر أنّ له كتباً روى عنه العياشي ^(٢) والكشي ^(٣) ، وقال الشيخ في رجاله ^(٤) : إنه لقي جملة ^(٥) من كان في عصره من المشايخ والعلماء ، وروى عنهم ، إلاّ إنه قيل : كان من الطيّارة ، غالباً ، وفي استكثاره من المشايخ والعلماء ، وإكثاره من الرواية عنهم ، مع رميه الفلاة بالفلّو ، كما وقع له في شاه رئيس ، وعباس بن صدقة ، وعلي بن حسكة ، وغيرهم ، ما يكذب دعوى الفلّو عليه ، ولئن كان لها أصل لم يبعد أن يكون لروايته الأخبار الموهمة لذلك ، كما مرّ في ابن منان ، والمعلّن ، والمفضل .

فإن قلت : ناهيك في ذلك قول من أكثر من الرواية عنه ؛ أعني الكشي ^(٦) في ترجمة المفضل بن عمر : حدّثني أبو القاسم نصر بن الصباح ، وكان غالباً .

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٢٨ الرقم ١١٤٩ .

(٢) وهو جعفر بن محمد بن مسعود العياشي .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦١٣ الرقم ٥٨٤ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٥١٥ الرقم ١ .

(٥) في المصدر وفي نسخة ش : جلة .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦١٣ الرقم ٥٨٤ .

قلتُ : إنَّ الكشي هو الذي روى^(١) عنه : أنه قال في شاه رئيس وعباس بن صدقة : إنهما من الفلاة الكبار الملعونين في وقت علي بن محمد المسكري ، فلعله أراد بالفُلُو - الذي رماه به - ما قلناه من المبالغة في أمر الأئمة عليهم السلام ، لا ما يقول أهل الفُلُو الحقيقي ، كعلي بن حسكة ؛ حيث زعم أنَّ علي بن محمد المسكري هو القديم الأوَّل ، وأنه بابُه ونبيُّه ، وأنَّ مَنْ عرف ذلك فهو مؤمن كامل سقط عنه الصوم والصلاة والحج .

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٦ الرقم ١٠٠١ والرقم ١٠٠٢ .

فهرس الموضوعات

٥٢	الفائدة الاولى
٥٢	في ضبط مدد اعمار آل الله واحبائه وحججه وأمنائه
٧٨	الوكلاء الأربع ومدد الوكالة
٨٤	ومن الوكلاء المذمومين
٨٦	تتمة
٨٨	الفائدة الثانية
٨٨	في بيان فرق الشيعة
٩٨	الفائدة الرابعة
٩٨	في توجيه الاخذ بخبر غير العدل مع اتفاق الكلمة على اشتراط العدالة
١٠٢	المقام الاول
١٠٥	المقام الثاني
١١٠	الفائدة الخامسة
١١٠	فيما يقع به الجرح والتعديل والمدح والقدح
١٢٧	ثم هنا أمارات تدل على وثاقة الراوي ، وأخرى تدل على مدحه
١٣٢	أحدهما
١٣٢	الثاني
١٦٧	الفائدة السادسة
١٦٧	فيما يكتفى به في الجرح والتعديل

- المقام الثاني : في ذكر السبب ١٧٥
- الفائدة السابعة ١٨٢
- في التعارض ١٨٢
- الفائدة الثامنة ١٨٩
- في ذكر أصحاب الاجماع ١٨٩
- تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبدالله وأبي ابراهيم عليهما السلام ١٩٠
- المقام الأول ١٩٢
- المقام الثاني ١٩٣
- المقام الثالث ١٩٧
- الفائدة التاسعة ٢١٢
- في بيان اليد وما يجري مجراها ٢١٢
- الفائدة العاشرة ٢٢٠
- في بيان أسماء رجال يكثر دورها ويشبه أمرها ٢٢٠
- الفائدة الحادية عشر ٢٤٠
- في بيان ألفاظ تلحق بها ألسنتهم، وربما خفي على بعض الناس ما يُراد بها ٢٤٠
- الفائدة الثانية عشر ٢٥٤
- ذكر الرجل في باين متناقضين - كباب من يروي ، وباب من لم يرو - ظاهر في التمدد ٢٥٤
- الفائدة الاولى ٢٥٨
- في ذكر كثير من الرواة المنحرفين ، ومن طعن عليه لسهل ضبطهم ، والرجوع اليهم عند الحاجة ٢٥٨
- الفائدة الثانية : من مشيخة المصابة طين عليهم ، أو توهم ذلك فيهم ، أو لم يعلم حالهم فمدوا في المجاهيل وهم من الممدوحين بالتوثيق أو نحوه ٤١٩